



مجلة القلزم

العلمية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية



ISSN: 1858 - 9839

علمية دولية محكمة ربع سنوية

في هذا العدد :

أثر عرض النقود والتضخم على سعر الصرف في السودان خلال الفترة (1999 - 2019م)
د. معتز آدم عبدالرحيم محمد - د. أحمد محمد حميدان محمد - د. عادل عبدالله آدم محمد

المرأة في قطاع الأسماك الفرص والتحديات (دراسة حالة مدينة بورتسودان - السودان).
د. هالة قنديل أبوبكر أحمدون

دور مشاريع الزكاة في التنمية الريفية (دراسة حالة محلية بارا - ولاية شمال كردفان- السودان)
د. فاروق محمد أحمد - د. فتح الرحمن عبد الله محمد الصافي

دور الصراف الذاتي (الآلي) في التوزيع المصرفي دراسة حالة مصرف المزارع التجاري - فرع القصارف
د. مهند عبد الحفيظ حسين برير - د. عبد العزيز يعقوب عبدالله علي

دور معايير المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المحاسبة والمراجعة السودانية في الفترة من (2013 - 2017م)
د. عبد الواحد محمود حسن محمد - د. محمد دفع الله أحمد ابراهيم - أ. نادر محمد أحمد يوسف أحمد



العدد السادس - صفر 1443هـ - سبتمبر 2021م

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية-السودان
مجلة القلزم: Alqulzum Journal for economic and
social studies

الخرطوم : مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر 2021

تصدر عن دار آريثيريا للنشر والتوزيع - السوق العربي -

الخرطوم - السودان.

ردمك: 1858-9995

الخرطوم- السودان

مجلة القلزم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية

الهيئة العلمية و الإستشارية

- أ.د. حسن كمال الطاهر- جامعة الزعيم الأزهري - السودان
د. إيمان أحمد محمد علي - جامعة الزعيم الأزهري - السودان
د. نجلاء عبد الرحمن وقيع الله بلاص- جامعة الجزيرة- السودان
د. الهام عبد الرحمن إسماعيل- جامعة الزعيم الأزهري- السودان
د. عباس مبارك محمد خلف الله الكنزي- جامعة الزعيم الأزهري-السودان
د. أميمة محمد السيد أبو الخير- جامعة الشارقة- الإمارات العربية المتحدة
د. أحمد حسن فضل المولى - جامعة الزعيم الأزهري - السودان
د. عصام السيد بريمة - جامعة الزعيم الأزهري- السودان
د. التاج مختار التاج مختار - كلية الإمارات للعلوم والتكنولوجيا-السودان
د. جلال الدين موسى محمد مور- جامعة الدنج- السودان
د. عبد التواب عبد الله مهيبوب علي- اليمن
د. عبد المنعم عبد العزيز الشيخ الراية- جامعة عبد الطليف الحمد (مروي
التكنولوجيا) - السودان
د. محمد الخير فايت فضل المولى- جامعة جدة- المملكة العربية السعودية
د. إبراهيم إسماعيل علي الناشري - اليمن

هيئة التحرير

- المشرف العام
د. علي قاسم إسماعيل عثمان-اليمن
رئيس هيئة التحرير
أ.د.حاتم الصديق محمد أحمد
رئيس التحرير
د.عوض أحمد حسين شبا
التدقيق اللغوي
أ.الفتاح يحيى محمد عبد القادر
الإشراف الإلكتروني
د. محمد المأمون
التصميم والإخراج الفني
أ. عادل محمد عبد القادر

الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة
تحمل وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز

ترسل الأوراق العلمية على العنوان التالي:

هاتف: ٢٤٩٩١٠٧٨٥٨٥٥ - ٢٤٩١٢١٥٦٦٢٠٧١

بريد إلكتروني: rsbcsrc@gmail.com

السودان - الخرطوم - السوق العربي - عمارة جي تاون - الطابق الثالث

موجهات النشر

تعريف المجلة:

مجلة (الْقُلْزَم) للدراسات الاقتصادية والاجتماعية مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر- السودان بالشراكة مع جامعة الحضارة - اليمن. تهتم المجلة بالبحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والمواضيع ذات الصلة.

موجهات المجلة:

1. يجب أن يتسم البحث بالجودة والأصالة وألا يكون قد سبق نشره قبل ذلك.
 2. على الباحث أن يقدم بحثه من نسختين. وأن يكون بخط (Traditional Arabic) بحجم 14 على أن تكون الجداول مرقمة وفي نهاية البحث وقبل المراجع على أن يشارك إلى رقم الجدول بين قوسين دائريين ().
 3. يجب ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً وبالأرقام العربية بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلحق بالبحث.
 4. المصادر والمراجع الحديثة يستخدم أسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.
 5. المصادر الأجنبية يستخدم اسم العائلة (R, Hill).
 6. يجب ألا يزيد البحث عن 30 صفحة وبالإمكان كتابته باللغة العربية أو الإنجليزية.
 7. يجب أن يكون هناك مستخلص لكل بحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد على 200 كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية. أما بالنسبة للغة العربية فيجب أن يكون المستخلص وافياً للبحث بما في ذلك طريقة البحث والنتائج والاستنتاجات مما يساعد القارئ العربي على استيعاب موضوع البحث وبما لا يزيد عن 300 كلمة.
 8. لا تلزم هيئة تحرير المجلة بإعادة الأوراق التي لم يتم قبولها للنشر.
 9. على الباحث إرفاق عنوانه كاملاً مع الورقة المقدمة (الاسم رباعي، مكان العمل، الهاتف البريد الإلكتروني).
- نأمل قراءة شروط النشر قبل الشروع في إعداد الورقة العلمية.

المحتويات

- أثر عرض النقود والتضخم على سعر الصرف في السودان خلال الفترة (1999 - 2019م).....(7-22)
د. معتز آدم عبدالرحيم محمد - د. أحمد محمد حميدان محمد - د. عادل عبدالله آدم محمد
المرأة في قطاع الأسماك الفرص والتحديات (دراسة حالة مدينة بورتسودان-السودان).....(23-36)
د. هالة قنديل أبوبكر أحمدون
دور مشاريع الزكاة في التنمية الريفية (دراسة حالة محلية بارا - ولاية شمال كردفان- السودان)..(37-56)
د. فاروق محمد أحمد - د. فتح الرحمن عبد الله محمد الصافي
دور الضمانات في العلاقة بين الديون المتعثرة والأداء المالي للمصارف.....(57-72)
أ.د إبراهيم فضل المولى البشير- د. هند محمد محمد السيد
تسوية منازعات القرار الإداري (التحكيم نموذجاً).....(73-88)
أ. د. خالد فايت حسب الله
تطبيق معيار العرض والإفصاح العام وأثره على مبادئ الحوكمة المصرفية بالتطبيق على
المصارف التجارية السودانية.....(89-116)
د. محمد الناير محمد النور - أ. عمر علي السماني عثمان
دور الصراف الذاتي (الآلي) في التوزيع المصرفي دراسة حالة مصرف المزارع التجاري - فرع القضارف... (117-140)
د.مهند عبدالحفيظ حسين برير-د.عبدالعزیز يعقوب عبدالله علي
التنبؤ بأعداد المصابين بمرض الكورونا بالسودان باستخدام نماذج السلاسل الزمنية في الفترة من
مارس 2020م - مايو 2021م.....(141-160)
د.إبراهيم محمد إبراهيم سيدأحمد - د. مجدي عبدالاله محمد عباس
المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجية وأثرها على جودة التقارير المالية من حيث الملاءمة
والموثوقية.....(161-178)
أ. فاطمة مبارك علي محمد أحمد
بيئة السجن وأثرها على تكيف النزلاء(دراسة إجتماعية).....(179-196)
أ.نسبية محمد بركات الأمين
دور معايير المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المحاسبة
والمراجعة السودانية في الفترة من (2013 - 2017م).....(197-226)
د. عبد الواحد محمود حسن محمد - د. محمد دفع الله أحمد ابراهيم -أ. نادر محمد أحمد يوسف أحمد

كلمة التحرير



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين.

القارئ الكريم:

بعد السلام وكامل التقدير والاحترام يسعدنا أن نضع بين يديك العدد السادس من مجلة القلزم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية الذي يأتي في إطار الشراكة العلمية مع جامعة الحضارة (اليمن).

القارئ الكريم:

يأتي العدد السادس من المجلة بعد أن نجحت المجلة بواسطة هيئتها العلمية والاستشارية وهيئة تحريرها في إصدار خمس أعداد، الأمر الذي يضع الجميع أمام تحدي كبير يقوم على التطوير والتحديث والمواظبة.

القارئ الكريم:

يأتي هذا العدد وهو أكثر شمولاً وتنوعاً من حيث المواضيع وطريقة طرحها وتحليلها ومعالجتها. ونسأل الله تعالى أن يجد المهتمين والمختصين والباحثين في هذا العدد ما يفيدهم ويكون إضافة حقيقية للمكتبة السودانية والعربية.

مع خالص الشكر للجميع؛؛؛

هيئة التحرير

أثر عرض النقود والتضخم على سعر الصرف في السودان خلال الفترة (1999 - 2019م)

أستاذ مساعد - قسم الاقتصاد - كلية
الدراسات الاقتصادية والاجتماعية جامعة
غرب كردفان

د. معتز آدم عبد الرحيم محمد

أ. مساعد - قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد
تنمية المجتمع - جامعة السلام

د. أحمد محمد حميدان محمد

أ. مساعد - قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد
والعلوم الإدارية جامعة - زالنجي

د. عادل عبد الله آدم محمد

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين عرض النقود والتضخم وسعر الصرف. وقياس وتحليل أثر عرض النقود والتضخم على سعر الصرف والخروج بنتائج وتوصيات تساعد في إيجاد الحلول لمعالجة مشكلة التضخم وسعر الصرف في السودان. تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة الأثر الذي تركته زيادة عرض النقود والتضخم على سعر الصرف في السودان خلال الفترة 1999-2019م. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض الإطار النظري لعرض النقود والتضخم وسعر الصرف والمنهج الكمي التحليلي لتحليل المعطيات الكمية باستخدام برامج التحليل المعتمدة على الاقتصاد القياسي برمجة ARDL لمعرفة أثر عرض النقود والتضخم على سعر الصرف في السودان خلال الفترة 1999-2019م. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أثبتت الدراسة أن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية سواء كان في الأجل القصير أو الطويل وهو السبب في تدهور قيمة العملة الوطنية. ويؤثر عرض النقود بمعناه الواسع على سعر الصرف في السودان في الأجلين الطويل والقصير. ومن توصيات الدراسة العمل على تخفيض حجم الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي واتخاذ تدابير قاسية لإيقاف المضاربة في تجارة العملة مما يساعد في رفع قيمة العملة الوطنية والعمل على زيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي لتحقيق استقرار سعر صرف العملة الوطنية.

الكلمات المفتاحية : عرض النقود، التضخم، السياسة النقدية، سعر الصرف.

Abstract:

The study aimed to identify the relationship between money supply, inflation and the exchange rate. Measuring and analyzing the effect of money supply and inflation on the exchange rate, and coming up with results and recommendations that help find solution to address the problem of the inflation and exchange rate in Sudan. The problem of the study was represented in determin-

ing the effect that the increase in money supply and inflation had on the exchange rate in sudan during the period 1999-2019. the study used the analytical descriptive approach to review the theoretical framework of money supply ،inflation and the exchange rate،and the analytical quantitative approach to analyze quantitative data using analysis programs based on econometrics (ARDL software) to know the effect of money supply and inflation on the exchange rate in sudan during the period 1999-2019. The results of the study have shown that the study results proved that an increase in the money supply leads to a devaluation of the national currency ،whether in a long or short wage،which is the reason for the deterioration of the value of the national currency. The money supply in its broad sense affect the exchange rate in sudan in the short and long terms. The study is work on reducing the size of the monetary mass outside the banking system and to take harsh measures to stop speculation in currency trade ،which will help raise the value of the national currency and work to increase the foreign exchange reserves at the central bank to achieve stability of the national currency exchange rate.

Key words - money supply – inflation- monetary policy - exchange rate.

الإطار المنهجي للدراسة

المقدمة :

السياسة النقدية هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الكلية المهمة والتي تؤثر بشكل مباشر على مسار النمو والتنمية الاقتصادية ونواتج الاقتصاد الحقيقي بصورة خاصة،إذا تمت إدارتها بنجاح من قبل الجهات المسؤولة عن إدارة السياسات، ومن أهم اختصاصاتها المحافظة على استقرار العرض النقدي والذي بدوره يؤدي إلى استقرار المستوى العام للأسعار، ومن ثم استقرار سعر الصرف.

السياسة النقدية في السودان في مطلع الألفية شهدت تحسناً كبيراً في أدائها ما أدى إلى استقرار المستوى العام للأسعار وسعر الصرف ومعالجة جزء من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد السوداني،ولكن ذلك الاستقرار لم يدم طويلاً حيث عادت الأمور إلى ما كانت عليه في السابق بانفصال دولة جنوب السودان عن السودان، وتغيير النظام السياسي القائم، فتدهورت الأوضاع الاقتصادية مرة أخرى فكانت هناك زيادة كبيرة في المعروض النقدي، مما كان له أثر على المستوى العام للأسعار وسعر الصرف،لذلك تحاول هذه الورقة

معرفة أثر عرض النقود على التضخم وسعر الصرف في السودان خلال الفترة 1999-2019م؟

2-فرضيات الدراسة:

توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عرض النقود، والتضخم، وسعر الصرف في السودان خلال الفترة 1999-2019م.

3- حدود الدراسة : السودان 1999-2019م.

4 نموذج الدراسة:

$$Ex = \beta_0 + \beta_1 inf + \beta_2 M2 + U_t$$

5- منهجية الدراسة:

ولتحقيق أغراض الدراسة سيتم استخدام المنهجين الوصفي التحليلي والكمي على النحو التالي:
استخدم المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض الإطار النظري لعرض النقود، والتضخم، وسعر الصرف وكذلك المنهج الوصفي لدراسة الجوانب المتعلقة بتطور عرض النقود، والتضخم، وسعر الصرف خلال الفترة 1999-2019م والمنهج الكمي التحليلي لتحليل المعطيات الكمية باستخدام برامج التحليل المعتمدة على الاقتصاد القياسي ARDL لمعرفة أثر عرض النقود على التضخم، وسعر الصرف في السودان خلال الفترة 1999-2019م.

6 مصادر جمع البيانات:

تم الاعتماد على مصادر البيانات الثانوية مثل الكتب والأوراق العلمية المنشورة وغير المنشورة في الدوريات والمجلات المحلية والإقليمية والعالمية.

7- هيكل الدراسة:

تماشياً مع أهداف الدراسة تم تقسيمها إلى مقدمة وثلاثة محاور. يتناول المحور الأول الإطار النظري والذي يتناول عرض النقود والتضخم وسعر الصرف، ويستعرض المحور الثاني تطور عرض النقود والتضخم وسعر الصرف في السودان، والمحور الثالث يوضح التحليل القياسي لأثر عرض النقود على التضخم وسعر الصرف في السودان خلال الفترة من (1999-2019) إضافة للخاتمة وتتضمن النتائج والتوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة:

1-دراسة داغر والصويجي 2010م:⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على أثر كل من عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2008م والتي توصلت إلى عدة نتائج من أبرزها وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين عرض النقود بمفهومه الواسع إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك ممثلاً لمعدل التضخم، والتغيرات في نمو عرض النقود بمفهومه الواسع وكذلك التغيرات في نمو سعر صرف الدينار الليبي مقوماً بالدولار الأمريكي (خفض قيمته) تساعد في تفسير التغيرات في معدل نمو التضخم في الأجلين الطويل والقصير.

2- دراسة تاج الدين مختار 2012:⁽²⁾

قدم تاج الدين مختار ورقة بعنوان: العلاقة السببية الديناميكية بين النقود والأنشطة الاقتصادية

الكلية نيجيريا 2011-1960. هدفت هذه الورقة لدراسة العلاقة السببية بين ديناميكية النقود والأنشطة الاقتصادية الكلية والتي يمثلها الإنتاج، سعر الفائدة، مستوى الأسعار، وسعر الصرف في اقتصاد صغير مفتوح مثل نيجيريا، باستخدام تحليل التكامل المشترك متعدد المتغيرات، منهجية جرانجر السببية في إطار نموذج تصحيح الخطأ لتحليل العلاقة السببية بين عرض النقود والمتغيرات الاقتصادية الكلية في نيجيريا باستخدام بيانات سنوية للسلاسل الزمنية 2011-1960 للمتغيرات الخمسة. دلت نتائج اختبار التكامل المشترك على وجود علاقة مدى طويل بين متغيرات الاقتصاد الكلي. كما تظهر نتائج اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات أن عرض النقود ليس محايداً في المدى القصير، لكنه فعال في استقرار كل من معدل الفائدة ومستوى الأسعار في الاقتصاد النيجيري، وأن التباين في مستوى الأسعار ينتج عن مستويات الأسعار السابقة والإنتاج وسعر الصرف، في حين أن التباين في الإنتاج يكون بسبب مستويات الإنتاج السابقة وسعر الصرف ومستويات الأسعار. وأن هنالك علاقات أحادية الاتجاه في المدى القصير تمتد من عرض النقود إلى مستوى الأسعار، ومن عرض النقود إلى سعر الفائدة ومن عرض النقود بمعناه الضيق إلى سعر الصرف. وهذا يعني أن عرض النقود يمكن أن يكون مفيداً جداً للتنبؤ معدل النمو الحالي والمستقبلي في الإنتاج والأسعار في الاقتصاد النيجيري. مما يعني أن النتائج تتفق مع النظرية الكمية للنقود في مقابل النماذج الاقتصادية الأخرى. ومع ذلك، فإن السياسة النقدية وحدها غير كافية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام واستقرار الأسعار.

3- دراسة أحمد الشيخ وسليمان زكريا، 2011م⁽³⁾

قدم أحمد الشيخ وسليمان زكريا ورقة بعنوان: العلاقة في المدى الطويل بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمستوى العام للأسعار في السودان (2005-1960). هدفت هذه الورقة لاكتشاف اتجاه العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود ومستوى الأسعار، وذلك باستخدام منهجية جرانجر السببية وتحليل الارتباط المشترك. وضعت فرضيات الورقة في شكل أسئلة وهي: أولاً: هل يسبب التغير في عرض النقود التغير في مستوى الأسعار أم أن التغير في الأسعار هو الذي يسبب التغير في عرض النقود؟ ثانياً: هل التغير في الناتج المحلي الإجمالي يسبب تغيراً في عرض النقود أم أن التغير في عرض النقود هو الذي يسبب التغير في الناتج المحلي الإجمالي؟ وجدت الورقة أن التوسع في عرض النقود لا يلحقه مباشرة تغير في قطاع الإنتاج لكنه يؤثر مباشرة في مستوى الأسعار.

أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

1. تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث توضيح أثر متغيرات عرض النقود والتضخم وسعر الصرف.
2. استفادت الدراسة من تجارب الدراسات السابقة في تحديد النموذج القياسي المناسب، بالإضافة إلى طرق الإحصائية المستخدمة في عملية التقدير.
3. من أوجه اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة استخدامها في الجانب الإحصائي أسلوب تحليل السلاسل الزمنية باستخدام برمجة ARDL للفترة ما بين (1999-2019).

الإطار النظري للدراسة:-

أولاً: عرض النقود:-

يقصد بعرض النقود money supply بأنه: مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة⁽⁴⁾: أي أنه يضم جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول والتي بحوزة الأفراد والمشروعات والمؤسسات المختلفة. وقد أخذ مفهوم عرض النقود حيزاً واسعاً من الجدل بين الاقتصاديين حول إعطائه مفهوماً محدداً ومتفقاً عليه وكذلك حول الآلية المناسبة لاحتسابه. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عرض النقود يعد بمثابة دين على الجهاز المصرفي أو الجهة التي تتولى عملية الإصدار إذ إنه التزام عليها وحقاً لحائزيه على التصرف المطلق بالمبالغ التي بحوزتهم⁽⁵⁾.

ثانياً: العوامل المؤثرة في عرض النقد:

1. حجم المتوفر للاستعمال من النقد الأساسي المعد كعملة في التداول أو كاحتياطي نقدي لدى الجهاز المصرفي بما في ذلك مقادير النقود التي تصدرها الحكومة أو السلطات النقدية المركزية، وسياسة البنك المركزي بالنسبة لتوفير الائتمان وكلفته وكذلك مقدار الذهب المتوفر. والبنك المركزي هو أداة الدولة التي تستطيع من خلاله التحكم في عرض النقود سواء من خلال إصدار النقود القانونية (legal money) أو من خلال المضاعف النقدي الذي يؤثر على قدرة المصارف التجارية (Commercial Banks) في خلق الائتمان.
2. عادات الجمهور بالنسبة التي يرغب الاحتفاظ بها كقود اعتيادية أي كعملة في التداول أو نقود ودائع.
3. نسب الاحتياطي النقدي التي يجب أن تحتفظ به المصارف لتغطية ودائع الجمهور لديها ولمواجهة السحوبات النقدية عليها وبالتالي لتأمين سيولة الجهاز المصرفي.
4. وتعكس مكونات عرض النقود صورة حقيقية عن مدى تطور الجهاز المصرفي والوعي المصرفي عند الجمهور وعن مدى تطور الأسواق المالية والنقدية في بلد معين وفي مرحلة زمنية معينة.
5. الطلب على الائتمان: تزداد قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان بصورة أكبر كلما ازدادت لديها نسبة الودائع تحت الطلب (Demand deposits) مقارنة بنسبة العملة في التداول، وذلك بفعل نسبة عرض النقد إلى القاعدة.

ثانياً: التضخم:

مفهوم التضخم:

التضخم ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد ناتجة عن اختلال العلاقات بين أسعار السلع والخدمات من ناحية وأسعار عناصر الإنتاج من جهة أخرى، وهي ظاهرة عالمية وتمثل مصدراً للاضطرابات الاجتماعية والسياسية، وتتفاوت معدلات التضخم بين الارتفاع والانخفاض، وتختلف المسببات وطرق العلاج ما بين النظم الاقتصادية⁽⁶⁾.

تعريف التضخم:

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار، ويشمل ذلك أسعار السلع والخدمات والأصول نتيجة للطلب الزائد على قدرة العرض...

آثار التضخم:

التضخم ظاهرة اقتصادية تنعكس آثارها مباشرة على المجتمع وهذه الآثار تتمثل في الآتي:
التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع.

القدرة الشرائية لذوي الدخل الثابتة ينعكس التضخم سلباً عليها، فكلما ارتفعت الأسعار مع بقاء دخولهم على حالها كلما نقص استهلاكهم وتنازلهم عن الطلب على بعض السلع. زيادة البطالة يزيد عدد العاطلين عن العمل في المجتمعات الفقيرة، فالمجتمع الذي يعيش ظاهرة التضخم يعد مجتمعاً فقيراً. انخفاض الاستثمار: التضخم المستمر يخلق بيئة غير مناسبة للاستثمار. إضعاف ثقة الأفراد في العملة: يترتب على ارتفاع معدلات التضخم إضعاف الحافز على الادخار. لانخفاض قيمة النقود والذي يؤدي إلى فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة.⁽⁷⁾

أدوات وطرق معالجة ارتفاع معدلات التضخم:

يمكن للدولة أن تعالج التضخم باستخدام السياسة المالية أو النقدية أو كليهما للتحكم في خفض معدلات التضخم.

السياسة المالية: المطلوب هو تخفيض للطلب الكلي من السلع والخدمات ليتساوى مع العرض الكلي فعندما تقلل الحكومة من إنفاقها في الميزانية فهي تخفض الإنفاق الكلي، وإذا صاحب ذلك زيادة الضريبة فإن أثر الضريبة يقع على الأفراد، حيث تسحب الحكومة جزءاً من النقود التي في أيديهم فيقل طلب الأفراد على السلع ويقل الطلب الكلي مما يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتاحة وبالتالي إلى انخفاض معدل التضخم، تقوم الحكومة أحياناً بطرح سندات الدين العام ليقوم الأفراد بشراؤها وبالتالي امتصاص الفائض النقدي المتوفر في السوق ويقلل النقد المعروض، كما يمكن زيادة الضرائب على السلع الكمالية.

ثالثاً: سعر الصرف:

مفهوم سعر الصرف:

للقوف على مفهوم سعر الصرف الأجنبي يتوجب تحديد معنى الصرف الأجنبي اصطلاحاً فهو يحمل أكثر من معنى فمرة يشير إلى مفهوم النقد الأجنبي وأخرى يقصد به عملية تبادل النقود الأجنبية أي أنه يعبر عن المعنيين معاً وكذلك فإنه كلمة Exchange تعني نقد كما تعني تبادل وأو صرف النقد.⁽⁸⁾ وهو قيمة العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة المحلية.⁽⁹⁾ ويعرف أيضاً سعر الصرف بأنه سعر عملة ما مقوماً بعملة أخرى.⁽¹⁰⁾

ثالثاً: عرض النقود والتضخم وسعر الصرف في السودان خلال الفترة 1999-2019م:

أولاً: عرض النقود Ms في السودان:

لقد استخدم بنك السودان خلال فترة الإصلاح الاقتصادي (1993-2002) عدة أدوات غير مباشرة، وتعمل معظم هذه الأدوات في بيئة تحكمها قوانين السوق (العرض والطلب) وأيضاً يلاحظ أن الأدوات التي تم استخدامها بعضها يعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية والتمويلية من خلال التأثير على سيولة المصارف ومقدرتها على منح التمويل والبعض الآخر يعمل من خلال التعامل في سوق الأوراق المالية، وأخرى تعمل من خلال التأثير على معاملات النقد الأجنبي. وهدفت السياسة النقدية والتمويلية إلى المساهمة مع السياسات الاقتصادية الأخرى على تحقيق نمو إيجابي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وترشيد نمو عرض النقود وتحقيق نسب متوازنة لمعدل التضخم.⁽¹¹⁾ وخلال الفترة (2003 - 2009) هدفت السياسة النقدية إلى إحداث نمو في الناتج المحلي الإجمالي وذلك عن طريق زيادة الاهتمام بتمويل القطاعات ذات الأولوية

وتشجيع البنوك على زيادة التمويل الخاص وتوفير السيولة للنشاط الاقتصادي، واتساقاً مع أهداف البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي (2010-2019) ركزت سياسات البنك المركزي على سياسة نقدية ترشيدية للاستمرار في تخفيض معدلات التضخم والوصول إلى رقم أحادي بنهاية الفترة.⁽¹²⁾

ثانياً: التضخم في السودان:

ظل السودان كغيره من الدولة النامية يعاني من التضخم ولفترات طويلة وإن اختلفت حدته من فترة إلى أخرى، وقد لعبت السياسات الاقتصادية غير الملائمة دوراً رئيسياً في حدوثة. يعزى ارتفاع معدل التضخم في السودان لمشاكل هيكلية ظلت تلازم الاقتصاد السوداني لفترة طويلة نتيجة لعدم وجود التخطيط السليم إلى جانب تسييس العملية الاقتصادية برمتها وقد لعب الإنفاق الحكومي المتعاطم دوراً كبيراً في ارتفاع حدة التضخم لاسيما وأن هذا الإنفاق لا يقابله إنتاج حقيقي مثل الصرف على الأمن والدفاع الذي بلغ 57% من ميزانية الدولة بالإضافة إلى الصرف على مستحقات اتفاقيات السلام الموقعة بين الحكومة والأطراف الأخرى علاوة على زيادة حجم السيولة الناتجة عن استئانة الحكومة من الجهاز المصرفي لمواجهة عجز الميزانية.

ظلت معدلات التضخم مستقرة خلال الفترة 0002-7002م في رقم واحد ولم يعاود الارتفاع حتى ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية في 8002 والتوقيع على اتفاقية السلام وما صاحبها من توسع في الإنفاق الحكومي، وانفصال الجنوب وما تبعه من توقف التدفقات الاستثمارية الخارجية وخروج الموارد البترولية من إيرادات الحكومة والإيرادات المتوقعة من نقل البترول، حيث ارتفع معدل التضخم إلى 41% في عام 8002 واستمر ارتفاع معدل التضخم في الرقمين حتى العام 2102 حيث سجل 11% في العام 9002 م وواصل في الارتفاع وبلغ 31% في العام 0102 وسجل 81% في العام 1102 وقفز إلى 2102 في عام 1.53% وبأواخر العام 3102م بلغ معدل التضخم 1,73% ويعزى ذلك لارتفاع التضخم في جميع المجموعات السلعية وخاصة المحروقات بسبب رفع الدعم جزئياً عنها ضمن حزمة إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي نفذت خلال العام 3102م، ثم انخفض المعدل مرة أخرى إلى 9,63% في العام 4102م وقد يعزى ذلك إلى محاولة النهوض بالاقتصاد السوداني وخفض معدلات التضخم عن طريق تطبيق البرنامج الثلاثي الإسعافي الذي نفذ خلال الفترة 2102-4102م. وفي العام 5102م انخفضت معدلات التضخم إلى 7,03% ثم انخفضت إلى 8,71% في العام 6102م، ثم ارتفعت معدلات التضخم مرة أخرى في العام 7102م إلى 74,03 وجاء الارتفاع نتيجة لارتفاع أسعار الغذاء والطاقة بعد خفض الدعم الحكومي بالإضافة إلى زيادة تكاليف الاستيراد وتدهور سعر الصرف. وفي العام 8102م سجل معدل التضخم 68.36% كأعلى معدل يعكس صعوبة الوضع الاقتصادي بالبلاد وفي العام 9102م ارتفع معدل التضخم إلى 49,27% ويرجع الارتفاع إلى رفع الدعم الحكومي عن بعض السلع وارتفاع أسعار المواد الغذائية.

ثالثاً: سعر الصرف في السودان:

يعتبر سعر الصرف أحد المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تعبر عن جودة الأداء الاقتصادي لأية دولة، حيث ترتبط به كافة المعاملات الاقتصادية (الاستثمار، الإنتاج، التصدير، الاستيراد وتدفقات رؤوس الأموال... إلخ) وبالذات في ظل التوجه نحو التحرير الاقتصادي. إن التحكم بسعر الصرف هو إحدى الوظائف الأساسية للبنك المركزي نظراً للدور الذي يلعبه سعر

الصرف في التأثير على مختلف الأنشطة الاقتصادية. قد يتدخل البنك المركزي لخفض قيمة العملة المحلية بمعنى القيمة الرسمية للعملة المحلية (تخفيض سعر الصرف)، وقد يتدخل لرفع قيمة عملته مقابل عملة أخرى، بمعنى زيادة قيمة العملة المحلية (ارتفاع سعر الصرف).

ظلت سياسة سعر الصرف في السودان تشكل مثار اهتمام لصانعي ومتخذي القرارات من جهة، وللأكاديميين والباحثين وأصحاب الأعمال العامة من جهة أخرى لارتباطها المباشر بتكلفة المعيشة.

بدأت السلطات النقدية بتخفيض سعر الصرف منذ فترة طويلة واستمرت سياسة التخفيض خلال العامين 1990-1991م إلى أن تم تحرير سعر الصرف وتعويمه بتبني سياسات التحرير الاقتصادي في مطلع فبراير 1992م كجزء من سياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجها السودان في تلك الفترة. والتي هدفت إلى معالجة المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات وإعطاء قيمة واقعية للجنية السوداني مقابل العملات الأجنبية. حيث شهدت تلك الفترة اتباع نظام سعر الصرف العائم وفي هذا الإطار تم توحيد سعر الصرف للجنيه السوداني وألغى نظام السوق الرسمي والسوق المصرفية الحرة واستعيض عنها بسوق حرة موحدة للتعامل بالنقد الأجنبي، إضافة إلى ذلك تم توحيد وتعويم سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الحرة وأصبح يحدد وفق عوامل السوق من واقع طلب العملات الأجنبية. وفي ظل هذه السياسة الانفتاحية للاقتصاد السوداني استعاد السودان سمعته المالية والمصرفية، وعلى هذا الصعيد يقوم البنك المركزي بالعمل على تطوير سوق المال والصرف الأجنبي من خلال إجراءات تنظيم وضبط السيولة المحلية لتحقيق الاستقرار النقدي بدون وضع أي قيود على تدفقات رأس المال. شهدت الفترة 1997-2005م استئناف علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي، وهي علاقة جزئية بدون مساعدات مالية من الصندوق. وفي إطار التفاوض والتعاون من خلال البرامج التي تم الاتفاق عليها، تم اعتماد التعامل بطريقة سعر الصرف الزاحف. ومن أهم ملامح هذا النظام تحديد سعر صرف رسمي تتخذه الدولة للتخفيض من قيمة عملتها بمقدار صغير أسبوعياً أو يومياً على حسب ما يقتضي الأمر. بالإضافة إلى أنه وسيلة لتعديل سعر الصرف يتضمن تثبيت قيمة اسمية. وتكون القيمة الاسمية أكبر من القيمة الحقيقية وتتراوح في حدود معينة (جزء من المائة) وهذه القيمة الاسمية يتم تعديلها بصورة نظامية وتبعاً لصيغة معينة تحددها السلطات المختصة حيث شهدت الفترة بعد انفصال الجنوب في (2011) ظهور الفجوة الدولارية (أي الفرق بين المعروض والمطلوب من الدولار) والتي اتسعت بصورة كبيرة، إذ فقد السودان صادرات بتولية قدرت بـ 6.6 مليار دولار مع ملاحظة أن عائد صادرات الذهب لا يتعدى 1.2 مليار دولار في العام، أي ما يعادل حوالي 18% فقط من فاقد صادرات النفط، ترتب عليها ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه، وهذا هو السبب المباشر في «الدولة» أي استعمال الدولار بدلاً عن العملة الوطنية مما يعكس عدم الثقة في مصداقية سياسة الحكومة المالية والنقدية. كما أن هناك فجوة كبيرة بين السعر الرسمي والموازي خلال فترة الدراسة، نتيجة للارتفاع الشديد في سعر السوق الموازي، مقارنة بالسعر الرسمي. فمثلاً في 2014 كان السعر الرسمي 6.2 جنية للدولار والموازي 8.8 جنية للدولار فكانت الفجوة 42%، قفزت إلى 85% في 2015 ثم إلى 158% في نهاية 2016، نتيجة لارتفاع سعر السوق الموازي إلى 11.45 و16 جنية للدولار حسب الترتيب. تزايد الاختلالات الاقتصادية الكلية وضعف شديد في أداء الاقتصاد السوداني. هذا وقد تم قياس الأداء الاقتصادي من خلال

عدد من المؤشرات الاقتصادية التجميعية المتعارف عليها حيث ارتفعت معدلات التضخم وإن كانت لم تصل إلى معدلات التضخم الجامح، بالمقابل توسع عجز الميزانية العامة وارتفعت سرعة نمو الكتلة النقدية أو معدل التوسع النقدي (عرض النقود)، ومعدل البطالة وقد تدهور سعر الصرف، وحجم الديون وعبء سداد الديون، حيث تمت مقارنة هذه المؤشرات مع تلك التي كانت سائدة خلال فترات زمنية قبل عام 8791». اعتبر «عبد الوهاب عثمان السياسات المالية والتي فرزت عجزاً كبيراً في الموازنة العامة ويتم تمويله عن طريق الاستدانة من النظام المصرفي أو عن طريق تسييل صافي الأصول بالنقد الأجنبي تعتبر أكبر مؤثر داخلي على توسع الطلب الكلي وبالتالي لعبت دوراً مهماً في إفراز ضغوط تضخمية وضغوط على أرصدة العملات الأجنبية، وقد أشار إلى أثر تجاوزات المصارف التجارية في توليد السيولة النقدية عن طريق تجاوز السقوف الائتمانية التي يحددها البنك المركزي على ضوء السياسات النقدية المقررة لاحتفاظ حجم السيولة في حدود السلامة المالية، أو تسييل أصولها بالنقد الأجنبي للتوسع في التمويل متجاوزة حجم السيولة المستهدفة.⁽³¹⁾

الجانب التطبيقي من الدراسة:

أولاً: توصيف النموذج؛ بالاعتماد على النظرية الاقتصادية وبعض الدراسات التطبيقية في المجال تمت صياغة

$$Ex = \beta_0 + \beta_1 M2 + \beta_2 inf + \mu$$

(Ex)

حيث (inf) يمثل سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية، (μ) يمثل عرض النقود بمعناه الواسع، و ($M2$) يمثل معدل التضخم في السودان، يمثل المتغير العشوائي. ثانياً: جمع البيانات الخاصة بسعر الصرف وعرض النقود ومعدل التضخم تم الحصول عليها من بنك السودان والجهاز المركزي للإحصاء.

قبل تقدير النموذج لا بد من فحص البيانات المتعلقة بنموذج الدراسة المسمى أثر التضخم وعرض النقود بمعناه الواسع على معدل التضخم في السودان خلال الفترة من 9991-9102م والتي تم الحصول عليها من بنك السودان والجهاز المركزي للإحصاء وذلك كما يلي:

اختبار الاستقرارية: هناك عدة اختبارات لاستقرار السلاسل الزمنية منها طريقة (norp dna spillihP) والذي يختلف عن اختبار (relluF-yekciD) البسيط والموسع؛ لأنه يحتوي على قيم مختلفة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط التسلسلي في الفروق الأولى في السلسلة الزمنية (112-441pp,8991,regnarG) وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (1-3) نتائج اختبار فلييس -بيرون لبيانات الدراسة:

المتغير	الرمز	القيمة الحرجة	قيمة الاختبار	مستوى الاستقرار
سعر الصرف	Ex	3.020686	7.840224	المستوى
عرض النقود	M2	3.029970	18.02000	الفرق الأول
التضخم	inf	3.029970	3.178094	الفرق الأول

المصدر من نتائج التحليل

من الجدول أعلاه نلاحظ أن متغير سعر الصرف مستقر عند المستوى وبالتالي له تكامل من الدرجة صفر، أما متغير عرض النقود مستقر في الفرق الأول وبالتالي له تكامل من الدرجة الأولى، متغير التضخم مستقر في الفرق الأول وبالتالي تكامل من الدرجة الأولى.

ثالثاً: اختبار التكامل المشترك: إجراء اختبار التكامل المشترك للبيانات وبما أن البيانات مستقرة عند مستويات مختلفة يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام (ARDL) من خلال أسلوب اختبار الحدود (Bound Test) المطور من قبل (Pesaran et el) حيث تم دمج نماذج فترات الانحدار الذاتي ونماذج فترات الإبطاء الموزعة في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر (Pesaran,2001,pp289-326) وذلك كما يلي:

جدول رقم (2-3) نتيجة اختبار الحدود (Bound test) لاختبار التكامل المشترك لبيانات الدراسة:

Test Stastic	Value	Sigif	الحد الأعلى	الحد الأدنى
F-statistic K	4.59	5%	3.87	3.1

المصدر من نتائج التحليل القياسي E.Views من ملحق رقم (1) تم الحصول عليها من بنك السودان والجهاز المركزي للإحصاء

من الجدول رقم (2-3) نلاحظ أن قيمة الاختبار الباوند- تيست بلغت (4.59) وهي أكبر من الحد الأعلى (3.87) وأكبر من الحد الأدنى (3.1) عليه فإن متغيرات النموذج لها تكامل مشترك في المدى الطويل. رابعاً: اختيار طريقة التقدير لمعرفة أثر عرض النقود بمعناه الواسع ومعدل التضخم على سعر الصرف في السودان:

يتم تقدير نموذج الدراسة باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (LDRA) والتي يمكن كتابتها بالصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^M \beta_1 \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=0}^n \theta \Delta X_{t-1} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + \varphi$$

حيث: λ_1 و λ_2 تعبر عن معاملات الأجل الطويل، θ و β_1 تعبر عن معاملات الأجل القصير ويشير Δ إلى الفروق الأولى للمتغيرات بينما تشير n و M إلى فترات الإبطاء و φ يمثل حد الخطأ.

واستناداً إلى النظرية الاقتصادية وبعض الدراسات التطبيقية في المجال يتم تقدير النموذج التالي: أثر عرض النقود ومعدل التضخم على سعر الصرف في السودان كما يلي:

$$Ex = \beta_0 + \beta_1 M2 + \beta_2 inf + \mu$$

خامساً: تقدير النموذج باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL) لتقدير النموذج التالي:

$$\Delta Ex_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_1 Ex_{t-1} + \sum_{i=0}^q \theta_i \Delta M2_{t-1} + \sum_{i=0}^m \theta_i \Delta inf_{t-1} + \lambda_1 Ex_{t-1} + \lambda_2 M2_{t-1} + \lambda_3 inf_{t-1} + \mu$$

خامساً: تقدير النموذج باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL) لتقدير النموذج التالي: ولكن قبل تقدير النموذج أعلاه يجب تحديد فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات وذلك لأن نموذج (LDRA) شديد الحساسية لأي تغير في الفجوات الزمنية ويتم بالتجريب وصولاً لأفضل فجوة تأتي نتائج أفضل وفق معايير شوارتز أصغر قيمة واختبار الحدود يجب أن تكون قيمة الاختبار أكبر من الحد الأعلى والأدنى ومعيار (CIA). وبعد تحديد فجوات نموذج الدراسة بالشكل LDRA(221) وهو أفضل نموذج وفقاً للخصائص أعلاه، وكانت نتائج الأجل الطويل كما يلي:

جدول رقم (3-3) نتائج الأجل الطويل وفقاً لنموذج (ARDL):

Variable	Coefficient	Std.Error	t.Statistic	Prob
EX(-1)	0.864591	0.994759	0.869146	0.4033
INF	0.000318	0.064924	0.004905	0.9962
INF(-1)	0.095532	0.071223	1.341313	0.2069
INF(-2)	0.137066	0.113442	1.208249	0.2523
M2	0.000123	5.54E-05	2.228686	0.0476
M2(-1)	4.71E-05	7.14E-05	0.660329	0.5226
M2(-2)	-0.000320	7.46E-05	-4.282732	0.0013
C	-1.033181	1.712928	-0.603167	0.5586

المصدر: من نتائج التحليل القياسي E.Views من بيانات الدراسة ملحق رقم (1) التي تم جمعها من بنك السودان والجهاز المركزي للإحصاء.

يتضح من نتائج الجدول رقم (3-3) لمعاملات الأجل الطويل في إطار منهجية (LDRA) أن متغيرات سعر الصرف لفترة سابقة ومعدل التضخم لم تمارس تأثيراً معنوياً على سعر الصرف في السودان خلال فترة الدراسة في الأمد البعيد بمستوى معنوية أكبر من 5%، بينما عرض النقود للفترة الحالية والسابقة يمارس تأثيراً معنوياً على سعر الصرف بمستوى معنوية 5%. تشير النتائج إلى أن الزيادة في سعر الصرف لفترة سابقة تؤدي إلى الزيادة في سعر الصرف الحالي، الزيادة في معدل التضخم تؤدي إلى الزيادة في سعر صرف العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية، الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة طفيفة في سعر الصرف وهذه تتفق مع النظرية الاقتصادية. أما نتائج الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ فكان على النحو التالي:

جدول رقم (4-3) نتائج الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ وفقاً لمنهجية ARDL:

Variable	Coefficient	Std.Error	t.Statistic	Prob
D(INF)	0.000318	0.038486	0.008275	0.9935
D(INF(-1))	-0.137066	0.062921	-2.178373	0.0520
D(M2)	0.000123	1.56E-05	7.897546	0.0000
D(M2(-1))	0.000320	6.13E-05	5.215457	0.0003
CointEq(-1)*	-0.135409	0.028016	-4.833264	0.0005

المصدر: من نتائج التحليل القياسي E.Views من بيانات الدراسة ملحق رقم (1) التي تم جمعها من بنك السودان والجهاز المركزي للإحصاء.

من الجدول رقم (3-4) لمعاملات الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ أن متغير التضخم في الفترة السابقة يمارس تأثير معنوياً على سعر الصرف في السودان بمستوى معنوية أقل من 01%، حيث الزيادة في معدل التضخم في الفترة السابقة تؤدي إلى التخفيض في سعر الصرف، والزيادة في معدل التضخم للفترة الحالية تؤدي إلى زيادة سعر الصرف في السودان خلال الأجل القصير، بينما متغير عرض النقود يمارس تأثيراً معنوياً في الفترة الحالية والسابقة على سعر الصرف في الأجل القصير. أظهرت نتائج (MCE) أن معامل حد تصحيح الخطأ (TCE) يكشف عن سرعة عودة متغير سعر الصرف نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل حيث في كل فترة زمنية نسبة اختلال التوازن من الفترة (1-t) تقدر (-41.0) أي أنه عندما ينحرف مؤشر سعر الصرف خلال الفترة قصيرة الأجل في الفترة السابقة (1-t) عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 41% من هذا الاختلال في الفترة (t) إلى أن يصل إلى التوازن في الأجل الطويل.

تقييم النموذج:

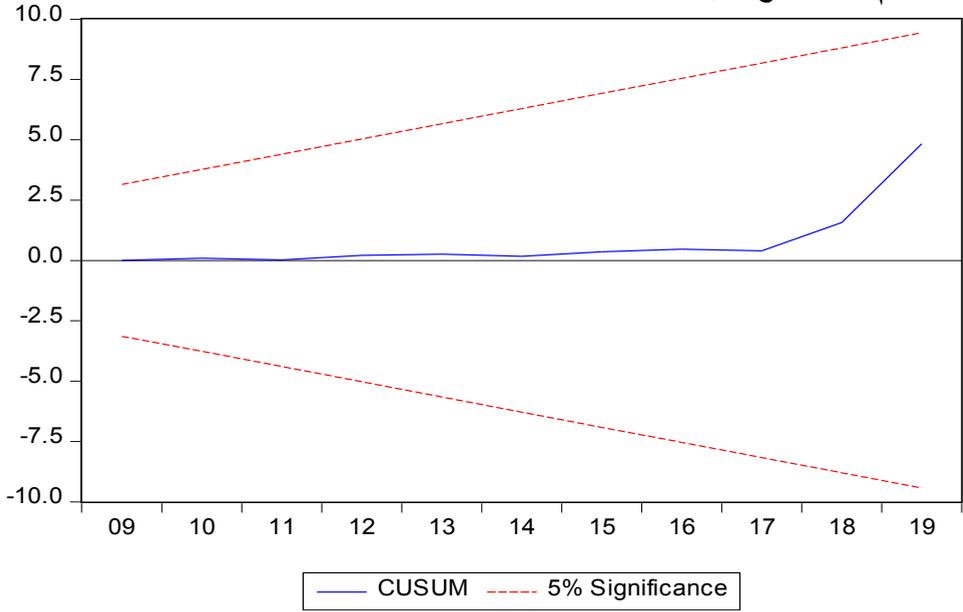
أولاً: الاختبارات التشخيصية للنموذج:

- 1- للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي حيث تم استخدام اختبار (-Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test): بين الأخطاء العشوائية حيث بلغت قيمة (0.08) F وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي نقبل فرض العدم القائل بأنه لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.
1. اختبار (Ramsey Test) للتعرف على مدى ملاءمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج يتبين أن النموذج لا يعاني من مشكلة ملاءمة الشكل الدالي. حيث بلغت قيمة إحصائية الاختبار (0.85) F وهي أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرض العدم أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم الملاءمة.
2. اختبار (Jarque-Bera Normality) للتحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار حيث بلغت قيمة (3.60) Jarque-Bera مستوى معنوية (0.16) وهي أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرض العدم بأن بواقي معادلة الانحدار تتوزع توزيعاً طبيعياً.
3. اختبار فرضية عدم ثبات حد الخطأ باستخدام ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (-Autoregressive Heteroscedasticity test) حيث قيمة إحصائية (F) لاختبار (Harvey) 0.85 وهي أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرض العدم بأنه لا توجد مشكلة عدم ثبات حد الخطأ.

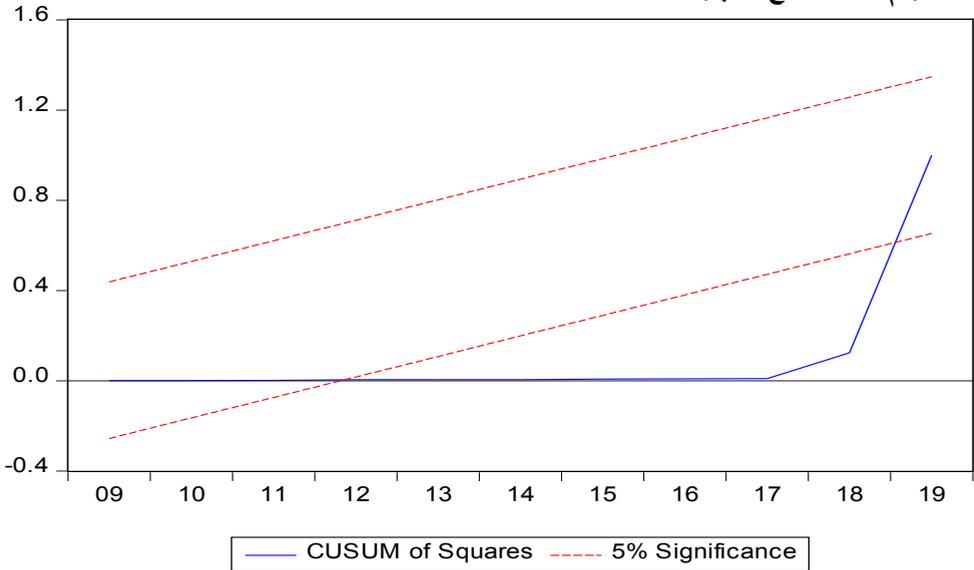
ثانياً: نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:

وفقاً لـ (7991naraseP) فإن الخطوة التي تلي تقدير صيغة النموذج بمنهجية (LDRA) تتمثل في اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن ولتحقيق ذلك يتم إستخدام اختبارين: هما اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (MUSUC, laudiseR evisruceR fo emoS eitalumuC) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (evisruceR erauqS fo emoS eitalumuC). (7991naraseP dna naraseP). ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات بصيغة (MCEU) لنموذج (LDRA) إذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من (MUSUC) و (QSMSUC) داخل

الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ومن ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود عند هذا المستوى.
شكل رقم (1-1) نتائج اختبار (CUSUM):



نلاحظ من الشكل (1-1) إن الشكل البياني لإحصائية (CUSUM) وقعت داخل الحدود بمستوى معنوية 5% وبالتالي يتحقق الاستقرار الهيكلي للبيانات المستخدمة في الدراسة.
شكل رقم (2-1) نتائج اختبار (CUSMSQ):



نلاحظ من الشكل البياني رقم (1-2) أن الشكل البياني لإحصائية (CUSMSQ) جزء من بيانات الدراسة وقع داخل الحدود إلا أن جزءاً كبيراً من مربعات مجموع البواقي وقعت خارج الحدود والسبب في ذلك وجود عدم استقرار هيكلي في بيانات الدراسة.

الخاتمة :

تناولت الورقة موضوع أثر عرض النقود والتضخم على سعر الصرف في السودان خلال الفترة 1991-9102م في المحور الأول: تم استعراض الإطار المنهجي للدراسة والذي احتوى على المقدمة والدراسات السابقة والمحور الثاني: تناول الإطار النظري للدراسة والذي تناول موضوعات عرض النقود والتضخم وسعر الصرف والمحور الأخير تناول الجانب التطبيقي من الدراسة والذي احتوى على منهجية تحليل النموذج والنتائج والتوصيات التي توصلت لها الدراسة.

النتائج : أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. لا يؤثر التضخم على سعر الصرف في السودان في الأجلين القصير والطويل ونموذج تصحيح الخطأ وأن اتجاه العلاقة إيجابي؛ أي أن أي زيادة في معدل التضخم تؤدي إلى زيادة في معدلات سعر الصرف.
2. يؤثر عرض النقود بمعناه الواسع على سعر الصرف في السودان في الأجلين الطويل والقصير بمستوى معنوية أقل من 5%.
3. أثبتت الدراسة أن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية سواء كان في الأجل القصير والطويل وهو السبب في تدهور قيمة العملة الوطنية.
4. أثبتت الدراسة من خلال نموذج تصحيح الخطأ أن حد تصحيح الخطأ كان معنوياً وسالباً وذلك يعني وجود التكامل المشترك أي لها سلوك مشابه في الأجل الطويل بمعدل تصحيح بلغ 14%.
5. أثبتت الدراسة خلو النموذج من مشاكل عدم الملاءمة في تحديد النموذج، وعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، وعدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ وأن الأخطاء المعيارية موزعة توزيعاً طبيعياً، وأن البيانات المستخدمة في النموذج لا تخضع لتغيرات هيكلية إذ كانت قيم اختبار المجموع التراكمي للبواقي داخل الحدود بمستوى معنوية 5% أما المجموع التراكمي لمربعات البواقي لا تقع داخل الحدود الحرجة بمستوى معنوية 5%.
6. أثبتت الدراسة أن المتغيرات المفسرة وهي التضخم وعرض النقود تفسران ما مقداره 98% من التغير الكلي في معدلات سعر الصرف في السودان وهذه تمثل قدرة تفسيرية عالية للنموذج.

التوصيات: من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة بالآتي:

1. العمل على تخفيض معدلات التضخم بالقدر الذي يحقق الاستقرار لسعر الصرف في السودان.
2. العمل على تخفيض حجم الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي واتخاذ تدابير قاسية لإيقاف المضاربة في تجارة العملة مما يساعد في رفع قيمة العملة الوطنية.
3. توجيه الدعم النقدي للمشروعات الإنتاجية لتسهم في تحسين قيمة العملة الوطنية.
4. العمل على زيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي لتحقيق استقرار سعر صرف العملة الوطنية.

المصادر المصادر :

- (1) IUG Journal of Economics and Business (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0
- (2) تاج الدين مختار، العلاقة السببية الديناميكية بين النقود والأنشطة الاقتصادية الكلية)، JurnalPengurusan، العدد36 (2012) ص 135-148
- (3) أحمد الشيخ وسليمان زكريا، العلاقة في المدى الطويل بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومستوى العام للأسعار في السودان (-2005 Jurnal Business StudiesQuarterly العدد الثاني2011 ص68-79
- (4) عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد، 1990ص.106
- (5) عبد المنعم السيد علي، دراسات في النقود والنظرية النقدية، الطبعة الثانية، مطبعة العاني، بغداد، 1971ص ص.94-95
- (6) مايكل ابدجمان، ترجمة وتعريب اميل بديع يعقوب، دار المريخ، السعودية، 1988، ص20.
- (7) هويدا محجوب إبراهيم (2016)، تطور أداء معدلات التضخم في السودان (2004-2014)، بنك السودان المركزي، مجلة المصرفي، العدد، 80.
- (8) سيد عيسي، أسواق وأسعار صرف النقد الأجنبي، مؤسسة النقد السعودي، بدون تاريخ، ص7.
- (9) د. سامي خليل، مصدر سابق ذكره، ص754.
- (10) موردخاي كريانين - 2007م، تعريب د: محمد ابراهيم منصور ود: علي مسعود عطية، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات دار المريخ للنشر بالقاهرة، ص26.
- (11) سلسلة دراسات وبحوث، بنك السودان إدارة السياسات (2004) تقييم أدوات السياسة النقدية والتمويلية في السودان خلال الفترة 1980-2000، ص42
- (12) مؤتمر الاستثمار في السودان فبراير(2015) وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، الخرطوم.
- (13) أحمد عبد الله إبراهيم، محددات سعر صرف الجنيه السوداني خلال الفترة من 1978 إلى 2017، ورقة عمل، المنتدى الاقتصادي ووزارة التعليم العالي، 2019، ص4.

المرأة في قطاع الأسماك الفرص والتحديات دراسة حالة مدينة بورتسودان - السودان

مركز بحوث الأسماك- محطة بحوث أسماك
البحر الأحمر- السودان

د. هالة قنديل أبوبكر أحمدون

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى مشاركة المرأة في قطاع الأسماك والفرص المتاحة التي يمكن أن تشارك بها والتحديات في هذا المجال بمدينة بورتسودان. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي واستخدمت الاستبانة كأداة لاستقصاء آراء عينة من النساء، حيث بلغ عدد أفراد العينة (150) امرأة كما أجريت مقابلات شخصية وحلقات نقاش مع جمعيات نسائية بالمنطقة. من النتائج اتضح أن أعداد النساء في قطاع مصائد الأسماك ضئيل ومن نتائج المقابلات والنقاش توصلت الدراسة إلى أنه لم تشارك الجمعيات النسائية ببورتسودان في الأنشطة المتعلقة بالأسماك ويعود هذا إلى صعوبة الحصول على الأسماك وارتفاع أسعارها. وقد اتضح من نتائج تحليل إجابات العينة على الاستبانة اعتماداً على النسب المئوية، أن هناك عزوفاً للمرأة عن العمل في هذا القطاع أن العادات والتقاليد تمنع مشاركة المرأة في صيد وتسويق الأسماك. وعزا المبحوثون عزوف المرأة عن العمل في هذا القطاع لعدم ملاءمته للمرأة وصعوبة الحصول على الأسماك وعدم وجود شروط كافية للسلامة. اقترحت الدراسة تفعيل الأسواق الفرعية والبيع المتجول وتخصيص سوق نسائي تعرض فيه منتجات الأسماك المختلفة، بالإضافة إلى إدخال العديد من صور منتجات الأسماك. وأوصت الدراسة بضرورة التوعية وقيام ورش العمل والدورات التدريبية واتخاذ الشروط الكافية لسلامة المرأة في هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية : المرأة، قطاع الأسماك، ساحل البحر الأحمر السوداني.

Abstract:

The study aimed to know the extent of women's participation in fisheries sector and challenges and obstacles in this area. To achieve the goals of the study, the descriptive approach was used and the questionnaire was used of 150 women, and personal interviews and discussion sessions were conducted with women's associations in the region. From the results, it was clear that

the numbers of women in the fisheries sector are low, and from the results of interviews and discussion concluded that the women's associations in Port Sudan did not participate in activities related to fish and this is due to the difficulty obtaining and high prices of the fish. from the questionnaire it was clear that there are some traditions that prevent the participation of women in fishing and marketing fish, also there are not enough conditions for safety. The study suggested activating sub-markets and itinerant sales and allocation of a women's market, in addition to introduce different fish products. The study recommended that there is need to raise awareness and conduct workshops and training courses among the community about the importance of this sector and take adequate conditions for women's safety in this field.

Key words: women, fish sector, Sudanese Red Sea Coast.

المقدمة :

يعتبر ساحل البحر الأحمر السوداني (750 كم)، غني بالعديد من الموارد المختلفة ذات القيمة الاقتصادية العالية التي تنتمي إلى عوائل متفرقة.⁽¹⁾ ويأتي معظم الإنتاج في ساحل البحر الأحمر أساساً من أسماك الشَّعْبَ المرجانية بما نسبته (63%)، تليها أسماك القاع بنسبة (2%) وأسماك السردين بنسبة (11%)، أما المنتجات البحرية الأخرى بما في ذلك الروبيان والحبار فتشكل (5%).⁽²⁾ ويقع الساحل السوداني في منطقة تتميز بأقليم شبه الصحراء حيث تحظى بالقليل من الأمطار ولا توجد أنهار بهذه المنطقة وتمتد تلال البحر الأحمر على الشريط الساحلي ويقسم الساحل إلى قرى صغيرة بالإضافة إلى مدينتي بورتسودان وسواكن⁽³⁾. يعتمد سكان المناطق الساحلية بشكل رئيسي على البحر لتحقيق الأمن الغذائي وتوليد الدخل في مثل هذه المنطقة ذات فرص المعيشة البديلة المحدودة ويقدر سكان الولاية حسب الموسوعة الولاية 2006م⁽⁴⁾ بحوالي 725327 نسمة وتمثل النساء 46.8% من إجمالي السكان في مدينة بورتسودان مما يعني أن نسبة النساء من السكان قد شارفت على النصف الأمر الذي يستدعي إدخال المرأة في مشاريع التنمية في كل القطاعات خاصة قطاع الأسماك لما له من أهمية في هذه الولاية ولذا يجب أن يكون هنالك مزيد من الاهتمام بالمرأة في هذا القطاع. إن الاهتمام بدور المرأة في التنمية ظل يتزايد يوماً بعد آخر على النطاق المحلي والإقليمي والدولي حتى تصبح مشاركتها بفعالية في العملية التنموية⁽⁵⁾. يتكون قطاع الأسماك من 1938 صياداً⁽⁶⁾، وقد كانت المشاركة الكلية للمرأة في أنشطة قطاع الأسماك والمصائد 4.7%⁽⁷⁾، حيث كان تواجد المرأة ضئيلاً جداً في قطاع الأسماك. وتعتبر المرأة نصف المجتمع ليس من حيث العدد ولكن من حيث الأدوار التي تقوم بها ومستوى المشاركة التي ظلت تساهم بها في مختلف المجالات والمهام والمستويات فقد فُرض تطوُّر المجتمعات وتغيُّر الأوضاع الاقتصادية والظروف المنبثقة عنها بعض التغيرات والتطورات في وضع المرأة،

كذلك الثورة الصناعية أملت عمالة المرأة كضرورة أسرية واقتصادية^[4]، إن النقلة النوعية في إشراك النساء في سوق العمل قد قوبلت أحياناً بالشك والعداوة والانتقاد ولعل الوصول لحقيقة المرأة نصف المجتمع أدى إلى ضرورة تفعيل دور المرأة حتى نستفيد من نصف قوى المجتمع الأخرى وتبني قرارات وآراء بناء على قدرات الجميع^[8]. وعلى الرغم من الجهود المبذولة إلا أنه ما تزال تبرز العديد من التحديات والمعوقات التي تؤثر سلباً على قدرة المرأة على المشاركة الفعلية والفعالة في الحياة الاقتصادية وتتمثل أهم هذه المعوقات في انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل إضافة إلى ذلك تأثير العبء المزدوج على نوعية حياة المرأة وكفاءتها في العمل. فمشاركة المرأة تختلف في الشؤون الاقتصادية كما وكيفا مع اختلاف طرق تحديدها^[9]. إن للمرأة السودانية تاريخاً عريقاً في التنمية على كافة المستويات فقد اتسمت بالدور الفعال الذي تؤديه على كل المستويات سواء في الأسرة أو المجتمع بالحفاظ على تماسك نسيجه الاجتماعي، ومساهمتها المشهودة في مجالات التعليم في مكافحة الأمية والصحة ومجالات التنمية الاقتصادية المختلفة لما لها من دور كبير في تأمين الغذاء لأسرتها ومكافحة الفقر بالإضافة إلى ترسيخ دعائم السلام وإيماناً بالدور المهام فإن كل القوانين السودانية للمرأة تكفل حقوقها على أساس المساواة العادلة وعدم التمييز ومشاركة المرأة تختلف في الشؤون الاقتصادية كما وكيفا مع اختلاف طرق تحديدها^[10]. إن مشاركة المرأة في العمل مقابل أجر تحد من حاجتها للتكاليف على الآخرين لإعالتها، وتعزز ثقافتها بنفسها وباستقلاليتها وبقدرتها على اتخاذ القرارات المتعلقة بها^[4] إن النساء السودانيات يشكلن نسبة % 45 من قوة العمل في الخدمة المدنية بالسودان^[10]، كما أثبتت الدراسات أيضاً أن النساء الريفيات يمثلن حوالي % 80-70 من العمالة الكلية في الإنتاج الزراعي^[11]، والمرأة في ولاية البحر الأحمر لها دور فعال وتساهم في الأدوار التنموية، ونلاحظ ذلك بوضوح في الزراعة حيث تساهم في زيادة الدخل والأمن الغذائي وأيضاً تعمل في بعض الأعمال اليدوية التي تساعد في زيادة الدخل وتطوير المهارات والقدرات بالمشاركة في برنامج الأسرة المنتجة وفي قطاع الأسماك وتساهم المرأة في ولاية البحر الأحمر في تربية الحيوانات الصغيرة من الضأن والماعز وتمارس المرأة العديد من المشروعات إذ تقوم بصناعة منتجات الألبان وصناعة الفخار والسعف وقطع أشجار الأراك وبيعها كذلك تمارس العديد من الصناعات الغذائية مثل تجفيف وتمليح الأسماك وصناعة الزينة المنزلية من الأصداف البحرية كما تساهم في صيد الأسماك وصناعة العطور التقليدية للمرأة السودانية باستخراجها من قشور الحيوانات البحرية، تشير الدراسة التي قام بها المجلس الولائي للسكان عام 2005م إن النساء يمثلن % 27.7 من مجموع القوى العاملة بالولاية والبالغ عددها 17502 وتمثل عمالة المرأة % 66 في الوزارات والمحليات^[12]. وأشارت التجارب إلى أن المرأة كانت مناسبة في تصنيع ومعالجة الأسماك والمنتجات السمكية وتلعب المرأة أدواراً مهمة في تصنيع الشباك وصيانتها حيث قامت العديد من المنظمات بتدريب النساء في هذا القطاع مثل الفاو واليونيدو والهلال الأحمر والمنظمة الألمانية. بينما نجد في مناطق أخرى في السودان مثل جبل أولياء تدرجت المرأة في صيد الأسماك وتصنيعها وامتلكت أسطولاً وتعمل المرأة في جمع الأسماك في منطقة خشم القربة، ويتم تصنيع الأسماك وبيعها للأسواق^[10]، ولكن المرأة في ولاية البحر الأحمر تواجه العديد من التحديات المتمثلة في العادات والموروثات الثقافية وأمور أخرى اجتماعية بالإضافة إلى الفقر وقلة التعليم وعدم القدرة على إدارة المعرفة والأخذ بأساليب التفكير العلمي والابتكار للوصول إلى أفضل القرارات التي تعظم الاستفادة في

إطار تزايد الاهتمام العالمي بقضايا المرأة وإسهاماتها في دفع عجلة التنمية في معظم دول العالم وفي السودان وولاية البحر الأحمر بصفة خاصة، وعلى الرغم من الأدوار الملموسة التي قامت بها المرأة في المشاريع الزراعية والمشاريع المصاحبة للإنتاج الحيواني إلا أن دورها في قطاع الأسماك ما يزال محدوداً ومحصوراً ونسبة لأهمية قطاع الأسماك في هذه الولاية كمصدر للدخل ورفع المستوى المعيشي للأسر كان لا بد من معرفة مدى مشاركتها في هذا القطاع بحيث يمكن أن تكون ركيزة من الركائز التي يمكن بها النهوض بهذا القطاع وذلك كونها يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في كثير من المجالات داخل هذا القطاع مما يؤدي إلى النهوض به وتفعيل دورها به وزيادة دخلها وبالتالي دخل الأسرة إذا تم التعرف على الفرص المتاحة ومعوقات المشاركة وإبداء الحلول الأمر الذي استدعى القيام بهذه الدراسة لمعرفة مدى مشاركة المرأة في هذا القطاع وأسباب ضعف المشاركة بغرض التخطيط وتنفيذ برامج تشجع المرأة وتمكن من دمجها في أنشطة القطاع.

أهداف الدراسة :

1. معرفة مدى مشاركة المرأة في قطاع الأسماك.
2. دراسة التحديات والعقبات أمام المرأة وتقديم بعض الحلول لها.
3. التعريف بالفرص التي يمكن أن تشارك بها.

مصطلحات البحث:

قطاع الأسماك: جزء من سوق أو مجتمع أو صناعة أو اقتصاد لمكوناته سمات متشابهة. مثال عليه القطاع المالي، والقطاع الصناعي، والقطاع الزراعي، والقطاع العام الذي يمثل القطاع الحكومي، والقطاع الخاص الذي يضم الأفراد والقطاع غير الحكومي.

العقبات: هي الصعوبات والعوائق ما يعترض سير العمل، أو يحول دون تحقيق شيء وبلوغه.

التحديات: المَخَاطِرَ لِيَصِلَ إِلَى هَدَفِهِ : وَاجْهَهَا وَتَعَلَّبَ عَلَيْهَا

الفرص: اغتنمها وفاز بها

مشاركة: مُشَارَكَةٌ فِي الْعَمَلِ: الْمُسَاهَمَةُ فِيهِ كَانَتْ لَهُ مُشَارَكَةٌ إِيْجَابِيَّةٌ فِي الْإِنْتِاجِ

العادات: كل ما اعتيد حتى صار يفعل من غير جهد

التقاليد: العادات المتوارثة التي يقلد فيها الخلف السلف مفردها: تقليد

البيع المتجول: متنقل من مكان إلى آخر

التقنيات الرقمية: أسلوب أو فنيّة في إنجاز عمل أو جملة الوسائل والأساليب والطرائق واستخدام

الحاسوب والتكنولوجيا.

الدراسات السابقة:

- دراسة أونور(2012)^[12] التي تناولت دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في ولاية البحر الأحمر وذلك لإبراز أهمية تنمية المرأة في ولاية البحر الأحمر وتقييم تجربة تنمية المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة وتوصلت الدراسة إلى ضعف الوعي المصري لدى المرأة في الولاية وعدم وجود برامج توعوية لهن للاستثمار كما أوضحت النتائج أن مشكلة تسويق المنتجات تعتبر واحدة من أهم المشاكل التي تواجه المشروعات النسوية. وأوصت الدراسة بالعمل على حل مشكلة التسويق للمنتجات النسوية عن طريق المعارض والترويج والعمل على زيادة الوعي النسائي المصري.

- دراسة عبد الباقي (2006) ^[4]، حيث هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على حجم الدور الذي تقوم به المرأة العاملة في القطاع الصناعي في مدينة ودمدني وآثاره الاقتصادية والاجتماعية. والتميز النوعي الذي يقلل من دور المرأة ويعمل على عدم تقييم مساهمتها رغمًا عن فعاليتها. اهتمت الدراسة في إطارها النظري بدراسة وتحليل النظريات والفلسفات والآراء والمفاهيم التي اختصت بقضية المرأة وعملها ودورها في التنمية. كما اهتمت باستعراض أوضاع المرأة المختلفة واستعراض الاهتمام الدولي بها والمتمثل في الاتفاقيات والمؤتمرات والندوات التي قامت بشأنها، كذلك جاء في الاستعراض وضع المرأة العربية ومدى مشاركتها في النشاط الاقتصادي، كما تناولت الدراسة بالتفصيل وضع المرأة السودانية بدءاً من تطور تعليمها ثم وضعها قبل وبعد الاستقلال ومن ثم مدى مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية. ثم تناولت الدراسة بصورة تحليلية وضع المرأة العاملة في القطاع الصناعي في مدينة ودمدني ودورها الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه تجاه الأسرة والمجتمع، كذلك قامت الدراسة بمناقشة المشكلات التي تعترض سبيل المرأة العاملة في الصناعات وتعتبر معوقاً لها في تطورها في العمل وفي القيام بدورها الاقتصادي والاجتماعي، وتمثلت في المشكلات العامة والتي تعترض طريق الصناعة في معظم الدول النامية إلى جانب المشكلات المتعلقة بالعمل وبيئته ثم المشكلات الاجتماعية والأسرية التي تواجه المرأة العاملة. وخرجت الدراسة بالنتائج وأهم التوصيات المتمثلة في ضرورة الإهتمام الأكبر بتعليم المرأة والتعليم الفني الذي يختص بالجانب الصناعي حتى تستطيع المرأة إثبات كفاءتها بصورة أكبر في هذا القطاع، كما يجب توفير المعينات لها في هذا الجانب مثل ضرورة الالتزام بالهياكل الوظيفية التي تضمن للموظفة حقوقها كاملة إلى جانب زيادة الأجور وتوفير الخدمات الضرورية لها حتى تستطيع القيام بدورها تجاه العمل والأسرة والمجتمع متكاملًا.

- دراسة سمير رضوان (2006) ^[13] عن المرأة والتنمية الاقتصادية في البحر المتوسط حيث تناولت تأثير فجوة النوع على النمو الاقتصادي في بلدان البحر الأبيض المتوسط وقد اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات تهدف إلى تحسين فرص مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية من أجل تدعيم النمو الاقتصادي.

منهجية الدراسة:

حدود الدراسة:

المجال البشري: مجتمع مدينة بورتسودان

المجال الزمني: العام 2019-2020

المجال المكاني: مدينة بورتسودان

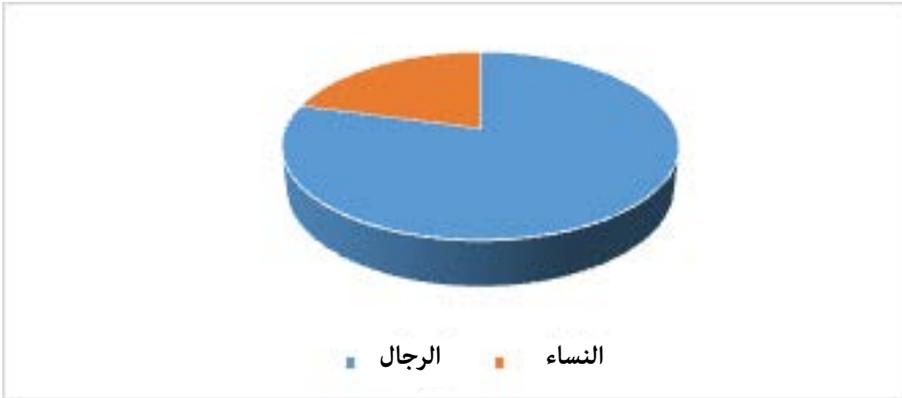
اتبعت الدراسة المنهج الوصفي لملاءمته لإجراء الدراسة واستخدمت الاستبانة كأداة لاستقصاء آراء عينة عشوائية من النساء حيث بلغ عدد أفراد العينة (150) ، كما أجريت مقابلات شخصية للإدارات في القطاع وحلقات نقاش مع الجمعيات النسائية بالمدينة. واستخدام برنامج SPSS في تحليل النتائج وكذلك برنامج Excel للرسوم البيانية.

النتائج والمناقشة:

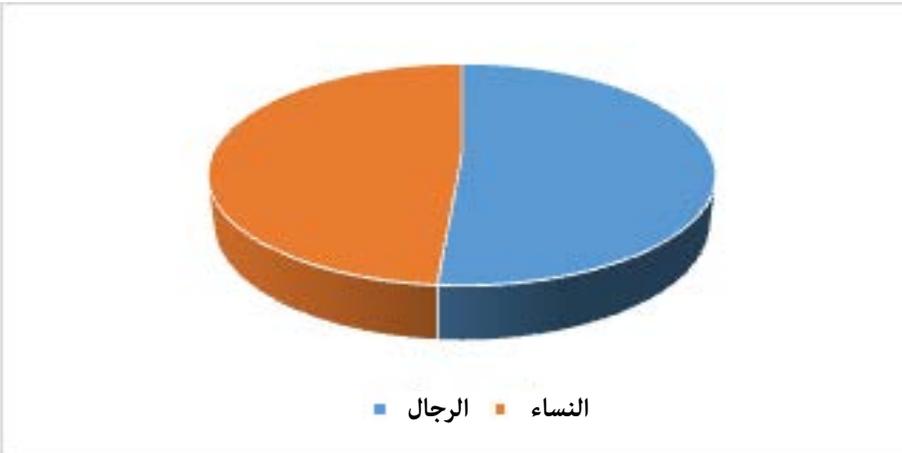
أوضحت نتائج المقابلات الشخصية والمسح الميداني لقطاع الأسماك أنه وفيما يتعلق بالقوة العاملة بقطاع مصائد الأسماك في ولاية البحر الأحمر، أنه يمكن تقسيم قطاع الأسماك إلى صياد، تاجر، مصدر ،

متخصص في معدات الصيد، وموظف أو عامل في الحكومة. هناك 1938 صيادًا موزعين على ثلاث مناطق رئيسية على طول الساحل، ليس هناك من ضمنهم صياد من النساء^[6]، مما يوضح أن المرأة لا تشارك بصفة رسمية في صيد الأسماك. ومساهمة المرأة في هذا القطاع في مساعدة أولئك الذين يقومون بهذه العمليات، باستثناء مساهمات محدودة. وقد كانت نسبة الرجال إلى النساء في إدارة مصائد الأسماك البحرية ومحطة أبحاث البحر الأحمر ومصائد الأسماك وكليات علوم البحار هي 21 % ، 41 % ، 48 % على التوالي، مما يوضح أن وجود النساء في قطاع مصائد الأسماك ضئيلاً في جميع مؤسسات ومناشط القطاع. أي أن مشاركة المرأة في قطاع الأسماك ضعيفة^[7]. لذلك يجب تخطيط وتنفيذ برنامج التوعية لتغيير مفهوم المجتمع تجاه عمل المرأة في هذا القطاع وتشجيع وسائل دمجها في أنشطة قطاع مصائد الأسماك. ونجد أن النسبة كانت أعلى في البحوث والجامعة مقارنة بالمصائد وهذا يعود إلى طبيعة العمل الذي يناسب المرأة في هذه المؤسسات من حيث إنه أكاديمي وبحثي.

شكل رقم (1) يوضح نسبة النساء إلى الرجال بإدارة المصائد البحرية



شكل رقم (2) يوضح نسبة النساء إلى الرجال بكلية علوم البحار



شكل رقم (3) يوضح نسبة النساء إلى الرجال بمحطة بحوث الأسماك



ومن نتائج المقابلات والنقاش مع الجمعيات النسائية بالمنطقة توصلت الدراسة إلى أن المرأة كانت مناسبة للعمل في معالجة الأسماك والمنتجات السمكية التقليدية وأن مساهمة المرأة يجب أن تقتصر على هذه الجوانب بالإضافة إلى تصنيع الشباك، وأن صيد الأسماك والإبحار والتعامل مع الأسماك قد لا يكون مناسباً للمرأة، كما أن طبيعتها وعاداتها وتقاليدها تمنع أيضاً وجود المرأة في السوق والنشاط التسويقي. وأوضح النقاش أن الجمعيات النسائية ببورتسودان لم تشارك في الأنشطة المتعلقة بالأسماك على العكس من ذلك كان النشاط واضحاً في جمعيات قرى المناطق الريفية وقد يعود هذا إلى توفر المورد في هذه المناطق وسهولة الوصول إليه. جميع الجمعيات النسائية ببورتسودان لم تتعامل مطلقاً مع الأسماك أو المنتجات المجففة وهذا يعود إلى أن المشكلة الكبيرة التي تواجه الجمعيات النسائية في بورتسودان هي كيفية الوصول إلى الأسماك وارتفاع أسعار الأسماك، مما أدى إلى العزوف عن الدخول في هذا القطاع، باستثناء أولئك الذين يعمل أزواجهن كصيادين. وعلى الرغم من ذلك فإن جميع الجمعيات ترغب في تلقي الدورات التي تكسبها معرفة في هذا القطاع خاصة أساليب المعالجة والحفظ وقد اتفقت الجمعيات النسائية على أن النشاط الأكثر ملاءمة للمرأة هو إنتاج الأسماك أو تصنيعها بالإضافة إلى صيانة وتجهيز معدات الصيد. لذا تم إدخال طرق جديدة لمعالجة الأسماك كمنتج، خاصة في المجتمعات المحلية في بورتسودان والتي تتسم بالبعد عن الوصول إلى الأسماك، سيكون لها تأثير كبير على تغيير كثير من المفاهيم والعادات في هذا القطاع كما سيستفاد منها في زيادة دخل الأسرة. وعلى الرغم من أن خروج المرأة للعمل أتاح القيام بأدوار مجتمعية أخرى مثل المشاركة في البرامج التي تقام في مجال العمل إلى جانب العلاقات الاجتماعية في نطاق العمل، مما أكسبها قوة في الشخصية فأصبحت تشارك زوجها في صنع القرار، وأيضاً انعكس هذا إيجاباً على خصائص شخصية أطفالها⁽⁴⁾. فقد أوضحت نتائج تحليل إجابات عينة الاستبيان والذي اعتمد على النسب المئوية بالجدول رقم (1). أن هنالك بعض العادات والتقاليد تمنع مشاركة المرأة في صيد وتسويق الأسماك

غير أن الأسر لا تتدخل في اتخاذ قرار المرأة في العمل في هذا القطاع، ولكن ليس هنالك تشجيع للعمل به بل توضح النتائج أن أكثر من 70% من هذه الأسر لها علاقة بقطاع الأسماك ولكنهم من الرجال. أوضحت النتائج أيضاً أن عمل المرأة في هذا القطاع ليس له نظرة سلبية من قبل المجتمع، غير أن 90% من النساء ذكر أن هنالك قيوداً على حركة المرأة تمنعها من المشاركة في هذا القطاع وفي دراسة قامت بها منظمة الساحل في منطقة بورتسودان ذكروا أن النساء يقمن بتسويق المحاصيل عبر الوسطاء مما يدل على أن العادات والتقاليد تمنع النساء من الذهاب إلى أسواق المدينة ولبعد المسافات وصعوبة الوصول إلى الأسواق مما أفقد النساء الكثير من العائد المادي (مقابلة شخصية مدير منظمة الساحل، 2019).

اتضح من إجابات المبحوثين عن عبارة تأثير صعوبة الحصول على الأسماك وبعد الأسواق عن العمل في هذا القطاع في جدول رقم 2 أن الوضع الراهن لسوق الأسماك غير مشجع للعمل في هذا القطاع وقد ذكرت ذلك 70% من المبحوثين، وأن صعوبة الحصول على الأسماك يجعل من الدخول في هذا القطاع مهمة صعبة. واتفق هذا مع ما جاءت به دراسة حول عمل المرأة وأن كثرة المشاكل الصحية الناجمة عن العمل وعدم الإحساس بالأمان لعدم وضوح السياسات الحكومية وعدم توفر المادة الخام، وقلة رأس المال، وقلة الإنتاجية كانت هي أهم المشاكل التي تواجه عمل المرأة^[14]. وكحلول مقترحة لهذه المشاكل والمعوقات فقد ذكر 90% من المبحوثين أن الأسواق الفرعية والبيع المتجول قد تكون جزءاً من حل صعوبة الحصول على الأسماك وبعد سوقها، وأن تخصيص سوق نسائي تعرض فيه منتجات الأسماك المختلفة من قبل النساء أيضاً قد يكون أحد الحلول لمشكلة العادات والتقاليد لتسويق المنتجات والحصول عليها بالذهاب إلى الأسواق العامة، وقد شرعت مدينة متاخمة لمدينة بورتسودان بإنشاء هذا السوق (مقابلة مدير مفوضية العون الإنساني، 2019). كما أن تعدد صور المنتج وجد القبول لدى كل عينة المبحوثين على أنها قد تكون أحد الحلول وذكر 90% من النساء أن هذا القطاع مجزٍ اقتصادياً.

جدول رقم (3) يوضح إجابات عينة البحث عن صعوبة المهنة وطبيعة العمل حيث عزا المبحوثين في العينة عزوف المرأة عن العمل في هذا القطاع إلى أنه لا توجد شروط كافية للسلامة لمزاولة العمل بهذا القطاع بينما 6% من المبحوثين أشاروا إلى أن العمل في قطاع الأسماك لا يعتبر مهمة صعبة و90% اعتبروا أنه ملائم للمرأة فإن هناك فرصاً كثيرة متاحة في هذا القطاع لعمل المرأة وتلاؤمها ويمكن أن نقول إن المجالات التي يمكن للمرأة المشاركة فيها كثيرة مثل إعداد معدات الصيد وخياطة الشباك. ويمكن امتلاك القوارب وإدارة رحلات الصيد. فالمرأة تشارك في بعض المناطق الريفية المتاخمة لمدينة بورتسودان في الصيد على عمق يصل إلى 7 أمتار، كما يشاركن في جمع بعض الرخويات ومعالجتها وجمع خيار البحر (مقابلة مدير المصائد البحرية، 2019). وأيضاً يمكن مشاركتها في استزراع اللؤلؤ وحقن اللؤلؤ كما هو الحال بالشركات العاملة في هذا المجال (مقابلة شخصية مدير المشروع السوداني الكندي لزراعة الأصداف ، 2019). كما تلعب النساء دوراً رئيسياً في المعالجة التقليدية للأسماك (التمليح ، التخمر و تجفيف الأسماك) وتعتبر الطرق التقليدية في حفظ الأسماك من أهم المنتجات السمكية مما يتيح الفرصة لتوفير البروتين الحيواني الذي تفتقر إليه هذه المنطقة^[15]. وقد تم تدريب بعض النساء على تجهيز هذه المنتجات من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية^[16]. بالإضافة إلى تصنيع الأعلاف الحيوانية من مخلفات الأسماك. ومن المجالات

التي يمكن أن يكون للمرأة بها دور كبير معالجة الأدوية ومستحضرات التجميل من الطحالب والأعشاب البحرية. وكذلك تربية الأحياء المائية ذات القيمة الاقتصادية العالية وأسماك الزينة. وكذلك التعبئة والتغليف. إن وجدت مصانع لمنتجات الأسماك. كما أن مشاركة المرأة في رفع الوعي والإرشاد له دور كبير في هذا المجال. جدول رقم 4 يوضح الإجابة عن الوظائف والأعمال التي يمكن أن تناسب المرأة في قطاع الأسماك فقد أيد كل المبحوثين أن الإدارة تناسب المرأة وكذلك التصنيع والتجهيز للأسماك ومعدات الصيد والأتجار بها وصيانتها وتلعب النساء دوراً مهماً في صيانة وخياطة معدات الصيد، حيث قامت العديد من المنظمات بتدريب النساء في هذا القطاع مثل منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، والمنظمة الألمانية، ومنظمة الهلال الأحمر. غير أن 70% من المبحوثين لم يوافقوا على أن مهنة الصيد تناسب النساء. وهناك نساء يملكن زوارق لكنهن لا يساهمن في صيد الأسماك (مقابلة مدير المصائد البحرية، 2019).

قد أوضح 40% من المبحوثين عدم الرغبة في العمل في هذا القطاع وقد يعزى هذا إلى قلة الوعي بأهمية الأسماك بالمهارات المختلفة للتعامل معها ومردودها على الأسرة. وهذا ما اتضح من إجابات المبحوثين أن قلة الوعي بأهمية المورد ومعرفة التعامل معه كان له تأثير على عمل المرأة في هذا القطاع بالإضافة إلى نقص المهارات. فظاهرة تقدم التعليم وتنوعه وتعدد مراحل مع تعميمه على البنين والبنات وهذه أثمرت اقتدار المرأة على ممارسة أعمال مهنية متعددة⁴، لذلك لا بد من ضرورة رفع الوعي في هذا المجال لتشجيع المرأة للعمل به.

الخاتمة:

هنالك كثير من التحديات والقيود التي تواجه المرأة للعمل في قطاع الأسماك ممثلة في العادات والتقاليد والقيود المفروضة على حركة المرأة وعدم القدرة على تقديم المنتجات مباشرة في الأسواق. بالإضافة إلى صعوبة عملية الصيد بالنسبة للمرأة في وسط البحر. بالإضافة إلى قلة الوعي بأهمية هذا القطاع. وعلى الرغم من ذلك فهناك الكثير من الفرص المتاحة ويمكن أن تلعب المرأة أدواراً مهمة وموقعاً مهماً في هذا قطاع فمع زيادة الوعي وتوفير وسائل السلامة البحرية وإدخال طرق التسويق المختلفة يمكن أن تساعد المرأة في المشاركة في هذا القطاع.

التوصيات :

1. ضرورة التوعية وسط المجتمع حول أهمية هذا القطاع والفوائد التي يمكن جنيها من مشاركة المرأة به.
2. على جهات الاختصاص اتخاذ الشروط الكافية للسلامة لعمل المرأة في قطاع الأسماك.
3. قيام ورش العمل والدورات التدريبية لتنفيذ المشروعات الصغيرة في قطاع الأسماك.
4. إدخال بدائل لعرض الأسماك وتسهيل الحصول عليها وتخصيص سوق نسائي تعرض فيه منتجات الأسماك المختلفة لتشجيع المرأة للعمل في قطاع الأسماك.
5. إتاحة الفرص للمرأة للعمل في المجالات التي يمكن أن تشارك فيها المرأة.

الجدول :

جدول رقم (1) يوضح النسب المئوية لإجابات عينة البحث على تأثير العادات والتقاليد والقوانين المحلية

النسبة المئوية للإجابة (فرع أ) (ال)	النسبة المئوية للإجابة (ال)	النسبة المئوية للإجابة (معن)	العبارات
%0	%20	%80	هل هنالك عادات وتقاليد تمنع مشاركة المرأة في صيد الأسماك
%0	% 20	%80	هل هنالك عادات وتقاليد تمنع مشاركة المرأة في تسويق الأسماك بالسوق المركزي للأسماك
%0	% 100	%0	هل تنصحك الأسرة بعدم المشاركة في بعض المجالات في قطاع الأسماك
%0	% 30	% 70	هل يوجد بالأسرة من يعمل في قطاع الأسماك من العناصر النسائية
%0	% 90	% 10	هل يشجعك أحد أفراد الأسرة في العمل في هذا القطاع
%0	% 90	% 10	هل تعتقد أن دخول المرأة في جانب صيد وتسويق الأسماك سيولد نظرة سلبية نحوها في المجتمع
%10	% 0	% 90	هل القيود على حركة المرأة له دور في العزوف عن هذا المجال
%20	% 60	% 20	هل يوجد نساء يمارسن مهنة الصيد في منطقتك
%10	% 70	% 20	هل يوجد نساء يسوقن للأسماك في منطقتك

جدول رقم (2) يوضح النسب المئوية لإجابات عينة البحث عن تأثير صعوبة الحصول على الأسماك وبعد الأسواق في العمل في هذا القطاع

النسبة المئوية للإجابة (فرع أ ل)	النسبة المئوية للإجابة (ال)	النسبة المئوية للإجابة (م ع ن)	العبارات
10%	20%	60%	صعوبة الحصول على الأسماك يعد أحد المشاكل لضعف مشاركة المرأة بهذا القطاع
0%	0%	100%	تعدد صور المنتج يساعد على الدخول في هذا القطاع
10%	20%	70%	الوضع الراهن لسوق السمك غير مشجع
30%	20%	50%	طريقة البيع المتجول والتقنيات الرقمية في رايك طريقة جيدة يمكن أن تشجع مشاركة المرأة بهذا القطاع
0%	20%	80%	تخصيص سوق نسائي تعرض فيه منتجات الأسماك المختلفة من قبل النساء يعالج المشكلة
10%	0%	90%	العرض في الأسواق الفرعية يعالج المشكلة
0%	90%	10%	هل تعتبر المهنة غير مجزية اقتصاديا

جدول رقم (3) يوضح النسب المئوية لإجابات عينة البحث عن صعوبة المهنة وطبيعة العمل

النسبة المئوية للإجابة (لا أعرف)	النسبة المئوية للإجابة (ال)	النسبة المئوية للإجابة (نعم)	العبارات
10%	60%	30%	هل يعتبر العمل في قطاع الأسماك مهمة صعبة للمرأة
0%	90%	10%	هل تعتقد أن العمل في قطاع الأسماك غير ملائم للمرأة
20%	10%	70%	لاتوجد شروط كافية للسلامة في البحر

جدول رقم (4) يوضح النسب المئوية لإجابات عينة البحث عن مناسبة الوظائف والأعمال التي يمكن أن تقوم بها المرأة في قطاع الأسماك

النسبة المئوية للإجابة (لا أعرف)	النسبة المئوية للإجابة (ال)	النسبة المئوية للإجابة (نعم)	العبارات
%0	%0	%100	الإدارة
%10	%70	%20	الصيد
%10	%0	%90	التصنيع
%0	%10	%90	التسويق
%0	%10	%90	التجهيز وتوضيب الأسماك
%0	%0	%100	تجهيز وسائل الصيد
%0	%0	%100	التجارة في معدات الصيد

جدول رقم (5) يوضح النسب المئوية لإجابات عينة البحث عن تأثير قلة الوعي في العمل بهذا القطاع

النسبة المئوية للإجابة (لا أعرف)	النسبة المئوية للإجابة (ال)	النسبة المئوية للإجابة (نعم)	العبارات
%0	%10	%90	هل قلة الوعي والمعرفة بأهمية الأسماك له دور في قلة أعداد النساء العاملات في هذا القطاع
50	%20	%30	هل توجد مناشط وجمعيات للتعريف بأهمية الأسماك
%0	%20	8%0	هل تنقصك المهارات للمشاركة في هذا القطاع
%0	%30	%70	هل تشاركين في الأنشطة لو توفر لديك الوقت
%10	%40	%50	هل لديك الرغبة في العمل في مجال الأسماك

المصادر والمراجع:

- (1) Khalid, I. H.; Nichols, P; Fried H. K.; Mishrigi, S.; Ahmed, B.; Ali, F. A. and Salah, M. K. Status of the Living Marine Resources in the Red Sea and Gulf of Aden region and their management. Final Report. (2000).
- (2) Elnaiem, A. G. and EL awad, A. N. Sudan Marine Fish Production and Export, Abstracts of the First Scientific Conference, Sudan Ministry of Science and Technology friendship Hall-Khartoum. (2008).
- (3)]Abdalla, E. O. Microbiological quality assessment of Sudanese coastal waters with special reference to Port Sudan area. M. Sc. Department of Microbiology Faculty of Veterinary Medicine. University of Khartoum. (2006).
- (4) سارة الطيب محمد عبد الباقي. تقييم دور المرأة العاملة في القطاع الصناعي في مدينة ود مدني وآثاره الاقتصادية والاجتماعية. رسالة لنيل درجة الماجستير في الجغرافيا. جامعة الخرطوم. السودان. (2006).
- (5) ولاية البحر الأحمر الموسوعة الولائية أعداد خدمات البيئة والتنمية (1999-2006).
- (6) سجلات إدارة المصائد البحرية ولاية البحر الأحمر (2019).
- (7) Hamza, M. E., Elhassen, I. M., Mohamed, S.Y. Investigating the Contribution of Fishery Sector in the Household Food Security in the Red Sea State .FAO. (2015).
- (8) فاطمة عمر كازوز. معوقات تمكين المرأة الاقتصادي والحلول المقترحة بمدينة الجميل دراسة حالة. رسالة ماجستير قسم الاقتصاد الإسلامي جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية. ليبيا. (2016).
- (9) آمال سليمان محمود العبيدي. تطور حركة المرأة الليبية في المجتمع بين التمكين والتفعيل دراسة توثيقية جامعة قار يونس بنغازي ليبيا. (2006).
- (10) سعاد عبد الله علي رمرم. دور المرأة الريفية في الأمن الغذائي والأسرة والاقتصاد الكلي للدولة وزارة الزراعة والري اللقاء القومي حول المرأة الريفية والأمن الغذائي. بيروت . لبنان . 2012.

- (11) فاطمة إسماعيل، سهام مختار، ميمونة أمين سعيد. دور المرأة في الأمن الغذائي- السودان - وزارة الزراعة. (2009).
- (12) مريم علي أونور. دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في ولاية البحر الأحمر (دراسة حالة جمعية تطوير المشروعات الصغيرة). مجلة جامعة البحر الأحمر العدد الثاني. السودان. (2012).
- (13) سمير رضوان. المرأة والتنمية الاقتصادية في البحر المتوسط. معهد البحر المتوسط.المفوضية الأوروبية. تقرير. (2006).
- (14) أم العز يوسف المبارك (2000)، خروج المرأة للعمل وأثرها على التنشئة الاجتماعية لأطفالها ، رسالة ماجستير، كليةالاقتصاد-قسم الإجتماع ، جامعة الخرطوم
- (15) Sudan livelihood profiles. (2015).
- (16) UNIDO Records. Recovery of the coastal livelihoods in the Red Sea State. (2014).

دور مشاريع الزكاة في التنمية الريفية (دراسة حالة محلية بارا - ولاية شمال كردفان - السودان)

أ.مساعد - قسم الدراسات المصرفية- جامعة
إفريقيا العالمية

د. فاروق محمد أحمد

أ. مشارك - قسم الاقتصاد- جامعة إفريقيا
العالمية

د. فتح الرحمن عبد الله محمد الصافي

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة المشروعات التي ينفذها ديوان الزكاة وعلاقتها بتنمية الريف والنهوض به والوقوف على هذه المشاريع وما تحدته من تحول في المجتمعات الريفية وفي إنسان الريف، حتى يقوم بدوره في التكافل والتعاون لسد احتياجات الفقراء والمساكين، وأيضاً لمعرفة وإبراز الدور الذي تقوم به هذه المشاريع، وأهمية اتباع الأساليب الحديثة لرفع مستوى المشاريع ونوعيتها ورفع قدرات الأفراد للاستفادة القصوى من هذه المشروعات خاصة وقد خصص المجلس الأعلى للزكاة ما نسبته 20% من الجباية للمشروعات، وتبرز أهمية الدراسة في أن ديوان الزكاة يقوم بتنفيذ مشروعات وبرامج متعلقة بالتنمية الريفية والبنية التحتية وتمكين المرأة والشباب والمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام، ودعم وتنفيذ مشروعات تعليمية وصحية وتربوية، ومشروعات في مجال الخدمات والمياه والكهرباء والسكن والخدمات الزراعية. وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على التطور والتحديث لهذه المشاريع ودورها في التنمية الريفية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال اعتماده على الأدبيات العلمية لتسليط الضوء على النظم المتبعة في تمويل مشاريع الزكاة ودراسة حالة محلية بارا. وتم عمل دراسة ميدانية حول مشاريع الزكاة وتأثيرها على المجتمعات المحلية والريفية، وقامت الدراسة بافتراض أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنمية الريفية ومشاريع الزكاة، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها أن مشاريع ديوان الزكاة حققت الكثير من الشمول المالي ووصلت للمستهدفين والمحتاجين في قراهم وأماكن تواجدهم، وساهمت بالتالي بقدر مقدر في التنمية الريفية. ووصت الدراسة بالتدريب للمستهدفين، وتخصيص إدارة للمتابعة والإشراف والتحليل.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات الزكاة، التنمية الريفية، المشروعات الصغيرة، مشروعات الزكاة الإنتاجية

ABSTRACT:

This study deals with the projects implemented by the Zakat chamber and their relationship to the development and advancement rural and standing on these projects and what it spoke of about the transformation of rural societies and the people of the countryside ,so that it performs its role in solidarity and cooperation to meet the needs of the poor and needy ,and also to know and highlight the role played by these projects , and the importance of adopting modern methods to raise the level and quality of projects and raise the capabilities of individuals to make the most of these projects ,the supreme council for Zakat has allocated 20% of collection fees (Aljibayat) for projects. The importance of the study is highlighted by the fact that the Zakat chamber implements projects and programs related to rural development ,infrastructure ,and empowerment of women, youth and the handicapped ,and people with special needs , support and implementation of educational,health and educational projects and projects in the field of services , water , electricity , housing , and egricultural services. The study aimed to shed light on the development and modernization of these projects and their role in rural development. The researcher used the descriptive and analytical approach through its reliance on scientific literature to shed light on the systems used in financing zakat projects and local case study of Bara locality and conducting a field study on Zakat projects and the positive impact of these projects. The study reached number of results, the most important of which is that the projects of zakat chamber achieved a lot of financial inclusion it reached the targeted and needy in their villages and whereabouts, it has thus contributed significantly to rural development. The study recommended training for those targeted , track and manage follow-up , supervision and analysis. Key words ;- Zakat institutions – Rural development -- Micro and small enterprises –Zakat productive projects.

مقدمة :

أدى ظهور الفقر والمرض والجهل والتخلف الاقتصادي في المناطق الريفية إلى انتهاج استراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية مبنية على التنمية الريفية كعملية شاملة نحو التغيير الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الريفية، ونجد أن ديوان الزكاة لم يتخلف من هذه الاستراتيجية.

فكان لديوان الزكاة دور كبير ومقدر في كل ولايات ومحليات ومدن وقرى السودان. لا تكاد توجد منطقة إلا وللزكاة أثر، إذا كان ذلك في شكل مشروع أو دعم اجتماعي أو نقدي مباشر، مما ساهم وساعد كثيراً في تخفيف حدة الفقر، وتمكين المرأة والشباب لإنشاء ودعم المؤسسات التعليمية والتربوية والتدريبية والصحية ومشروعات في مجال خدمات المياه والكهرباء والخدمات الزراعية وتطوير المشروعات الصغيرة ومشروعات تحسين السكن، وللديوان خبرة طويلة تمتد لأكثر من ربع قرن في أمر المشروعات، وقد استفاد من هذه الخبرات والتجارب مما جعله يطور أعماله ووسائله ونظمه، وحسن الاستفادة من الموارد وتعظيم مردودها، وذلك لتحقيق المصالح الشرعية وتعظيم الشعيرة وتحقيق الركن، بل وذهب لأكثر من ذلك لما لمسه من فوائد وأثر في المجتمع فرجع سقف المشروعات وخصص 2% من الميزانية للمشروعات (1). وتكمن المشكلة في التمويل والإمكانات التي تنهض بالتنمية الريفية، وتقديم مشاريع للفقراء والمساكين والمحتاجين، وأثر ذلك في تنمية الريف والنهوض به مما جعل ديوان الزكاة يتدخل لتقديم مشروعات إنتاجية كواحدة من الوسائل لعلاج المشكلات التي يعاني منها سكان الريف وعلى رأس هذه المشكلات الفقر والبطالة والجهل، وتواجه التنمية الريفية الكثير من المشاكل والعقبات المتمثلة في التمويل وفي زيادة الإنتاج والإنتاجية وفي النهوض بالمجتمع المحلي والريفي حتى يقوم بدوره في التكافل والتعاون واستخراج الزكاة لتغطي جزءاً كبيراً من المجتمع الريفي المحتاج، ولمعرفة وإبراز الدور الذي تلعبه مشاريع الزكاة في التغطية والنهوض بالتنمية الريفية في ولايات السودان المختلفة وخاصة ولاية شمال كردفان محلية باراء، وانطلاقاً من هذا المدخل حاولت الدراسة الإجابة على الأسئلة الآتية:-

1. ماهو الدور الذي تقوم به مشاريع الزكاة للنهوض بالتنمية الريفية؟
 2. هل هناك أثر للمشاريع التي تنفذها الزكاة في الريف؟
 3. ما مدى تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على التنمية الريفية؟
 4. هل تقوم المشروعات المنفذة بإخراج الشخص من دائرة الفقر إلى رحاب الكفاية والإنتاج؟
- وتظهر أهمية هذا الموضوع من خلال توجيه اهتمام إدارة الزكاة بالمركز والمحليات على تطوير المشاريع المنفذة وتقييمها ومعرفة دورها في التنمية الريفية مع الأخذ في الاعتبار التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه التنمية الريفية، والعمل على تحسين المستوى العام لنوعية المشاريع ودورها في التنمية وتخفيف حدة الفقر.
- تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مشاريع الزكاة في النهوض بالتنمية الريفية وبيان أهمية اتباع الأساليب الحديثة لرفع مستوى المشاريع ورفع القدرات للأفراد للاستفادة القصوى من هذه المشاريع وقامت الدراسة على أربع فرضيات.

1. لمشاريع الزكاة دور كبير ومهم للنهوض بالتنمية الريفية.
 2. هناك أثر للمشاريع التي تنفذها الزكاة لسكان الريف.
 3. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشاريع الزكاة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الريف.
 4. تقوم مشروعات الزكاة بإخراج الأفراد من حالة الفقر إلى الكفاية والإنتاج.
- سوف نقوم باتباع المنهج التحليلي الوصفي والمنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة. هناك عدد من الدراسات السابقة تناولت مشاريع الزكاة ودورها الاقتصادي والاجتماعي ودورها في التنمية منها على سبيل المثال ورقة بروفسير عثمان أحمد حسن خيرى، المشكلات والتحديات التي تواجه عمل مشروعات الزكاة، الخرطوم 2012م المؤتمر الثالث للمشروعات الإنتاجية بديوان الزكاة (2). تناولت الورقة تجربة ديوان الزكاة المتفردة وخلصت إلى أن المشروعات عموماً والمشروعات الزكوية على وجه الخصوص تكتنفها الكثير من المشكلات التي لا بد من النظر إليها بعين الاعتبار، وكذلك اشتملت الدراسة على ملحقين مهمين، الأول به ملخص للظواهر التي تكتنف إدارة المشروعات (الظواهر السالبة) التي تحول دون تحقيق المشروعات للنتائج والمردودات المرجوة والمستهدفة، وعد الباحث فيها إثني عشر معوقاً، تتفاوت في قوتها وأثرها، ولكنها كلها مؤثرة وبعضها يمكن تداركه بالتشريع وبعضها بالتصميم الهيكلي الجيد، وبعضها بالتدريب والمراقبة والمتابعة والحزم. كذلك أورد ملحقاً ثانياً اشتمل على ستة نماذج للممارسات والإدارة والمشروعات (الظواهر الإيجابية) في سبيل تحقيق الجدوى الزكوية والكفاءة في الأداء وحسن الاستفادة من الموارد، ولا بد من رفع التدريب وتنمية الموارد البشرية والاستثمار في رأس المال الاجتماعي لتحقيق جودة الأداء والتميز، ولكي يضمن استمرار ونجاح واستدامة مردود المشروعات كان لا بد من مراعاة أثر البيئة وعبور المشروع لاختبارات الحساسية للتقلبات في الأسعار والاقتصاد العام وتحقيق عناصر الاستدامة التنافسية.
- التنمية الريفية في السودان:-

مفهوم وتعريف التنمية الريفية، وأهدافها وطرق تحقيقها:

أولاً: مفهوم وأهمية التنمية الريفية:

لقد برزت فكرة التنمية الريفية كمفهوم أساسي للتنمية من حيث الفكرة والتطبيق في فترة وضوح صورة الفقر والتخلف الاقتصادي في المناطق الريفية، الأمر الذي أدى إلى التفكير في استراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية مبنية على التنمية الريفية كعملية شاملة نحو التغيير الاقتصادي ومن ثم التغيير الاجتماعي في المناطق الريفية من دول العالم المتخلفة اقتصادياً واجتماعياً⁽³⁾.

وقد أصبح هناك اهتمام كبير بالتنمية الريفية للأسباب التالية:

ارتفاع نسبة سكان الريف عن الحضر، وقصور الإنتاج الزراعي وعدم كفايته لمقابلة الاحتياجات المحلية بالإضافة إلى انخفاض العائد منه مقارنة بالعائد الصناعي، أيضاً انخفاض مؤشرات التنمية كالتعليم والصحة والبنية التحتية في الريف عنها في الحضر ومن ثم انخفاض مستويات المعيشة في الريف، الأمر الذي يساهم في استمرارية هجرة الكفاءات البشرية من القرية إلى المدينة⁽⁴⁾.

ثانياً: تعريف التنمية الريفية:

التنمية الريفية هي مجموعة عمليات ديناميكية متكاملة تحدث في المجتمع الريفي، من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية، ووفق سياسة اجتماعية محدّدة وخطّة واقعية

مرسومة. وتتجسد مظاهرها في سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تُصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي، وفي تزويد القرويين بقدرٍ من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية والعامّة كالـتعليم والصحة والاتصال والمواصلات والكهرباء والرعاية الاجتماعية⁽⁵⁾. والبنك الدولي يعرفها بأنها استراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف والتي تتمثل في توسيع منافع التنمية حتى تشمل من هم أكثر فقراً بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية، وهذه المجموعة تشمل الزراع الذين يزرعون على نطاق ضيق، والمستأجرين. والمعدنين⁽⁶⁾. وفي تعريف مشترك بين الفاو واليونسكو: التنمية الريفية هي عملية تهتم وتضم تحت جناحها الزراعة، التعليم، الصحة، البنية التحتية، بناء القدرات، المؤسسات الريفية، والفئات المحرومة والتي تهدف إلى تحسين معيشة سكان الريف بصورة عادلة ومستدامة⁽⁷⁾.

تعريف التنمية الريفية المستدامة:

تعرف التنمية الريفية المستدامة، بأنها استغلال الموارد المتاحة في الريف في الوقت الحاضر، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة المستقبلية لهذه الموارد بمعنى أنه لا يضر استغلال الموارد حالياً بحاجة أهل الريف لها في المستقبل (الأجيال القادمة)⁽⁸⁾.
ثالثاً: أهداف التنمية الريفية: ⁽⁹⁾

تهدف التنمية الريفية إلى تحقيق مجموعة مميزة من الأهداف أبرزها الآتي:

- 1- حسن استثمار الأراضي الزراعية واستغلال الموارد الطبيعية لدعم عملية التنمية الريفية
- 2- تطوير نمط المعيشة في الريف، وذلك من خلال الاعتماد على الوسائل الحديثة.
- 3- محاولة رفع مستوى أهل الريف وإشباع رغباتهم، وحاجاتهم الأساسية.
- 4- محاولة علاج المشكلات التي يعاني منها سكان الريف، وعلى رأس هذه المشكلات الفقر والبطالة.
- 5- مكافحة هجرة الريف بتوفير سبل الحياة الكريمة لأهل الريف، وتطوير الطرق، وإنشاء المدارس، والمراكز، والوحدات الصحية للحد من انتشار الجهل والأمية، والأمراض بين أهل الريف.
- 6- تحقيق التكامل بين كافة القطاعات الاقتصادية: تنمية الريف عنصراً أساسياً لتنمية القطاعات الاقتصادية بحكم العلاقة الوثيقة ما بين القطاع الزراعي وباقي القطاعات الأخرى، صناعي أو خدمي.
- 7- تعزيز الأهداف الوطنية السياسية: إن لتنمية الريف مغزى سياسي لخلق الوثاق بين الإنسان والأرض أي الوطن.

- 8- توفير المناخ الذي يُمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع، والاعتماد على الذات، دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها⁽¹⁰⁾.
- رابعاً: طرق تحقيق التنمية الريفية:

تعتمد التنمية الريفية على مجموعة من الأسس والطرق من أجل تحقيق ما تسعى إليه من أهداف، ومن أبرزها الآتي:

أولاً: تطوير الزراعة: يجب الاهتمام بالزراعة وإدخال نظم الري الحديثة، والاستفادة من المساحات الخضراء، وذلك لزيادة الإنتاج الزراعي الذي يؤدي زيادة الحصة التي يساهم بها الريف بالنتائج الإجمالي المحلي، ومع

زيادة هذه الحصة سوف ينعم أهل الريف بالحصول على دخل مرتفع. كذلك الإصلاح الزراعي مهم والمتمثل في حل مشاكل العقار الزراعي لإقامة نظام ملائم ملكية الأراضي واستخداماته⁽¹¹⁾.
ثانياً: **تطوير التعليم**: يعتبر الاهتمام بالتعليم أمر في غاية الأهمية، وذلك للتخلص من الجهل والامية، ورفع نسبة الوعي لدى سكان الريف وهذا ما يؤدي إلى النهوض بمستوى أهل الريف.
ثالثاً: **الاهتمام بالصحة**: توفير سبل الرعاية الصحية أمر ضروري للتخلص من الأمراض التي يصاب بها أطفال الريف.

رابعاً: **تعديل عملية توزيع الدخل**: يجب أن تتم مراقبة عملية توزيع الدخل، وذلك لضمان العدالة في توزيع الدخل بين أهل الريف.

خامساً: **فتح الطريق أمام أهل الريف ليشركوا في الحياة السياسية**، من الضروري أن يشارك أهل الريف في الحياة السياسية، والاعتماد عليهم في اتخاذ القرارات المهمة⁽¹²⁾.
سادساً: **النهوض بالمرأة الريفية لكي تضطلع بمسؤولياتها في المجتمع**: تمثل المرأة نصف المجتمع وهي المسؤولة عن رعاية جميع أفراد الأسرة، كما تتوقف سعادة الأسرة ورفاهيتها على المرأة حيث هي المسؤولة عن إدارة شؤون الأسرة⁽¹³⁾.

سابعاً: **ضرورة الانتفاع بالحوافز الدينية في التنمية الريفية**، فهي التي تُحرّكهم وتحمسهم وهي مصدر القوة والحركة في تطوير المجتمع، وهذا يتطلب وضع برنامج يكفل توجيه الحوافز الدينية فيما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويُحقق تغيرات اجتماعية تنهض بالريف⁽¹⁴⁾.
دور الحكومة في تحقيق التنمية الريفية:
يجب أن تهتم الحكومة بتحقيق التنمية الريفية، وأن تقدم كافة وسائل الدعم اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الريفية.

- توفير التمويل المالي اللازم لتحقيق التنمية الريفية وذلك للإنفاق على كافة المشروعات
- تأسيس هيئة إدارية، ويفضل أن يكون جميع أعضاء هذه الهيئة من أهل الريف وتتولى هذه الهيئة إدارة الشؤون العامة والمحلية المتعلقة بالريف.
- محاولة حل المشكلات التي تعترض المزارعين، وتدفعهم إلى بيع أراضيهم ومنحهم التسهيلات اللازمة حتى يتمكنوا بأرضهم وبالتالي يزيد الإنتاج، وهذا ما يسهم بدوره في تحقيق التنمية الريفية.
- القيام بحملات توعية لأهل الريف تدعوهم للتمسك بأرضهم، والمحافظة عليها وضرورة مشاركتهم في التنمية الريفية. **أهمية ودور الزكاة في المجتمع**⁽¹⁵⁾

لا شك أن للزكاة دوراً كبيراً وفاعلاً في المجتمع، قال تعالى في محكم تنزيله (الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور) سورة الحج الآية (14) فريضة الزكاة هي ركن الإسلام الخامس فرضها الله تعالى في السنة الثانية للهجرة بعد أن أقام الرسول (ص) دولته في المدينة المنورة لتصبح الزكاة أداة لتخفيف حدة الفقر في المجتمع، فهي طهرة للمال والنفس من الجشع والأنانية وحب المال، وحسن توزيعه (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) وترغيب في البذل والعطاء وان المجتمع المسلم في تكاتف وتعاطف ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم،

وتزيل الحقد والحسد والآيات الدالة على فرضية الزكاة أكثر من 05 آية - وتعريف الزكاة (هي أخذ شيء مخصوص من مال مخصوص على أوصاف مخصوصة) أو إنها إخراج مال مخصوص من مال مخصوص بلغ نصاباً لمستحقه⁽¹⁶⁾. وفي مفهوم المالية العامة (الزكاة هي تحويلات مالية من الأغنياء إلى المحتاجين وذلك بغرض سد حاجات الفقراء من المطعم والملبس والمسكن في المجتمع المسلم). وحديث معاذ بن جبل عندما بعثه الرسول (ص) إلى اليمن (أعلمهم أن الله افترض في أموالهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم) متفق عليه.

وقد توعد الله مانعي الزكاة بالويل والعذاب الأليم قال تعالى (وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ * الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ) سورة فصلت الآية (7).

وقد قال (ص) (ما منع قوم الزكاة إلا ابتلاهم الله بالسنين). وإجماع الأمة على هذا الركن المهم من أركان الدين والخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه قد قاتل مانعي الزكاة في موقعة اليمامة واعتبر من فرق بين الصلاة والزكاة خارج من الملة وكافر يجب قتله، وقوله في ذلك ((والله لو منعوني عقال بغير كانوا يؤدونه إلى رسول الله (ص) لقاتلتهم على منعه)).

وعاء الزكاة:

نبدأ بتعريف كيفية جمع الزكاة والجهات المستهدفة وأوعية الزكاة أي المواعين التي يستهدفها العاملون في جباية الأموال، وهذا الوعاء أو الجهات والأفراد المفروضة عليهم الزكاة كما في الآية الكريمة (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها) سورة التوبة الآية (301) ونجد أيضاً السنة النبوية المشرفة حددت أوعية للزكاة وجمهور الفقهاء والعلماء شرحوا ووضحوا ما جَد فيها من أموال مستحدثة يمكن إلحاقها. نبدأ بتعريف مفهوم الوعاء⁽¹⁷⁾. الوعاء في اللغة من وعى يعي وعياً ووعاءً يأتي بمعنى الحفظ، والجمع. والإمسك والإدخال والتوثيق والاستيعاب والولاية والظرف والمصدر، والوعاء الظرف على شيء من الخصوص، ولعل استخدام هذه اللفظة لمصطلح خاص لمصادر الزكاة كان لمعنى الظرف والمصدر والجمع والاستيعاب والإدخال، فهذه معاني تصدق في عمليات جمع الزكاة وتحديد مصادرها وأنصبتها واستيعاب أموالها وإدخال كل ما تجب فيه من مال ظاهر وباطن يراد به مصدر الزكاة الذي تؤخذ منه وتجمع وتتحصل، وهو المراد به الأموال التي تجب فيها الزكاة. قال الفقهاء: إن الزكاة تفرض على الأموال المرصودة للنماء، والمال النامي تعني المال النامي بالفعل أو بالقوة. المال النامي بالفعل يضم الحيوانات التي تنمو وتلد، والأرض التي تزرع ويحصد زرعها، والشجر الذي يثمر ويجني ثمره، والعروض التي يتجر فيها وتنمو بالتجارة، أما المال النامي بالقوة فإنه يشمل العقود، أي تحتاج إلى بذل جهد بشري لكي تنمو مثل النقود وعروض التجارة.

وأما كلمة وعاء فقد جاءت في القرآن قوله تعالى (وَجَمَعَ فَأَوْعَى) سورة المعارج الآية 81. المعنى هنا الإمساك وقوله تعالى (لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَا أُنْذُنٌ وَعِيَةٌ) سورة الحاقة الآية (11). أي حافظة سامعة عاقلة.⁽¹⁸⁾

الزكاة تتحدث عن نوعين من الأنواع التي تجب فيها الزكاة الأول والمهم زكاة الأموال، والثاني زكاة الأبدان وهي زكاة الفطر، تجب علي الصغير والكبير الذكر والأنثى ولكل مسلم حر أم عبد تطهير للصائم.

وزكاة الأبدان لا تكون وعاء للزكاة العامة التي تتولى أمرها الدولة، يوزعها الأفراد بأنفسهم للأهل والأقارب والفقراء والمساكين. (19)

اختلف الفقهاء في أوعية الزكاة هل هي توقيفية، وتكتفي الناس بالأصناف الثمانية التي ذكرها الرسول (ص) أي تؤخذ الزكاة فقط من هذه الأصناف - الذهب، الفضة، القمح، الشعير، التمر، الإبل، والبقر، والغنم. وهو ما قال به الظاهرية ابن حزم والشوكاني، إما جمهور العلماء والفقهاء مذهب التوسع في أوعية الزكاة، وهذا يتماشى مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

نجد إن مقصود الشارع في إيجاب الزكاة في ثلاثة أمور: (20)

1. مقصود في المال المزكي، لينميهِ ويطهره ويجعل فيه حقا لله وما يؤخذ منه يمثل حق الله فيه ليعطيه للفقير.

2. مقصود الشارع في رب المال المزكي، ليزكيه ويطهره من الشح والبخل، ويؤخذ من ماله نصيب زكاة وصدقة لغيره فيستجيب ويطيع.

3. مقصود الشارع في الفقير، لتسد خلته وتقضى حاجته ويستل من قلبه الغل لأرباب المال الأغنياء، وكل ذلك مطلوب على السعة، فكان التوسع في أوعية الزكاة موافقا لمقصود الشارع في الزكاة.

إن المصالح التي تتحقق بالتوسع في أوعية الزكاة لا تخفى على الناس وكلما توسعت أوعية الزكاة زادت حصيلة الزكاة وزال الفقر ولا يشك أحد أن في هذا مصلحة شرعية واجبة الجلب والتحصيل. والقاعدة الفقهية للأوعية تقول (كل مال يصلح للنماء والاتجار فهو وعاء للزكاة) ونجد أن الزكاة تكون على المال بغض النظر عن صاحب المال وبالتالي تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون والعبد والمال المغصوب والدين. وهكذا ينجلي أمر الأوعية الزكوية إذ إنه مع تطور الزمان والمكان والأجهزة والآليات وكل سبل التطور الحضاري، نجد أن الإسلام قد سبق العصر بأن وضع للأوعية الزكوية المرونة التي تواكب التطورات والمستجدات العالمية وجعلها تلائم كل الظروف والأحوال وتأخذ حق المال أي حق الله فيه ليعطى للفقير ليسد حاجته. (21)

مصارف الزكاة:

يقصد بها الأوجه أو الجهات التي تصرف إليها أموال الزكاة بعد جبايتها. قال تعالى (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) سورة التوبة الآية (06). هكذا يتم توزيع الزكاة حصرياً كما حددها الله سبحانه وتعالى في هذه الأصناف الثمانية إلى أن تقوم الساعة لا إضافة فيها ولا نقصان إلا بحسب الظروف التي تواجه المجتمعات والتي تقدر فيها كل ظرف بقدره بحيث لا يعمل إخلال، وقد اعتنى القرآن الكريم ببيان الجهات التي تصرف إليها الزكاة حيث فصلها ولم يدعها لحاكم ولا لنبي ليقسمها وذلك عكس الجباية التي جاءت مجملة في القرآن فلم يبين الأموال التي تجب فيها الزكاة ولا المقادير الواجب فيها ولا شروطها مثل حوران الحول وملك النصاب فجاءت السنة فبينت المجمع وخصصت العام. وقد كان هذا المنهج هو السائد في توزيع مصارف الزكاة منذ عهد الرسول (ص) ومازال، لا يستطيع أي إنسان مؤمن بالله ورسوله أن يحيد في توزيع الزكاة عن هذه الأصناف الثمانية المذكورة في الآية. وفي حديث للمصطفى (ﷺ) روى أبو داؤود

عن زياد بن الحارث الصدائي قال: أتيت رسول الله (ص) فبايعته فأتاه رجل فقال أعطني من الصدقة فقال له رسول الله (ص) ((إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقة حتى حكم هو فيها فجزأها ثمانية أجزاء فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك حقك))⁽²²⁾. ولنا في رسول الله أسوة حسنة وقودة ومنهج نتبعه ونقتفي أثره في توزيع مصارف الزكاة.

المشروعات الصغيرة:

تكتسب المشروعات وخاصة المشروعات الإنتاجية أهمية كبرى بديوان الزكاة باعتبارها أحد الوسائل المشروعة والمهمة التي يعتمد عليها لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة، والفلسفة المهمة والخطيرة هي النظرة لهذه المشروعات، هل من أهداف ديوان الزكاة في إطار تخفيف حدة الفقر أن يصمم مشروعات تستأصل أسباب الفقر، أم يريد معالجة جزئية للفقر، أي معالجة مشاكل الأفراد دون النظرة الكلية لأسباب الفقر وبتربها من جذورها.

إن المرأة الريفية هي الخلية الأولى في المجتمع الريفي مما يلزم الإدارة المركزية للإرشاد الزراعي وديوان الزكاة بالاتجاه نحوها والوقوف إلى جانبها لتصبح عنصراً فعالاً ومنتجاً بطريقة علمية ومبسطة تساعدها على اشتراكها في منظومة الأمن الغذائي وتمكينها من زيادة الدخل الأسري من خلال التعلم والتدريب على عمل مشروعات صغيرة كمنتجات الألبان والمخبوزات والحرف اليدوية وإعادة تدوير النفايات.. إلخ للمساهمة في التنمية الريفية الشاملة والمستدامة وتقوم هذه على إقامة مشروعات صغيرة باستغلال الخامات والمنتجات المتوفرة في البيئة، للحد من البطالة وزيادة الدخل، ورفع الوعي الصحي والبيئي والسكاني لأهالي الريف، وكذلك الدعم السياسي حيث أولت الدولة اهتماماً خاصاً لدعم برنامج التنمية الريفية المستدامة وذلك من خلال تضمينها في الخطط والسياسات العامة وبرامج النفرة الخضراء والنهضة الزراعية بالإضافة إلى توجيه سياسات البنوك لدعم مشاريع التمويل الأصغر بواسطة بنك السودان المركزي. الذي حدد ما نسبته 21% من الحصة التمويلية للتمويل الأصغر والتمويل ذي البعد الاجتماعي وهذه تعتبر بادرة أمل لدعم مشروعات التنمية الريفية المستدامة على مستوى القطر.⁽²³⁾

تعريف مفهوم المشروع: هو سعي فريد من أجل تحقيق مجموعة من النتائج في إطار قيود محددة بوضوح وهي الوقت، والتكلفة، والجودة.⁽²⁴⁾ وتعريف آخر: هو عمل يقوم به الفرد لينفذ فكرة معينة سواء كانت عبارة عن منتج أو خدمة ويستخدم المشروع لتنفيذ هذه الفكرة بعض الموارد الرئيسية، كالموارد المالية والمعرفية والبشرية. ومن هذه المفاهيم ينطلق ديوان الزكاة وإدارة المشروعات في تطبيق هذه التعريفات حتى تضمن سلامة العمل الذي تقوم به وتجعله في إطاره الصحيح، وأصبحت المشروعات الصغيرة في عالمنا اليوم واحدة من أقوى أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهم عناصر الاستراتيجية في عمليات التنمية والتطور الاقتصادي في معظم دول العالم المتقدمة والنامية، وتعتبر المشروعات الصغيرة الأكثر استعداداً لمواكبة التطورات الحديثة، لسرعة الحركة والاستجابة لمتغيرات السوق من ناحية الطلب والعرض، وباتت فرصة هذه المشروعات في البقاء والنمو أكبر بكثير من الشركات الكبيرة، والمؤسسات ذات الهياكل الضخمة قليلة المرونة أمام متغيرات السوق الأمر الذي يوضح الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه النوعية من المشروعات في زيادة الإنتاج والإنتاجية والدخل القومي وزيادة فرص العمل. ومع دخولنا للقرن

الحادي والعشرين عاد علماء الاقتصاد والعديد من العاملين في ميدان الأعمال ليكتشفوا قوة المبادرة الريادية الذاتية وأهمية المؤسسات الصغيرة في الصناعة والزراعة والإنتاج والخدمات كعامل مساعد و متمم ضروري إلى جانب مؤسسات الإنتاج الكبرى حيث يمكن ان تقوم بدور الصناعات المغذية والمكملة للصناعات الكبيرة والمتوسطة.

تلعب المشروعات الصغيرة دوراً مهمًا في الاقتصاد القومي لكثير من الدول المتقدمة والنامية، وتشير التحليلات الاقتصادية والاجتماعية للتجارب العالمية في هذا المجال إلى أن بعض الدول الآسيوية قد حققت إنجازات هائلة خلال العقدين الأخيرين وتحولت من قوة استهلاكية إلى قوة إنتاجية باللجوء إلى المنتج الصغير والصناعات الصغيرة التي تتلاءم مع الزيادة وقلّة الاستثمارات اللازمة وذلك من خلال استغلال الخامات المحلية المتاحة المتوفرة في المنطقة، وابتكار أساليب تكنولوجية جديدة تتلاءم مع وفرة الأيدي العاملة لإنتاج سلع ترتبط بالحياة اليومية للمواطنين، كالصناعات الغذائية والكيمائية والنسيجية والمعدنية وغيرها تلبية متطلبات السوق المحلي والتصدير.

حرصت الكثير من الدول على زيادة نجاح المشروعات الصغيرة وتطويرها وإسنادها والدفع بها للأمام من خلال العديد من الإجراءات والخطط والوسائل والتشريعات. منها تقديم التسهيلات والمزايا للمشروعات الصغيرة في مجالات إجراءات الترخيص والقروض والتمويل والضرائب والرسوم، وتوفير البيئة الأساسية اللازمة لإقامة المشروعات وغيرها، وإعداد الشباب وتدريبهم وتأهيلهم وتطوير المناهج التعليمية والخطط والبرامج لتؤهل رجال أعمال وريادة الأعمال.

مشروعات الزكاة

تظهر هنا خبرة طويلة للإخوة بديوان الزكاة حول إدارة وتنفيذ المشروعات والتي تجاوزت الثلاثين عامًا مما كان لها الأثر الكبير والخبرة المتراكمة في هذا الموضوع، وقد خصص المجلس الأعلى للزكاة نسبة مقدرة للمشروعات من الجباية التي يتم جمعها بدأت بنسبة بسيطة وتطورت إلى أن بلغت الآن أكثر من 2% مما يجمع يصرف على بند المشروعات وهي نسبة مقدرة جاء ذلك ارتكازاً على مصرف المساكين. وقد اتخذ المجلس العديد من السياسات والمعايير والتدابير التي تحقق العدل الاجتماعي في صرف أموال الزكاة على مستحقيها، ومن هنا جاءت الاعتبارات المعتمدة للديوان في تحديد الفقراء والمساكين على النحو التالي: - أ. إن الحد الأدنى المقصود بالمعالجة هو حد الضرورات المطلوبة لحفظ الأركان الخمسة للحياة الفردية الاجتماعية (الدين، النفس، العقل، النسل، المال).

ب. إن وحدة قياس الفقر يجب أن تكون الأسرة وليس الفرد، لأن طبيعة المجتمع السوداني ترتكز على الأسرة كوحدة متكاملة مترابطة.

ج. يجب مراعاة الفروق الفردية لتحديد الحد الأدنى من الضروريات ولاعتبارات عملية يجب أن تركز على فئات تقدر بقدرها مثل أصحاب الاحتياجات الخاصة، النازحين من مناطق الحرب، المشردين، المتضررين من الكوارث، المجتمعات الفقيرة والتقليدية، مناطق انتشار الجهل والمرض، وكما جاء في قانون الزكاة للعام 1102م ((المسكين هو الذي لا يملك قوت يومه، ويشمل العاجزين عن الكسب لعاهة دائمة والمريض الذي يعجز عن نفقات علاجه وضحايا الكوارث))، ويمكن تفصيل ذلك فيما يلي :-⁽²⁵⁾

المسكين هو من يملك مالا أو حرفة لكنها لا تكفي حاجته (يسمى في النظرة الإسلامية مسكيناً) وهو في الغالب من الناشطين اقتصادياً لكنه لا يملك مقومات العمل ورأس المال والقدرة على التسويق.

تنقسم المشروعات إلى ثلاثة أقسام هي:

1. المشروعات الإنتاجية الفردية.
 2. المشروعات الإنتاجية الجماعية.
 3. المشروعات الإنتاجية والخدمية الجماعية.
- وقد قام ديوان الزكاة وبحمد الله وتوفيقه بتنفيذ الثلاثة أمط من المشروعات وسجل الخبرة في هذه الأنواع وعرف مكامن القوة والضعف في مثل هذه المشروعات والمميزات ونوعية الإدارة المطلوبة لكل نوع منها، بل أصبح مرجعية ومركز معلومات وجاءت سياسة ديوان الزكاة للعام 2019م بخصوص تحديد نسب التمويل وبناءً على هذه المعلومات جاءت سياسة ديوان الزكاة للعام 2019م بخصوص تحديد نسب التمويل للمشروعات وتوزيعها قطاعياً كالآتي :-⁽²⁶⁾

1. محور الصرف على المشروعات الفردية بنسبة 70 %
 2. محور الصرف على المشروعات الجماعية بنسبة 20 %
 3. محور الصرف على مشروعات الإسناد 6 %
 4. محور الصرف على التدريب والقياس 4 %.
- خطط للمشروعات الفردية ما نسبته 07% من نصيب المشروعات المنفذة على مستوى الولاية والمحلية ويمثل هذا المحور أعلى نسبة، نسبة لأهميته ودوره ومساهمته في إخراج الآسر والأفراد من دائرة الفقر والحاجة إلى دائرة العمل والإنتاج، ويندرج تحت هذا المحور العديد من القطاعات الداخلية (صرف عبر لجان الزكاة القاعدية، مشروعات المعاقين الإنتاجية، المرأة، الشباب، التمويل الأصغر، وغيرها من القطاعات المختلفة)، وذلك حسب طبيعة كل ولاية وميزتها النسبية ومواردها وما تمتاز به المحلية أو المنطقة. وأيضاً هناك دعم مركزي للمشروعات للمساعدة للولايات الضعيفة والولايات الأكثر فقراً.

محلية بارا:

تقع محلية بارا في الجزء الغربي من ولاية شمال كردفان، التي حاضرتها الأبيض، وتبعد بارا عن الأبيض مسافة 04 كم، ويبلغ عدد سكان الولاية 3,3 مليون نسمة مساحتها 007 كم²، إما الموارد الطبيعية والنشاط البشري تتميز الولاية بموارد متنوعة منها الثروة الحيوانية والثروة الغابية والمعادن والأراضي الزراعية، فيها أكبر سوق للصبغ العربي على مستوى العالم (سوق الأبيض)، ونجد النشاط البشري للسكان بالولاية ينحصر في غالبه بين حرفتي الزراعة والرعي بالإضافة للأنشطة التجارية في المدن الكبيرة مثل الأبيض التي تمثل مركزاً تجارياً مهماً للعديد من دول الجوار والعمق الإفريقي خاصة بعد ربطها بعدد من الطرق البرية التي تربط غرب السودان بشرقه وشماله وجنوبه والطريق القاري الذي يربط السودان بالدول المجاورة مثل تشاد وإفريقيا الوسطى وجنوب السودان، وطريق الصادرات الذي يربط بارا بالخرطوم طوله حوالي 713 كم الذي اختصر الكثير من الزمن والمسافة ما بين الخرطوم والأبيض وغرب السودان⁽²⁷⁾.

محلية بارا تنقسم إلى أربع وحدات إدارية كبرى، أم سيالة - أم قرفة - جريج - ريفي بارا. وهي من المدن القديمة تأسست قبل المهديّة ولها دور كبير في تاريخ السودان القديم والحديث وكان لها فضل المشاركة في الحركات الوطنية والتحررية للسودان.

ومن معالم بارا الحديثة طريق الصادرات الجديد الذي يربط بارا جبرة الشيخ - أمدرمان الذي تم افتتاحه بصورة رسمية عام 2018م. محلية بارا من الناحية التعليمية بها عدد من المدارس الأساس والثانوية بنين وبنات وبها كلية تنمية المجتمع تتبع لجامعة كردفان. ومن الناحية الصحية بها مستشفى كبير وعدد مقدر من المراكز الصحية والشفخانات ونقط الغيار للمناطق الريفية والبعيدة وللرحل والرعاة، وتتوفر فيها المياه الصالحة للشرب والكهرباء في القرى الكبيرة فقط، ويمارس السكان الزراعة المطرية والزراعة المعتمدة على الري بالمضخات والواپورات (وتمتاز بارا بوجود مياه جوفية قريبة من السطح) خاصة ري البساتين والسواقي، كان المزارعون في الماضي يمارسون الزراعة المتنقلة المعتمدة على الأمطار، ونجد أن أهم المحاصيل التي تزخر بها وتنتجها محلية بارا الفول السوداني وحب البطيخ والدخن والذرة.

الدراسة الميدانية:

تهدف هذه الجزئية من الدراسة إلى عرض الخطوات والإجراءات المنهجية التي تم اتباعها في الدراسة الميدانية التي قام بها طلاب جامعة إفريقيا العالمية تحت إشراف الأساتذة والمسؤولين بديوان الزكاة بمحلية بارا، والتي هدفت إلى الوقوف على المشاريع التي تم توزيعها بالمحلية وقياس أثر هذه المشروعات على الأسر وعلى الفقراء والمساكين بالمحلية وتخفيف حدة الفقر، وقد اعتمدت الدراسة على عدد من أدوات البحث ومصادر لجمع المعلومات منها المقابلة والاستبانة والملاحظة، وكانت هذه الأدوات والمصادر مهمة جداً للكشف عن الواقع وتوضيح الحقائق والوقوف على هذه المشروعات وعلى الأسر التي استفادت من المشروعات.

إجراءات الدراسة الميدانية:

جمع البيانات:

تقوم الدراسة على تحليل البيانات التي تم جمعها وتوفيرها عن طريق تصميم استبانة تحتوي على قسمين البيانات العامة وأسئلة الدراسة وفروضها مقسمة على أربعة محاور و 71 صياغة مجتمع الدراسة. العاملون بديوان الزكاة والمستفيدون من المشروعات بالمحلية ودافعوا الزكاة، عدد العينة 50 شخصاً.

العينة:

تم اختيار عينة عشوائية بسيطة لمجتمع الدراسة.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث بشكل أساسي على تحليل البيانات على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بعد ملء الاستبانة من قبل المبحوثين وجمعها وإدخالها الحاسوب بغرض تحليلها، وتم ذلك وفق مجموعة من المقاييس والأساليب الإحصائية المستخدمة. ولتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها استخدم الباحث الأساليب الإحصائية. الجداول التكرارية والنسب المئوية / الوسط الحسابي / الانحراف المعياري /

اختبار مربع كاي / اختبار الفاكرونباخ.
تطبيق أدوات الدراسة. يعتبر معامل (الفاكرونباخ) أحد طرق ثبات ومصداقية أدوات البحث، ويقصد بثبات أداة القياس أن يعطي النتائج نفسها أو قريبة جداً من التي سبقتها في حالة تكرار تطبيق الاستبانة على نفس العينة مع الأخذ بنظر الاعتبار أن تعاد الاستبانة في نفس الظرف الموضوعي والذاتي للعينة موضوعة الاستبانة، أو عند قيام باحث آخر بالدراسة نفسها فإنه يتوصل إلى النتائج نفسها. تتراوح قيمة معامل الثبات لكرونباخ من الصفر إلى الواحد. يزيد ثبات البيانات كلما اتجهت قيمة المعامل نحو الواحد الصحيح، وفي هذه الدراسة بلغ معامل الفاكرونباخ (724) لكل العناصر مجتمعة، مما يدل على وجود علاقة اتساق وترابط جيد بين عبارة الاستبانة وهو كافٍ لإجراء التحليل، مما يدل على ثبات الاستبانة وصلاحيها للقياس فهذه النسبة تزيد عن النسبة المقبولة إحصائياً وبالبلغة. 60 %

جدول رقم (1)

قيمة معامل الفاكرونباخ لاختيار ثبات الاستبانة

المتغير	معامل الفاكرونباخ	عدد العناصر	التعليق
1 /مشاريع الزكاة دور كبير ومهم للنهوض بالتنمية الريفية	620.5	5	مقبول
2/أثر المشاريع التي تنفذها الزكاة على السكان في الريف	0,672	4	مقبول
3/العلاقة بين مشاريع الزكاة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية	0, 561	4	مقبول لحد ما
4/تقوم مشروعات الزكاة بإخراج الشخص من حالة الفقر إلى الكفاية	0, 680	4	مقبول
كل العناصر	0, 724	17	

المصدر :- إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية.

مقياس ديكارت الخماسي. .

استخدم الباحث مقياس ديكارت الخماسي بالخيارات. . أوافق بشدة - أوافق - محايدة - لا أوافق - لا أوافق بشدة.

جدول رقم 2

حسب الأوزان الواردة بالجدول

المقياس (الرأي)	الوزن
أوافق بشدة	5
أوافق	4
محايد	3
لا أوافق	2
لا أوافق بشدة	1

يتم حساب الوسط الحسابي الفرضي = مجموع الأوزان ÷ عددها = $3 = 5 \div 15$

الغرض من الوسط الفرضي للمقارنة مع الوسط الحسابي الفعلي للعبارة، حيث إذا قل الوسط الفعلي للعبارة عن الوسط الفرضي دل ذلك على عدم موافقة المبحوثين على العبارة، أما إذا زاد الوسط الحسابي الفعلي على الوسط الفرضي دل ذلك على موافقة المبحوثين على العبارة. (الوسط الحسابي يستخدم لوصف البيانات. أي لوصف اتجاه المبحوثين نحو العبارة هل هو سلبي أم إيجابي للعبارة). وفي هذه الدراسة وبما أن الوسط الحسابي الفرضي يساوي 3 فإذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن ثلاثة هذا يعني إيجابية المبحوثين للعبارة. يستخدم مربع كاي لجدولة التطابق.

جدول رقم (3)

توزيع أفراد العينة حسب النوع. .

النوع	التكرار	النسبة %
ذكر	20	40
أنثى	30	60

المصدر إعداد الباحث من تحليل بيانات الاستبانة

أظهرت النتائج أن توزيع أفراد العينة حسب النوع كان 60% منه نساء و40% ذكور هذا يدل على اهتمام مشاريع الزكاة بالمرأة والفئات الضعيفة ولأنها هي التي تعول الكثير من الأسر، (الأرامل - المطلقات - الأيتام).

جدول رقم (4)

توزيع أفراد العينة حسب العمر.

العمر	التكرار	النسبة %
أقل من 30 سنة	9	18
13 إلى 45 سنة	16	32
64 إلى 55 سنة	15	30
56 فأكثر	10	20

المصدر : إعداد الباحث من تحليل بيانات الاستبانة.

من الجدول يتضح أن أغلبية عينة الدراسة في الفئة العمرية من 31 سنة إلى 55 سنة، أكثر عدداً، وهو عمر العمل والطاء.

جدول رقم (5)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي

النسبة %	التكرار	المستوى الوظيفي
2	1	مدير
6	3	موظف
10	5	تاجر
16	8	عامل
8	4	ربة منزل
14	7	أعمال حرة
20	10	مزارع
34	12	راعي

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة.

فيما يتعلق بالمركز الوظيفي بالجدول فإن ٤٢% من أفراد الدراسة هم من فئة الرعاة يليهم ٠2% من فئة المزارعين، مما يدل على أن أغلبية المستفيدين من مشاريع الزكاة هم الزراع والرعاة لطبيعة المنطقة والميزة النسبية التي تمتاز بها المحلية الرعي والزراعة.

أما نتائج الدراسة واختبار الفروض. نجد أن مشاريع الزكاة لعبت دوراً كبيراً في النهوض بالتنمية الريفية. من تحليل بيانات الاستبانة يتضح أن نسبة الموافقة (أوافق بشدة -- وأوافق) تشكل أكثر من 58% لهذه الفرضية وذلك مؤشر على قبول المبحوثين لما جاء في هذه الفرضية من عبارات. وبنفس المنهج نجد أن تحليل بيانات الاستبانة للفرضية الثانية التي تقول إن هناك أثراً للمشاريع التي تنفذها الزكاة للسكان في الريف تشير إلى أن أغلبية عينة الدراسة توافق بدرجة عالية بما يقارب نسبة 57%، والفرضية الثالثة والرابعة على نفس المنوال وقبول المبحوثين لما جاء من عبارات وهي تعني الموافقة على هذه الفرضيات.

مناقشة نتائج الفرضيات الأربع إجمالاً..

جدول رقم (6)

يوضح متوسط الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية لمربع كاي والاتجاه لفقرات

الفرضيات.

الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
1	4,17	1,98	44,880	4	0,000	أوافق
2	3,98	0,668	38,800	3	0,000	أوافق
3	3,57	0,85	42,600	3	0,000	أوافق
4	3,68	1,07	43,000	3	0,000	أوافق

المصدر : إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة.

من الجدول أعلاه نلاحظ بأن كل القيم الاحتمالية أقل من مستوى معنوية (0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في توزيع استجابات أفراد العينة على خيارات الإجابات المختلفة، (أوافق بشدة وأوافق.. إلخ) أي أن إجابات العينة تتحيز لعبارة دون غيرها.

ويلاحظ أن الوسط الحسابي للعبارات أكبر من 3 مما يتوافق بنسبة عالية على الفرضيات. وكذلك يلاحظ أن الانحراف المعياري يتراوح بين (1.98 ---- 0.668) مما يدل على تجانس إجابات المبحوثين، وأيضاً قيمة مربع كاي تدل على جودة التطابق..

من خلال الاستثمارات التي وزعت والمقابلات التي أجريت والملاحظات التي دونت توصلنا للآتي :

امتداداً لمشروع شمال كردفان للتنمية الريفية (2002م - 2006م) الذي قام بتمويله وتنفيذه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ((إيقاد)) للتنمية الريفية المتكاملة، والذي كان من أهدافه زيادة إنتاجية ودخل الأفراد والجماعات لتطوير الإنتاج الحيواني والزراعي والغابي والرعي ودعم الأنشطة المدرة للدخل، ورفع المقدرات الإدارية والتنظيمية للمجتمعات الريفية بما يمكنها من إدارة وتنفيذ وتقييم المشاريع التنموية وتأسيس وحدات إدارية وفنية على مستوى المحليات والقرى لتساعد المستفيدين في تحقيق التنمية الريفية المستدامة ومناهضة الفقر، وهذا المشروع مهد كثيراً للمسؤولين عن الزكاة وهياً لهم الأرضية المناسبة لينطلقوا منها في طرح وتنفيذ مشروعاتهم التنموية والإنتاجية والاستفادة من مخرجات هذا البرنامج وما تركه من أثر، لتحقيق الأهداف الأساسية وهي تخفيف حدة الفقر والنهوض بالمجتمع.

ونلاحظ من خلال الدراسة أن عدد الأسر التي قام الديوان بتقديم المشاريع لها بمتوسط 150 أسرة في السنة، وكانت نوعية وتفصيل المشروعات على النسب التالية 75% من المشروعات تربية مواشي وزراعة و20% تمويل تجاري و5% تمويل خدمي وحرفي، ويلاحظ أن المسؤولين بديوان الزكاة قد خططوا لهذه المشروعات تخطيطاً علمياً سليماً واستفادوا من الميزة النسبية التي تمتاز بها المحلية وهي الرعي وتربية المواشي، مما كان له الأثر الناجح في هذه المشروعات وتحقيق أهدافها، وكان المستهدفون من الفقراء والمساكين وشكلت المرأة

الريفية حوالي 55% من الأسر الممولة⁽²⁸⁾، ومن خلال المقابلات التي تمت والإجابات التي تحصلنا عليها من عدد كبير من هذه الأسر يتضح أن غالبية هذه الأسر استفادت من هذه المشروعات وحقت جزءاً كبيراً من الأهداف مثل التنمية الريفية وتخفيف حدة الفقر بالرغم من المشاكل التي واجهتهم ومن أهمها التسويق (للمواشي) والضعف الإداري وعدم الاهتمام بالجانب الزراعي المكمل للرعي.

ومع هذه المشروعات الفردية كانت هناك أيضاً مشروعات جماعية، منها على سبيل المثال لا الحصر مشروع البيوت المحمية⁽²⁹⁾ المملوكة لديوان الزكاة وينتفع منها الفقراء والمساكين تمليك منفعة، ويعتبر مدرسة ونموذج ومركز تدريب وواحد من مشروعات التنمية الريفية التي يفتخر بها ديوان الزكاة على مستوى الولاية، تم تركيب البيوت المحمية في أرض مساحتها حوالي 35 فداناً تم تركيبها في العام 2007م بعدد ثمانية بيوت بدأت في الإنتاج بصورة جيدة ومن ريعها تم تقديم الدعم لعدد مقدر من الفقراء والمساكين المستحقين المشاركين في المشروع وذلك لأربعة مواسم متتالية، ولكن نسبة لسوء الإدارة وارتفاع تكلفة المياه (الديزل) لعدم إيصال الكهرباء للمشروع، مما أدى للتوقف فترة من الزمن مما أثر على المعدات والآليات، وفي عام 2018م بدأ التحرك في المشروع لإعادة تأهيله فبدأ العمل بأربعة بيوت أي نصف الطاقة وبدأ ينتج الخيار والفراولة والفلفية والطماطم، وتحتاج بقية البيوت لصيانة حتى تزاوّل العمل بصورة جيدة وقد تم رفع تصور من بيت خبرة مع الدراسة لإعادة التأهيل والاستمرار حتى يستفيد الفقراء والمساكين الذين تضرروا من هذا الإيقاف، وأيضاً تنمية للمنطقة خاصة بعد افتتاح شارع الصادات للخرطوم كأكبر سوق لهذه المنتجات، بل وأصبحت هذه البيوت من معالم المنطقة.

الخاتمة:

يعتبر ديوان الزكاة منذ إنشائه إحدى المؤسسات الرئيسية بالبلاد لمعالجة قضايا الفقر باعتباره إحدى الأدوات الأساسية لتحقيق التنمية الريفية، وقد سلك الديوان في ذلك العديد من الطرق والوسائل لتحقيق أهدافه ومن أهم وأنجع هذه الوسائل المشروعات الإنتاجية، وساهم بذلك في إخراج الكثير من الأسر من حالة الفقر والعوز والفاقة، وأصبحت الآن من الأسر الناشطة اقتصادياً وبعضها من التي تدفع الزكاة، وساعد ذلك في تطوير الريف والنهوض به، وبالتالي أصبحت التنمية الريفية واقعاً ملموساً.

النتائج:

1. نجد أن مشروعات ديوان الزكاة ساعدت كثيراً في الشمول المالي وكان للمشاريع الأثر الكبير في التنمية الريفية والوصول للمستهدفين في قراهم وأماكن تواجدهم.
2. تتفق كل المشروعات المنفذة في هدف رئيسي يتمثل في تأهيل وتطوير القدرات المحلية للمجتمعات الريفية وخاصة وسط النساء للتمكين ومن الاستفادة من هذه المهارات واستخدامها لتحسين الوضع المعيشي وزيادة دخل الأسرة.
3. ويتضح من خلال الدراسة الميدانية أن مشاريع الزكاة أحدثت تغييراً في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين محلياً بارا.
4. ساهمت مشروعات الزكاة في علاج المشكلات التي يعاني منها سكان الريف وعلى رأسها الفقر والبطالة.

التوصيات :

1. الاهتمام بالتدريب لرفع كفاءة المستفيدين والعاملين وتخصيص إدارة للمتابعة والإشراف والمراقبة والتحليل والدراسات والبحث الاجتماعي للمستهدفين للمقارنة،
2. إنشاء مؤسسات مالية تشاركية مستدامة تكون في وسعها مساعدة المجتمعات الريفية على تحسين سبل معيشتها.
3. أن تتم المواظبة على التقييم والتقويم لمشاريع الزكاة كل سنة بواسطة لجنة خارجية أو مركز متخصص.

المصادر والمراجع:

- (1) محمد عبد الرازق محمد مختار, اقتصاديات الزكاة والتنمية المستدامة, السودان شركة مطابع العملة المحدودة , الطبعة الاولى 2019م. ص 242 .
- (2) عثمان أحمد حسن خيري , المشكلات والتحديات التي تواجه عمل مشروعات الزكاة , الخرطوم 2015م المؤتمر الثالث للمشروعات الإنتاجية بديوان الزكاة ص 130.
- (3) محمد قبلي عبد الرازق, التنمية الريفية المستدامة وقضايا الغذاء في العالم (الفقر- الجوع- سوء التغذية-تنمية اقتصادية اجتماعية بيئية) السودان سلة غذاء العالم العربي دمشق. 2006م ص 3
- (4) منال محمد عمر قشوع, استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة النجاح الوطنية في نابلس, فلسطين, 2009م ص 25.
- (5) بن شيخ علي وبوعكاز عامر, المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأثره على التنمية الريفية, رسالة ماجستير, جامعة زيان عاشور, الجزائر 2016م 2017م-م. ص 43.
- (6) البنك الدولي, التنمية الريفية, ورقة عمل قطاعية, إعداد خبراء البنك, 1975م ص 3.
- (7) هاشمي الطيب , التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر, رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية, جامعة ابوبكر بلقايد- تلمسان ,. 2013/2014 الجزائر ص 26 .
- (8) علا عزام إبراهيم جبارة, التنمية الريفية المستدامة في الأغوار الوسطي الغربية, رسالة ماجستير غير منشورة 2017م , جامعة النجاح الوطنية نابلس, فلسطين. ص 28 .
- (9) هاشمي الطيب مرجع سابق ص. 42 . 9
- (10) بن شيخ علي وبوعكاز عامر, مرجع سابق, ص 40. / 10
- (11) / هاشمي الطيب مرجع سابق ص. 37 11
- (12) هاشمي الطيب المرجع السابق ص38 / 12
- (13) 44 بن شيخ علي و وبوعكاز عامر, مرجع سابق , ص/ 13
- (14) بن شيخ علي و وبوعكاز عامر, نفس المرجع ص 44
- (15) الموقع الالكتروني 2016/3/3 لشركة التنمية الريفية المحدودة: 15 <http://srcd.sd/>
- (16) الموقع الالكتروني لشركة التنمية الريفية المحدودة نفس المصدر. 16/
- (17) الموقع الالكتروني 2016/3/3 لشوكة التنمية الريفية المحدودة: 17 <http://srcd.sd/>
- (18) محمد عبد الرازق محمد مختار مرجع سابق ص 75.
- (19) لسان العرب -جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور, دار الفكر - دار صادر 635/11ص 120.
- (20) عبدالله الزبير عبد الرحمن , مفهوم وعاء الزكاة وما جد فيه , سلسلة إصدارات الزكاة رقم (24) الخرطوم , مطبعة ارو. ص 116.
- (21) عبدالله الزبير عبد الرحمن , نفس المصدر السابق ص 117.
- (22) عبدالله الزبير , نفس المصدر السابق , ص 118.

- (23) عبدالله الزبير عبد الرحمن , نفس المصدر السابق . ص 136
- (24) عبدالله الزبير عبد الرحمن ,مصدر سبق ذكره , ص 120.
- (25) ابن قدامه - محمود عبدا لله احمد ابن قدامه المقدسي, المغني, مكتبة الرياض الحديثة 2 ط / ص626.
- (26) بنك السودان, التقرير السنوي الثامن والخمسون, 2018م, ص75.
- (27) د. الزين عبدالله يوسف احمد , نظم عمل وتقنية المشروعات , المؤتمر الثالث للمشروعات الإنتاجية بديوان الزكاة , الخرطوم اغسطس 2015م. ص 19.
- (28) علي محمد علي بدوي وآخرون, وثيقة عن تجربة الزكاة في السودان , الطابعون شركة مطابع السودان للعملة المحدودة , سلسلة إصدارات الزكاة رقم (37), 2016م. ص28.
- (29) مجلة علوم الزكاة , ملخص التقرير السنوي لديوان الزكاة السودان للعام 2019م , العدد السادس المجلد الثالث ديسمبر 2019م, ص 209 .
- (30) مطبوعات محلية تعريفية , تصدر من ولاية شمال كردفان. 30 /
- (31) مقابلة تم اجرائها مع مدير ديوان الزكاة بمحلية بارا , السيد / محمد حسب النبي مختار. في شهر يناير 2018م.
- (32) مقابلة , نفس المصدر السابق.

دور الضمانات في العلاقة بين الديون المتعثرة والأداء المالي للمصارف

أستاذ - قسم البنوك والتمويل - كلية الدراسات التجارية - جامعة السودان للعلوم وللتكنولوجيا،

أ.د. إبراهيم فضل المولى البشير

أ. مساعد - قسم إدارة الأعمال - كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال - جامعة شندي

د. هند محمد محمد السيد

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة أثر الديون المتعثرة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية ودور الضمانات كمتغير وسيط. هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم التعثر وأسبابه وآثاره على المجتمع، والتعرف على أساليب التمويل الإسلامية والتقليدية والتعرف على سياسات الاقتراض وتقييم الأداء المالي للمصارف المتعثرة والتعرف على أنواع الضمانات الممنوحة للمصارف. وتمثلت مشكلة الدراسة في أن هنالك مشكلة تواجه الجهاز المصرفي السوداني وهذه المشكلة متعلقة بالتعثر المالي والضمانات الممنوحة من العملاء للحد من ظاهرة الديون المتعثرة وأثرها على أداء المصرف المالي.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي لتغطية الجوانب النظرية، والمنهج التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة والتي تمثلت في الآتي: تؤثر الديون المتعثرة على الأداء المالي للمصارف، تتأثر الديون المتعثرة بوجود الضمانات الممنوحة، تؤثر الضمانات الممنوحة على الأداء المالي للمصرف، تؤثر الديون المتعثرة على الأداء المالي في وجود الضمانات. توصلت الدراسة لعدد من النتائج من أهمها تؤثر الديون المتعثرة على الأداء المالي من خلال تأثيرها على السيولة والربحية ورأس مال المصرف، تتأثر الديون المتعثرة بالضمانات الممنوحة من حيث اختيار نوع الضمان وقيمة الضمان والتقييم القانوني للضمان. وتمثلت أهم توصيات الدراسة في ضرورة إيجاد سياسات واضحة للتعامل مع الديون المتعثرة حتى لا تؤثر على سيولة وربحية ورأس مال المصرف، الاهتمام بالضمانات الممنوحة من حيث اختيار نوع الضمان وقيمة الضمان والتقييم القانوني للضمان لما لها من أثر بالغ على استرداد التمويل وتحسين أداء المصرف المالي.

Abstract:

This study deals with the impact of the delayed debt on the financial performance of the Banks and the role of the guarantees as a mediating variation. The study aims at the concept of the delayed and the reason behind it and its effect on the society in addition to the knowledge of the Islamic financial methods and

the classic methods as well. Moreover there are also the awareness of the borrowing policies and the evaluation of the financial performance in the impeded banks and to know the kinds of the guarantees that are offered to the banks. The problem of the study exists is that there is a problem that faces the banks in Sudan That problem has correlated with the financial impediment and the guarantees are offered by the agents for the stopping the delayed debt phenomenon and its impact on the bank financial performance. The study adopts the descriptive method so as to cover the theoretical sides, and the analytic method for examining the study hypotheses which are represented as follow. The delayed debt has affected the financial performance of the banks, the delayed debt is affected by the offered guaranty, the offered guaranty affected the banks financial performance, the delayed debt has negatively the financial performance in spite of the existence of the guaranty. The study comes out with some of the results as follows: the delayed debts affected financial performance through its influence on the liquidity and the profitability and the capital of the bank, the delayed debts affected guaranty in terms of choosing the kind of the guaranty and the value of the guaranty and the lawful evaluation of the guaranty. The important recommendations of the study are: the importance of adopting some policies that are clear in dealing with the delayed debts hence it affected the liquidity and the profit and the capital of the bank, to care of the offered guarantees in terms of choosing the kind of the guaranty and the value of the guaranty in addition to the lawful evaluation of the guaranty as this has great effect in getting back the financing and so improving the financial performance of the bank.

مقدمة :

تلعب البنوك دوراً أساسياً في تمويل القطاعات المختلفة سواء كانت صناعية أو زراعية أو خدمية حيث تقوم بمنح القروض للعملاء مقابل تسديدها خلال فترة زمنية معينة. وتعتبر هذه القروض هي الاستخدام الرئيسي بالنسبة لأموال البنك ونجد أن القروض والكمبيالات المخصومة في تزايد مستمر لذلك

نجد أن إدارة المصرف الناجح تحدد نسبة هذه القروض من إجمالي الأموال بالبنك وكلما زادت نسبة ودائع البنك كلما تمكن البنك من وضع ودائع أكثر، وهذه القروض المخصومة ماهي إلا عبارة عن ديون أو مبالغ من المال يقدمها المصرف لعملائه حيث يقومون بسدادها لاحقاً.

إذا كان الإقراض يمثل النشاط الاستثماري الرئيسي للبنوك التقليدية فقد استحدثت البنوك الإسلامية سبل استثمار (صبيغ) تتلاءم مع النظم الإسلامية ومن أهم الأساليب أو صيغ التمويل الشراكة، المضاربة، المرابحة، القرض الحسن. الدين المتعثر هو ذلك الجزء غير المسدد أو الرصيد المتبقي من المعاملات التي جرت بالائتمان ويشمل هذا المفهوم القروض التي تعرضت لاتفاقيات دفعها بين المصرف والمقترضين إلى مخالفات أساسية نتج عنها عدم قدرة المصرف على تحصيل تلك القروض وفوائدها الأمر الذي يجعل من احتمالية خسارة المصرف لتلك الأموال (القروض) مرتفعة.

تعتبر عملية معالجة الديون المتعثرة وتحصيلها من الأعباء الثقيلة التي تعاني منها إدارات البنوك والمؤسسات المالية وقد قام الكثير من البنوك والشركات في الآونة الأخيرة بإنشاء أقسام خاصة لإدارة المخاطر يتركز عملها في معالجة الديون المتعثرة إلا أنه اتضح بأن تكلفة هذه الأقسام عالية جداً إذا ما قورنت بالمرودود الضئيل والإخفاق في تحقيق أهدافها؛ بالتالي لا بد من الاهتمام بسياسات الاقتراض في الجهاز المصرفي السوداني ومراعاة النواحي الفنية والشروط والضوابط المطلوب توافرها.

مفهوم وأنواع ووظائف المصارف:

الجهاز المصرفي: يتكون الجهاز المصرفي في أي مجتمع من المجتمعات من مجموعة من المؤسسات التي تتخذ من الإقراض عملاً دائماً لها.⁽¹⁾

تعريف المصارف: عرف المشرع السوداني أو قانون تنظيم العمل المصرفي السوداني لسنة 2003م المصرف بأنه (أي شركة مسجلة بموجب قانون الشركات 1925م أو مؤسسة أو هيئة منشأة بقانون أو أي مصرف أجنبي مرخص له بمزاولة العمل المصرفي بموجب أحكام هذا القانون).⁽²⁾

أنواع المصارف: يمكن تقسيم المصارف من حيث طبيعة النشاط إلى: البنوك المركزية والبنوك التجارية والبنوك الصناعية والبنوك العقارية ثم البنوك الزراعية أما من حيث شكل الملكية تنقسم إلى: البنوك الخاصة وبنوك المساهمة والبنوك التعاونية. ومن حيث علاقتها بالدولة تنقسم إلى: بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص. من حيث جنسيتها تنقسم إلى: البنوك الوطنية والبنوك الأجنبية والبنوك الإقليمية.⁽³⁾ المصارف التجارية: البنوك التجارية هي البنوك التي تقوم بأعمال الصرافة والخدمات المصرفية. وقبول الودائع ومنح الائتمان والقروض لمن يطلبها مقابل تقديم الضمانات اللازمة ودفع الفوائد المحددة المستحقة على القرض.⁽⁴⁾

البنوك التجارية هي تلك البنوك التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية والتي تشمل تقديم الخدمات المصرفية لاسيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة واستعمالها مع المواد الأخرى للبنك في الاستثمار كلياً أو جزئياً بالاقتراض أو بأية طريقة أخرى يسمح بها القانون.

السمات المميزة للبنوك التجارية: تتسم البنوك التجارية بثلاث سمات مهمة تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال وتتعلق هذه السمات بالربحية والسيولة والأمان وترجع أهمية تلك السمات إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها المصارف.

أساليب التمويل الإسلامية والتقليدي:

أولاً: أساليب التمويل الإسلامية:

أ. الشراكة: الشراكة أو الشركة هي صورة من صور المشاركة وهي تعني خلط مال البنك بمال الغير بطريقة لا تميزها عن بعضها البعض، وذلك بغرض استخدامه في إنشاء مشروع أو شراء بضاعة وبيعها على أن يقتسم الربح والخسارة بين الشركاء على أساس حصة كل منهم في رأس المال وإذا ما تولى أحد الشركاء مسؤولية الإدارة، حينئذٍ يخصص له حصة أو نسبة من صافي الربح قبل اقتسامه وذلك حسب ما تنص عليه الشراكة.⁽⁵⁾

ب. المضاربة: المضاربة شركة بين صاحب رأس مال وآخر يضرب في الأرض لاستثمار هذا المال مقابل نسبة من الأرباح. المضاربة الشرعية أو القراض تعني اتحاد المال المقدم من أحد الأطراف على الطرف الأول رب المال أو المقارض، الذي عليه أن يتحمل عبء الخسارة وحده إذا ما وقعت أما الطرف الثاني فيطلق عليه رب العمل أو المضارب الذي له نصيب في الربح يتفق عليه. أما الخسارة فلا يتحمل منها المضارب شيئاً طالما لم يثبت تقصيره أو تعمده وإن كان لا يحصل على شيء مقابل الجهد الذي بذله في الإدارة.

ج. المرابحة: وهي أن يلجأ العميل للبنك طالباً منه أن يقوم البنك بشراء سلعة من ماله على أن يدفع البنك للبائع ويقوم العميل بالسداد بأقساط شهرية مثلاً ويتقاضى البنك على ذلك زيادة في السعر وتسمى المرابحة.

د. القرض الحسن: هو القرض الذي يرد إلى المقرض عند نهاية المدة المتفق عليها دون أن تدفع عنه فوائد، ودون أن يكون للمقرض الحق في المشاركة في أرباح أو خسائر التجارة التي استثمرت فيها قيمة القرض. ثانياً: أساليب التمويل التقليدية (القروض):-

مفهوم سياسة الإقراض:- يعرف الإقراض بأنه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما حيث يضع تحت تصرفه مبلغاً معيناً من النقود. وبناء عليه ليس من السهولة بمكان أن يولي البنك ثقته لأي شخص إلا من خلال سياسة ائتمانية ودراسة تخضع لضوابط وقواعد منظمة يمكن من خلالها اتخاذ القرار الائتماني سواء بالموافقة أو بالاعتذار.

Credit policing تعرف سياسة الإقراض: (بأنها الإطار العام الذي يضم مجموعة المبادئ والقواعد والأهداف التي تنظم عملية دراسة وإقرار ومنح ومتابعة التسهيلات الائتمانية وتحديد مجالات النشاط التي يمكن إقراضها وما يتصل بها من سقوف ائتمانية وعناصر تكلفة وحدود زمنية لا يجب أن تتعداها والشروط المتعين استيفاؤها لكل نوع من أنواع التسهيلات).⁽⁶⁾

الضمانات المصرفية:

أولاً: مفهوم الضمانات: يعرف خبراء الاقتصاد مفهوم الضمانات البنكية بأنه وسيلة يمكن للمتعاملين من خلالها الحصول على القروض، ومن جهة أخرى هي أداة إثبات حق البنك في الحصول على أمواله التي أقرضها بالطريقة القانونية وذلك في حالة عدم تسديد العملاء أو الزبائن لديونهم.⁽⁷⁾

ثانياً: أنواع الضمانات:

1. الضمانات الشخصية: يتم الضمان الشخصي بتدخل شخص آخر خلاف المقترض وتعهده بسداد القرض (رأس مال المقترض والفوائد المترتبة وكذلك تكلفة القروض).
 2. الضمانات الحقيقية: هي عبارة عن ضمانات ملموسة يمكن حجزها في حالة عدم تسديد المدين لدينه كالعقارات والمنقولات وهذا مايسمى بالرهن وترتكز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم للضمان وتتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات العقارية⁽⁸⁾.
- تعريف خطاب الضمان:**صك يتعهد بمقتضاه البنك الذي أصدره أن يدفع إلى المستفيد منه مبلغاً لا يتجاوز حداً معيناً بناءً على طلب طرف ثالث لغرض معين وقبل حلول أجل محدد.

أولاً: مفهوم التعثر المالي:

ماهية التعثر: العسر المالي: يعني العسر المالي في معناه العام عدم قدرة المشروع على الدفع والوفاء بالتزاماته تجاه الغير وقد يكون العسر المالي عسراً مالياً فنياً أو عسراً مالياً قانونياً⁽⁹⁾

العسر المالي بالمعنى الفني: يشير العسر المالي بالمعنى الفني إلى عدم قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية القصيرة الأجل.

العسر المالي بالمعنى القانوني: يشير إلى عدم قدرة المشروع على تغطية كافة التزاماته المستحقة عليه. التعثر المالي: هو مواجهة المنشأة لظروف طارئة تؤدي إلى عدم القدرة على توليد مردود أو عائد يكفي لسداد الالتزامات التي على المنشأة في الأجل القصير.

الديون المتعثرة: يقصد بها تلك التسهيلات الائتمانية بكافة أنواعها التي حصل عليها العميل من البنك ولم يقدر على سدادها في مواعيد استحقاقها ولذا يتحول الدين من تسهيلات ائتمانية جارية إلى أرصدة راكدة وممرور الوقت عليها تصبح ديناً متعثراً.

العميل المتعثر: هو العميل الذي يواجه مشاكل مالية أو إدارية أو تسويقية أو فنية يترتب عليها عدم مقدرته على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين في موعدها ويمكن تعريف العميل المتعثر من منظور مصرفي بأنه: «العميل الذي يتوقف عن سداد الأقساط أو الفوائد في مواعيدها أو الذي ترتد له شيكات بصفة متكررة.» يعتبر وجود الديون المتعثرة ضمن المحافظ الائتمانية للبنوك أمراً طبيعياً ولكن يتعين أن يكون ذلك بنسب مقبولة وذلك أن القرار الائتماني له طبيعة خاصة فهو يتصف بثلاث خصائص:

1. القرار الائتماني ذو طابع تقديري: حيث يتخذ القرار الائتماني على تقديرات للإمكانات ودراسة الجدارة الائتمانية وكذا خبرة القائمين على إدارة المشروع طالب الائتمان وقد تكون هذه التقديرات تميل للصحة أو الخطأ.
2. القرار الائتماني يتعامل مع المستقبل: يقدم الائتمان للمشروع بناء على تقديرات مستقبلية تكون محفوفة بالمخاطر في ظل ظروف احتمالات عدم التأكد للمتغيرات المستقبلية التي يمكن أن تؤثر على خطط العميل سواء بالسلب أو الإيجاب.
3. القرار الائتماني ذو طابع شخصي: حيث يعتمد قرار منح الائتمان على شخصية مانح الائتمان ومدى حبه أو كرهه للمخاطرة المحسوبة فضلاً على البيئة الداخلية والسياسة الائتمانية للبنك.

ثانياً: إدارة الديون المتعثرة:

دور البنك لا ينتهي عند منح القروض، بل يمتد ليشمل متابعة هذه القروض والتأكد من تسديدها في الأوقات المحددة فالبنك بعد منح الائتمان يبقى على اتصال بالعميل ويستفسر عن أي تأخير في سداد الأقساط ويدرس أسباب هذا التأخير ليتخذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب وقبل استفحال الأمر⁽¹⁰⁾. إن البنك يقوم باتخاذ قرار منح الائتمان بعد دراسة المركز المالي للعميل وبعد التأكد من سمعته المالية ونيته في السداد إلا أنه من واجب مسؤولي الائتمان في البنك أن يستمروا في متابعة التغييرات التي تقع على العميل أو على مركزه المالي والتي قد تؤثر على قدرته على السداد. أما من حيث بدائل القرارات المتاحة أمام البنك لمعالجة القروض المتعثرة فإن هناك بديلين⁽¹¹⁾:

البديل الأول: عمل ترتيبات متفق عليها مع العميل:

قد يتمكن البنك من عمل تسوية مع العميل من خلال اجتماعات ومناقشات تعقد معه، وقد تتضمن هذه التسوية تأجيل السداد وإعادة جدولة السداد أو تخفيض نسبة الفوائد على القروض أو حتى قد يصل البنك إلى اتفاق مع العميل على إعطائه تسهيلات إضافية لحل مشكلته إذا رأى البنك أن ذلك مساعدة له تسد النقص الطارئ على أوضاعه المالية بحيث يصبح قادراً على إنتاج كميات أكبر وبالتالي تحقيق أرباح أكبر تمكنه من الوفاء بالتزاماته.

البديل الثاني: السير بالإجراءات القانونية وملاحقة العميل:-

إن السير بالإجراءات الرسمية يضمن تحصيل أموال المصرف في الوقت المناسب قبل أن تتأزم الأمور، كما سيسهر المقترضون الآخرون بجدية لملاحقة المصرف لديونه وبأية طريقة وبالتالي تقلل من أية محاولة من الآخرين للتأخير، ولكن من ناحية ثانية فإن سمعة المصرف ستتأثر بتصرفاته غير الإنسانية فهو لا يقف إلى جانب المقترض المتعثر وعادة يتبع هذا البديل أو الخيار بعد أن يكون البنك قد جرب البديل الأول وفشل في تحقيقه، وعندما يتأكد البنك من عدم رغبة العميل أو عدم قدرته على الدفع أو أن هنالك خللاً بالمستندات المقدمة له.

معايير منح الائتمان: يقصد بمعايير منح الائتمان الحد الأدنى من الجودة التي ينبغي توافرها في الحسابات المدنية، وتقاس جودة الحسابات المدنية بمدى قدرة ورغبة العميل في سداد ما عليه من مستحقات في المواعيد المحددة.

إجراءات تقييم طلبات الائتمان: إن إبداء بعض العملاء المحتملين رغبتهم في الحصول على ائتمان تجاري أي الشراء الآجل لمنتجات المنشأة لا يترتب عليه استجابة فورية، إذ ينبغي أولاً تقييم طلبات الحصول على الائتمان وتتضمن إجراءات التقسيم الخطوات الآتية:

1. الحصول على معلومات العميل.
 2. تحليل المعلومات التي تم الحصول عليها للتأكد من قدرة العميل ورغبته في السداد. اتخاذ القرار النهائي بشأن منح الائتمان من عدمه. وما إذا كان حجم الائتمان مطلقاً أو محدوداً. وتتمثل البيانات المطلوبة عند منح الائتمان المصرفي في تضمنه لعناصر الـ (5cs) على النحو التالي:
- شخصية العميل والمركز المالي للعميل والمقدرة الإدارية والضمانات الإضافية والشروط والظروف

المحيطة و ثم إضافة عنصر سادس في ظل النظام المصرفي الإسلامي هو دراسة جدوى العملية.
الأداء المالي للمصارف.

مفهوم الأداء المالي:

الأداء المالي مفهوم ضعيف لأداء العمل، حيث إنه يركز على استخدام نسب بسيطة بالاستناد إلى مؤشرات مالية تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للمنظمة، ويعرف الأداء المالي بأنه وصف لوضع المنظمة الآن وتحديد الاتجاهات التي تستخدمها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات، وصافي الثروة، كما يذكر بأن الأداء المالي يوضح أكثر هيكل التمويل على ربحية المنشأة، ويعكس كفاءة السياسة التمويلية للمنظمة.⁽²¹⁾

مفهوم تقييم الأداء المصرفي: تقييم الأداء لأي منظمة ما يعني عملية مراجعة أداء العاملين وسر تقدمهم في وظائفهم وتقييم القدرات الكامنة لديهم والتي تؤهلهم للترقية مستقبلاً، والغرض من تقييم الأداء هو تحليل ما أنجزه الفرد وما يقوم بإنجازه حالياً في مهام وظيفية من أجل المساعدة في تحقيق مستويات أداء أفضل بتطوير جوانب القوة فيه والتغلب على جوانب الضعف.

كذلك تقييم الأداء هو عملية الحصول على حقائق وبيانات كي تساعد على تقييم الموظف لعمله وسلوكه في فترة زمنية محددة وتقدر مدى كفاءته الفنية والعلمية والعملية للنهوض بأعباء الوظيفة في الحاضر⁽¹³⁾.

أهمية تقييم أداء المصارف:

تتمثل أهمية تقييم أداء المصارف في الآتي:- اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها، حتى تتخذ الإجراءات التصحيحية لمنع تكرارها ويتم اكتشاف الانحرافات لكل نشاط من أنشطة المصرف حيث يساعد ذلك المستويات الإدارية المختلفة على ممارسة الوظيفة الرقابية عن طريق مبدأ الإدارة بالاستثناء إذ يركز المديرون على الانحرافات المكتشفة وفي الوقت نفسه يستطيعون التفرغ لمهامهم الأخرى، ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المصرف للموارد المتاحة. التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أقسام المصرف المتمثل في إدارة الاستثمار والتمويل وغيرها لضمان تحقيق الوفورات الاقتصادية وتلافي الضياع الاقتصادي والإسراف المالي.

أساليب تقييم الأداء المصرفي:

أ. نظام الموازنات التقديرية: وهو وسيلة ممتازة لتقييم الأداء، خصوصاً الموازنات المرنة والتي تعد خطة رقابية مفيدة، على أساس تقدير النفقات والموارد للأعمال المحددة في الخطة لمختلف أنشطة المصرف بمقارنتها مع النفقات والموارد الفعلية وإظهار الانحرافات التي من خلالها يتم تقييم مدى تنفيذ الخطة وانعكاساتها المالية وتستخدم هذه الموازنات لتقييم الأداء على مستوى المصرف ككل أو على مستوى قسم معين.

ب. نظام محاسبة التكاليف المعيارية: وهذا النظام يقوم بتنظيم حساب لتشغيل كل نشاط أو قسم يشمل من جهة كل التكاليف الفعلية، ومن جهة ثانية الإنتاج مقيماً بتكاليف معيارية، ويتم تقييم الأداء من خلال تحليل الفرق بين التكلفة الفعلية والتكلفة المعيارية حتى يتم التعرف على مواطن القوة والضعف في الأداء ومن ثم اتخاذ الخطوات الصحيحة عند القيام بالأنشطة.

ج. نظام الإدارة بالأهداف: يتم تقييم الأداء عن طريق اعتماد الإدارة بالأهداف حسب المراحل الآتية:- تحديد الأهداف لكل نشاط أو مجموعة وكذلك المؤشرات لقياس إنجازها، تتبع نسب تحقيق الأهداف ومنح المكافآت والعلاوات الإنتاجية على أساس هذه النسب، تقييم الأهداف وإعادة تحديد ما في ضوء نسب تنفيذ الأهداف والظروف المستجدة.

د. النسب المالية: يبدأ استخدام هذه النسب من قبل الإدارات الداخلية لتقييم الأداء والتخطيط أي أن هذه النسب يمكن استخدامها من قبل جهات رقابية وأيضاً من قبل جهات داخلية لتقييم الأداء وإدارة المصرف يمكن أن تستخدم هذا الأسلوب لتقييم الأداء للمصرف ككل لتقييم أداء قسم معين من أقسام المصرف (14).

ودائع وسيولة وربحية المصارف:

أولاً: الودائع المصرفية:

تعتبر الودائع المصرفية من أهم مصادر التمويل للبنوك التجارية لذلك تحرص البنوك على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي والادخاري، بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية وتبسيط إجراءات التعامل من حيث السحب والإيداع ورفع كفاءة الأوعية الادخارية.

أنواع الودائع المصرفية:

1. الودائع الجارية: يطلق على الودائع الجارية الودائع تحت الطلب وهي عبارة عن اتفاق بين العميل والبنك يودع بموجبه العميل مبلغاً من النقود لدى البنك على أن يكون له الحق في سحبه في أي وقت.
2. ودائع التوفير: تمثل ودائع التوفير اتفاقاً بين البنك والعميل يودع بموجبه العميل مبلغاً من الفوائد لدى البنك مقابل الحصول على فوائد على أن يكون للعميل الحق في السحب من الوديعة في أي وقت.
3. الودائع لأجل: تمثل الودائع لأجل باتفاق بين البنك والعميل يودع الأخير بموجبه مبلغاً من النقود لدى البنك، لا يجوز له سحبه أو سحب جزء منه قبل تاريخ متفق عليه.

ثانياً: السيولة:

ويمكن تعريف السيولة بأنها سهولة تحويل الأصل إلى نقدية بأسرع وقت ممكن وبأقل خسارة وبالتالي هناك اختلاف في درجة السيولة التي تتمتع بها الأصول المختلفة، فالأوراق المالية تتمتع بدرجة أعلى من السيولة من أصول أخرى كالمباني مثلاً.

نسب السيولة:

تعتبر هذه المجموعة من النسب المالية المهمة للغاية لأنها تختص بقياس حجم السيولة النقدية في المصارف ومعرفة إذا ما كانت قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية القصيرة الأجل، وهكذا فهي إدارة جيدة للرقابة على حركة التدفقات النقدية.

ثالثاً: الربحية:

عرفت الربحية بأنها سعى المصرف لتحقيق زيادة ثروة مالكيه عن طريق تحقيق أرباح ملائمة لا تقل عن تلك التي تحققها المشاريع الأخرى، وتوزيعها عليهم بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطات. نسب الربحية:- هذه النسب تقيس الربحية والكفاءة التشغيلية للمنشأة والربحية هي النتيجة النهائية لعدد من السياسات والقرارات التي اتخذها المدير المالي، ويمكن تصنيف نسب الربحية إلى ثلاث مجموعات فرعية هي: نسب ربحية المبيعات، نسب ربحية الاستثمارات.

مقررات لجنة بازل:

أولاً: تعريف لجنة بازل:

قبل إصدار اتفاق بازل، قامت اللجنة بدراسة أسباب الأزمات المصرفية في كثير من الدول، واتضح من تلك الدراسات أن أهم الأسباب التي أدت إلى تلك الأزمات هي عدم إدارة البنوك للمخاطر المصرفية التي تتعرض لها وضعف الرقابة الداخلية والخارجية (السلطات الرقابية الوطنية)، لذا فإن الاتفاق الجديد ركز على معالجة تلك الأسباب لضمان قوة البنوك. وخلال الفترة 1999م إبريل 2003م قامت اللجنة بإجراء العديد من التعديلات على الطبعة الأولى التي أصدرت عام 1999م. ويعتبر اتفاق بازل 11 أكثر تعقيداً من اتفاق بازل 1 وذلك لأسباب متعددة، أحد هذه الأسباب هو أن تقييم المخاطر في بيئة تتميز بتطور وزيادة الأدوات المالية الجديدة والاستراتيجيات الخاصة بها يعتبر أمراً معقداً، وسبب آخر هو أن مجهودات التطوير والتعديلات التي نتجت عن اتفاق بازل 11 أصبحت لها أهداف محددة.

ثانياً: الهدف من المعيار: تهدف بازل إلى تحسين إطار كفاية رأس المال من خلال التركيز على أهمية إدارة المخاطر وإلى التشجيع على التحسن المستمر في قدرات المصارف على تقييم المخاطر، وبحيث يتم تحقيق ذلك عن طريق إيجاد تجانس بين متطلبات رأس المال لدي المصارف وممارسات إدارة المخاطر الحديثة، مع إعطاء دور مهم للسلطات الرقابية بشأن تفعيل هذا النظام والتأكد من صلاحيته ومناسبتها، وكذلك تحسين طرق الإفصاح المتعلق بالمخاطر ورأس المال من خلال ما يطلق عليه من انضباط السوق (Market Discipline)Market Discipline)ناسبته، وكذلك تحسين طرق الإفصاح المتعلق بالمخاطر ورأس المال من خلال ما يطلق عليه من انضباط السوق (النظام والت).¹⁵

ثالثاً: محاور اتفاق بازل:

المحور الأول: المتطلبات الدنيا لرأس المال.

المحور الثاني: متابعة من قبل السلطات الرقابية.

المحور الثالث: انضباط السوق.

النتائج والمناقشة:

جدول رقم (1):

نسب السيولة والتمويل المتعثر

السنوات	نسبة السيولة	التمويل المتعثر
2002	1.45	69,567,700
2003	2,46	427,121,700
2004	1,50	765,408,962
2005	1,59	538,753,265
2006	1,52	933,576,531
2007	1,64	12,091,445
2008	2,36	20,758,468
2009	2,45	149,145,335
2010	2,68	172,370,687
2011	2,56	68,740,000

المصدر: إعداد الباحث من تقارير بنك فيصل الإسلامي السوداني 2002-2011.

تهتم هذه النسبة بقياس حجم السيولة النقدية في المصرف، ومعرفة إذا ما كان قادر على الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الأجل، وتقيس هذه النسبة مدى كفاية الموجودات المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في المستقبل القريب على تغطية مطالبات الدائنين قصيرة الأجل وتحسب بقسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين الديون المتعثرة وسيولة المصارف.

نلاحظ من خلال جدول رقم (1) أن نسب السيولة لا تتأثر بصورة مباشرة بالتمويل المتعثر. في عام 2006 كان أكبر تمويل متعثر (933,576,531) وكانت نسبة السيولة (1,52)، وفي عام 2010 كانت أعلى نسبة للسيولة (2,68) وبلغ التمويل المتعثر (172,370,687)، وفي عام 2007 كان أصغر تمويل متعثر (12,091,445) وكانت نسبة السيولة (1,64)، وفي عام 2004 كانت أصغر نسبة سيولة (1,50) وبلغ التمويل المتعثر (765,408,962) وذلك لأن هذه النسبة تغطي مطالبات الدائنين قصيرة الأجل والتمويل المتعثر عبارة عن ديون طويلة الأجل لذلك لا تتأثر بصورة مباشرة بالتمويل المتعثر.

جدول رقم (2):

نسب الربحية والتمويل المتعثر

السنوات	نسبة العائد على الموجودات	نسبة العائد على رأس المال	نسبة العائد على حقوق الملكية	التمويل المتعثر
2002	0,006	0,073	0,003	69,567,700
2003	0,007	0,101	0,058	427,121,700
2004	0,015	0,207	0,104	765,408,962
2005	0,022	0,204	0,127	538,753,265
2006	0,032	0,451	0,352	933,576,531
2007	0,034	0,704	0,304	12,091,445
2008	0,002	0,058	0,281	20,758,468
2009	0,020	0,542	0,314	149,145,335
2010	0,025	0,692	0,251	172,370,687
2011	0,033	0,641	0,377	68,740,000

المصدر: إعداد الباحث من تقارير بنك فيصل الإسلامي السوداني 2002-2011.

تشير هذه المجموعة من النسب إلى قدرة موجودات المصرف على خلق دخل تشغيلي وتحسب بتقسيم العوائد على إجمالي الموجودات.

- نسبة العائد على إجمالي الموجودات تقيس هذه النسبة العائد على الموجودات بعد دفع الضرائب والفوائد.
- نسبة العائد على رأس المال تقيس هذه النسبة العائد على رأس المال الذي يشمل الديون طويلة الأجل بالإضافة إلى حقوق الملكية، أي الأموال التي قدمها المساهمون وتفيد هذه النسبة في معرفة قدرة المدير المالي على الاستغلال الأمثل لأموال المساهمين التي حصل عليها المصرف.
- نسبة العائد على حقوق الملكية تقيس هذه النسبة نسبة صافي الدخل إلى إجمالي حقوق الملكية أي العائد على استثمارات المساهمين في المصرف.
- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح نسب الربحية والتمويل المتعثر وعند المقارنة بينهم اتضح أن نسب الربحية تتأثر بصورة مباشرة بالتمويل المتعثر. في عام 2007 كان أصغر تمويل متعثر (12,091,445) وكانت أعلى نسب للربحية نسبة العائد على الموجودات (0,034) ونسبة العائد على رأس المال (0,704) ونسبة العائد على حقوق الملكية (0,352).

جدول رقم (3):

رأس مال المصرف والتمويل المتعثر

السنوات	رأس المال	التمويل المتعثر
2002	20,100,000	69,567,700
2003	30,000,000	427,121,700
2004	30,000,000	765,408,962
2005	58,000,000	538,753,265
2006	60,000,000	933,576,531
2007	70,000,000	12,091,445
2008	80,000,000	20,758,468
2009	110,000,000	149,145,335
2010	140,000,000	172,370,687
2011	200,000,000	68,740,000

المصدر: إعداد الباحث من تقارير بنك فيصل الإسلامي السوداني 2002-2011.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم (3) الذي يوضح رأس المال والتمويل المتعثر

وعند المقارنة بينهما اتضح أن رأس مال المصرف يتأثر بالتمويل المتعثر. في عام 2010 2011- ارتفع

رأس المال بمقدار (60,000,000) وذلك بانخفاض التمويل المتعثر إلى (68,740,000).

عرض ومناقشة أسئلة المحور:

جدول رقم (4)

العبارة	قيمة مربع كاي ²	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
المعلومات المالية المقدمة من العملاء للبنك لا تفصح عن حقيقة مراكزهم المالية	39.300	3	0.000
عندما يتقدم طالب التمويل بطلبية يحول لأكثر من جهة داخلية منفصلة عن بعضها إدارياً لدراسة وتقييم هذا الطلب	9.900	3	0.19
لايستخدم البنك المؤشرات المالية في قرار منح التمويل	32.500	4	0.000
تساهم الإدارة الجيدة للمخاطر في تحقيق الأهداف المنشودة	64.200	3	0.000

القيمة الاحتمالية	درجة الحرية	قيمة مربع كاي 2	العبرة
0.000	4	25.747	يتجه البنك غالباً لمشروعات المخاطر العالية ذات الأرباح المرتفعة
0.000	5	95.650	الاهتمام بإدارة المخاطر تعني استمرارية البنك لتحقيق أهدافه
0.000	5	30.550	تعتبر سياسة التمويل (منح تمويل على تمويل) مجدية للعميل في سداد الديون المتعثرة بدلاً من اتخاذ إجراءات قانونية للحصول
0.328	4	4.625	السمات الشخصية هي الباعث للتخيز عند منح التمويل
0.000	4	98.500	التقويم والمتابعة جزء أساس لإنجاح المشروعات الممولة للبنك

نلاحظ من الجدول أسئلة موجودة، نجد العبرة الأولى، قيمة مربع كاي 2 كانت (39.300) ودرجة الحرية له تساوى (3) والقيمة الاحتمالية كانت (0.000) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على تحقيق الفرضية لهذه العبرة، بينما نجد العبرة الثانية قيمة مربع كاي 2 كانت (9.900) ودرجة الحرية له تساوى (3) والقيمة الاحتمالية كانت (0.19) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على معنوية العبرة اما العبرة الثالثة فكانت قيمة مربع كاي 2 (32.500) ودرجة الحرية (4) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على معنوية العبرة، أما العبرة الرابعة فكانت قيمة مربع كاي 2 (64.200) ودرجة الحرية (3) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على معنوية العبرة، أما العبرة الخامسة فكانت قيمة مربع كاي 2 (25.747) ودرجة الحرية (4) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على معنوية العبرة، اما العبرة السادسة فكانت قيمة مربع كاي 2 (95.650) ودرجة الحرية (5) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على معنوية العبرة، اما العبرة السابعة فكانت قيمة مربع كاي 2 (30.550) ودرجة الحرية (5) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على معنوية العبرة، أما العبرة الثامنة فكانت قيمة مربع كاي 2 (4.625) ودرجة الحرية (4) والقيمة الاحتمالية (0.328) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على معنوية العبرة، أما العبرة التاسعة فكانت قيمة مربع كاي 2 (98.500) ودرجة الحرية (4) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على معنوية العبرة.

الخاتمة:

وفي الختام وبعد نهاية الورقة العلمية المتعلقة بدور الضمانات في العلاقة بين الديون المتعثرة والأداء المالي لبنك فيصل الإسلامي السوداني وعرضنا لمشكلة الديون المتعثرة وتأثيرها على سيولة وربحية المصارف وكذلك دور الضمانات الممنوحة من العملاء للتقليل منها، وتوصلنا إلى استنتاجات عن تأثير الضمانات المصرفية على الأداء المالي من حيث نوع الضمان وسيولة المصارف وقيمة الضمان وربحية المصرف وتقييم الضمان والمخاطر المرتبطة به، ومن ثم وضع توصيات الاهتمام بالضمانات الممنوحة من حيث اختيار نوع الضمان وقيمة الضمان والتقييم القانوني للضمان لما لها من أثر بالغ على استرداد التمويل وتحسين أداء المصرف المالي.

النتائج:

- المعلومات المالية المقدمة من العملاء لا تفصح عن حقيقة مراكزهم المالية ما من شأنه الضرر بموقفهم في السداد وعجزهم عن الوفاء بالتزاماتهم.
- تؤثر الديون المتعثرة على الأداء المالي من خلال تأثيرها على السيولة والربحية ورأس مال المصرف.
- تتأثر الديون المتعثرة بالضمانات الممنوحة من حيث اختيار نوع الضمان وقيمة الضمان والتقييم القانوني للضمان.
- تؤثر الضمانات المصرفية على الأداء المالي من حيث نوع الضمان وسيولة المصارف وقيمة الضمان وربحية المصرف وتقييم الضمان والمخاطر المرتبطة به.
- عدم الدراسة الكافية للمشروعات وإعداد دراسات جدوى اقتصادية غير حقيقية من العملاء عن مشروعاتهم تمثل سبباً مباشراً في تعثر كثير من العملاء وتفاقم ظاهرة الديون المتعثرة في المصرف.
- يتطلب نجاح المشروعات التي يتم تمويلها من البنوك أن تتوفر لدى طالب التمويل خبرة إدارية كافية عن المشروع الممول لأن عدم الخبرة الكافية للعميل تعني الانحراف عن تحقيق أهداف المشروع وبالتالي التعثر في السداد.
- يقوم البنك بدراسة جدوى اقتصادية للسلع موضوع الضمان في حالة الرهن المنقول.
- هناك قصور في تطبيق قانون بيع الأصول المرهونة للمصارف كضمان حيث يحتاج القانون إلى صرامة أكثر حتى يقلل من حالات التعثر المصرفي.
- لا تقوم البنوك بإعادة تقييم الأصول المقدمة كضمانات لاسترداد تمويلها في فترات متقاربة تجنب لانخفاض قيمتها السوقية عن حجم التمويل المقدم.

التوصيات:

- ضرورة إيجاد سياسات واضحة للتعامل مع الديون المتعثرة حتى لا تؤثر على سيولة وربحية ورأس مال المصرف
- الاهتمام بالضمانات الممنوحة من حيث اختيار نوع الضمان وقيمة الضمان والتقييم القانوني للضمان لما لها من أثر بالغ على استرداد التمويل وتحسين أداء المصرف المالي.
- ضرورة تطوير أسس وضوابط منح التمويل ولا تستخدم فقط في توضيح السقوف الائتمانية للتحكم في

- كمية النقود المعروضة وضبط حجم السيولة بالمصرف لتشمل تقليل مخاطر التمويل المصرفي.
- يجب فرض رقابة فعالة على التمويل الممنوح من البنوك لتمويل المشروعات ومتابعته حتى لا يستهلك في غير أغراضه.
- ضرورة ابتعاد البنك عن مشروعات التمويل ذات المخاطر العالية.
- دراسة وتقييم الضمانات المقدمة من العملاء إلى البنوك للحصول على التمويل بدراسة متأنية والتأكد من أن الضمانات حقيقية وتنفوق مبلغ التمويل الأصلي مع ضرورة تقييم الأصول المقدمة كضمانات خلال فترات متقاربة.
- تطوير قانون بيع الأصول المرهونة للمصارف كضمان وتطبيقه بصرامة وفرض رقابة على وحدات الجهاز المصرفي حتى لا تتهاون في تحصيل الديون المتعثرة.

المصادر والمراجع:

- (1) عبد الحميد الغزالي وآخرون؛ اقتصاديات النقود والبنوك،(القاهرة - دار الثقافة العربية للنشر - 1987م،ص94.
- (2) عبد الله إدريس، قوانين العمل المصرفي والتجاري في السودان،(الخرطوم:ب ت :2005م،ص12.
- (3) خالد أمين عبد الله،العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة، الطبعة الخامسة(عمان - الأردن:دار وائل للنشر:2004م،ص15.
- (4) شوقي حسين عبد الله، إدارة البنوك، (القاهرة:دار النهضة العربية،1999 م،ص60.
- (5) منير إبراهيم هندي الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر، (الاسكندرية المكتبة العربي الحديث، 2000م، ص281-282.
- (6) طلعت أسعد عبد الحميد، إدارة البنك المتكاملة،(الإسكندرية: منشأة المعارف،2004م)،ص25.
- (7) صحيفة الاقتصادية الإلكترونية،العدد 6876، 8/8/2012م.
- (8) محمد محمود المكاوي، التمويل المصرفي، (المكتبة العصرية : القاهرة : 2010م)، الطبعة الأولى ، ص45-47.
- (9) عبدالمطلب عبدالمجيد، الديون المصرفية المتعثرة،(القاهرة:الشركة العربية المتحدة،2010)،ص20.
- (10) إبراهيم مختار، التمويل المصرفي منهاج لاتخاذ القرارات، (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية، 1993)،ص 139-140.
- (11) حسن خليل أحمد، ادارة الائتمان المصرفي، اتحاد المصارف العربية، 1975، ص44.
- (12) فلاح حسن عداي، إدارة البنوك، (عمان:دار وائل للنشر،2003م)،ص234.
- (13) عمر أحمد عثمان المقلي، إدارة الأفراد(الخرطوم:شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ب ت)،ص239.
- (14) علي عباس،الإدارة المالية،(عمان:مكتبة الرائد،2002م)، الطبعة الأولى،،ص81.
- (15) عماد أمين شهاب، خريطة طريق تطبيق بازل 11 في المصارف العربية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة، 2008م ،ص74.

تسوية منازعات القرار الإداري (التحكيم أنموذجاً)

أستاذ- كلية القانون - كلية الإمام الهادي

أ.د. خالد فايت حسب الله عبد الله

المستخلص:

يهدف البحث إلى بيان أهمية تسوية المنازعات الإدارية، والتي تنشأ من خلال ممارسة السلطة الإدارية (القرارات الإدارية) للعمل الإداري، مما يترتب عليه منازعة إدارية بينها وبين الأفراد ولذا تحتاج المنازعة الإدارية إلى تسوية يضمن من خلالها حماية مصلحة الأفراد والمجتمع، ويحتل التحكيم كنموذج لتسوية المنازعات مكاناً مهماً في عملية تسوية المنازعات الإدارية، كما ان التحكيم يعتبر من الوسائل الرضائية لحل العديد من المنازعات سواء على المستوى الخاص أو العام، وللوصول إلى ذلك تم استخدام المنهج الاستقرائي وتوصل البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات، ومن النتائج: المنازعة الإدارية نتاج لممارسة السلطة الإدارية لمهامها. المنازعة الإدارية إما تكون منازعة في شرعية القرار الإداري أو منازعة في توافق التزامات تعاقدية أو منازعة في تعدي على مركز قانوني، ومن التوصيات : نوصي الإدارة عند استصدار القرار الإداري أن يكون القرار الإداري وفق القانون مع التأييد عند إصداره، ودراسة إيجابياته وسلبياته من حيث المصلحة العامة والخاصة مع استصحاب الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، نوصي بإسناد إصدار القرارات لمن لهم خبرة وكفاءة في العمل الإداري وإلمام بالجوانب القانونية المتعلقة بالإدارة.

Abstract:

The research aims to demonstrate the importance of settling disputes in administrative decisions that are established through the exercise of the administrative authority for administrative work, which results in a dispute between them and between individuals, so the administrative dispute needs a solution that guarantees the protection and interest of individuals and society, and arbitration as a model for dispute settlement occupies an

important place in Administrative dispute settlement process' As arbitration is considered one of the consensual means of resolving many disputes, whether on the private or public level, and to reach that, the inductive approach was used, and the research reached conclusions and recommendations and from the results, the administrative dispute is a product of the administrative authority exercising its tasks, the dispute The administrative decision is either a dispute regarding the legitimacy of the administrative decision or a dispute over the compatibility of contractual obligations or a dispute in the infringement of a legal position, which differs, and from the recommendations we recommend the administration when issuing the decision that the administrative decision be in accordance with the law and the second when it is issued and studying its positive and negative aspects in terms of public interest and especially with the combination of economic, social and psychological aspects, we recommend that the issuance of decisions be entrusted to those who have experience and competence in the performance work Ray and knowledge of the legal aspects related to management.

مقدمة :

يعتبر موضوع المنازعة الإدارية من المواضيع المهمة في القانون الإداري، والذي ينظم نشاط السلطة الإدارية ويحدد العلاقة بينها وبين الأفراد، وعند ممارسة الإدارة لهذه الوظيفة تنشأ منازعات إدارية مما يستلزم تسويتها، وتمثل الرقابة القضائية على أعمال الإدارة أهم الضمانات لمبدأ المشروعية، لأن إخلال الإدارة بأحكام القانون أو عدم تطبيقه تنتج عنه منازعات إدارية، ويمثل التحكيم وسيلة من وسائل تسوية النزاعات الرضائية سواء على مستوى المنازعات الخاصة أو العامة وقد أثبت فاعليته في تسوية العديد من المنازعات الإدارية، وقد أقر المشرع الوطني بالتحكيم وأهميته في تسوية المنازعات الإدارية من خلال القوانين التي أصدرها والخاصة بالقضاء الإداري.

مفهوم القرار الإداري وخصائصه وشروطه:

تعريف القرار في اللغة :

القرار يأتي بمعنى الاستقرار، والقرار المستقر من الأرض، والقرار في مكان الاستقرار فيه، والقرار ما قر فيه والمطمئن من الأرض.⁽¹⁾

تعريف القرار الإداري في الاصطلاح:

القرار الإداري في علم الإدارة يقصد به : الاختيار الأمثل لواحد من البدائل المختلف المتاحة بعد دراستها وتمحيصها بتحديد وسائل وإجراءات تنفيذه، وذلك لتحقيق هدف أو أهداف معينة.⁽²⁾
القرار الإداري: عملية المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة واختيار الحل الأمثل من بينها.⁽³⁾

عرف القانون السوداني القرار الإداري في قانون القضاء الدستوري والإداري لسنة 1996م الملغي في المادة (2) (يقصد به القرار الذي تصدره جهة إدارية بوصفها سلطة عامة بقصد إحداث أثر قانوني معين يتعلق بحق أو واجب أي شخص أو أشخاص ويشمل رفض السلطة الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كانت ملزمة قانوناً باتخاذها). وجاء في قانون القضاء الإداري السوداني لسنة 2005م في المادة (3) تعريفاً للقرار الإداري متوافقاً مع ما جاء في قانون 1996م إلا أن قانون القضاء السوداني لسنة 2005م لم يحدد الجهة التي تصدر القرار الإداري، واكتفى بأن تكون الجهة المصدرة للقرار الإداري ذات سلطة عامة. وقد وفق المشرع السوداني فيما يختص باختياره تحديد الجهة المصدرة للقرار بأن تكون ذات سلطة عامة وليست جهة إدارية، ويفهم من ذلك ضمناً أنها جهة إدارية المخول لها إصدار القرار الإداري وفق ما جاء في قانون القضاء الإداري لسنة 2005م المادة 4/5 .

خصائص وشروط القرار الإداري:

خصائص القرار الإداري:

يتميز القرار الإداري بخصائص تميزه عن غيره من القرارات تتمثل إجمالاً في الآتي:

1. أن يعبر القرار الإداري عن الإرادة المنفردة، سواء جاء إصدار القرار الإداري من جهة مشتركة أو من جانب واحد، فالعبرة ليست بعدد من أصدره وإنما في الإرادة التي يمثلونها، فيعتبر القرار الإداري صادراً بالإرادة المنفردة ما دام من أصدره يعتبر جهة إدارية وفق قانون القضاء الإداري لسنة 2005م المادة 4/5 والتي حددت الجهة الإدارية المخول لها مباشرة الوظيفة الإدارية.
2. يتميز القرار الإداري عن العقد الإداري، فالقرار الإداري يعتبر تعبيراً عن الإرادة المنفردة للسلطة الإدارية دون تأثر بمن يمسهم القرار، كما أن القرار الإداري لا تتوافق فيه الإرادتين، بينما في العقد الإداري لا بد من توافق الإرادتين ويترب عليه آثار قانونية. إن القرار الإداري عمل غير تعاقدي يصدر عن إرادة منفردة تترتب عليه آثار قانونية إذا كان القرار الإداري مشروعاً.
3. يعتبر القرار الإداري من المميزات التي تتميز بها الإدارة.
4. يعتبر القرار الإداري تعبيراً عن سلطة إدارية بمفهومها الموضوعي (التنفيذية) والتي تمثل السلطة العامة المركزية وغير المركزية ومن اعتبرهم في حكم ذلك وهذه الخاصية تستبعد أي قرار لا يحمل هذه الصفة حتى ولو سمي قراراً أو شابه القرار الإداري، مثل القرارات الصادرة من الأفراد العاديين والتنظيمات والأحزاب السياسية.
5. يعتبر القرار الإداري تعبيراً عن إرادة ملزمة يلزم المخاطبين بأحكامه بأثر قانوني معين بمجرد صدور القرار الإداري.⁽⁴⁾

فشروط مشروعية القرار الإداري:

لتحقيق الأهداف من القرار الإداري يجب أن يصدر بالهيئة التي أرتاها القانون من حيث الشكل والموضوع حتى يكون مشروعاً، ويحترم مبدأ السيادة، فإذا خالف ذلك فإنه يفقد المشروعية مما يستدعي الطعن فيه، وتفادياً لذلك وضعت شروط احترازية تجعل القرار الإداري متمهماً مع احترام مبدأ المشروعية ومبدأ السيادة، وتتمثل شروط مشروعية القرار الإداري في الآتي:

1. يجب أن يكون مصدر القرار الإداري مختصاً بإصداره، أي مخلولاً له (وهو الموظف الذي له الصلاحية بذلك)، سواء كان يمثل جهة إدارية محددة بموجب أحكام القانون أو قواعد الاختصاص.
2. أن يصدر القرار الإداري من الشخص المختص أو الهيئة المختصة التي حددها المشرع بموجب أحكام القانون أو وفقاً للمبادئ القانونية العامة (الاختصاص بالتناوب أو بغير مشاركة أو بالمشاركة).
3. أن يتمتع مصدر القرار الإداري بوجود قانوني يمنحه سلطة التعبير عن إرادة الدولة وذلك من خلال قرار تعيينه أو قرار تشكيل الهيئة، وتبعاً لذلك تجوز الإنابة والتفويض الجزئي بالاختصاص وفقاً للقانون الذي ينظم ذلك.
4. جب على المشرع مع الاختصاص تحديد الأعمال التي يجوز ممارستها صراحة، حتى إذا ما أصدر قرارا ليس من اختصاصه أو ليس من الأعمال المحددة يعتبر قراره باطلاً.
5. يجب أن يتوافق إصدار القرار الإداري مع الوقت والمكان المحدد للممارسته وفق القانون.
6. يجب أن يتمتع مصدر القرار الإداري بسلامة الإرادة من العيوب والتي تظهر في سلامة القرارات الإدارية وموافقتها للقانون (شكلاً وموضوعاً)، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تمتع مصدر القرار الإداري بالأهلية والكفاءة والمهنية والتخصص، فإذا شاب القرار الإداري عيب من عيوب الإرادة أصبح غير مشروع.
7. أن يتمتع القرار الإداري بأسباب مبررة وواقعية وقائمة وصحيحة قانوناً لإصداره حتى تتحقق الغاية أو النتيجة النهائية من إصداره، وأن لا تكون أسباب وهمية أو غامضة أو غير مبررة.
8. أن يصدر القرار الإداري وفق الشكل والإجراءات التي يحددها القانون (الإجراءات التمهيدية السابقة لإصدار القرار - المهلة الزمنية قبل صدور القرار - الاستشارة الفنية والقانونية أو المالية - الكتابة)، فإذا خالف ذلك أصبح قرار معيب من حيث الشكل مما يجعله قابلاً للإلغاء.

مفهوم المنازعة وخصائصها وشروطها ومعاييرها :

تعريف المنازعة الإدارية في اللغة والاصطلاح:

تعريف المنازعة في اللغة:

المنازعة: في اللغة تأتي بمعنى المجاذبة في الأعيان والمعاني، نازعه منازعة ونزاعاً: جاذبه في الخصومة، وتنازع القوم، أي اختصموا، والمنازعة في الخصومة، مجاذبة الحجج، فيما يتنازع فيه الخصمان وقوم بينهم نزاع، أي خصومة في حق، والتنازع التخاصم.⁽⁵⁾

الفرع الثاني: تعريف المنازعة في الاصطلاح:

لم تأت المنازعة من حيث الاصطلاح من قبل أهل التخصصات العلمية على نسق واحد، فهناك من يستخدم مصطلح الدعوى أو الشكوى مقابل المنازعة، وهناك من يستخدم مصطلح الخصومة مقابل المنازعة، وهناك من يستخدم مصطلح المطالبة القضائية مقابل المنازعة، إلا أن كل هذه المصطلحات تؤدي إلى مفهوم واحد، ومن تلك التعاريف للمنازعة:

أولاً: تعريف المنازعة الإدارية عند علماء الإدارة:

عرف علماء الإدارة المنازعة الإدارية، بأنها حق شخصي في المطالبة أمام القضاء بما يملكه أو يكون واجب الأداء له، والمنازعة أو الدعوى هي وسيلة قانونية تمكن أي شخص من اللجوء إلى القضاء للحصول منه على اعتراف بحقه أو أمر لصيانة هذا الحق عبر الاقتضاء.⁽⁶⁾ وعرفت المنازعة الإدارية: عبارة عن مجموع من الدعاوي الناجمة عن نشاط الإدارة وأعاونها أثناء قيامهم بوظائفهم.⁽⁷⁾

إذن المنازعة الإدارية بناء على ما تقدم هي: النزاعات ذات الطبيعة الإدارية والتي يختص بها القضاء الإداري وفق الإجراءات القضائية الخاصة، وبذلك تختلف المنازعة الإدارية عن النزاع الإداري، حيث نجد أن المنازعة الإدارية أشمل من النزاع الإداري والذي يرتبط بالنشاط الإداري المخالف لمبدأ المشروعية.

ثانياً: تعريف المنازعة الإدارية في أحكام القضاء الإداري:

يعتبر قانون القضاء الإداري السوداني لسنة 2005م أن النزاع الإداري والدعوى بالطعن الإداري مثل غيرها من الدعاوي.⁽⁸⁾

كما أن النزاع الإداري يأخذ نفس الإجراءات في الدعاوي الأخرى وأن كان هنالك ما يميزه⁽⁹⁾. ولذلك عبر القضاء السوداني عن الدعوى بالنزاع، فالدعوى هي نزاع بين طرفين يحتكم فيه إلى قرار من محكمة مختصة⁽¹⁰⁾. وقد عبر عن النزاع بالخصومة، وعرف الدعوى أو الخصومة: يقصد بها مطالبة شخص بحق يدعيه أمام القضاء.⁽¹¹⁾ ويظن البعض أن السوابق القضائية خلطت بين تعريف الدعوى والخصومة والمطالبة القضائية، إذ إن هنالك فرقاً بين هذه المصطلحات، ولكن الناظر في هذه المصطلحات يجد أن الدعوى تمثل الوسيلة للخصومة والمطالبة القضائية، فالتعبير بالدعوى أشمل لأن فيه التجاء إلى القضاء للمطالبة بالحق، كما أن الدعوى تشتمل على حزمة من الإجراءات إلى أن تصل إلى نهاية الحكم، فالدعوى لا بد أن تكون مرتبطة بالنزاع، فلا يمكن أن تبدأ المطالبة القضائية دون الدعوى وليست هنالك خصومة دون إقامة الدعوى، فالقاضي لا يستطيع أن يقوم من تلقاء نفسه بالمطالبة القضائية أو بالخصومة إلا من خلال الدعوى، إذن ما ذهب إليه السوابق القضائية يعتبر مسلماً سليماً من حيث استخدام المصطلح.

خصائص وشروط ومعايير وأنواع المنازعة الإدارية:

خصائص وشروط المنازعة الإدارية :

من المعلوم أن المنازعة أو الدعوى الإدارية تنشأ بين أطراف يكون لهم صلة بالإدارة، وتمثل الإدارة الطرف الأقوى في المنازعة، ولذلك كانت المنازعة أو الدعوى الإدارية ذات خصائص وشروط تتميز بها، ومن هذه الخصائص والشروط التي تتميز بها المنازعة أو الدعوى الإدارية الآتي:

1. تعتبر المنازعة أو الدعوى الإدارية من دعاوي القانون العام، إذ تكون الإدارة طرف فيها باعتبارها

تمثل سلطة عامة ذات امتيازات تفوق الطرف الآخر، ما يترتب عليه عدم التساوي من حيث

- الصفة القانونية والمركز القانوني والهدف، لذا يجب على القضاء الإداري الأخذ بمبدأ المساواة بين الخصوم. كما يجب على القاضي التوازن أثناء سير الدعوى بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة والتي يمثلها طرفي النزاع.
2. نجد أن المنازعة أو الدعوى الإدارية تختلف من حيث أن الأصل في الإثبات أن يكون عبء الإثبات على المدعي، إلا أن هذه القاعدة تختلف في المنازعة أو الدعوى الإدارية، فإن عبء الإثبات دائماً يقع على الإدارة، فيجب على الإدارة أن تقدم جميع المستندات والشواهد المرتبطة بالنزاع أو الدعوى فإذا تعذر ذلك تسير الدعوى في صالح المدعي.
3. تعتبر المنازعة أو الدعوى الإدارية دعوى مشروعية، وتتمثل في رقابة القضاء على أعمال الإدارة، ويترب على ذلك مشروعية أو عدم مشروعية التصرف الإداري أو القرار الإداري.
4. ترتبط المنازعة أو الدعوى الإدارية ارتباطاً مباشراً بالقرار الإداري الذي يؤثر في المركز القانوني للمدعي.
5. موضوعية المنازعة أو الدعوى الإدارية وذلك لتعلقها بالقرار الإداري.
6. من حيث الإجراءات الإدارية، فإن دور القاضي في المنازعة أو في الدعوى الإدارية يكون إيجابياً من حيث استيفاء الدعوى لمطلوباتها حتى تكون منتجة ومدعومة بالأسناد والوثائق والشواهد، مما يجعل الدعوى متوازنة بين أطرافها.
7. تمتاز المنازعة أو الدعوى الإدارية بأن إجراءاتها دائماً تكون مكتوبة بالإضافة إلى أنها تكون مصحوبة بالقرار الإداري محل النزاع أو الدعوى الإدارية.
8. الإجراءات الإدارية هي إجراءات شبه سرية، فالسرية تأتي من مبدأ عدم الإفشاء بالمعلومات المهنية، بالإضافة إلى أن المصلحة العامة تتطلب ذلك باعتبار أن هنالك من الأعمال الإدارية ما يرتبط بالأمن القومي، خلافاً لما عليه القضاء العادي وإن كان هنالك بعض المسائل في القضاء العادي تتطلب السرية ولا سيما ما يرتبط بالأحوال الشخصية.
9. تمتاز المنازعة أو الدعوى الإدارية بسرعة الفصل والحسم خلافاً لما عليه الأمر في القضاء العادي.
10. يجب إرفاق صور من القرار من المطعون فيه، والذي يمثل جوهر المنازعة أو الدعوى الإدارية⁽¹²⁾. وأشار قانون القضاء الإداري السوداني لسنة 2005م المادة (41) إلى إرفاق صور من القرار الإداري المطعون فيه إذ يمثل جوهر المنازعة أو الدعوى الإدارية⁽¹³⁾.
11. وجود مصلحة في المنازعة الإدارية، وهي التي يحميها القانون، سواء كانت مصلحة شخصية أو مباشرة، وتمثل المصلحة مبرراً لقيام الدعوى الإدارية لصاحبها والتي يحميها القانون ويجب أن تكون المصلحة شخصية أو مباشرة⁽¹⁴⁾.
12. يجب استيفاء طرق التظلم وفق شروطه وأنواعه ومدته وآثاره. (15)
- نجد أن هناك توافقاً بين المنازعة أو الدعوى الإدارية والدعوى المدنية، فكل منهما وسيلة وكل منهما يرفع أمام القضاء بالإضافة إلى التوافق في إجراءات النظر والفصل مع تمييز المنازعة أو الدعوى الإدارية، وقابلية الحكم فيها للطعن والمطالبة فيهما بالتعويض، غير أن الدعوى أو المنازعة الإدارية تختص بالقرار

الإداري ومدى مشروعية ما يترتب عليه من إلغاء أو تعويض أو اتخاذ إجراء معين بالإضافة إلى الاختلاف في أطراف الخصومة وعب الإثبات.

معايير المنازعة الإدارية :

تتنوع المعايير الخاصة بتحديد المنازعة أو الدعوى الإدارية إلى عدة أنواع وهي:

1/ المعايير الموضوعية: يقوم هذا المعيار على أساس حماية الإدارة من تدخل القضاء العادي في اختصاصها ونشاطها وقد ابتدع هذا المعيار من قبل مجلس الدولة الفرنسي ليخرج القضاء العادي عن كل عمل صادر من سلطة إدارية وإلحاق كل ذلك بالقضاء الإداري وبذلك يضمن للإدارة الاستقلال في مواجهة المحاكم العادية، إلا أن هذا الأساس الموضوعي وجد انتقاداً لا تساعه دون مبرر، مما جعل القضاء يبحث عن معيار موضوعي لا يقوم على أساس شكلي محض دون اعتداد بطبيعة المنازعة وموضوعها⁽¹⁶⁾. وتبعاً للتطورات التي صاحبها القانون الإداري والتي شملت المعايير الموضوعية، وحتى تتوافق مع التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مختلف الدول ظهرت معايير موضوعية حديثة وهي :

1. معيار الهدف: وهو معيار يختص بفحص موضوع المنازعة أو الدعوى الإدارية، فإذا كان يستهدف مصلحة عامة فيصنف من الأعمال الإدارية التي تخضع لقواعد القانون الإداري ويختص بها القضاء الإداري، إلا أن هذا المعيار وجهت إليه انتقادات لغموض فكرة المصلحة العامة ومرونتها، وهل يحقق العمل الصادر من الإدارة مصلحة عامة؟ باعتبار أن الإدارة أحياناً تلجأ إلى قواعد القانون الخاص لمعالجة أو ممارسة بعض أنشطتها ما دام ذلك يحقق مصلحة عامة.
2. معيار السلطة الأمر: ومفاد هذا المعيار أن الإدارة تتمتع بسلطة السيادة في الدولة (وهي سلطة منفردة وملزمة للأفراد)، وهذا الحق يتعذر على الأفراد القيام به، إلا أن هذا المعيار يشوبه شيء من عدم الوضوح، لأن هناك من الأعمال العادية التي يمارسها الأفراد تتضمن بعض عناصر السلطة العامة الأمر (من نطاق تطبيق القانون الإداري) مثال العقود الإدارية التي تقوم على أساس الرضاء وهي تشابه العقود التي يبرمها الأفراد.
3. معيار الإدارة العامة: جاءت فكر معيار الإدارة العامة بناء على الاستحسان الذي وجدته فكرة التمييز بين أعمال السلطة الأمر وأعمال الإدارة العادية، مما شجع القضاء الإداري إلى مساندة الجانب الفقهي في التمييز بين ما هو من أعمال الإدارة العامة وأعمال الإدارة الخاص، حيث إن الإدارة تستخدم ذات الوسائل التي يستخدمها الأفراد عند ممارستهم لنشاطاتهم الخاصة، مما يتطلب تطبيق القانون الإداري وليس القانون الخاص، وينعقد الاختصاص في الفصل في المنازعات التي تثيرها أعمال الإدارة في هذه الحالة للقضاء الإداري وليس للقضاء العادي.
4. معيار المرفق العام: يمثل حجر أساس في القانون الإداري ويهدف إلى ربط القانون الإداري بفكرة المرفق العام باعتباره موضوع النشاط الإداري وغرضه.
5. معيار السلط العامة الحديث، جاء بعد فشل المعايير في تحديد نطاق اختصاص القضاء الإداري وتطبيق القانون الإداري.

6- المعيار المختلط : يقوم على أن فكرة المرفق العام والذي يمثل حجر أساس في القانون الإداري، إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليه بمفرده كأساس فني لبناء القانون الإداري، مما يستلزم تطوير الفكرة بالمعيار المختلط الذي يميز بين المنازعة الإدارية وغير الإدارية، فالمعيار المختلط يتلافى القصور في المعيارين ويجمع بين مزاياهما في فكرة المرفق العام .

أنواع منازعات القرارات الإدارية:

يختص القضاء الإداري بالنظر في أنواع متعددة من الدعاوي الإدارية وهي:
أولاً: الدعاوي الإدارية التقليدية وتشمل:

1. قضاء الإلغاء: ويتمثل في إلغاء القرار الإداري لعدم مشروعيته من قبل القضاء الإداري أو رفض الدعوى إذا ما ثبت مشروعية القرار الإداري.
2. دعوى القضاء الكامل: ويتمثل في الاعتداء على المركز القانوني وترفع الدعوى ضد الإدارة، فيطلب المتضرر من المحكمة أن تحكم له بشيء أو بالامتناع عن شيء أو تعويض، فللقاضي الحرية الكاملة لحسم النزاع سواء بتعديل القرار الإداري أو استبداله.
3. قضاء التفسير: ويسمى بقضاء فحص المشروعية، وسمي بذلك لأن دور القاضي يختصر في تفسير القرار الإداري وتوضيح مفهومه ومشروعيته ومطابقته للقانون، دون تطبيقه على الأطراف أو الحكم بإلغائه ويترك الفصل في القرار للقاضي العادي.
4. قضاء العقاب: ويظهر من اسمه بأنه مختص بتوقيع العقاب في حالة الخروج على مبدأ المشروعية سواء بعقوبة جنائية كما يحدث في مخالفة المرور أو التعدي على المال العام.

الفرع الثاني: التقسيم الحديث للدعوى الإدارية

الفقه الحديث انتقد التقسيم التقليدي بأنه شابه شيء من العيوب فكان لا بد من تقسيم حديث يتجاوز هذه العيوب ويتمثل في الآتي:
1/ القضاء العيني:

ويشمل مخالفة الإدارة للقانون أو أنها مست المركز القانوني للمتضرر، ويشمل القضاء العيني دعاوي الإلغاء للقرارات الإدارية وفحص وتفسير وتقدير المشروعية وقضاء الزجر والعقاب والطعون والمخالفات الضريبية.

2/ القضاء الشخصي:

ويشمل المنازعات المتعلقة بالعقود والتعويض.

بالنظر إلى التقسيم التقليدي نجد أنه يقوم على سلطات القاضي، ويقسم إلى قضاء الإلغاء والقضاء الكامل، أما التقسيم الحديث فإنه يقوم على أساس الموضوع، وقسم إلى قضاء عيني وقضاء شخصي، نجد أن التقسيم على أساس الموضوع فهو التقسيم الذي يتماشى مع مهنية العمل القضائي، ولذلك نجد أن قانون القضاء الإداري السوداني استفاد من كل التجارب الفقهية لذلك شمل كافة المنازعات الإدارية.

التحكيم في المنازعات الإدارية:

مفهوم التحكيم في اللغة والاصطلاح:

تعريف التحكيم في اللغة:

حكّمه في الأمر والشيء جعله حكماً وفوض الحكم إليه أو أمر يحكم وحاكمه أي الحاكم أي ادعاه وخاصمه، وحكموه بينهم أي أمروه أن يحكم، والحكم والمحكم هو من يفوض إليه الحكم في شيء.⁽¹⁷⁾

التحكيم في الاصطلاح:

التحكيم هو وسيلة من وسائل تسوية المنازعات الرضائية غير القضائية والتي تشمل الوساطة والتوفيق والصلح، وعرف التحكيم في المادة (4) من قانون التحكيم السوداني لسنة 2001م (يقصد به اتفاق الأطراف في المنازعات ذات الطبيعة المدنية على إحالة ما ينشأ بينهم من نزاع بخصوص تنفيذ عقد معين أو على إحالة أي نزاع قائم بينهم ليحل عن طرق هيئات أو أفراد يتم اختيارهم بآرائهم واتفاقهم). وهو تعريف التحكيم الذي ورد في قانون 2005م.

وجد التحكيم اهتماماً من الدول باعتباره وسيلة سليمة لفض المنازعات مما أدى إلى تقنيته وإدرجه في القوانين الخاصة بالدول والتشريعات والاتفاقيات الدولية، ونجد أن المشرع السوداني اهتم بالتحكيم من خلال قانون القضاء المدني 1900 واستصحابه في تعديل 1929م وقانون الإجراءات المدنية لسنة 1983م، ونسبة التطور الذي حدث في التحكيم والمعاملات الدولية ومواكبة التشريعات الدولية الخاصة بالتحكيم تم بسن قانون التحكيم لسنة 2005م، ملغياً ما جاء في قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983م، ثم جاء قانون التحكيم لسنة 2016م لاغياً لقانون التحكيم لسنة 2005م، ويعتبر مركز الخرطوم للتحكيم من المراكز المتخصصة المستقلة في مجال الاستشارات والتسويات الخاصة بالمنازعات التجارية والاستثمار، والتحكيم يرد كشرط في العقد المبرم بين الأطراف في حالة نشوب منازع ويسمى بشرط التحكيم أو مشاركة التحكيم⁽¹⁸⁾. وقد أورده المشرع السوداني في قانون التحكيم 2016م (يعد شرط التحكيم اتفاقاً مستقلاً عن شروط العقد ولا يترتب على بطلان العقد أو فسخه أو إنهائه أي أثر على شرط التحكيم الذي يتضمنه). فشرط التحكيم يعتبر مستقلاً، وقد أشارت لائحة التحكيم والتوفيق الخاصة باتحاد أصحاب العمل السوداني لسنة 1996م المادة (5)- إلى أننا نجد أن قانون التحكيم التجاري الدولي المعتمد من الأمم المتحدة في 21 يوليو 1985م نص على أن المنازعة الناشئة عن علاقة قانونية محددة بين طرفين أو التي يمكن أن تتولد عنها يجوز بناء على اتفاق إحالته إلى محكمين سواء كان اتفاق التحكيم وارد في عقد أم في شكل اتفاق منفصل، وتعتبر الإحالة في عقد ما إلى وثيقة تشمل على شرط تحكيم بمثابة اتفاق تحكيم إذا كان هذا العقد مكتوباً وكانت الإحالة كاشفة بدلالاتها عن أن هذا الشرط جزء من العقد.⁽¹⁹⁾

طبيعة وأنواع ونطاق التحكيم:

الطبيعة القانونية للتحكيم :

تتباين الآراء في الطبيعة القانونية للتحكيم ومن تلك الآراء

1. أن التحكيم يغلب فيه سلطان الإرادة، ولذلك يبدأ باتفاق وينتهي بقرار يستمد الزاميته من هذا الاتفاق، فبدون هذه الإرادة لا ينشأ الاتفاق، لذا يجب احترام إرادة طرفي التحكيم

وإعطائهم الحرية الكاملة لممارسته وفق رؤيتها للتحكيم، كما أن التشريعات الدولية الخاصة بالتحكيم نجدها تتمتع بالمرونة إذ لا تضع أحكاماً آمرة إلا في حدود ضيقة تحقق منفعة إرادة الأطراف، كما أن هذا الاتجاه لا يعتبر التحكيم عملاً من أعمال السلطة العامة باعتبار أن التحكيم يختلف عن القضاء، فالقضاء يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة، بينما يحقق التحكيم مصالح خاصة لأطراف عقد التحكيم.⁽²⁰⁾ إلا أن البعض وجه انتقاداً إلى هذا الرأي فيرى أنه خلط بين إسناد التحكيم في البداية على إرادة الأطراف وبين كون المحكم ذاته لا يركن إلى هذه الإرادة إذ يعمل وفق أحكام القانون الواجب التطبيق في المسألة موضوع النزاع - إلى جانب أن الأطراف في التحكيم لا يطلبون من المحكم الكشف عن إرادتهم وإنما المعنى إرادة القانون - ويعاب أيضاً على هذا الرأي - أنه يبالغ في دور الخصم وإرادة الأطراف، ومهمة المحكم ليس الكشف عن إرادة الخصوم وإنما هي حل النزاع.⁽²¹⁾

2. إن التحكيم يعتبر وسيلة لفض المنازعات تختلف عن القضاء العادي، فيعتبر خروجاً عن الأصل الخاص، حيث إن القضاء معني بالنظر في جميع المنازعات فالسلطة في التحكيم تنتقل إلى المحكم بدلاً من القاضي المخول أصلاً بالنظر في النزاع، فالتحكيم نظام بديل للمحكمة ورغم ذلك إذ فشل التحكيم يمكن للأطراف اللجوء إلى القضاء ويجوز لهم رفع الدعوى للمحكمة، ورغم ذلك فإن التحكيم يعتبر نوعاً من أنواع القضاء وإن كان هناك بعض الاختلاف، فالمحكم يتمتع ببعض السلطات القضائية إلا أنه لا يتمتع بالسلطات الممنوح للقاضي، وأهم هذه السلطات فإن القاضي له سلطة الأمر، كما أن هنالك اختلافاً بين حكم التحكيم وحكم القاضي والمحكم والقاضي فالمحكم لا يتمتع بسلطة الحصانة والدوام والإلزام والأمر.⁽²²⁾
3. أن التحكيم وسيلة مستقلة وقائمة بذاتها فهو وسيلة من الوسائل لحل المنازعات، ويعتبر التحكيم من أقدم الوسائل الرضائية غير القضائية لحل وحسم النزاع.⁽²³⁾
4. إن التحكيم ليس اتفاقاً خالصاً ولا قضاء خالصاً وإنما هو نظام مختلط بين الاتفاق والقضاء.⁽²⁴⁾ وهذا الرأي هو رأي له وجاهته العلمية والعملية، إذ يمثل الاتفاق بين الأطراف على حل النزاع بالتحكيم يمثل طبيعة عقدية وهذا الاتفاق قائم على الرضا التام بين الطرفين والتحكيم معترف به وكذلك المحكم، والحكم الصادر منه له طبيعة قضائية.

ونص المشرع السوداني على نهاية وإلزامية حكم هيئة التحكيم وينفذ تلقائياً ما دام قد تحققت فيه كل متطلبات التحكيم من خلال المادة (40)، وفي حالة عدم التنفيذ يلجأ المحكوم لصالحه للمحكمة المختصة يلتمس منها تنفيذ الحكم الصادر من هيئة التحكيم مع إرفاق صورة معتمدة من القرار والمحكمة حسب المادة (47) من قانون التحكيم لسنة 2016م، بينما نص القانون في المادة (42) على رفع دعوى ببطالان حكم التحكيم أمام محكمة الاستئناف لأي سبب من الأسباب الواردة في البند (1) من المادة المشار إليها.

أنواع وتشكيل هيئة التحكيم:

يتنوع التحكيم من عدة أنواع منها:

1. التحكيم الإجباري: وهو الذي يفرض على الأطراف لفض المنازعة بديلاً للقضاء، وذلك لأسباب سرية أو تتعلق بالنظام السیادي، وقد أخذ المشرع السوداني بذلك من خلال قانون العمل لسنة 1997م، حيث نصت المادة (112) والذي يعتمد حل النزاع الناشئ بين العامل ورب العمل عن طريق التحكيم، كما أن القانون حدد كيفية تشكيل هيئة التحكيم وإجراءات النظر في النزاع والقانون الواجب التطبيق والمصروفات ومكافأة أعضاء هيئة التحكيم من خلال المواد من 113 إلى 123، من القانون.⁽²⁵⁾
2. التحكيم الاختياري: الأصل أن يكون التحكيم اختيارياً يلجأ إليه الأطراف دون إكراه، حيث إن إرادة الأطراف تظهر من خلال العقد في حالة نشوء نزاع أن يلجأ الأطراف إلى التحكيم وفق شروط تحدد كيفية اختيار المحكمين ومكان التحكيم.⁽²⁶⁾
3. التحكيم الداخلي: هو الذي يتم داخل الدولة التي ينتمي إليها الأطراف بالإضافة إلى طبيعة المنازعة - الإجراءات - القانون الواجب التطبيق. ونجد أن المشرع السوداني نص في قانون التحكيم الملغي 2005م والساري لسنة 2016م في البند (1) على سريان أحكام هذا القانون على كل تحكيم يجري في السودان أو في الخارج بشرط اتفاق أطرافه على إخضاعه لأحكام هذا القانون.
4. التحكيم الدولي: أن التحكيم الداخلي تحكمه وحدة الموضوع والنزاع والمكان والمعايير، بينما يتعذر ذلك في التحكيم الدولي وذلك لاختلاف المعايير من دولة إلى أخرى في التشريعات وطبيعة الموضوع والمكان والنزاع، وقد حاولت بعض التشريعات الدولية الخاصة بالتحكيم إيجاد معايير مشتركة تضبط وتحدد مفهوم دولية التحكيم سواء كان من حيث القانون الواجب التطبيق على موضوع وإجراءات النزاع من حيث مكان إجراءات التحكيم وتنفيذ الحكم أو من حيث جنسية المحكمين وأطراف النزاع، وأشار المشرع السوداني إلى هذه الجزئية في قانون التحكيم لسنة 2005م المادة (17) والقانون الساري 2016م وفقاً لأحكام هذا القانون يكون التحكيم دولياً في الحالات الآتية:

1. إذا كان المركز الرئيسي لأعمال أطراف التحكيم في دولتين مختلفاً.
2. إذا كان موضوع النزاع الذي يشمل اتفاق التحكيم يرتبط بأكثر من دولة⁽²⁷⁾. وقد حاول القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي أن يجد القاسم المشترك للتحكيم الدولي⁽²⁸⁾.
3. التحكيم البسيط: الأصل أن يكون التحكيم بسيطاً دون تعقيدات، وهذه المرونة هي التي تميز التحكيم عن القضاء، وقد استجاب المشرع السوداني في قانون التحكيم لسنة 2005م الملغي وقانون التحكيم لسنة 2016م، إلى رغبة أطراف النزاع في اختيار القانون الواجب التطبيق على نزاعاتهم وفي حال تعذر ذلك تقوم هيئة التحكيم بتطبيق القواعد الموضوعية في القانون الأكثر ارتباطاً بموضوع النزاع.⁽²⁹⁾

4. التحكيم مع التفويض بالصلح: الأصل في التحكيم هو تحكيم بالقانون أو القضاء، والتحكيم بتفويض الصلح استثناء لعدم تقيده بقواعد القانون، فالتحكيم يقوم على اتفاق طرفي المنازعة وتفويض هيئة التحكيم للفصل في موضوع النزاع على مقتضى قواعد العدالة والإنصاف دون التقييد بأحكام قانون معين⁽³⁰⁾، أم التحكيم بالصلح فيه حرية للمحكم وصلاحيه واسعة مما هو مسموح به للمحكم بالقضاء، فلا يكون مقيداً بقواعد القانون الواجب التطبيق فيجوز له أن يستند في حكمه على قواعد العدالة دون التقييد بقواعد القانون الواجب التطبيق. نجد أن المشرع السوداني قيد هذه الصلاحيه الواسعة في التحكيم بالصلح من خلال شرط اتفاق الخصوم عليه صراحة، وهو ما جاء عند إجازته للتحكيم بالصلح شريطة اتفاق أطراف النزاع على ذلك المادة (31).

نطاق التحكيم في منازعات القرارات الإدارية:

أولاً: نطاق التحكيم من الناحية الشخصية

الأصل في التحكيم أنه يقوم على حرية أطراف النزاع في اختياره، إلا أن بعض التشريعات ترى أنه لا بد من تقييد هذا الأمر، وقصره على أطراف معينين، فمن هو الشخص الذي يخضع للتحكيم؟ ومن هم الأشخاص الذين لا يجوز إخضاعهم للتحكيم؟ وماهي معايير ذلك؟. للإجابة على هذه التساؤلات نجد أن الدولة وما لها من سيطرة (فكرة السيادة) ومكاناتها التي تعلق بها على الأشخاص وعدم مساواتها بهم تجعلها لا يمكن أن تقف في درجة واحدة أمام المحكم، وأن كانت تقر بذلك أمام القضاء الرسمي والذي يمثل مظهراً من مظاهر سيادتها، فالتحكيم يمثل لها انتقاصاً من سيادتها إلا أنها إزاء التغيرات التي طرأت عليها في المجالات الصناعية والتجارية وزياد أنشطتها فيها بعد الحرب العالمية الثانية، بالإضافة الى خضوع أعمال الدولة للرقابة وسيادة مبدأ القانون فيها فمن غير المقبول أن تتمنع الدولة من الخضوع لهيئة التحكيم⁽³¹⁾. وأثر هذا الأمر على مسائل عدة منها، الخلاف القضائي والفقهني حول جواز التحكيم في المنازعات التي تكون الدولة أو أحد الأشخاص القانونية العامة طرفاً فيها.

ثانياً: نطاق التحكيم من الناحية الموضوعية

يقصد بالناحية الموضوعية ما يتعلق بمدى صلاحية المنازعة للتحكيم، فالبعض يرى أن منع التحكيم في بعض المسائل يتأتى من ضرورة حماية المصلحة العامة والتي تعتبر أساس النظام العام المتمثلة في القيم والمثل السائدة على جميع أنواع العلاقات القانونية في الدولة وبناء على ذلك احتواء العديد من التشريعات على ما يجوز وما لا يجوز فيه التحكيم ومن بينها النظام العام، وكذلك لا يجوز التحكيم فيما لا يجوز فيه الصلح مثال المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية والقاعد العامة فما يجوز فيه الصلح يجوز فيه التحكيم مما يؤكد الربط بين قواعد التحكيم وقواعد الصلح، والمشرع السوداني لم يستصحب هذه المسألة في قانون التحكيم لسنة 2005م إلا أن قانون 2016م استدرك المسألة في المادة (2) الفقرة (3) حيث جاء (لا يجوز التحكيم في المسائل التي لا يجوز فيها ولا يصح الاتفاق على التحكيم إلا من له أهلية التصرف في الحق محل النزاع).

إلا أن هنالك من يرى استبعاد مسألة القابلية الموضوعية للتحكيم في النظام العام لعدم وجود فائدة عملية، ولذلك تم استحداث مصفوفة تستوعب القابلية للتحكيم ولا سيما التحكيم الدولي بصفة خاصة

مع تبني معايير جديدة لتحديد قابلية المنازعات للتحكيم وهذه المعايير جملة في معايير حرية التصرف بالحقوق، أي أن يكون الحق قابلاً للتصرف عندما يكون بإمكان حائزته أو صاحبه التفرغ عنه ببيعه أو التنازل عنه، وهذا المعيار من ابتداء الفقه والاجتهاد الفرنسي، بالإضافة إلى معيار الطابع المالي للنزاع والذي يقصد به أن كل نزاع ذي طابع مالي يكون قابلاً للتحكيم وقد أخذ بهذا المفهوم في عدة دول وتعدد ليشمل التحكيم الدولي⁽³²⁾. ويرتبط معيار الطابع المالي بمعيار النظام العام، بالإضافة إلى معيار الاختصاص لحصر السلطات العامة والهدف من ذلك استبعاد التحكيم من المسائل التي يقرر المشرع بأن اختصاص البت فيها يعود للسلطات التابعة للدولة وخاصة القضائية.⁽³³⁾

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، من المعلوم أن تسوية منازعة القرار الإداري تتمثل في مشروعية أو عدم مشروعية القرار الإداري فيترتب على الأمر في حال عدم المشروعية إلغاء القرار الإداري مع استصحاب منازع التعويض عن الأضرار المترتبة على القرار الإداري غير المشروع. وتوصل البحث إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج:

النتائج:

1. أن المنازعة الإدارية نتاج لممارسة السلطة الإدارية لمهامها، فموضوع المنازعة الإدارية إما أن تكون منازعة في شرعية القرار الإداري أو منازعة في توافق التزامات تعاقدية أو منازعة في تعدد على مركز قانوني.
2. أنه على الرغم من التشابه بين التحكيم والقضاء من حيث النظر في النزاع وحجية الحكم وتنفيذه، إلا أن هناك تبايناً بينهما من حيث حرية اختيار المحكمين والنطاق والأساس والصلاحيات والآثار.
3. إن التحكيم بطابعه القاضي يتميز عن وسائل التسوية الودية الصلح الوساطة التوفيق في حل المنازعات بالإضافة إلى تنوعه.
4. أنه لا يعتبر اللجوء للتحكيم تنازلاً عن حق اللجوء إلى القضاء.
5. إن اختيار المحكمين يتم بناء على إرادة المتنازعين.
6. إن قرار المحكمين نهائي غير قابل للطعن أو الاستئناف إلا إذا اتفق المتنازعون أو نص القانون على خلاف ذلك.
7. إن التحكيم يتميز بالسرعة في إنهاء النزاع خلافاً لما عليه القضاء.
8. أنه في حالة اتفاق أطراف النزاع على تسوية النزاع بالتحكيم لا يجوز رفع دعوى أمام القضاء.
9. أن المحكمة المختصة بالنزاع هي التي تقوم باتخاذ التدبير المؤقتة والتحفظية وباختيار المحكمين إذا تعذر ذلك على أطراف النزاع، وإنهاء مهمة المحكم بناء على طلب أحد الأطراف والفصل في الحكم الصادر من هيئة التحكيم.
10. أن الآراء قد تباينت حول تحديد معايير قابلية المنازعات الإدارية للتحكيم بين قابلية موضوعية تتعلق بمدى صلاحية المسائل المنطوية عليها المنازعة للتحكيم، معيار حرية التصرف بالحقوق.

التوصيات:

يوصي البحث:

1. من يمارس سلطة اتخاذ القرار الإداري عليه احترام مبدأ المشروعية وفحص ومراجعة القرار الإداري وذلك تجسيداً لدولة القانون.
2. على الإدارة عند استصدار القرار الإداري أن يكون القرار الإداري وفق القانون مع التأيي عند إصداره، ودراسة إيجابياته وسلبياته من حيث المصلحة العامة والخاصة مع استصحاب الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.
3. بإسناد إصدار القرارات لمن لهم خبرة وكفاءة في العمل الإداري وإلمام بجوانبه.
4. بإقامة دورات متخصصة في مهارات إصدار القرار الإداري ودراسة وتحليل القرارات المخالفة للقانون، مما يسهم في التدريب على اتخاذ القرارات الإدارية الصحيحة.

المصادر والمراجع:

- (1) مجد الدين أبو الطاهر محمد يعقوب، الهيئة العامة للكتاب، ص31، مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1981م، ص 528 -
- (2) القيادة الإدارية ودورها في عملية صنع القرار، رمضان بطيح، دار النهضة العربية القاهرة 1995م، ص 107
- (3) مبادئ وأحكام القانون الإداري، د. محمد فؤاد مهنا، مؤسسة شباب جامعة القاهرة، ص 667
- (4) أعمال السلط الإدارية د. محمد فؤاد عبد الباسط، ص73، الطماوي، جامعة عين شمس، ط6، 1991م، ص 336، أصول القانون الإداري، د. سامي جما الدين، ص 258 وما بعدها .
- (5) لسان العرب، لابن منظور، دار بيروت للطباعة النشر، 234/7، مختار الصحاح، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع، بيروت محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي.
- (6) محاضرات في الإجراءات الإدارية، دراس مقارنة (نظرية الدعوى في القضاء الإداري، د. عدنان الخطيب، ص 52 54-)
- (7) منتدى العلوم القانونية والإدارية، أحمد محيو، ندوة.
- (8) راجع المادة 11 من قانون القضاء الإداري السوداني لسنة 2005م، كما أن النزاع الإداري يأخذ نفس الاجراءات في الدعاوي الاخرى وأن كان هنالك ما يميزه .
- (9) راجع الماد 10 من قانون القضاء الإداري لسنة 2005م .
- (10) راجع مجلة الأحكام القضائية لسنة 1974م، ص 115
- (11) مجلة الأحكام القضائية لسنة 1975م، ص 12
- (12) مبادئ القانون الإداري السوداني القاضي محمد محمود أبو قصيص، ص122
- (13) المادة (4) من قانون القضاء الإداري السوداني لسنة 2005م.
- (14) مجلة الأحكام القضائية 1958م، ص 16
- (15) راجع الوجيز في شرح قانون القضاء الإداري لسنة 2005م، عامر محمد عبد فضل، ص 210
- (16) أصول القانون الإداري، د. سامي جمال الدين، ص 100
- (17) لسان العرب، أيمن منصور 142/2
- (18) يسري محمد العصار، ص 14
- (19) التحكيم في المنازعات الإدارية، دراسة مقارنة، حسن محمد هند، دار الكتب القانونية، ص 37
- (20) التحكيم في المنازعات الإدارية، حسن محمد هند، ص 47
- (21) دراسة خاصة للقانون المصري الجديد أ.د أحمد بربر، ص 6 و 7
- (22) راجع التحكيم في المنازعات الإدارية، حسن محمد هند، ص 53، ولاية القضاء على التحكيم، علي سالم إبراهيم، ص 96

- (23) التحكيم في المنازعات الإدارية العقدي وغير العقدي، سيدي محمد الحصار، ص 27
- (24) والأسس العامة في التحكيم التجاري الدولي أبوزيد رضوان، ص 27، تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبي، عزت البحيري، ص 25
- (25) نشأة وتطوير التحكيم، د. إبراهيم محمد أحمد دريج، ص 54 وما بعدها .
- (26) التحكيم في المنازعات العقدية، وغير العقدية، د. يسري محمد الحصار، ص 53، نشأة وتطور التحكيم، ص 53
- (27) نشأة وتطوير التحكيم، د. إبراهيم محمد أحمد درويج، ص 57
- (28) نفس المرجع السابق، 57
- (29) قانون التحكيم لسنة 2016م، المواد 13 - 31 - 48
- (30) التحكيم في المنازعات الإدارية العقدية وغير العقدية، يسري محمد الحصار، ص 52
- (31) مدى إمكانية التحكيم في منازعات القرارات الإدارية، د. محمد فؤاد عبد الباسط، ص 74
- (32) التحكيم والنظام العام، د. اياد محمود بردان، ص 61 وما بعدها
- (33) التحكيم والنظام لعام د. اياد محمود بردان، مشورات الحلبي الحقوقية، ط 1، 2004م، ص 153 وما بعدها، التحكيم في الخلافات الخاصة الدولية والداخلية، د. مصطفى محمد الحيال ود. عكاشة محمد عبد الحائل، ص 153، التحكيم الاختياري والاجبار، د. أحمد ابو الوفاء، ص 72 وما بعدها.

تطبيق معيار العرض والإفصاح العام وأثره على مبادئ الحوكمة المصرفية بالتطبيق على المصارف التجارية السودانية

أستاذ المحاسبة المشارك - جامعة السودان
للعلوم والتكنولوجيا

د. محمد الناير محمد النور

باحث

أ. عمر علي السمان عثمان

المستخلص:

تناولت الورقة مدى التزام المصارف التجارية بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام وأثره على مبادئ الحوكمة المصرفية. تمثلت مشكلة الورقة في السؤال المحوري الآتي: هل يؤثر معيار العرض والإفصاح العام على تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية، وتتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية: هل يؤثر معيار العرض والإفصاح العام على حفظ وحماية حقوق المساهمين، هل يؤثر معيار العرض والإفصاح العام على المعاملة المتكافئة والمتساوية لجميع المساهمين، هل يؤثر معيار العرض والإفصاح العام على تحقيق الشفافية، هل يؤثر معيار العرض والإفصاح العام على المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، تتمثل أهمية الورقة في تنبيه الأكاديميين والجهات المهنية إلى إجراء المزيد من البحوث والدراسات في العلاقة بين معيار العرض والإفصاح العام ومبادئ الحوكمة المصرفية، يستخدم الباحث المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي. من خلال الورقة توصل الدارس إلى عدة نتائج منها تطبيق معيار العرض والإفصاح العام يؤدي إلى حفظ وحماية حقوق المساهمين، تطبيق معيار العرض والإفصاح العام يؤدي المعاملة المتكافئة والمتساوية لجميع المساهمين، تطبيق معيار العرض والإفصاح العام يؤدي إلى تحقيق الشفافية، من خلال النتائج السابقة توصلت الورقة إلى عدة توصيات منها، ضرورة تنظيم دورات تدريبية وتدشين ورش عمل من قبل مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة للسادة مكاتب المراجعة الوطنية بخصوص معايير المحاسبة والمراجعة العالمية ومعايير المحاسبة والمراجعة الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وخصوصاً معيار العرض والإفصاح العام حتى تتمكن من إبداء الرأي المهني المحايد والمستقل حول صحة محتوى وعرض القوائم المالية، ضرورة تنظيم دورات تدريبية للموظفين العاملين بالإدارة المالية للمصرف بخصوص معايير المحاسبة والمراجعة الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية حتى يتسنى لهم إعداد القوائم المالية وعرضها بالصورة الصحيحة التي تتسق مع معيار العرض والإفصاح العام، في حالة عدم التزام المصارف التجارية العاملة بالسودان بتطبيق كافة بنود معيار العرض والإفصاح العام لا بد من فرض عقوبات رادعة على هذه المصارف.

الكلمات المفتاحية:

الإفصاح المحاسبي، معيار العرض والإفصاح العام، الحوكمة المصرفية، المصارف التجارية السودانية

Abstract:

This paper deals with the extent of commercial banks' commitment to applying the standard of presentation and general disclosure in the financial statements and its impact on the principles of banking governance. The problem of the paper was represented in the following central question: Does the standard of presentation and public disclosure affect the application of the principles of banking governance, and the following sub-questions are divided from it: Does the standard of presentation and public disclosure affect the preservation and protection of shareholders' rights? Does the standard of presentation and general disclosure affect the equal and equal treatment of all shareholders? Does the standard of presentation and public disclosure affect the achievement of transparency? Does the standard of presentation and public disclosure affect the effective follow-up of executive management by the Board of Directors? The importance of the paper is to alert academics and professional bodies to conduct more research and studies on the relationship between the standard of public disclosure and the principles of banking governance. The researcher uses the deductive method, the inductive approach, the analytical descriptive method, and the historical method. Through the paper, the student reached several results, including the application of the standard of public presentation and disclosure leading to the preservation and protection of shareholders' rights, the application of the standard of presentation and public disclosure that leads to equal and equal treatment for all shareholders, the application of the standard of presentation and public disclosure leads to achieving transparency, through the previous results the paper reached. Several recommendations, including the necessity of organizing training courses and launching workshops by the Council for Organizing the Accounting Profession and Auditing for the masters of national auditing offices regarding accounting and international

auditing standards and accounting and auditing standards issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions, especially the standard of public presentation and disclosure, in order to be able to express an impartial professional opinion Regarding the correctness of the content and presentation of the financial statements, the necessity to organize training courses for employees working in the financial management of the bank regarding accounting and auditing standards issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions in order for them to prepare and present the financial statements in a correct manner that is consistent with the standard of presentation and public disclosure, in case of non-compliance Commercial banks operating in Sudan b The application of all provisions of the standard of presentation and general disclosure must impose deterrent penalties on these banks..

Accounting disclosure - Standard of presentation and general disclosure - Banking governance:Sudanese Commercial Banks

المقدمة :

أثير حول التقارير المالية كثير من التساؤلات حول الأهداف التي أعدت من أجلها⁽¹⁾ ومدى توفيرها للمعلومات المالية للمستفيدين منها وخاصة ذوي المصالح المتعارضة⁽²⁾ وعن محتويات هذه التقارير من معلومات مالية، وكمية هذه المعلومات ونوعها⁽³⁾ والمشكلات الخاصة باللغة التي كتبت بها هذه التقارير⁽⁴⁾ ومحاولة قياس المعاني المختلفة لعدد من المصطلحات المحاسبية⁽⁵⁾ وعرض المعلومات المالية بها طريقة أخرى غير الطريقة التقليدية⁽⁶⁾. ولهذا الغرض ظهر عدد من المؤشرات للحكم على فعالية التقارير المالية كموصل جيد للمعلومات وأهمية مدى شمول التقارير المالية للحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ومدى اعتماد المستفيدين على التقارير المالية كمصدر من مصادر المعلومات، وقراءة كل جزء من أجزاء التقارير المالية من جانب المستفيدين منها ومدى فهم المعلومات التي تحتويها التقارير المالية بالإضافة الي وضع مقاييس كمية لقياس درجة صلاحية التقارير المالية وفهمها. وفيما يلي شرح بإيجاز لبعض المؤشرات اللازمة للحكم على فعالية التقارير المالية كموصل جيد للمعلومات.

الدراسات السابقة :

دراسة : الشريف الحسين عوض الأمين : 2019 م⁽⁷⁾ :

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على معرفة نسبة المخاطر التي تحدث في المصارف وتدهور الأداء المالي بها. هدفت الدراسة إلى التعريف بالآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية (لجنة المراجعة، المراجعة

تطبيق معيار العرض والإفصاح العام وأثره على مبادئ الحوكمة المصرفية بالتطبيق على المصارف التجارية السودانية -

الداخلية، والمراجعة الخارجية) ، وتؤثر المراجعة الخارجية في تحسين الأداء المالي بالمصارف السودانية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتبين دور الآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر وتطوير الأداء المالي. توصلت الدراسة إلى أن آليات الحوكمة المصرفية ساعدت الإدارة في إعداد تقارير مالية ذات مصداقية وشفافية كاملة تتمتع بثقة المستفيدين، أسهمت آلية المراجعة الخارجية في تقليل المخاطر المالية من خلال تفعيل المساءلة والرقابة المالية داخل المصرف.. المراجعون الداخليون العاملون بالمصارف يساهمون بشكل كبير في إدارة المخاطر داخل المصرف. أوصت الدراسة بالاهتمام بتعيين كوادر مؤهلة علمياً وعملياً في كل من قسم إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية من قبل إدارة المصرف، وإن يتم التثقيف بطبيعة أعمال المراجع الخارجي وواجباته ودوره في عملية مراقبة الأداء داخل المصرف ، وكذلك توعية المراجعين الداخليين العاملين بالمصارف بالمعايير التي تصدر كل فترة.

دراسة : محمد بابكر حسن بابكر : 2019 م⁽⁸⁾:

تناولت الدراسة معايير التقارير المالية الدولية ودورها في تحقيق الإفصاح والشفافية . تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الإفصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية فيما يتعلق بتصنيف وقياس الأدوات المالية وفقاً لموجهات معايير التقارير المالية الدولية مما يترتب عليه اتخاذ قرارات غير رشيدة من قبل الشركات السودانية المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية . هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في تحقيق الإفصاح والشفافية، التعرف على التغيرات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية لتصبح معايير التقارير المالية الدولية . وقد اختبرت الدراسة الفرضيات التالية : معيار التقارير المالية الدولي الأدوات المالية (الإفصاحات) يساهم في تحقيق الإفصاح، معيار التقارير المالية الدولي الأدوات المالية (التصنيف والقياس) يساعد في تحقيق الإفصاح، معيار التقارير المالية الدولي (قياس القيمة العادلة) يؤثر في تحقيق الإفصاح، تأثيراً إيجابياً على الإفصاح و الشفافية . أوصت الدراسة بعدة توصيات منها، مواكبة الشركات بالتغيرات التي تصدر في معايير التقارير المالية الدولية، السعي إلى زيادة الوعي المعرفي للعاملين بالشركات السودانية.

أولاً معيار العرض والإفصاح العام:

- أ. مفهوم الإفصاح المحاسبي: يوجد كثير من التعريفات عن ماهية الإفصاح وأهميته فمنها من يتناول الإفصاح في التقارير المالية من حيث إنه عرضٌ للمعلومات المهمة للمستثمرين من الدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته وإن كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها لا تتوقف على مدى خبرة القاري ولكن على المعايير المرغوبة للإفصاح (الإفصاح الكامل والإفصاح الكافي والإفصاح المقبول). هذا ويمكن النظر إلى الإفصاح وعلاقته بنظرية الاتصالات في المحاسبة من حيث إنه إجراء يتم من خلاله اتصال الوحدة الاقتصادية بالعالم الخارجي وإن المحصلة النهائية لإجراءات الإفصاح في المحاسبة تظهر في شكل قائمة المركز المالي، قائمة التغير في المركز المالي وقائمة الدخل⁽⁹⁾.
- ب. معيار العرض والإفصاح العام وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية.

نطاق المعيار:

ينطبق هذا المعيار على القوائم التي تنشرها المصارف لخدمة أغراض المستخدمين الرئيسيين لهذه القوائم، وتخضع لأحكام هذا المعيار جميع المصارف بجميع أنواعها بغض النظر عن أشكالها القانونية أو مواطنها أو أحجامها، وإذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل هذه المصارف في إطارها مخالفة لبعض ما جاء في هذا المعيار فيجب الإفصاح عما تتطلبه المعايير الصادرة عن الهيئة وأثره على كل عنصر من عناصر القوائم المالية. (الفقرة رقم 1).

أحكام عامة:

المجموعة الكاملة للقوائم المالية :

يجب أن تشمل المجموعة الكاملة للقوائم المالية التي تنشرها المصارف ما يلي:

- أ. قائمة المركز المالي.
- ب. قائمة الدخل.
- ت. قائمة التدفقات النقدية.
- ث. قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية أو قائمة الأرباح المبقتة.
- ج. قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة.
- ح. قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات (إذا تولى المصرف مسؤولية جمع الزكاة كلياً أو جزئياً).
- خ. قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض.
- د. الإيضاحات حول القوائم المالية.⁽¹⁰⁾

ثانياً **الحوكمة المصرفية : ا. المفهوم العام** في عام 1993 م عرفها مجلس الإشراف المحاسبي Public Oversight Board (POB) بأنها تشمل الأنشطة التي يقوم بها مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ؛ لضمان نزاهة عملية إعداد التقارير المالية.

وفي عام 1999 عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها: «تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة و مجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح»، وهي بذلك توفر الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل بلوغ تلك الأهداف ومتابعة الأداء» .

(OECD, 2004).⁽¹¹⁾

ب. مبادئ الحوكمة المصرفية، المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :

OECD) Organization for economic co operation and development)

وهي منظمة دولية تم إنشاؤها في باريس بموجب اتفاقية موقعة من قبل وزراء لعشرين دولة غربية هي: هولندا، النرويج، اليونان، أيسلندا، لوكسمبورغ، فرنسا، ألمانيا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، البرتغال، الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، بريطانيا بتاريخ الثلاثين من سبتمبر ايلول عام 1961 وقد أنشئت هذه المنظمة كبديل وامتداد لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي

تطبيق معيار العرض والإفصاح العام وأثره على مبادئ الحوكمة المصرفية بالتطبيق على المصارف التجارية السودانية -

المبدأ الاول : حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية: «ينبغي على إطار حوكمة

الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم»

المبدأ الثاني : المعاملة المتساوية للمساهمين: ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن معاملة متساوية

لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمة الأقلية والمساهمين الأجانب، وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة

المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم».

المبدأ الثالث : دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: «ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يعترف

بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئ القانون أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة وأن يعمل على

تشجيع التعاون النشط بين الشركات و أصحاب المصالح في خلق الثروة

المبدأ الرابع : الشفافية والإفصاح: ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم

والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة .

المبدأ الخامس : مسؤوليات مجلس الإدارة: ينبغي أن يشمل إطار حوكمة الشركات دليلاً استراتيجياً للإدارة

التنفيذية ومجلس الإدارة من خلال مساءلة المجلس أمام الشركة والمساهمين.

ثالثا : الدراسة الميدانية :

1/ مجتمع الدراسة:

المجتمع هو مجموعة العناصر أو الأفراد التي ينصب عليهم الاهتمام في دراسة معينة ومعنى آخر

هو جميع العناصر التي تتعلق بها مشكلة الورقة⁽¹²⁾. مجتمع الورقة عبارة عن المصارف التجارية بالسودان.

2/ عينة الدراسة:

هي جزء من المجتمع يختار بطريقة علمية محددة للحكم على المجتمع محل الورقة ، وهو نموذج

يشمل جانبا أو جزءاً من المجتمع الأصلي المعني بالورقة تكون ممثلة له بحيث تحمل صفاته المشتركة وهذا

النموذج يغني الباحث عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع الأصل خاصة في حالة صعوبة أو استحالة

دراسة كل تلك الوحدات ويجرى اختيارها من المجتمع الإحصائي وفق قواعد خاصة لكي تمثل المجتمع تمثيلاً

صحيحاً.

تم اختيار 150 فرد بطريقة الحصر الشامل الذي يبلغ (150) من العاملين والموظفين في المصارف

التجارية بالسودان .

والجدول التالي عدد الاستبيانات الموزعة والمستلمة وغير المستلمة.
معياري العرض والإفصاح العام وفقا للمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
يوضح الجدول رقم (1) التوزيع التكراري والنسبي لإجابات أفراد عينة الورقة على عبارات المحور

الأول

جدول (1) التوزيع التكراري والنسبي لعبارات المحور الأول

العبارات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
1. يتم الإفصاح عن المعلومات الأساسية للمصرف	26%	35	18%	25	14. %	20	29%	40	13%.1
2. يتم الإفصاح عن عملة القياس المحاسبي	13%	17	18%	25	26%	35	29%	40	14%
3. يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المهمة	15%	15	35%	35	1.2%	1	33%	20	67%
4. يتم الإفصاح عن السياسات التي اعتمدها إدارة المصرف لتحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها واعتبار الديون المعدومة	13%	17	18%	25	26%	35	29%	40	14%
5. يتم الإفصاح عن السياسات والقواعد والطرق التي اعتمدها إدارة المصرف لتوحيد القوائم المالية للشركات التابعة إن وجدت	18%	25	26%	35	20	17	33%	14%	29%
6. يتم الإفصاح عن تاريخ قائمة المركز المالي للمصرف	35%	35	25%	25	.0%	0	.0%	0	.0%
7. يتم الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية ومبرراته إن وجدت	18%	25	26%	35	20	17	33%	14%	29%

تطبيق معيار العرض والإفصاح العام وأثره على مبادئ الحوكمة المصرفية بالتطبيق على المصارف التجارية السودانية -

لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		العبارات
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
18%	25	26%	35	.13%	17	29%	40	14%	20	8. يتم تجميع بند الموجودات والمطلوبات في مجموعات وفقاً لطبيعتها وترتيب عرضها في قائمة المركز المالي وفقاً لدرجة السيولة النسبية لكل مجموعة
.13%	17	29%	40	14. %	20	18%	25	26%	35	9. يتم اظهار مجموع مستقل لكل من الموجودات، المطلوبات، حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق أصحاب الملكية
18%	25	26%	35	.13%	17	29%	40	14%	20	10. يتم الافصاح عن الفترة التي تشملها قائمة الدخل الخاصة بالمصرف
14%	20	29%	40	26%	35	18%	25	13%	17	11. يتم الافصاح في قائمة الدخل عن إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الاستثمار حسب نوعها
.13%	17	29%	40	14. %	20	18%	25	26%	35	12. يتم الافصاح في قائمة الدخل عن الزكاة والضريبة
29%	40	33%	14%	20	17	26%	35	18%	25	13. يتم الافصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التدفقات النقدية

لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		العبارات
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
18%	25	26%	35	.13%	17	29%	40	14%	20	14. يتم الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية عن التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات والناتجة عن الاستثمار والناتجة عن التمويل
29%	40	33%	14%	20	17	26%	35	18%	25	15. يتم الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية عن صافي الزيادة أو النقص في النقد خلال الفترة المالية
.13%	17	29%	40	14. %	20	18%	25	26%	35	16. يتم الإفصاح في قائمة التدفقات عن مبلغ النقد في بداية ونهاية الفترة المالية
29%	40	33%	14%	20	17	26%	35	18%	25	17. يتم الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن رأس المال المدفوع والاحتياطي النظامي والاحتياطي طيات الاختيارية الأخرى كل على حدة
18%	25	26%	35	.13%	17	29%	40	14%	20	18. يتم الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن استثمارات أصحاب حقوق الملكية خلال الفترة المالية

تطبيق معيار العرض والإفصاح العام وأثره على مبادئ الحوكمة المصرفية بالتطبيق على المصارف التجارية السودانية -

لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		العبارات
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
29%	40	33%	14%	20	17	26%	35	18%	25	19. يتم الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية عن صافي الدخل أو الخسارة خلال الفترة المالية
18%	25	26%	35	13%	17	29%	40	14%	20	20. يتم الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية خلال الفترة المالية
13%	17	29%	40	14%	20	18%	25	26%	35	21. يتم الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة
14%	20	29%	40	26%	35	18%	25	13%	17	22. يتم الفصل في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة وفقاً لمصادر تمويلها
18%	25	26%	35	13%	17	29%	40	14%	20	23. يتم الإفصاح في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة عن عدد الوحدات الاستثمارية في كل المحافظ الاستثمارية وقيمة الوحدة في بداية الفترة المالية

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة ، 2021م..

يتضح للباحث من الجدول (1) والذي يبين التوزيع التكراري والنسبي لعبارات المحور الأول :

1. بالنظر إلى العبارة الأولى نجد إن جميع أفراد عينة المبحوثين موافقون ككل على أن يتم الإفصاح عن المعلومات الأساسية للمصرف بنسبة 90.0%.
2. بالنظر إلى العبارة الثانية نجد إن جميع أفراد عينة المبحوثين موافقون ككل على أن يتم

3. الافصاح عن عملة القياس المحاسبي بنسبة 95.0%.
4. بالنظر إلى العبارة الثالثة يتم الافصاح عن السياسات المحاسبية المهمة بنسبة 91.0%.
5. بالنظر إلى العبارة الرابعة نجد إن غالبية أفراد عينة المبحوثين موافقون ككل على أن يتم الافصاح عن السياسات التي اعتمدها ادارة المصرف لتحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها واعتبار الديون المعدومة بنسبة 88.0%.
6. بالنظر إلى العبارة الخامسة نجد إن يتم الافصاح عن السياسات والقواعد والطرق التي اعتمدها إدارة المصرف لتوحيد القوائم المالية للشركات التابعة إن وجدت بنسبة 96.0%.
7. بالنظر إلى العبارة السادسة يتم الافصاح عن تاريخ قائمة المركز المالي للمصرف بنسبة 87.0%.
8. بالنظر إلى العبارة السابعة نجد يتم الافصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية ومبرراته إن وجدت بنسبة 96.0%.
9. بالنظر إلى العبارة الثامنة يتم تجميع بند الموجودات والمطلوبات في مجموعات وفقاً لطبيعتها وترتيب عرضها في قائمة المركز المالي وفقاً لدرجة السيولة النسبية لكل مجموعة بنسبة 90.0%.
10. بالنظر إلى العبارة التاسعة يتم اظهار مجموع مستقل لكل من الموجودات، المطلوبات، حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق أصحاب الملكية بنسبة 98.0%.
11. بالنظر إلى العبارة العاشرة يتم الافصاح عن الفترة التي تشملها قائمة الدخل الخاصة بالمصرف بنسبة 96.0%.
12. بالنظر إلى العبارة الحادية عشر يتم الافصاح عن السياسات المحاسبية المهمة بنسبة 75.0%.
13. بالنظر إلى العبارة الثانية عشر يتم الافصاح في قائمة الدخل عن الزكاة والضريبة بنسبة 93.0%.
14. بالنظر إلى العبارة الثالثة عشر يتم الافصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التدفقات النقدية بنسبة 96.0%.
15. بالنظر إلى العبارة الرابعة عشر يتم الافصاح في قائمة التدفقات النقدية عن التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات والناتجة عن الاستثمار والناتجة عن التمويل بنسبة 96.0%.
16. بالنظر إلى العبارة الخامسة عشر يتم الافصاح في قائمة التدفقات النقدية عن صافي الزيادة أو النقص في النقد خلال الفترة المالية بنسبة 78.0%.
17. بالنظر إلى العبارة السادسة عشر يتم الافصاح في قائمة التدفقات عن مبلغ النقد في بداية ونهاية الفترة المالية بنسبة 78.0%.
18. بالنظر إلى العبارة السابعة عشر يتم الافصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن المال المدفوع والاحتياطي النظامي والاحتياطيات الاختيارية الأخرى كل على حدة بنسبة 57.0%.
19. بالنظر إلى العبارة الثامنة عشر يتم الافصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن

تطبيق معيار العرض والإفصاح العام وأثره على مبادئ الحوكمة المصرفية بالتطبيق على المصارف التجارية السودانية -

- استثمارات أصحاب حقوق الملكية خلال الفترة المالية بنسبة 67.0%.
19. بالنظر إلى العبارة التاسعة عشر يتم الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق اصحاب الملكية عن صافي الدخل أو الخسارة خلال الفترة المالية بنسبة 74.0%.
20. بالنظر إلى العبارة العشرين يتم الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية خلال الفترة المالية بنسبة 96.0%.
21. بالنظر إلى العبارة الواحدة والعشرين يتم الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة بنسبة 92.0%.
22. بالنظر إلى العبارة الثانية والعشرين يتم الفصل في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة وفقاً لمصادر تمويلها بنسبة 75.0%.
23. بالنظر إلى العبارة الثالثة والعشرين يتم الإفصاح في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة عن عدد الوحدات الاستثمارية في كل المحافظ الاستثمارية وقيمة الوحدة في بداية الفترة المالية بنسبة 67.0%.

جدول رقم (2) الإحصاء الوصفي واختبار الفروق لعبارات المحور الأول

العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	مربع كأي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
1. يتم الإفصاح عن المعلومات الأساسية للمصرف	0.82	4.26	5	85.2%	عالية جداً	4
2. يتم الإفصاح عن عملة القياس المحاسبي	0.69	4.27	4	85.4%	عالية	3
3. يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المهمة	0.81	4.22	4	84.4%	عالية	6
4. يتم الإفصاح عن السياسات التي اعتمدها ادارة المصرف لتحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها واعتبار الديون المعدومة	0.76	4.31	5	86.2%	عالية جداً	1
5. يتم الإفصاح عن السياسات والقواعد والطرق التي اعتمدها إدارة المصرف لتوحيد القوائم المالية للشركات التابعة إن وجدت	0.84	4.28	5	85.6%	عالية جداً	2

العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	مربع كأي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
6. يتم الإفصاح عن تاريخ قائمة المركز المالي للمصرف	0.76	4.26	4	85.2%	عالية	5
7. يتم الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية ومبرراته إن وجدت	0.82	4.17	4	83.4%	عالية	7
8. يتم تجميع بند الموجودات والمطلوبات في مجموعات وفقاً لطبيعتها وترتيب عرضها في قائمة المركز المالي وفقاً لدرجة السيولة النسبية لكل مجموعة	0.92	4.08	4	81.6%	عالية	9
9. يتم اظهار مجموع مستقل لكل من الموجودات، المطلوبات، حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق أصحاب الملكية	0.87	4.14	4	82.8%	عالية	8
10. يتم الإفصاح عن الفترة التي تشملها قائمة الدخل الخاصة بالمصرف	0.97	4.08	5	81.6%	عالية جداً	10
11. يتم الإفصاح في قائمة الدخل عن إيرادات ومصرفات ومكاسب وخسائر الاستثمار حسب نوعها	0.82	4.26	5	85.2%	عالية جداً	4
12. يتم الإفصاح في قائمة الدخل عن الزكاة والضريبة	0.69	4.27	4	85.4%	عالية	3

تطبيق معيار العرض والإفصاح العام وأثره على مبادئ الحوكمة المصرفية بالتطبيق على المصارف التجارية السودانية -

الاتجاه	القيمة الاحتمالية	درجة الحرية	مربع كأي	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	العبارات
6	عالية	84.4%	4	4.22	0.81	13. يتم الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التدفقات النقدية
1	عالية جدا	86.2%	5	4.31	0.76	14. يتم الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية عن التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات والناتجة عن الاستثمار والناتجة عن التمويل
2	عالية جدا	85.6%	5	4.28	0.84	15. يتم الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية عن صافي الزيادة أو النقص في النقد خلال الفترة المالية
5	عالية	85.2%	4	4.26	0.76	16. يتم الإفصاح في قائمة التدفقات عن مبلغ النقد في بداية ونهاية الفترة المالية
7	عالية	83.4%	4	4.17	0.82	17. يتم الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن رأس المال المدفوع والاحتياطي النظامي والاحتياطيات الاختيارية الأخرى كل على حدة
9	عالية	81.6%	4	4.08	0.92	18. يتم الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن استثمارات أصحاب حقوق الملكية خلال الفترة المالية

العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	مربع كأي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
19. يتم الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق اصحاب الملكية عن صافي الدخل أو الخسارة خلال الفترة المالية	0.87	4.14	4	82.8%	عالية	8
20. يتم الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية خلال الفترة المالية	0.97	4.08	5	81.6%	عالية جداً	10
21. يتم الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة	0.82	4.26	5	85.2%	عالية جداً	4
22. يتم الفصل في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة وفقاً لمصادر تمويلها	0.69	4.27	4	85.4%	عالية	3
23. يتم الإفصاح في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة عن عدد الوحدات الاستثمارية في كل المحافظ الاستثمارية وقيمة الوحدة في بداية الفترة المالية	0.81	4.22	4	84.4%	عالية	6

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات الاستبانة ، 2021م..

من الجدول (2) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الاول الذي ينص على (معايير العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية) فان الأوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (4.08 - 4.31) والمنوال (4 - 5) والانحراف المعياري يقع في المدى ما بين (0.69 - 0.97) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي المحايدة و الموافقة والموافقة بشدة.. ولاختبار الفروق الإحصائية والتحقق من المحور الأولى تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T. test) حيث كانت النتيجة كما موضحة بالجدول رقم (2) .

جدول (3) اختبار مربع كاي لعبارات المحور الأول

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية	القيمة الجدولية	الدلالة
1.	يتم الإفصاح عن المعلومات الأساسية للمصرف	315.15	1	.000	4.33	القبول
2.	يتم الإفصاح عن عملة القياس المحاسبي	283.30	2	.000	4.82	القبول
3.	يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المهمة	394.30	2	.000	4.17	القبول
4.	يتم الإفصاح عن السياسات التي اعتمدها إدارة المصرف لتحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها واعتبار الديون المعدومة	339.60	2	.000	4.76	القبول
5.	يتم الإفصاح عن السياسات والقواعد والطرق التي اعتمدها إدارة المصرف لتوحيد القوائم المالية للشركات التابعة إن وجدت	357.58	1	.000	4.55	القبول
6.	يتم الإفصاح عن تاريخ قائمة المركز المالي للمصرف	284.67	2	.000	4.15	القبول
7.	يتم الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية ومبرراته إن وجدت	374.72	1	.000	4.26	القبول
8.	يتم تجميع بند الموجودات والمطلوبات في مجموعات وفقاً لطبيعتها وترتيب عرضها في قائمة المركز المالي وفقاً لدرجة السيولة النسبية لكل مجموعة	324.30	2	.000	4.98	القبول
9.	يتم اظهار مجموع مستقل لكل من الموجودات، المطلوبات، حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق أصحاب الملكية	431.96	1	.000	4.09	القبول
10.	يتم الإفصاح عن الفترة التي تشملها قائمة الدخل الخاصة بالمصرف	378.27	2	.000	4.13	القبول
11.	يتم الإفصاح في قائمة الدخل عن إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الاستثمار حسب نوعها	315.15	1	.000	4.33	لوقبول

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية	القيمة الجدولية	الدلالة
12.	يتم الافصاح في قائمة الدخل عن الزكاة والضريبة	283.30	2	.000	4.82	القبول
13.	يتم الافصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التدفقات النقدية	394.30	2	.000	4.17	القبول
14.	يتم الافصاح في قائمة التدفقات النقدية عن التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات والناتجة عن الاستثمار والتمويل	339.60	2	.000	4.76	القبول
15.	يتم الافصاح في قائمة التدفقات النقدية عن صافي الزيادة أو النقص في النقد خلال الفترة المالية	357.58	1	.000	4.55	القبول
16.	يتم الافصاح في قائمة التدفقات عن مبلغ النقد في بداية ونهاية الفترة المالية	284.67	٢	.000	4.15	القبول
17.	يتم الافصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن رأس المال المدفوع والاحتياطي النظامي والاحتياطيات الاختيارية الأخرى كل على حدة	374.72	1	.000	4.26	القبول
18.	يتم الافصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن استثمارات أصحاب حقوق الملكية خلال الفترة المالية	324.30	2	.000	4.98	القبول
19.	يتم الافصاح في قائمة التغيرات في حقوق اصحاب الملكية عن صافي الدخل أو الخسارة خلال الفترة المالية	431.96	1	.000	4.09	القبول
20.	يتم الافصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية خلال الفترة المالية	378.27	2	.000	4.13	القبول
21.	يتم الافصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة	315.15	1	.000	4.33	القبول
22.	يتم الفصل في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة وفقاً لمصادر تمويلها	283.30	2	.000	4.82	القبول
23.	يتم الافصاح في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة عن عدد الوحدات الاستثمارية في كل المحافظ الاستثمارية وقيمة الوحدة في بداية الفترة المالية	394.30	2	.000	4.17	القبول

المصدر: إعداد الباحث، من الورقة الميدانية، 2021م

- تطبيق معيار العرض والإفصاح العام وأثره على مبادئ الحوكمة المصرفية بالتطبيق على المصارف التجارية السودانية -

جدول (4) اختبار (T) للمحور : معايير العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية

المحور الأول	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	درجات الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
	394.30	517.45	35.675	69	0.05	دالة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة 2021م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (4) ن الوسط الحسابي للعبارات مجتمعة التي تعبر عن المحور بلغ (63.783) بانحراف معياري (54.715) وهذه القيمة تؤكد أن أغلب إجابات المبحوثين حول الموافقة بشدة. وتأكيدا لما ورد في الإحصاءات الوصفية لاختبار مربع كاي للمحور الأول، استخدم الباحث اختبار (T) لمجتمع واحد كما هو موضح في الجدول حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (03.493) وبدرجة حرية (96) ، ونجد أن مستوى الدلالة = 000.0 وهو أصغر من مستوى المعنوية (50.0) أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (50.0) بين إجابات المبحوثين . وهذا يدل على قبول المحور .

المحور الثاني الحوكمة المصرفية :

جدول (5) التوزيع التكراري والنسبي لعبارات المحور الثاني - الحوكمة المصرفية

البعد الأول: حقوق المساهمين :

العبارات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
يوضح النظام الأساسي للمصرف ودليل حوكمته ضرورة حماية مساهمي الأقلية.	18%	25	26%	35	20%	17	33%	14%	29%	40
يتم اخطار المساهمين بموعد اجتماع الجمعية العمومية قبل الاجتماع بوقت كافي ومشاركتهم في وضع جدول الأعمال.	26%	35	18%	25	14. %	20	29%	40	13%	17

لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		العبارات
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
18%	25	26%	35	.13%	17	29%	40	14%	20	يتم السماح للمساهمين بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين.
29%	40	33%	14%	20	17	26%	35	18%	25	هنالك معاملة عادلة لجميع المساهمين.
18%	25	26%	35	.13%	17	29%	40	14%	20	هنالك معاملة متساوية عند تغير ملكية المصرف.

المصدر: الدراسة الميدانية - تحليل البيانات 2021م .

يتضح للباحث من الجدول () والذي يبين التوزيع التكراري والنسبي لعبارات المحور الثالث - البعد الأول - الحوكمة المصرفية الآتي:

1. بالنظر إلى العبارة الأولى نجد إن الغالبية من أفراد عينة المبحوثين موافقون ككل على أن يوضح النظام الأساسي للمصرف ودليل حوكمته ضرورة حماية مساهمي الأقلية بنسبة 95%، بينما غير الموافقين ككل بلغت نسبتهم 26%.
2. بالنظر إلى العبارة الثانية أن يتم اخطار المساهمين بموعد اجتماع الجمعية العمومية قبل الاجتماع بوقت كافي ومشاركتهم في وضع جدول الأعمال بنسبة 90.0%.
3. بالنظر إلى العبارة الثالثة نجد إن جميع أفراد عينة المبحوثين موافقون ككل أن يقدم يتم السماح للمساهمين بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين بنسبة 97.0%.
4. بالنظر إلى العبارة الرابعة نجد أن الغالبية من أفراد عينة المبحوثين موافقون على هنالك معاملة عادلة لجميع المساهمين بنسبة 94 %، أما المحايدون بلغت نسبتهم 1.8%.
5. بالنظر إلى العبارة الخامسة نجد أن النسبية الأعلى لأفراد عينة المبحوثين موافقون ككل يقدم هنالك معاملة متساوية عند تغير ملكية المصرف بنسبة 93%، أما المحايدون بلغت نسبتهم 1.7%.

- تطبيق معيار العرض والإفصاح العام وأثره على مبادئ الحوكمة المصرفية بالتطبيق على المصارف التجارية السودانية -

جدول رقم (6) الإحصاء الوصفي واختبار الفروق لعبارات المحور الثاني - الحوكمة المصرفية
البعد الأول: حقوق المساهمين:

ت	العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	المنوال	الاهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
1	يوضح النظام الأساسي للمصرف ودليل حوكمته ضرورة حماية مساهمي الأقلية.	0.82	4.26	5	85.2%	عالية جداً	4
2	يتم اخطار المساهمين بموعد اجتماع الجمعية العمومية قبل الاجتماع بوقت كافي ومشاركتهم في وضع جدول الأعمال.	00.89	4.27	4	87.4%	عالية	3
3	يتم السماح للمساهمين بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين.	0.81	4.22	4	84.4%	عالية	6
4	هنالك معاملة عادلة لجميع المساهمين.	0.76	4.31	5	86.2%	عالية جداً	1
5	هنالك معاملة متساوية عند تغير ملكية المصرف.	0.84	4.28	5	85.6%	عالية جداً	2

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2021م.

من خلال الجدول () نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات الفرضية الأولى التي ينص على (الحوكمة المصرفية) فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (55.4 - 87.4) والمنوال (4 - 5) والانحراف المعياري يقع في المدى ما بين (89.0 - 98.0) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي المحايدة و الموافقة و الموافقة بشدة.

الجدول (7) اختبار مربع كاي لعبارات المحور الثالث الحوكمة المصرفية .

المحور الأول : حقوق المساهمين:

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية	القيمة الجدولية	الدلالة
1	يوضح النظام الأساسي للمصرف ودليل حوكمته ضرورة حماية مساهمي الأقلية.	415.15	1	.000	4.33	القبول
2	يتم اخطار المساهمين بموعد اجتماع الجمعية العمومية قبل الاجتماع بوقت كافي ومشاركتهم في وضع جدول الأعمال.	383.30	2	.000	4.82	القبول
3	يتم السماح للمساهمين بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين.	594.30	2	.000	4.17	القبول
4	هنالك معاملة عادلة لجميع المساهمين.	539.60	2	.000	4.76	القبول
5	هنالك معاملة متساوية عند تغير ملكية المصرف.	457.58	1	.000	4.55	القبول

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2021م

لاختبار صحة الفرضية التي تنص على: « الحوكمة المصرفية » تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة (51.514- 03.383- 03.495- 06.935- 85.753 - 76.482 - 27.473 - 03.423 - 69.134 - 72.873) والقيمة الجدولية تقع في المدى ما بين (89.4 - 90.4) وبدرجات حرية (1-2) ومستوى دلالة gis لجميع العبارات (00.0) وعند مقارنة مستوى الدلالة gis بمستوى المعنوية المسموح به (50.0) نجد أن مستوى الدلالة gis تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور الثاني - البعد الثاني الموثوقية.

تطبيق معيار العرض والإفصاح العام وأثره على مبادئ الحوكمة المصرفية بالتطبيق على المصارف التجارية السودانية -

جدول (8) التوزيع التكراري والنسبي لعبارات المحور الثاني - الحوكمة المصرفية

البعد الثاني : الإفصاح والشفافية :

أوافق بشدة		لا أوافق بشدة		محايد		أوافق		أوافق بشدة		العبارات
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
13%	17	29%	40	٤١% .	20	18%	25	26%	35	المراجعة السنوية للمصرف يجريها مراجع مستقل وكفاء ومؤهل وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
29%	40	33%	14%	20	17	26%	35	18%	25	يزيد من شفافية الإفصاح عن معلومات القوائم المالية الخاصة بالمصرف
18%	25	26%	35	13%	17	29%	40	14%	20	يزيد من سلامة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية بالمصرف
29%	40	33%	14%	20	17	26%	35	18%	25	يساعد اصحاب المصلحة في الحصول على معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها في إتخاذ القرارات
18%	25	26%	35	13%	17	29%	40	14%	20	يساعد مستخدمي معلومات القوائم المالية في ترشيد القرارات

المصدر: الدراسة الميدانية - تحليل البيانات 2021 م .

يتضح للباحث من الجدول () والذي يبين التوزيع التكراري والنسبي لعبارات المحور الثالث - البعد

الأول - الحوكمة المصرفية الأتي:

1. بالنظر إلى العبارة الأولى نجد إن الغالبية من أفراد عينة المبحوثين موافقون ككل على أن بالمراجعة السنوية للمصرف يجريها مراجع مستقل وكفاء ومؤهل وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية..بنسبة 96 %، بينما غير الموافقين ككل بلغت نسبتهم 2% 5.

2. بالنظر إلى العبارة الثانية أن يزيد من شفافية الإفصاح عن معلومات القوائم المالية الخاصة بالمصرف. بنسبة 70.0%.
 3. بالنظر إلى العبارة الثالثة نجد إن جميع أفراد عينة المبحوثين موافقون ككل أن يزيد من سلامة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية بالمصرف بنسبة 92.0%.
 4. بالنظر إلى العبارة الرابعة نجد أن الغالبية من أفراد عينة المبحوثين موافقون على يساعد اصحاب المصلحة في الحصول على معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها في إتخاذ القرارات بنسبة 91%، أما المحايدون بلغت نسبتهم 1.6%.
 5. بالنظر إلى العبارة الخامسة نجد أن النسبية الأعلى لأفراد عينة المبحوثين موافقون ككل يساعد مستخدمي معلومات القوائم المالية في ترشيد القرارات بنسبة 94%، أما المحايدون بلغت نسبتهم 1.9%.
- جدول رقم (9) الإحصاء الوصفي واختبار الفروق لعبارات المحور الثاني - الحوكمة المصرفية
البعد الثاني : الشفافية:

ت	العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	المنوال	الاهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
1	المراجعة السنوية للمصرف يجريها مراجع مستقل وكفاء ومؤهل وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.	0.82	4.26	5	85.2%	عالية جداً	4
2	يزيد من شفافية الإفصاح عن معلومات القوائم المالية الخاصة بالمصرف	00.89	4.27	4	87.4%	عالية	3
3	يزيد من سلامة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية بالمصرف	0.81	4.22	4	84.4%	عالية	6
4	يساعد اصحاب المصلحة في الحصول على معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها في إتخاذ القرارات	0.76	4.31	5	86.2%	عالية جداً	1
5	يساعد مستخدمي معلومات القوائم المالية في ترشيد القرارات	0.84	4.28	5	85.6%	عالية جداً	2

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2021م.

تطبيق معيار العرض والإفصاح العام وأثره على مبادئ الحوكمة المصرفية بالتطبيق على المصارف التجارية السودانية - من خلال الجدول () نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات الفرضية الأولى التي ينص على (الحوكمة المصرفية) فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (4.55- 4.78) والمناول (4 - 5) والانحراف المعياري يقع في المدى ما بين (0.89 - 0.98) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي المحايدة و الموافقة والموافقة بشدة.

الجدول (10) اختبار مربع كاي لعبارات المحور الثاني الحوكمة المصرفية .

البعد الثاني : الشفافية

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية	القيمة الجدولية	الدلالة
1	المراجعة السنوية للمصرف يجريها مراجع مستقل وكفاء ومؤهل وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.	415.15	1	.000	4.33	القبول
2	يزيد من شفافية الإفصاح عن معلومات القوائم المالية الخاصة بالمصرف	383.30	2	.000	4.82	القبول
3	يزيد من سلامة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية بالمصرف	594.30	2	.000	4.17	القبول
4	يساعد اصحاب المصلحة في الحصول على معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها في إتخاذ القرارات	539.60	2	.000	4.76	القبول
5	يساعد مستخدمي معلومات القوائم المالية في ترشيد القرارات	457.58	1	.000	4.55	القبول

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2021م

لاختبار صحة الفرضية التي تنص على: «الحوكمة المصرفية» تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة (51.514- 03.383- 03.495- 06.935- 85.753 - 76.482 - 27.473 - 03.423 - 69.134 - 72.873) والقيمة الجدولية تقع في المدى ما بين (89.4 - 90.4) وبدرجات حرية (1-2) ومهستوى دلالة gis لجميع العبارات (00.0) وعند مقارنة مستوى الدلالة gis بمستوى المعنوية المسموح به (50.0) نجد أن مستوى الدلالة gis تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور الثاني - البعد الثاني الموثوقية.

الخاتمة :

تطبيق معيار العرض والافصاح العام له دور كبير في ترشيد قرارات كافة مستخدمي القوائم المالية على كافة المستويات الافراد والمصارف والحكومة لذلك لابد من الالتزام بكافة بنود معيار العرض والافصاح العام واجراء المزيد من البحوث والدراسات التي تعمل على توضيح ذلك .

النتائج :

من خلال الورقة توصل الدارس إلى عدة نتائج منها :

1. تطبيق معيار العرض والافصاح العام يؤدي الى حفظ وحماية حقوق المساهمين.
2. تطبيق معيار العرض والافصاح العام يؤدي المعاملة المتكافئة والمتساوية لجميع المساهمين.
3. تطبيق معيار العرض والافصاح العام يؤدي الى تحقيق الشفافية .

التوصيات:

من خلال النتائج السابقة توصل الدارس إلى عدة توصيات منها :

1. ضرورة تنظيم دورات تدريبية وتدشين ورش عمل من قبل مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة للسادة مكاتب المراجعة الوطنية بخصوص معايير المحاسبة والمراجعة العالمية ومعايير المحاسبة والمراجعة الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية وخصوصا معيار العرض والافصاح العام حتى تتمكن من ابداء الراي المهني المحايد والمستقل حول صحة محتوى وعرض القوائم المالية.
2. ضرورة تنظيم دورات تدريبية للموظفين العاملين بالادارة المالية للمصرف بخصوص معايير المحاسبة والمراجعة الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية حتى يتسنى لهم اعداد القوائم المالية وعرضها بالصورة الصحيحة التي تتسق مع معيار العرض والافصاح العام.
3. في حالة عدم التزام المصارف التجارية العاملة بالسودان بتطبيق كافة بنود معيار العرض والافصاح العام لابد من فرض عقوبات.

المصادر والمراجع

- (1) إسماعيل محمود إسماعيل، دور الإفصاح في توفير التوافق المحاسبي الدولي - رفع درجة الإنسجام في الممارسة المحاسبية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثاني، 2008م.
- (2) أيمن لبيب، المحاسبة عن عقود الصرف الآجلة لاغراض التغطية ضد مخاطر التقلبات في سعر الصرف الأجنبي، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثاني، 2008م.
- (3) جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الانصاري الافريقي المصري، لسان العرب، (بيروت: دار الكتب العلمية، المجلد (2)، 1424هـ - 2003م).
- (4) جودي محمد رمزي، اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، يومي 6-7 مايو 2012م.
- (5) حسني عبد الجليلي، دور المراجع في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الأول، 200م.
- (6) خليل محمد أحمد، أثر الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية في الأردن على قرارات المستثمر في بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة عمان العربية - عمادة الدراسات العليا، 2002م.
- (7) سعود جايد العامري، المحاسبة الدولية منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2010م).
- (8) الشيخ الامام محمد بن عبدالقادر المرآزي، مختار الصحاح، (بيروت: دار الكتب العربي، 1982م).
- (9) طاهر عبدالعال حماد، نموذج مقترح لقياس مستوى الشفافية في ضوء خصائص المنشآت في البيئة المصرية - دراسة ميدانية، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الأول، يونيو 2006م).
- (10) عادل رزق، الإفصاح في المؤسسات العربية، ندوة الشافية والإفصاح في التقارير المالية للمؤسسات الحكومية والخاصة ورشة عمل أساليب القياس طبقا للمعايير المحاسبية الدولية والتمويل، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفترة من 8-12 يوليو 2007م.
- (11) عصام خلف الله أحمد سيد، أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية في صناديق التأمين الخاصة - دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث العلمية، كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان، العدد الأول/ج2، 2011م.
- (12) علام كاشك، دراسة تحليلية وعملية لأهمية دور البيانات المحاسبية في زيادة كفاءة سوق

- الأوراق المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، ملحق العدد الثاني، 1990م.
- (13) علي عبدالله الزعبي، وحسن محمود الشطاوي، تأثير تغيرات معايير إعداد التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية دراسة ميدانية، مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية، المجلة العلمية لجامعة القصيم، المجلد (5) العدد الثاني، 2012م.
- (14) فايزة محمود محمد، إطار مقترح لتحسين جودة التقارير الخارجية عن أعمال المنشأة في ظل استخدام نظام الأداء المتوازن، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، جامعة الاسكندرية - كلية التجارة، 2005م.
- (15) Cadbury Committee, "Financial Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance", (London: Professional Publishing Ltd., 1992).
- (16) Cdrf, "Corporate Reporting".
- (17) Chandra "A Study of the Consensus on Disclosure...".
- (18) Chandra, A Study of the Consensus".
- (19) Choi, "Financial Disclosure...".
- (20) Committee on Auditing Procedure of AICPA, "Statement on Auditing...".
- (21) Cristiano, B.; Mark, L.; Elena G.; Angelo R., and Robert W. "Beyond Compliance", Strategic Finance, August, 2005.
- (22) Dhaliwal "improving the quality".
- (23) Eldon S. Handreksons Accounting Theory (Home Woad. Illinois: Richard D. Irwin-Inca 1982).
- (24) Fama, E. "Agency Problems and The Theory of the Firm". Journal of Political, Economy, Vol 1.88, April, 1980.
- (25) Financial Accounting Standard Board (FASB), SF AC No.1 .25
- (26) 26. Firth "A Study of the Consensus...".
- (27) 27. Firth "The Disclosure of Information...".
- (28) 28. Firth "The Impact of Size...".
- (29) 29. Gaa "user primacy".
- (30) 30. Harried "measuring of meaning".
- (31) 31. Hendriksen "Disclosure Insights".

المراجع:

- (1) Parker “corporate annual reports”, pp,35-48.
- (2) Gaa “user primacy”, pp, 435-454.
- (3) Dhaliwal “improving the quality”,pp, 385-391.
- (4) Harried “the semantic dimensions” pp, 376-391.
- (5) Harried “measuring of meaning” pp, 117-145.
- (6) Smith and taffler “improving the communication” p 139.
- (7) الشريف الحسين عوض الامين ، الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية ودورها في ادارة المخاطر وتحسين الاداء المالي ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2019 م) .
- (8) محمد بابكر حسن بابكر ، معايير التقارير المالية الدولية ودورها في تحقيق الافصاح والشفافية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2019 م) .
- (9) حسني عبد الجليلي، دور المراجع في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، العدد الأول، 200م، ص9.
- (10) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ص (93).
- (11) (Organization for Economic Co-operation and Development (OCED), “Principles of Corporate Governance” Jan, 2004, pp. 1-5.
- (12) د. نافذ محمد بركات، التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS، الجامعة الإسلامية، قسم الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، غزة، 2007م، ص3.

دور الصراف الآلي (في التوزيع المصرفي دراسة حالة مصرف المزارع التجاري – فرع القضارف

أستاذ مساعد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة القضارف

د. مهند عبد الحفيظ حسين برير

أستاذ مساعد - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة القضارف

د. عبد العزيز يعقوب عبد الله علي

المستخلص:

تناول البحث بالدراسة والتحليل دور الصراف الآلي في التوزيع المصرفي بالتطبيق على مصرف المزارع التجاري فرع القضارف كدراسة حالة للبحث. وقد هدف البحث إلى التعرف على أهمية طرق التوزيع الأخرى خلال فروع البنوك والتعرف على الخدمات المصرفية التي يتم تنفيذها عبر الصرافات الآلية. وقد اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على جمع البيانات وتحليلها واستخدام النتائج بالإضافة للمنهج الإحصائي لتحليل البيانات الأولية المتمثلة في الاستبانة التي تم توزيعها على عينة عشوائية عملاء مصرف المزارع التجاري فرع القضارف قدر عددهم بـ(50) عميلاً وتم استخدام حزمة التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS). وتوصل البحث لعدد من النتائج منها: أن الخدمات المصرفية عبر الصرافات الآلية متوفرة على مدار الساعة واليوم والأسبوع وعلى الرغم من ذلك فإن العملاء يفضلون التعامل عبر نوافذ الموظفين بالبنك، الانتشار الواسع للصرافات الآلية يساعدك في الاحتفاظ بنقودك لدى المصرف لسهولة الحصول عليها في أي وقت.. الخدمات المصرفية عبر الصراف الآلي متاحة في أماكن خلاف فرع البنك. وعليها تم اعتماد توصيات للبحث منها نشر الوعي المصرفي لدى المواطنين عبر وسائل الإعلام المختلفة.

Abstract:

The research discussed studying and analyzed the role of the automated teller machine in distributing the bank business affairs, by applying it to the Commercial Farmer Bank, the Gedaraf Branch as a case study for the research. The research aimed to identify the importance of other distribution methods other than bank branches and to identify the banking services that are implemented through ATMs. The research followed the descriptive and analytical approach. Dependent on data collection, analysis and drawing of results, in addition to the statistical method

- دور الصراف الذاتي (الآلي) في التوزيع المصرفي دراسة حالة مصرف المزارع التجاري - فرع القضارف -
for analyzing the primary data represented in the questionnaire that was distributed to a random sample of clients of the Commercial Farmer Bank, Gadaref Branch, their number was estimated at (50) clients, and the Statistical Analysis Package for Social Sciences (SPSS) was used. The results include that banking services through ATMs are available around the clock, day and week, and despite that, customers prefer to deal through the windows of the bank's staff. The wide spread of ATMs helps you keep your money at the bank for easy access at any time. Banking services via ATM are available in places Other than the bank branch, and accordingly recommendations were approved for research, including spreading banking awareness among citizens through Various media.

مقدمة :

على الرغم من تطور التقنية المصرفية المستخدمة في البنوك السودانية إلا أنها ما زالت قاصرة على عملاء المصارف الذين يمثلون جزءاً قليلاً من جملة السكان في السودان وبالتالي نجد أن الغالبية العظمى من السكان لا يستفيدون من هذه التقنيات وبالتالي نجد أن أثر هذه الخدمات على الاقتصاد الكلي محدود جداً وذلك لعدم توفر البنية التحتية الكافية التي تتيح فرص الحصول على هذه التقنيات من بينها شبكات الاتصالات وتوفر الإمداد الكهربائي، مما يعيق فرص حصول عدد كبير من عملاء المصارف التجارية في السودان ومن بينها الصرافات الآلية لما له من أهمية في توزيع خدمات المصارف بشكل أكثر جودة وسرعة من طرق التوزيع الأخرى، هذه الآلات تساعد المصارف في عمليات التوزيع المصرفي لخدماتها وتوفر من زمن ووقت العميل بحيث أن العميل يجري عملياته المصرفية دون الحاجة إلى الرجوع إلى المصرف أو الموظفين داخل المصرف .

آلات الصراف الذاتي enihcam rellet detamotuA:

تعد آلات الصراف الذاتي ATM من أكثر الوحدات الإلكترونية شيوعاً واستخداماً في مجال الخدمة المصرفية وتعرف بأنها محطات طرفية إلكترونية متصلة بالحاسب الآلي يتم من خلالها تقديم الخدمات المصرفية دون توقف ودون مساعدة من الصراف البشري موظف البنك⁽¹⁾.
حيث تتولى آلات الصراف الآلي مهمة القيام بالعديد من المعاملات التي لولاها لشغلت انتباه الموظفين، فهي تتميز بقدرتها على تنفيذ العديد من المهام مثل توفير معلومات الحساب وقبول الإيداعات وسحب القروض التي تمت الموافقة عليها من قبل فضلا عن تحويل الأموال⁽²⁾. ويعرف جهاز الصراف الآلي بأنه تلك الآلة التي يمكن نشرها بالأماكن المختلفة سواء بجدار البنك أو بشكل مستقل، وتكون متصلة بشبكة حاسب المصرف، ويقوم الزبون باستخدام بطاقة بلاستيكية أو بطاقة ذكية للحصول على الخدمات المختلفة دون الدخول إلى البنك وانتظار الموظفين لتلبية طلباته، مثل الحصول على مبالغ نقدية أو كشف حساب أو غيره وأيضا تحويل الأموال إلكترونياً والاستفسارات عن العديد من الخدمات⁽³⁾.

تعرف آلة الصرف الآلي وهي أجهزة آلية للمصرف، والغرض منها تقديم خدمات السحب والإيداع في حسابات عملاء المصرف، وذلك بموجب ترتيب آلي يتبعه المصرف، حيث تمكن السحب والإيداع بموجب بطاقات مصممة لهذا الغرض في المجمعات التجارية أو الطرق على مدار الـ 24 ساعة، دون الحاجة إلى الرجوع إلى المصارف (5).

الصراف الآلي هو جهاز إلكتروني تتم برمجته على العمل كمنفذ مصرفي إلكتروني، يسمح لعملاء المصارف بإتمام بعض المعاملات المصرفية الأساسية دون التقيد بساعات الدوام والعمل الرسمية للمصرف (6).
الصراف الآلي هو كناية عن ماكينة تحفظ فيها النقود بطريقة معينة وهي ماكينة مبرمجة بحيث تتعرف على البطاقة الخاصة بها وتسمح بإدخال مبلغ في حساب صاحب البطاقة (7).

الصراف الآلي هو نظام يتيح للعملاء حملة البطاقات التعامل مع حساباتهم البنكية في أي وقت سواء في مواعيد العمل الرسمية أو غيرها وخلال الإجازات والعطلات وعلى مدار 24 ساعة (8).

الصراف الآلي هو جهاز صغير يوجد في الغالب في الواجهات الأمامية لمبنى البنك أو في الأماكن المحتمل أن يقصدها الزبائن كالجامعات والمراكز التجارية وغيرها، ويتميز بنوعين من أجهزة الصرف الآلي وهي:

أ - الموزع الآلي للأوراق ((DAB :

الموزعات الآلية للأوراق هي صورة بسيطة للمكينة في القطاع المصرفي. فهي آلات أوتوماتيكية تستخدم عن طريق بطاقة إلكترونية تسمح للزبون بسحب مبلغ من المال دون اللجوء إلى الفرع، وهكذا فالمهمة الرئيسية للموزع الآلي للأوراق هي تقديم الخدمة الضرورية للزبون (9).

جدول رقم (1) : الموزع الآلي للأوراق D.A.B

الموزع الآلي للأوراق D.A.B	- بالسح لكل حائز علي بطاقة السحب . - يوجد في البنوك ،الشوارع ،أماكن أخرى. يعمل دون انقطاع	- موصلب وحدة مراقبة الكترونية تقرأ المدارات المغناطيسية للبطاقة . هذه الأخيرة نسجل عليها المبالغ المالية الممكن سحبها أسبوعيا	تخفيض نشاط السحب في الفروع .
----------------------------	---	--	------------------------------

ب - الشباك الأوتوماتيكي للأوراق (GAB):

الشبابيك الأوتوماتيكية للأوراق هي أيضاً أجهزة أوتوماتيكية تقدم خدمات أكثر تعقيداً وأكثر تنوعاً بالنسبة للموزع الآلي للأوراق. يتعلق الأمر بأجهزة أوتوماتيكية متصلة بشبكة تستخدم عن طريق بطاقات إلكترونية والتي بالإضافة إلى مهمة سحب الأموال تسمح بالقيام بالعديد من العمليات، مثل قبول الودائع، طلب صك، عمليات التحويل من حساب إلى حساب وغيرها، فالشبابيك الأوتوماتيكية للأوراق متصلة مباشرة

- دور الصراف الذاتي (الآلي) في التوزيع المصرفي دراسة حالة مصرف المزارع التجاري - فرع القضايف

بالحاسوب الرئيسي للبنك وهي تمثل في الوقت الحاضر أحد المنتجات البنكية الإلكترونية الأساسية للنظام المصرفي. ولها دور مهم على مستوى التسويق لأنها أصبحت تمثل وسيلة للحوار مع الزبائن⁽¹⁰⁾.

جدول رقم (2) : الموزع الآلي للأوراق G.A.B

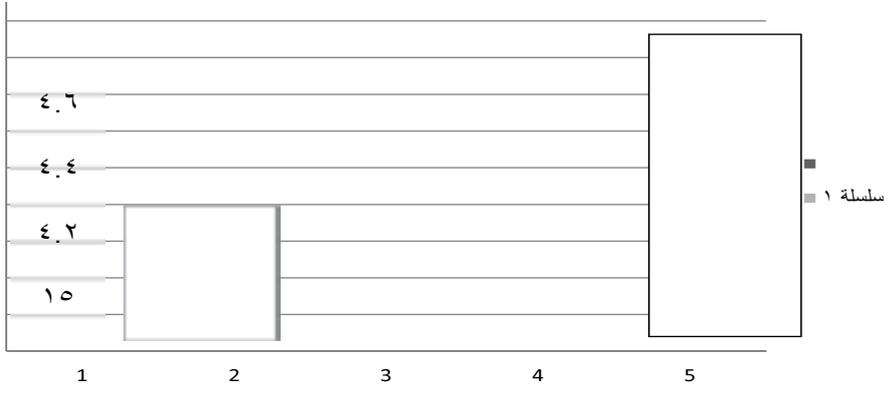
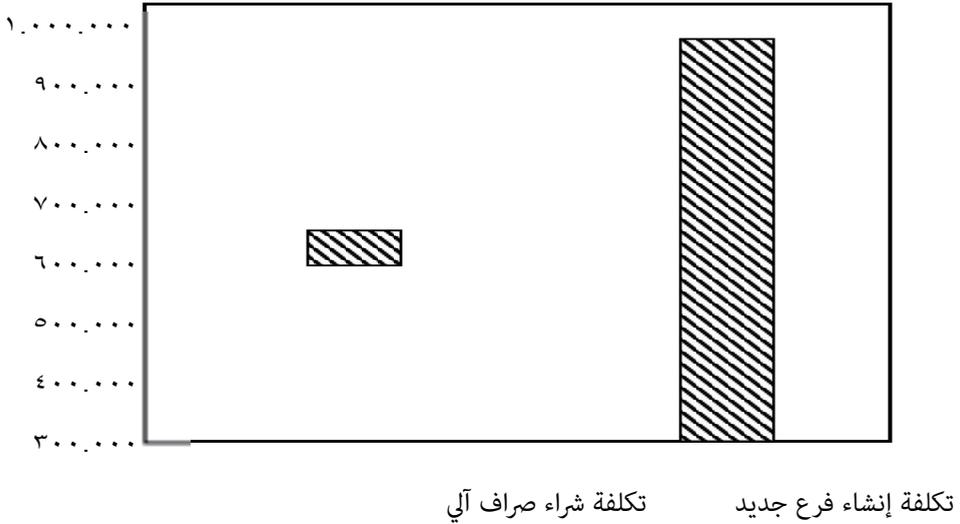
النتائج	التقنية	المبادئ العامة	
- يستعمل من طرف الزبائن في أوقات غلق البنوك خاصة في حالة الزبون المستعجل.	-جهاز موصل بالكمبيوتر الرئيسي للبنك يقرأ المدارات المغناطيسية للبطاقة التي تسمح بمعرفة الزبون للرصيد بفضل رمز سري.	-يخول لكل حائز على البطاقة القيام بالعديد من العمليات منها: السحب، معرفة الرصيد، القيام بتحويلات، طلب شيكات.	الشباك الآلي للأوراق G.A.B

يعتبر (جون شبرد - بارون) هو أول من اخترع آلة صراف آلي إلكترونية لصالح Barclays Bank. حيث أن مشكلة جون شبرد - بارون عندما أراد اختراع آلة الصراف الآلي كانت في أنه لا يستطيع الحصول على النقود بسبب عطله السبت والأحد إضافة إلى أنه كانت هنالك إجازات لمناسبات أخرى في ذلك الوقت، وبسبب الحاجة الملحة للمال في أيام إجازة البنك تبلورت عند جون الفكرة التي كان عنوانها : بنك مفتوح 24 ساعة 7 أيام في الأسبوع (11). وقد بدأ استخدام هذه الآلات بالشكل المتعارف عليه سنة 1967م بأحد فروع Barclays بالمملكة المتحدة، وكانت تتيح فقط للعملاء خدمة السحب النقدي، لذا سميت آنذاك بالصراف النقدي . وعقب النجاح الذي صادفت تلك الآلات، بدأ تطبيقها في الولايات المتحدة الأمريكية ثم ما لبست وأن انتشرت الآلات الصراف الذاتي في مختلف أنحاء العالم، خاصة بعد دخول شركة IBM للحاسبات الآلية في مجال تصنيع تلك الآلات وقد عبر البعض عن هذه الطفرة الكبيرة بظاهرة (الانفجار الآلي) (ATM Explosion) . وفي المقابل واصل منحني نمو آلات الصراف في التصاعد بصورة حادة، خاصة وأن تكلفة إنشاء فروع جديدة للبنوك أو تشغيل فروع قائمة أصبحت مرتفعة للغاية مقارنة بتكلفة استخدام الآلات الصراف الذاتي. هذا ما شجع البنوك على التوسع في استخدامها، أما بالنسبة لجانب الطلب وهم العملاء فهي تمثل لهم ملائمة زمنية (خدمة 24 ساعة في 24 ساعة) إمكانية تقديم الخدمة المصرفية خارج مبنى البنك) كبيرة مما انعكس على ارتفاع في عدد التعاملات المصرفية. وتوظف حالياً العديد من البنوك العالمية شبكة الانترنت في استراتيجيتها الترويجية تجاه آلات الصراف الذاتي، حيث تعرض من خلال مواقعها مواد تستهدف إقناع وحث عملائها الحاليين والمتوقعين على التعامل مع الخدمات المقدمة من خلال تلك الآلات وتعلمهم بأنسب الأماكن التي توجد بها، ويتوصل العميل إلى أقرب أو أنسب أماكن آلات الصراف الذاتي من خلال البحث داخل الشبكة بأسلوبين هما:

أ- بحث داخلي : ويتم على مستوى البنك، حيث يقوم العميل بالدخول إلى موقع البنك الذي يتعامل معه وإدخال المكان المناسب له، لتتولى الشبكة البحث، وإظهار النتيجة ممثلة في عرض آلات الصراف الذاتي التي تقع داخل النطاق الجغرافي المطلوب.

ب- بحث خارجي: ويتم على المستوى العالمي أو القاري، ويتطلب من العميل زيارة أي موقع عالمي لآلات الصراف الذاتي، ثم اختيار البلد الذي يرغب في التعامل مع آلات الصراف الذاتي المتاحة به لتتولى الشبكة البحث وعرض النتيجة فوراً. فمثلاً يوضح لنا الشكل (2) أن تكلفة إنشاء فرع جديد لبنك بالولايات المتحدة الأمريكية تقدر بحوالي مليون دولار تقريباً، بينما في المقابل تبلغ تكلفة شراء آلة صرف ذاتي 30 ألف دولار فقط.

شكل رقم (1) يوضح تكلفة إنشاء فرع جديد مقارنة بشراء آلة صرف ذاتي (12)



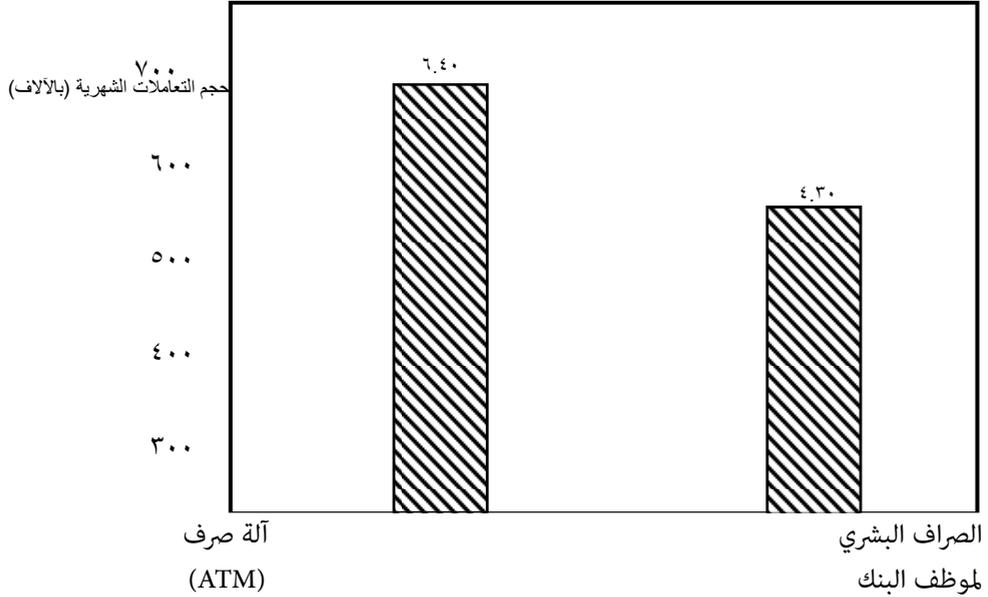
ومما شجع البنوك أيضاً على التوسع في استخدام آلات الصرف الذاتي، أن تكلفة الخدمة المصرفية المنفذة بواسطتها نقل كثيراً عن تكلفة الخدمة المنفذة من خلال مبنى البنك حيث يبلغ متوسط التكلفة الشهرية للخدمة المصرفية المنفذة لكل عميل من خلال آلات الصرف الذاتي - (3.75) دولار أمريكي، بينما في المقابل تبلغ 4.380 دولار في حالة تقديمها من خلال مباني البنوك الأمريكية، وذلك على النحو الموضح بالشكل (2-3) الذي يوضح مقارنة تكلفة الخدمة من مبنى البنك والصراف الآلي. (13)

تكلفة الخدمة
من مبنى البنك

- دور الصراف الذاتي (الآلي) في التوزيع المصرفي دراسة حالة مصرف المزارع التجاري - فرع القصارف -

شكل (2) مقارنة تكلفة الخدمة بواسطة آلة الصرف ومبني البنك ويبلغ متوسط التعاملات الشهرية التي تتم من خلال آلة الصرف الذاتي الواحدة 6400 تعامل تقريباً، في حين يقوم موظف البنك (الصارف البشري) في الولايات المتحدة بإجراء 4300 تعامل تقريباً في الشهر. (14)

شكل (3) يوضح متوسط التعاملات الشهري لآلة الصرف والصارف البشري. (15)



وتستغل الآن معظم الجامعات الأمريكية شاشات آلة الصرف الذاتي المقامة داخل الحرم الجامعي الخاص بكل جامعة في عرض نتائج امتحانات الطلبة، وجداول المحاضرات بجانب قيام الطلاب بسداد الرسوم الدراسية من خلال تلك الآلات. (16)

الأسباب التي أدت إلى تبني الصراف الآلي :

كان نظام الصراف الآلي يقوم فقط علي صرف أجور العمال في حدود مبالغ معينة إلا أنه أصبح اليوم يقوم بخدمات متعددة كالسحب والإيداع إلخ، ويشمل كافة الحسابات المصرفية مما جعل البنوك وخاصة في الدول المتطورة تضاعف من استثمارها في هذا المجال، بل وتسعى أكثر من ذلك إلى خلق شبكة/ شبكات إلكترونية متطورة تربط أجهزتها الإلكترونية للصراف الآلي عبر كافة فروعها، لتشكل وحدة موحدة للصراف الآلي (71) .

ويمكن العودة إلي الأسباب أو الدوافع التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد هذا النظام، من خلال دراسة التغيرات والتطورات التي عرفتتها الاقتصاديات العالمية خلال الستينيات والسبعينات، والأزمات التي أثرت على معدلات الإنتاج بشكل عام، وعلى الأنشطة النقدية بشكل خاص، مما جعل المصارف الأمريكية تسعى إلى إيجاد وسائل جديدة ترقى إلى مستوى أعلى من الخدمات التقليدية للشيك وتناى عن سلبياته، وتشكل سلاحاً قوياً لمواجهة المنافسة الحادة للشركات المالية غير المصرفية على قطاع الأنشطة

النقدية، كقطاع البطاقات الائتمانية، وزيادة ربحية المصارف التي انخفضت نتيجة للأسباب السابقة، وبالتالي يمكن تلخيص أهم الأسباب التي دعت إلى تطبيق نظام الصراف الآلي في ثلاثة عناصر تتمثل في:

1. تكلفة إصدار الشيك:

إن تطور البنوك واتساع مجال نشاطاتها، وكذا تعدد خدماتها وتزايد عملائها، جعل التعامل بالشيك يتطور ويتزايد بسرعة هائلة، مما أثقل كاهل البنوك وجعلها غير قادرة على تحمل أعباء إصدار الشيكات، خاصة وأن الزبون لا يتحمل أية تكلفة من خلال تعامله بالشيكات، ولا تستطيع البنوك تحميله ولو جزءاً من التكلفة خوفاً من مطالبته لها بفائدة علي ودائعه تحت الطلب، كما أن بعض البنوك فشلت في إيقاف تبادل الشيكات فيما بينها (إلغاء جزئي لغرفة المقاصة)، هذا مما دفعها إلى البحث عن بديل للشيكات، يخلصها من عبء تكاليف الإصدار، ويمكنها من إنشاء فروع جديدة، وبالتالي عند اكتشاف نظام الصراف الآلي واستخدامه، أهم تحد واجهته البنوك العالمية لرهان على قدرتها على المنافسة والبقاء (18).

2. المنافسة مع المؤسسات غير المصرفية :

وجدت البنوك في الفترة الأخيرة نفسها في مواجهة مباشرة مع مؤسسات مالي غير مصرفية، فرضت نفسها على الساحة العالمية، مستغلة بذلك التطورات التقنية والتكنولوجية العالية، التي أعطتها القوة والدفع للبروز والانتشار، كشركات البطاقات الائتمانية (فيزا، ماستر كارد) التي أصبحت تسيطر على قدر ضخم من المدخرات على حساب البنوك والتي تخضع لقيود تشريعية تعرقل توسعها وانتشارها، وتعطي الفرصة للمؤسسات المالية الأخرى غير المصرفية للتفوق والهيمنة، فالقطاعات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا والتي تشمل :

1. البنوك التجارية Commercial Banks .

2. مؤسسات الادخار والقروض Saving and Loans Association .

3. البنوك التعاونية للادخار Mutual Saving Banks.

4. اتحادات الائتمان (Credit Union). (19)

تجد صعوبة في التعامل مع التشريعات المختلف للولايات والتي تحظر على البنوك فتح فروع لها خارج الولايات التي توجد بها الفروع الرئيسية، أو خارج المناطق القضائية، أو حتى خارج النطاق الجغرافي لأعمال البنك الأم، والذي يحدد أثناء الترخيص له، كل هذه القيود وغيرها، جعلت البنوك تعيد حساباتها وتركز سياساتها على المحافظة على دورها في الوسط المصرفي والمالي والاقتصادي، كقوة مسيطرة على مجال نظم الدفع وتطويرها، من خلال رسم الخطوط العريضة للاستراتيجيات التي يجب إتباعها، وتحديد أولوياتها، وتوسيع أفق تنبائها المستقبلية، بالاعتماد على أحدث الوسائل التقنية والتكنولوجية، وفتح باب البحوث والاكتشافات أمام القدرات البشرية، لأنها تبقى دائما العامل الأكثر أهمية في تحقيق النجاح أو الفشل والسبب الرئيسي لإثبات الوجود من خلال الإبداع والابتكار، إذا تم استغلالها بشكل أمثل(02).

- دور الصراف الذاتي (الآلي) في التوزيع المصرفي دراسة حالة مصرف المزارع التجاري - فرع القصارف -

3. انخفاض ربحية المصارف :

إن الضغوطات التي تواجهها المصارف سواء الناتجة عن القيود التشريعية، أو عدم قدرتها على تكاليف إصدار الشيكات، أو المنافسة التي تواجهها من قبل مؤسسات مصرفية ومالية أخرى تجعل أرباحها تنخفض إلى مستويات تجعلها تتخلي عن الأساليب التقليدية لتحقيق الأرباح، والتي تعتمد على الفرق بين نسبة الفائدة المدينة والدائنة، فهذه الأسباب أصبحت مكلفة نتيجة لارتفاع المصاريف الإدارية والإعلانية، أو ارتفاع أسعار الفائدة المدينة وبالتالي لجأت البنوك إلى بيع الخدمات المصرفية، من خلال تقديم خدمات جديدة والحصول من ورائها على فائدة، فالنظم الآلية إذا استغلت بكامل طاقتها تنخفض تكاليفها، مما يجعل نظام الصراف الآلي كوسيلة فعالة لرفع ربحية المصارف، وتحقيق طموحاتها في التوسع والهيمنة على سوق الخدمات المصرفية (12).

الخدمات التي تقدم عبر آلات الصرف الذاتي:

يعتمد مفهوم آلات الصرف الذاتي على وجود اتصال بين الحاسب الرئيسي للبنك وآلة الصرف الذاتي، بحيث يمكن استقبال بيانات العميل كرقم التعريف الشخصي PIN، رقم الحساب، رمز الخدمة المطلوبة، وهكذا وذلك بمجرد قيامه بإدخال بطاقة التشغيل. لتقوم الآلة بعد ذلك بإعطاء استجابات فورية تتمثل في الخدمات المصرفية المطلوبة كالحسب النقدي، الإيداع النقدي، إيداع الشيكات، كشف حساب، بيان بالأرصدة، تعليمات بتجديد وديعة، وقف صرف شيك، وغيرها، ويعنى ذلك أن التعامل مع الآلة يتخذ شكل تفاعلي مباشر مُطه (عميل - آلة) (22)

أنواع آلات الصرف الذاتي:

هناك ثلاثة أنواع من آلات الصرف الذاتي يمكن تناولها فيما يلي :

1. آلات صرف بعيدة المدى:

وهي التي تتواجد في أماكن جغرافية بعيدة عن مبني البنك، بحيث تعكس تلك الأماكن فرص تسويقية محتملة للتوزيع المصرفي، نظراً لوجود تجمعات من العملاء الحاليين والمحتملين بها، ومن أمثلة تلك الأماكن النوادي الرياضية المطارات، محطات السكك الحديدية، الفنادق الكبرى القرى السياحية الأسواق المركزية وبالتالي فإن الغرض الأساسي من استخدام البنوك لهذا النوع من الآلات يستهدف تحقيق درجة أكبر من الملاءمة المكانية للخدمة المصرفية (23).

2. آلات صرف داخلية:

تتواجد داخل صالات التعامل بمباني البنوك، والغرض منها امتصاص الطلب الزائد عن طاقة منافذ الصرف والإيداع في أوقات الذروة بغرض تخفيض صفوف الانتظار أمام الصراف البشري، ويعني ذلك أن هذه النوعية من الآلات توفر الملاءمة الإدارية للخدمة المقدمة لعميل البنك (24).

3. آلات صرف خارج المبنى :

وهي المقامة حول المبنى الخارجي للبنك بغرض توفير خدمات مصرفية بعد ساعات العمل الرسمية، أي توفير الملاءمة الزمنية للخدمة (25). وهناك أسباب رئيسية تفسر اهتمام البنوك بالاستثمار في مجالات ترقية تقنياتها المكتبية، وكذلك خفض احتمالات الخطأ الناتج عن إدخال بيانات وحسابات العملاء يدوياً .

ثانياً : زيادة الفرص لتقديم منتجات وخدمات جديدة لعملائها الحاليين وجذب عملاء جدد . ثالثاً: أصبحت البنوك أكثر قدرة على تطوير وتنفيذ نظم متقدمة لإدارة المعلومات والمخاطر وذلك من خلال توفر طاقات تخزينية إلكترونية هائلة، وقدرة تحليلية فائقة وأكثر كفاءة وفاعلية باستخدام البرمجيات الحديثة⁽²⁶⁾.

أهداف نظام الصراف الآلي :

- مع اتساع تجربة استخدام نظام الصراف الآلي، بدأت البنوك تلمس واقعيًا نتائج استخدام هذه التكنولوجيا المصرفية الجديدة، وذلك من خلال تحقيقها الأهداف التالية:
1. تخفيض تكاليف العمليات المصرفية، خاصة تلك المتعلقة بالشبكات.
 2. توفير التكاليف الإدارية للتوسع وفتح فروع جديدة .
 3. توفير خدمات مصرفية جديدة وفعالة .
 4. تأمين خدمات مصرفية بعد ساعات العمل الرسمية .
 5. حصول الزبائن علي احتياجاتهم في الوقت المناسب، كإطلاعهم على رصيد حسابهم المصرفي، وسحبهم لودائع عند الضرورة، دون الحاجة للجوء إلي المصرف .
 6. جلب أكبر عدد من العملاء، من خلال تشجيعهم على استخدام نظام الصراف الآلي، والتخلي عن استخدام الشبكات .
 7. رفع عدد العمليات المصرفية الإلكترونية، مما يخفض تكلفة العملية إلى مستوى العنصر البشري، لأن تكلفة العمليات الإلكترونية ثابتة وغير مرتبطة بنسبة الأعمال .
 8. خلق نظام موحد للمدفوعات الإلكترونية، من خلال ربط البنوك بشبكات إلكترونية لأجهزة الصراف الآلي .
 9. نشوء شركات تستثمر وتدير الشبكات الإلكترونية .
 10. القدرة على منافسة الشركات المالية الأخرى، وخاصة غير المصرفية .
 11. تخفيض عدد الموظفين من جهة، وتخفيف الضغط عليهم من جهة أخرى .
 12. توجيه نسبة من استثمارات البنوك للبحوث، وتطوير الأساليب والنظم التكنولوجية، تماشيًا مع تطور العصر .
 13. بيع الخدمات المصرفية أي الحصول من ورائها علي فوائد، بدلا من تحمل تكاليف تقديمها للعملاء .
 14. تحديد كميات الودائع التي يمكن سحبها في كل عملية مما يحافظ على سيولة البنك، ويجعله يستفيد من وجودها في خزائنه .
 15. التخفيف من ازدحام الزبائن أمام الشبائيك، وتضييع الوقت في الانتظار .
 16. توفير نوع من الدعاية والإعلان للبنك، خاصة عن طريق آلات الصرف الناطقة .
 17. زيادة أرباح البنوك نتيجة لانخفاض تكاليفها، ومعرفتها لكيفية الاستغلال الجيد للتكنولوجيا المتطورة (27).

مكونات الصراف الآلي :

- خزانة يتم شحنها بأوراق نقدية من فئتين أو أكثر (أربع فئات على الأكثر) وتكون مؤمنة لا يتم فتحها إلا بواسطة مسؤولين بالجهة الموكل لها إعادة شحن الماكينة .
- طباعة صغيرة يتم طباعة الإيصالات عليها بالعمليات والمعلومات التي يرغب فيها الزبون .
- شاشة صغيرة ملونة ولوحة من الأزرار يتم عبرهما التخاطب وإرسال الرسائل للزبون للقيام بالخطوات

- دور الصراف الذاتي (الآلي) في التوزيع المصرفي دراسة حالة مصرف المزارع التجاري - فرع القضاير -
المطلوبة منه، أو لإخطاره بمعلومة، وتستخدم للإعلان أثناء ساعات فراغها من خدمة الزبائن .
- قارئة للبطاقات الممغنطة أو البطاقات الذكية التي اعتمدت في السنوات الأخيرة، وتحتوي البطاقات الذكية على ذاكرة ومعالج وهي ذات خصائص تأمينية عالية .
- صندوق مؤمن للتخلص من أوراق النقد التي تجد الماكينة أنها غير قادرة على التعامل معها، وصندوق آخر لحفظ البطاقات التي صادرتها الماكينة من الزبائن نتيجة لخطأ ما وتفادياً للتلاعب بالبطاقات (28).
- أضيفت لماكينات الصرافات الآلية حديثاً كاميرات تصوير لأخذ صور للزبائن عند تلقيهم الخدمة من الماكينة، وتستخدم في أحيان لإثبات واقعة استخدام الماكينة بواسطة زبون أو شخص ما .
- ترتبط كل ماكينة في شبكة لتبادل المعلومات لتتصل بمحول للقيود مركزي يتولى عملية تحديد البنك الذي به حساب العميل ويقوم بإرسال رسائل قياسية لنظام البنك المركزي للتأكد من كفاية رصيد العميل، أو للاتصال بمركز استدانة يخول السحب لعميل وفقاً لسقف رصيد تم تحديده مسبقاً، ولا يحق للزبون تجاوزه، وهو ما يحدث لبطاقات الائتمان، ويمكن أن يكون هنالك محول للقيود لكل مصرف يقوم بإدارة مجموعة الصرافات الآلية للبنك الواحد، ولكن الأنسب والأكثر اقتصاداً أن يكون هنالك محول للقيود موحد لربط كل الصرافات الآلية في البلد وقد لجأت الدول التي كان خيارها تركيب وتشغيل أكثر من محول إلى توحيد المحول وصولاً إلى تمكين زبائن كل بنك من الصرف من أي ماكينة صراف آلي متوافرة على الشبكة الموحدة (29).

توزيع الخدمات المصرفية:

بعد اختيار موقع وتوزيع شبكة فروع المصرف من أهم الموضوعات التي تعالجها إدارات التسويق المصرفي في المصارف. حيث إنها من خلال الفروع المصرفية يقوم المصرف بتقديم ونشر وتوزيع خدماتها على عملائه الحاليين والمرتقبين . ويرتبط اختيار مكان فرع المصرف بمجموعة من العوامل الاقتصادي، والمكاني والتسهيلات والخدمات المتوفرة في المنطقة المنيوية افتتاح الفرع بها، كتسهيلات النقل، الاتصالات، المياه، الإنارة، مواقف السيارات وجميع الخدمات العامة . ولا ننسى أيضاً أن اختيار موقع المصرف له ارتباط بالعوامل التسويقية والتي نحصرها في مدى توافر الفرصة التسويقية للمصرف أو لرفع المصرف في ممارسة نشاطه بكفاءة وفعالية، بحيث تتمخض عن هذه الممارسة أرباح مرتفعة لكي تغطي تكلفة إنشاء الفرع ومصاريفه وتوزيع الفائض على حملة أسهم المصرف (30) .

إن اختيار المكان الذي سيمارس فيه الفرع نشاطه المصرفي يخضع لعدة عوامل واعتبارات تسويقية من أهمها مقدرة الفرع الجديد على خدمة المصرف ومنافسة فروع المصارف الأخرى التي تعمل في نفس المنطقة. وهذا كله لا يكون إلا من خلال بحوث السوق. إن اختيار الفروع وتوزيعها يرتبط بمفهوم الإتاحة ويعني إتاحة الخدمات المصرفية لجمهور العملاء وتعظيم ربحية المصرف الناجمة عن هذا الاستخدام (31) إن هدف المصارف أن تكون مصرفاً لكافة العملاء من خلال تقديم حزم الخدمات المصرفية لهم بجميع أنواعها من خلال:

- تقديم خدمات مصرفية تمويلية متنوعة
- تقديم خدمات مصرفية ادخارية بشروط منافسة.
- إن اختيار موقع الفرع الجديد يجب أن يراعي تحديد عملاء المصرف وما هي الخدمات المصرفية التي سيقدمها لهم حيث إن عملاء المصرف ينقسمون إلى نوعين أفراد ومؤسسات.

مفهوم التوزيع المصرفي:

توزيع الخدمة المصرفية يعني توصيل الخدمة للعملاء وضمان توفرها في المكان المناسب لهم وبالطريقة المناسبة (32). يعرف التوزيع المصرفي بأنه يمثل القرارات والأنشطة التي تهدف إلى جعل الخدمة المصرفية في متناول يد المستفيدين وذلك من خلال قنوات التوزيع. وتمثل القناة التوزيعية حلقة الوصل ما بين منتج الخدمة (المصرف) والمستفيد النهائي منها. إن التوزيع المصرفي هو الوسيلة التي يتم من خلالها إيصال الخدم المصرفية لمن يطلبها. إن هذا المفهوم لا يختلف عما هو في السلع والخدمات ولكن بالنسبة للخدمات والخدمات المصرفية أصعب بكثير مما في السلع وهذا ناتج من الخصائص التي تتصف بها الخدمات بشكل عام والخدمة المصرفية بشكل خاص (33) .

يعد التوزيع والذي هو أحد العناصر الرئيسة للمزيج التسويقي الركن المهم في التسويق، بل يراه البعض من الكتاب والباحثين بأنه وتحت مسمى (التوزيع المادي) يمثل النصف الثاني للتسويق، وهذا ما يدل على أهميته وتأثيره الكبير في النشاط التسويقي. والنشاط التوزيعي يركز على أن تكون قراراته وأفعاله موجهة نحو جعل المنتج متاحاً أمام المستهلكين عندما يكونون راغبين أو هم في حاجة إلى شرائه، ومن هنا تكمن الصعوبة في هذا النشاط لمسوقي الخدمات بشكل عام، ولمسوقي الخدمات المالية بشكل خاص، نظراً لطبيعتها غير الملموسة والمعقدة بذات الوقت. ولذلك يفترض أن تقدم الخدمة المالية عبر منافذ أو قنوات مختلفة وتتوافق إلى حد بعيد مع خصوصية الطرف المستفيد. لكون التخطيط الدقيق لعملية التوزيع يعني التخطيط الكفاء لمجمل عناصر المزيج التسويقي والذي يصب بالتالي في فاعلية استراتيجية التسويق لمنظمة ككل. بحقيقة الأمر فإن المنظمات المالية وعلى اختلاف أماطها ترغب بأن ترى منتجاتها (الخدمات المالية) متاحة أمام المستهلكين عندما يكونون بحاجة إليها وعند الطلب. وهذا ما يتطلب منها أن تمتلك استراتيجية فاعلة لعملية التوزيع لتلك المنتجات، وهو ما يمثل تحقيق المنفعة والتي تكون بثلاثة أشكال (34) .

1. **الشكل الأول هو المنفعة الزمنية:** وهي أن تجعل قنوات التوزيع لها القدرة في إمكانية حصول المستهلك على الخدمة المالية، بأي وقت متاح، وكما هو على سبيل المثال في أجهزة الصراف الآلي التي تعمل على مدار ساعات اليوم.

2. **الثاني هو المنفعة المكانية:** وهي جعل الخدمة المالية متاحة في المكان الذي يرغبه المستهلك في الحصول عليها وبشكل يسير وسهل الوصول إليه. وكما هو متمثل في سعي المصارف إلى حد كبير في التوسع بالفروع المصرفية وانتشارها الجغرافي ووصولها إلى ما هو خارج حدود دولة المنشأ للمصرف. بل أن بعض المصارف رفعت شعار يشير في محتواه إلى أنها (مصرف محلي في تلك الدولة) وهو ما يفعله تحديد مصرف HSBC .

3. **الثالث هو منفعة التملك أو الحيازة:** والتي تعني الانتفاع من الخدمة المالية حالياً أو الفترة القادمة من الزمن. وكما هو الحال بالنسبة إلى أنشط الاستثمار في مختلف المجالات. ولكن لإنجاح وتحقيق هذه المنافع مجتمعة في عملية التوزيع، فإنه هنالك حاجة ماسة إلى إيجاد شبكة اتصالات متقابلة ما بين المؤسسات المالية والمستهلكين لتبادل المعلومة والمعرفة حيال أحدهما تجاه الآخر وعلى ضوء المنافع والحاجات المتقابلة بينهما (35) .

- دور الصراف الذاتي (الآلي) في التوزيع المصرفي دراسة حالة مصرف المزارع التجاري - فرع القضارف -

قنوات توزيع الخدمة المصرفية:

إن ظهور القنوات التوزيعية في القطاع المصرفي دلالة على وجود الخدمات المصرفية وتنوعها على نطاق يتناسب وطبيعة هذه الخدمات، والتي تظهر لإشباع الحاجات للزبائن الحاليين والمستخدمين للخدمات المتاحة من جهة، أو كونها وسيلة فاعلة لجذب زبائن إلي القطاع المصرفي، وهذا يعني ضرورة تهيئة التسهيلات الكافية للحصول على المنتجات الخدمية للمعنيين بها، وفي السعر المناسب وفي المكان المناسب كذلك (36).
منافذ التوزيع عبارة عن قناة أو وسيلة يستخدمها البنك لتوصيل الخدمة إلى العملاء أو المستخدمين لها (37). ولتعريف المنافذ التوزيعية للخدمات المالية فإنها لا تبتعد عن التعريف العام للمنافذ التوزيعية، حيث عرفت على أنها (مجموعة من الأفراد والمنظمات التي تشرف وتقوم بالتوزيع المباشر للمنتجات من المنتج حتى المستهلك بالوقت والمكان والكمية المناسبة وما يحقق رضاه). وهذا التعريف يتضح في جوهره تحقيق المنافع الثلاث السالف ذكرها أعلاه مع التأكيد على تحقيق الرضا من قبل المستهلك لعملية التوزيع المتحققة (38). وعرفت كذلك على أنها (مجموعة المنظمات الوسيطة المشاركة في عملية جعل المنتج أو الخدمة متاحة للاستهلاك أو الخدمة من قبل المستهلك أو المستعمل). وهذا التعريف يشير بشكل صريح إلى كون المنافذ التوزيعية هي عبارة عن منظمات وسيطة تشارك في عملية جعل المنتج متاحاً إلى الأطراف المستهدفة. وعلى العكس مما ورد بالتعريف الأول الذي أشار إلى كون عملية التوزيع تتم بشكل مباشر من قبل المنظمة المعنية بالتوزيع. وحقيقة الأمر أن التوزيع يمكن أن يتم عبر وسطاء وعلى أشكالهم أو بشكل مباشر أيضاً، وفي الخدمات المالية تبرز الحالتين وبأشكال وأتماط متعددة. في بعض الحالات وملتطلبات السوق والتخطيط الاستراتيجي التسويقي تقوم المؤسسات والشركات المنتجة للخدمات المالية باستخدام أكثر من منفذ توزيعي ولأكثر من سوق مالية وهو ما يصطلح عليه بالقنوات المتعددة للخدمات المالية، والذي يعني في جوهره تلك الاستراتيجية التوزيعية التي تعتمد على المنظمة المالية في جعل الخدمة المالية متاحة في السوق ومن خلال أكثر من قناة توزيعية معتمدة. وقد شاع استخدام هذه الاستراتيجية التوزيعية في تسعينيات القرن الماضي. ولكن لغرض تنفيذها يتطلب توفر عاملين أساسيين هما الاستثمارات المالية الكبيرة الواجب توفيرها أولاً، وتحديد الخصائص الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تتفاعل معها القنوات التوزيعية في الأسواق المالية. (39) وقنوات التوزيع تتمثل في الآتي :

1. الفروع :

وهي أهم قناة من قنوات التوزيع للمصرف ويتم من خلالها تقديم كافة الخدمات المصرفية التي يتطلبها العملاء والمنطقة وخدمتهم بالشكل المناسب. وبما أن المصرف يقع في موقع ثابت فيجب الاعتناء باختيار الموقع بشكل جيد بحيث يكون مناسباً لخدمة عملائه الحاليين والمترقبين وأن تتوفر كافة التسهيلات والخدمات العامة في هذا الفرع وأن يعمل المصرف على تجهيز فروعه من الداخل بحيث يوفر الراحة والطمأنينة سواء للموظفين العاملين أو للعملاء وترتيب الأقسام الداخلية لتوفير الجهد والوقت لإنجاز العمل. ومن المناسب القول بأن الفروع المصرفية يمكن تصنيفها وعلى وفق الشكل الشائع منها وعلى أساس الخدمات التي تقدمها وعلى النحو التالي:

1- فروع ذات الخدمات الشاملة:

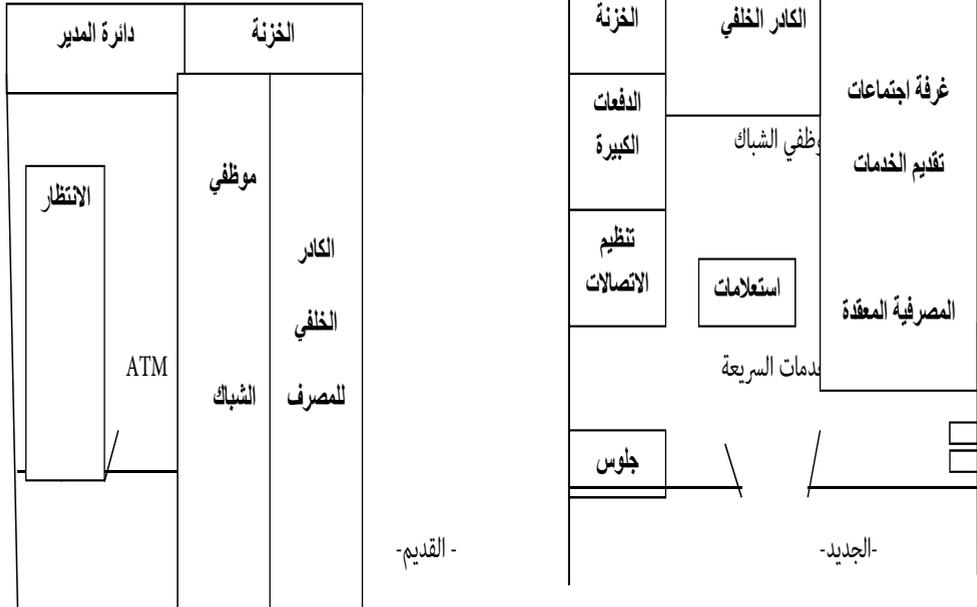
وهو النموذج التقليدي الشائع إلى حد ما في عملية التفريع المصرفي لأنها تسعى إلى الوصول إلى أكبر شريحة من الزبائن والمتعاملين في السوق المستهدف، عبر التنوع والتعدد في الخدمات المصرفية التي تقدمها لهم (41).

2- الفروع ذات الخدمة المحدودة:

يقبل في حجمه عن النوع الأول من الفروع، فهو يقدم فقط الخدمات المصرفية الأساسية، وغالباً ما يتم إنشاؤه في الأقاليم ومراكز المحافظات أو في أماكن يكون فيها الطلب على بعض الخدمات المصرفية دون الأخرى كبيراً ويطلق عليه أحياناً (مكتب نقد). وتشمل خدمات هذا النوع من الفروع بعض الخدمات المصرفية الودائع بمختلف أنواعها (حسابات التوفير حسابات إيداع) وخدمات الائتمان بمبالغ محدودة وذلك في نطاق الصلاحيات المخولة للإدارة الفرع أو الاستعانة بسلطات المركز الرئيسي. وغالباً ما يتم إنشاء مثل هذه الفروع في الأماكن التي تنخفض فيها جدوى إقامة فروع ذات خدمات شاملة كالمناطق الريفية أو النائية (42).

وتقدم خدماتها المصرفية للأفراد أو المؤسسات الخاصة الخدمات العقارية الفروع الخاصة بخدم الشركات والفروع المتحركة التي تخدم تجمعات سكانية معينة كالأندية، الجامعات، الفنادق، صالات المسافرين..... إلخ. ويتوقف نجاح تلك الفروع في تقديم ونشر الخدمات المصرفية للزبائن والمترقبين على مدى نجاح المصرف في اختيار مواقع الفرع وحسن توزيع تلك الفروع على الأماكن التي يتركز فيها زبائنها. ويتأثر قرار اختيار موقع الفرع بمجموعة من العوامل الاقتصادية والجغرافية، التسويقية. وتشير الدراسات إلى أن أهم عوامل نجاح المصرف في تقديم خدمات مصرفية جديدة واكتساب زبائن جدد هو بناء قنوات التوزيع الفاعلة من خلال إعادة هيكلة شبكة الفروع والتركيز على خصوصيات الإقليم وخصوصية المنتج لغرض التمايز عن المنافسين واكتساب زبائن جدد من خلال إعادة تحديد الفروع وتحريك بعضها للعمل داخل الأسواق الفائضة (السوبر ماركت) والمراكز التجارية العامة (43).

شكل رقم (4) تصميم الفرع المصرفي بشكليه القديم والجديد (44)



- دور الصراف الذاتي (الآلي) في التوزيع المصرفي دراسة حالة مصرف المزارع التجاري - فرع القضايف -
ومن خلال الشكل تلاحظ الفروقات المتحققة ما بين الشكل التقليدي لتصميم الفرع والنموذج الحديث وهي:

1. مساحة حركة الزبائن إلى مساحة الموظفين كانت قليلة ولكنها ازدادت في النموذج الحديث.
2. فترة انتظار الزبائن أطول في النموذج التقليدي، لكنها تكون أقل في النموذج الحديث، وذلك لتوزيع العمل على الأطراف المختصة بها من الموظفين.
3. الأماكن المعزولة للتداول والخاصة بين العملاء والموظفين محدودة في النموذج التقليدي، ولكنها واسعة وكبيرة في النموذج الحديث.
4. اعتماد المفهوم التقليدي معنى المصرف في النموذج القديم، ولكنه يتحول إلى مفهوم تاجر المفرد والمسوق في النموذج الحديث.
5. البيئة الداخلية الخاصة بالمصرف التقليدي لا تتيح المجال لبقاء العميل لمدة أطول في المصرف، على العكس مما هو عليه في النموذج الحديث من إتاحة الفرصة للبقاء مدة أكبر والحصول على خدمة متكاملة (45).

2. فروع الخدمات الآلية الشاملة:

ظهر التوجه نحو هذا النوع من الفروع كنتيجة للسعي المتواصل لإدارة المصرف في تحسين مستويات الإنتاجية في العمليات المصرفية وتخفيض تكلفة أدائها. وتوجد أكثر هذه الفروع تقدماً في اليابان حيث تقوم هذه الفروع بوضع عدد من الآلات في نطاق المساحة المخصصة للفرع والتي تمكن العميل من القيام بالعمليات المصرفية الأساسية التي يريدها. ويقوم العملاء في هذا الفرع بعمليات الإيداع والسحب والاستفسار عن حساباتهم وغير ذلك من العمليات بدون تدخل من جانب الموظفين الذين يكونون عادة في المصرف، والذين يقتصر دورهم على تقديم النصح والإرشاد للعملاء فيما يتعلق ببعض الخدمات الغير آلية أو تلك المرتبطة بإدارة استثماراتهم. والجدير بالذكر، أن استخدام هذا النوع من الفروع المصرفية يحظى باهتمام قطاعات محدودة من العملاء الذين غالباً ما تقل أعمارهم عن 35 سنة ويتمتعون بدرجة عالية من التعليم (46).

1- نظام التعامل بالمقاصة :

ويطلق علي هذا النظام (نظام الجيرو) حيث تقوم البنوك وفروعها بتسوية مديونياتها لدى البنوك الأخرى، وبالتالي معاملات عملاء كل منهم معها وفقاً لمجموعة من الحسابات الخاصة لكل بنك لدى الآخر. كما يفيد نظام التعامل بالمقاصة في تيسير التعامل ونشر الوعي المصرفي بين العملاء فضلاً عن السرعة في تسوية المعاملات (47).

2- نظام التوكيلات المصرفية:

نشأ نظام الوكالة المصرفية كحدث تاريخي نتيجة للقصور في نظام شبكة توزيع الخدمات المصرفية لدى أحد البنوك مما أدى إلى توكيله لبعض الأفراد والشركات الأخرى للقيام نيابة عنه بتقديم بعض الخدمات المصرفية. وعلى الرغم من أن هذا النظام قد أخذ في الاختفاء تدريجياً مع تقدم النشاط الاقتصادي واتساع نطاق التغطية الجغرافية لفرع البنوك فلا تزال بعض البنوك الإنجليزية تستخدم التوكيلات المصرفية حتى الآن (48).

3- أجهزة الصراف الآلي:

قد ينظر إلى الصرافات الآلية كمنفذ توزيع أو كمنتج بحد ذاته، فهي تعكس خصائص الاثنين معاً وهيكلية الأسعار الحالية تميل إلى عكس كلا الاعتبارين. وعلى سبيل المثال يكون الوصول إلى معلومات الحساب مجاناً ويعكس وظيفة التوزيع، ولكن بعض المعاملات التي تنجز من قبل الصراف الآلي لا تكون مجانية بشكل يعكس وظيفة المنتج، وتستخدم هذه التقنية في صالات خدمة العملاء الخاصة بالبنوك، أو علي سياجها الخارجي وفي المطارات ومراكز السوق المعروفة، وفي المخازن بحيث يمكن استخدامها من قبل العملاء من خلال بطاقة إلكترونية يمتلكها العميل بالاستعانة بالرقم السري الخاص بالعميل. لقد تطور العمل بتطبيقات هذه التقنية وتوسع بسرعة كبيرة في عقد الثمانينيات والفترة التي تلتها، بعد أن أصبحت وسيلة حديثة في تسويق الخدمات المالية إلى الحد الذي دفع بأحد الخبراء في مجال هذه التطبيقات إلى القول أن العملاء أظهروا اهتمامهم بالطرق الجديدة لإدارة شؤونهم المالية، وأنهم يرغبون في تغيير عاداتهم بسهولة وبسرعة تدعو للعجب. ويعزى السبب لانتشار تطبيقات هذه التكنولوجيا إلى المزايا الكثيرة التي تتصف بها فهي تخفف ضغط العمل على المؤسسات المالية وتعمل على مدار اليوم وفي العطل الرسمية، وتوفر خدمات شخصية لكل عميل إلى جانب سهولة الحصول على الخدمة من خلال أي جهاز من أجهزة الصراف الآلي، كما تتيح فرصة الوصول النقدي من مواقع الفروع ومن متاجر التجزئة أو مكاتب السفر من مواقع بعيدة، فضلاً عن التنوع في الخدمات المقدمة من قبلها (49).

العوامل المؤثرة في اختيار المنافذ التوزيعية:

هنالك عوامل كثيرة من شأنها أن تؤثر على اختيار المنافذ التوزيعية سواء كان ذلك في السلع الاستهلاكية أو الصناعية أو الخدمات، وقد تكون هذه العوامل مشتركة أو مختلفة. وبقدر تعلق الأمر في الخدمات المالية فإن العوامل المؤثر في اختيارها للمنفذ التوزيعي لا تختلف كثيراً عما هو عليه في قطاع الخدمات والسلع بشكل عام، ولكن لها خصوصية معينة تتأثر إلى حد ما بالعوامل التالية:

2-عوامل تتعلق بالسوق :

- أ. حجم المنافسة السائدة في السوق المالية وطبيعة تلك المنافسة، وفيما إذا كانت منافسة مثلى أو منافسة قلة أو احتكار أو غيرها.
- ب. عدد العملاء الذين يستطيعون أن يمثلون حجماً اقتصادياً مجزياً في السوق، وبما يبرر استخدام المنافذ الواسعة الانتشار. كما هو في فتح فروع أو مكاتب مصرفية في الجامعات مثلا لتقديم خدمات معينة تخص شريحة الطلبة والعاملين من أساتذة وموظفي الجامعة. أو في فتح مكاتب للصيرفة وتغيير العملة في نقاط التسوق الرئيسة في المدينة، المطارات، أماكن السياحة الرئيسية..... إلخ .
- ج. مستوى النضج وانتشار وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المالية وسهولة الوصول إليها وللمتعاملين في السوق (50) .

2- عوامل تتعلق بالمنظمة ذاتها:

يرتبط قرار اختيار منافذ التوزيع بقدرة المصرف المالية فكلما كانت القدرة المالية للمصرف عالية كلما كان المصرف من اختيار مبانٍ مناسبة وأكثر ملاءمة للتعامل في خدماته وكذلك استخدام وسائل توزيع حديثة ومتطورة (51).

- دور الصراف الذاتي (الآلي) في التوزيع المصرفي دراسة حالة مصرف المزارع التجاري - فرع القضايف

3 - طبيعة الخدمة المالية:

- أ. كما هو الحال في تنوع السلع من حيث تقسيمها إلي خاصة وتسوق وسهلة المنال، فالخدمات يمكن تقسيمها أيضاً بذات الشكل إلى حد ما. فالخدمات سهلة المنال يشترط أن تتوفر لها منافذ توزيعية واسعة الانتشار جغرافياً، وكما هو في عملية السحب النقدي والتي تتطلب استخدام الصراف الآلي كوسيط في عملية التوزيع وبالعكس عندما تكون الخدمة خاصة، فإنها تقترب إلى اختيار المنفذ المباشر لأنها تخضع لشروط واتفاقات معينة ما بين منتج الخدمة ومستخدمها أو المنتفع منها.
- ب. درجة تعقد الخدمة وحداتها والحاجة إلى تفاصيل توضيحية لمن يطلبها كي يقوم بالتعامل معها وشرائها.
- ج. هامش الربح من الخدمة المقدمة ومدى إمكانية دخول وسيط في تقديمها يمكن أن يتقاسم الربح المتحقق فيها مع منتج الخدمة، أو عدم إمكانية ذلك (52).

4-عوامل تتعلق بالزبائن:

يعتبر العملاء من أهم العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند اختيار منافذ التوزيع. وتحدد المواقع الجغرافية لهؤلاء العملاء وأنواعهم الطريقة المناسبة للتوزيع فعلي سبيل المثال يصعب استخدام الانترنت في التوزيع في المناطق الفقيرة وعندما يكون المستوى التعليمي والثقافي للعملاء منخفضاً، ومن ناحية أخرى فإن احتياجات العملاء من قطاع الأفراد تختلف عن احتياجات المنظمات الأمر الذي جعل بعض البنوك يخصص فروعاً لخدمة الأفراد فقط وفروع أخرى لخدمة المنظمات من شركات ومؤسسات وغيرها. وبالطبع فإن ميول واتجاهات العملاء ليست ثابتة بل هي متغيرة من وقت لآخر. ولهذا فإنه يقع على المخطط التسويقي عبء متابعة اتجاهات العملاء واتباع أسلوب التوزيع المناسب لذلك (53).

4- الظروف والعوامل الخارجية:

- تأثير القوانين والتشريعات التي تحد أو تشجع على تقديم العديد من الخدمات المالية، فالمصارف مثلاً لا يحق لها أن تفتح فروعاً خارج بلدتها دون موافقة قانونية من الدولة الأم أو الدولة المستضيفة لذلك الفرع.
- الكثير من الخدمات المالية لا تقدم دون أن يكون لها سند قانوني وتشريعي وكما هو مثلاً في تحديد النظم والقواعد في عمليات التداول في بورصة الأوراق المالية وناقلة الأسهم والسندات وتأسيس الشركات المالية وتوزيع الحصص والأرباح..... إلخ (54).
- سيطرة الدولة وتدخلها في عمل المؤسسات المالية، إذ تشترط بعض الدول أن تكون حصتها في أي مؤسسة ومنها المؤسسات المالية ما لا يقل عن 51% وفي بعضها تكون بشكل كامل للدولة. وفي البعض الآخر لا تسمح أن تمارس وتقدم بعض الخدمات المالية من قبل القطاع الخاص، كما هو الحال في بعض الدول وللوقت الحاضر لا تسمح للقطاع الخاص في الدخول بخدمة الصرافة وتغيير العملات.
- سيادة روح القانون في الدولة يشجع علي تنشيط العمليات المالية لأنها مؤثر مهم لبيئة اقتصادية وسياسية مستقرة تحفز المستثمرين ومنتجي الخدمات المالية للدخول إلي هذه الأسواق، أو الابتعاد عنها إذا ما كان العكس، وهذا ما سيؤثر على اختيار المنفذ التوزيعي للخدمات المالية فيما إذا كانت مباشرة من قبلها أو عبر فروعها أو كلاهما (55).

الدراسة الميدانية:

أولاً: نبذة عن مصرف المزارع التجاري:

تأسس مصرف المزارع التجاري في ٨/١/٨٩٩١م نتيجة لدمج مصرفين كبيرين هما البنك التجاري السوداني وهو أول مصرف وطني أسس بالسودان في عام ٠٦٩١م وبنك المزارع للاستثمار والتنمية الريفية الذي أسس عام ٢٩٩١م مستهدفاً النهوض بالقطاع الزراعي والقطاعات ذات الصلة بالزراعة. وبعد الدمج أصبح مصرف المزارع التجاري من أكبر المؤسسات المصرفية بالبلاد من حيث عدد المساهمين حيث يضم أكبر قاعدة مساهمين بالسودان. ويسعى المصرف لتحقيق أغراض استراتيجية بالبلاد كترقية القطاع الزراعي والصناعي والتجاري عموماً وتطوير الريف السوداني بصفة خاصة بالإضافة لتقديم الخدمات التمويلية المتميزة لكل الأنشطة الاقتصادية الأخرى.(٦٥)

ثانياً: تحليل البيانات واختبار الفرضيات :

جدول رقم (3)

الترتيب	القيمة الاحتمالية Sig	قيمة اختبار t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الرقم
2	0.000	21.50	92%	0.548	2.78	تفضل التعامل مع موظف البنك على الصراف الآلي .	1.
4	0.000	21.47	%92	0.549	2.78	الخدمات المصرفية عبر الصرافات الآلية متوفرة على مدار الساعة واليوم والأسبوع .	2.
2	0.000	37.90	96.3%	0.323	2.89	الانتشار الواسع للصرافات الآلية يساعدك في الاحتفاظ بنقودك لدى المصرف لسهولة الحصول عليها في أي وقت.	3.

- دور الصراف الذاتي (الآلي) في التوزيع المصرفي دراسة حالة مصرف المزارع التجاري - فرع القضارف -

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار t	القيمة الاحتمالية Sig	الترتيب
4.	الخدمات المصرفية عبر الصراف الآلي متاحة في أماكن خلاف فرع البنك.	2.67	0.686	%89	16.49	0.000	1
5.	استخدام الصراف الآلي يعتبر أكثر أماناً وسرية مع التعامل عبر الموظفين.	4.29	0.891	%86	48.1	0.000	3
6	الصراف الآلي يوفر الخصوصية في التعامل.	4.15	0.845	%83	49.1	0.000	5
7	الصراف الآلي به صعوبات وتعقيدات أثناء إجراء التعاملات المالية من سحب أو إيداع.	3.00	0.000	%100	-	0.000	4
8	الخدمات المصرفية عبر الصراف الآلي أقل فعالية وجودة لعدم التفاعل والرد على الاستفسارات مثل الموظفين.	2.94	0.236	%98	53.00	0.000	1

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار t	القيمة الاحتمالية Sig	الترتيب
9	الخدمات المصرفية عبر الصراف الآلي تمتاز بالمخاطر العالية عند عدم معرفة التعامل أو التعقيد أو السرعة.	2.78	0.428	%92	27.55	0.000	1
10	الخدمات المصرفية عبر الصراف الآلي تمتاز بقلّة التكلفة المالية مقارنة مع التعامل عبر الموظفين.	2.83	0.514	%94.3	23.36	0.000	3

المصدر: الباحثون 2021م

- من خلال الجدول يلاحظ الباحثون أن ترتيب الإجابات حسب درجة الموافقة أن جميع العبارات قد جاءت بمتوسّات حسابية تقع في درجة الموافقة وكان ترتيبها حسب المتوسّات الحسابية كالآتي:
1. تحليل العبارة الأولى كانت قيمة اختبار 21.50 (t وقيمة الاحتمال الحرج (مستوى الدلالة الإحصائية) (0) وهي أقل من (0.05) (مستوى الدلالة المعنوية) وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول الإجابات وكانت لصالح الذين أجابوا بموافق بشدة (تفضل التعامل مع موظف البنك على الصراف الآلي). بانحراف معياري (0.548) ووسط حسابي (2.78) بدرجة ثقة 92% .
 2. تحليل العبارة الثانية كانت قيمة قيمة اختبار (21.47) (t وقيمة الاحتمال الحرج مستوى الدلالة الإحصائية يساوي (0) وهي أقل من (0.05) (مستوى الدلالة المعنوية) وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول الإجابات وكانت لصالح الذين أجابوا بموافق بشدة (الخدمات المصرفية عبر الصراف الآلي متوفرة على مدار الساعة واليوم والأسبوع). بانحراف معياري قدره (0.549) ووسط حسابي (2.78) بنسبة 92% .
 3. تحليل العبارة الثالثة كانت قيمة اختبار (37.90) (t وقيمة الاحتمال الحرج (مستوى الدلالة الإحصائية) يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) (مستوى الدلالة المعنوية) وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول الإجابات وكانت لصالح الذين أجابوا بموافق بشدة (الانتشار الواسع

- دور الصراف الذاتي (الآلي) في التوزيع المصرفي دراسة حالة مصرف المزارع التجاري - فرع القضارف -
- للصرافات الآلية يساعدك في الاحتفاظ بنقودك لدى المصرف لسهولة الحصول عليها في أي وقت.)
بانحراف معياري (2.89) ومتوسط حسابي 4.24 بنسبة ثقة 96.3%.
4. تحليل العبارة الرابعة كانت قيمة اختبار (16.49) (t) وقيمة الاحتمال الحرج (مستوى الدلالة الإحصائية (032) وهي أقل من (0.05) (مستوى الدلالة المعنوية) وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية وكانت لصالح الذين أجابوا بموافق بشدة (الخدمات المصرفية عبر الصراف الآلي متاحة في أماكن خلاف فرع البنك.) بانحراف معياري (0.686) ومتوسط حسابي (2.67) بدرجة ثقة 89%.
- 5- تحليل العبارة الخامسة كانت قيمة اختبار 48.1 (t) وقيمة الاحتمال الحرج ومستوى الدلالة الإحصائية (0) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول الإجابات في السؤال وكانت لصالح الذين أجابوا بموافق بشدة (استخدام الصراف الآلي يعتبر أكثر أماناً وسرية مع التعامل عبر الموظفين.) بانحراف معياري قدره (0.891) ووسط حسابي (4.29) بدرجة ثقة 86%.
6. تحليل العبارة السادسة كانت قيمة اختبار (49.1) (t) وقيمة الاحتمال الحرج (0) وهي أقل من 0.5 (مستوى الدلالة المعنوية) وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول الإجابات وكانت لصالح الذين أجابوا بموافق بشدة (الصراف الآلي يوفر الخصوصية في التعامل.) بانحراف معياري قدره (0.845) ووسط حسابي (4.15) بدرجة ثقة 83%.
7. تحليل العبارة السابعة كانت قيمة اختبار (t) (-) وقيمة الاحتمال الحرج (0) وهي أقل من (0.5) وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول وكانت لصالح الذين أجابوا بموافق بشدة (الصراف الآلي به صعوبات وتعقيدات أثناء إجراء التعاملات المالية من سحب أو إيداع.) بانحراف معياري (0.000) ووسط حسابي (3.00) بنسبة ثقة 100%.
8. تحليل العبارة الثامنة كانت قيمة اختبار (53.00) (t) وقيمة الاحتمال الحرج حول الإجابات في السؤال وكانت لصالح الذين أجابوا بموافق بشدة (الخدمات المصرفية عبر الصراف الآلي أقل فعالية وجودة لعدم التفاعل والرد على الاستفسارات مثل الموظفين.) بانحراف معياري قدره (0.97) ووسط حسابي (2.94) بدرجة ثقة 98%.
9. تحليل العبارة التاسعة كانت قيمة اختبار (27.55) (t) وقيمة الاحتمال الحرج حول الإجابات في السؤال وكانت لصالح الذين أجابوا بموافق بشدة (الخدمات المصرفية عبر الصراف الآلي تمتاز بالمخاطر العالية عند عدم معرفة التعامل أو التعقيد أو السرعة.) بانحراف معياري قدره (0.236) ووسط حسابي (2.78) بدرجة ثقة 92%.
10. تحليل العبارة العاشرة كانت قيمة اختبار (23.36) (t) وقيمة الاحتمال الحرج حول الإجابات في السؤال وكانت لصالح الذين أجابوا بموافق بشدة (الخدمات المصرفية عبر الصراف الآلي تمتاز بقلّة التكلفة المالية مقارنة مع التعامل عبر الموظفين.) بانحراف معياري قدره (2.83) ووسط حسابي (2.83) بدرجة ثقة 94%.

الخاتمة :

يمثل توزيع الخدمات المصرفية بعد انتهاء ساعات العمل الرسمية بالمصارف التجارية السودانية مشكلة يمكن تلافيها عبر استخدام تقنيات مصرفية تساعد في توفير هذه الخدمات بجودة عالية. ويعتبر الصراف الذاتي (الآلي) أحد هذه الوسائل التي يكمن أن تساعد في التوزيع المصرفي للمعاملات المالية في مصرف المزارع التجاري فرع القضارف لما يقدمه من خدمات مصرفية لا تكون متاحة على مدار اليوم وطوال الأسبوع، فمثلا يتيح الصراف الآلي خدمات السحب والإيداع وطلب دفاتر الشيكات خلال اليوم وعلى مدار الساعة وفي أيام العطلات وهذه تعتبر ميزة تنافسية تساعد المصارف في جذب أكبر عدد من العملاء وبالتالي إيداع أكبر لودائعهم التي يحصلون عليه متى ما أرادوا وهذه ميزة تساعد في التوزيع المصرفي .

النتائج :

1. إن الخدمات المصرفية عبر الصرافات الآلية متوفرة على مدار الساعة واليوم والأسبوع وعلى الرغم من ذلك فإن العملاء يفضلون التعامل عبر نوافذ الموظفين بالبنك .
2. الانتشار الواسع للصرافات الآلية يساعدك في الاحتفاظ بنقودك لدى المصرف لسهولة الحصول عليها في أي وقت الخدمات المصرفية عبر الصراف الآلي متاحة في أماكن خلاف فرع البنك .
3. إن الصراف الآلي يوفر الخصوصية في التعامل ويعتبر أمانا وسرية مع التعامل عبر الموظفين .
4. تعتبر الخدمات المصرفية التي يتم تقديمها عبر الصراف الآلي قليلة التكلفة المالية مقارنة مع التعامل عبر الموظفين .
5. توفر الصراف الآلي على مدار الساعة واليوم والأسبوع يشجع العملاء على ترك ودائعهم لدى المصرف .

التوصيات :

1. تدريب عملاء المصارف على كيفية استخدام الأجهزة التي تقدم الخدمات المصرفية لتجنب مخاطر استخدامها .
2. تبني استراتيجية لنشر الوعي المصرفي لدى المواطنين عبر وسائل الإعلام المختلفة من قبل الدولة .
3. حل المشاكل التي قد تواجه استمرارية الصرافات الآلية في تقديم الخدمات وذلك بتوفير ألواح الطاقة الشمسية كحل لمشكلة الطاقة .
4. تزويد الصرافات الآلية بميزات أخرى تساعد العملاء في إنجاز خدماتهم .

- دور الصراف الذاتي (الآلي) في التوزيع المصرفي دراسة حالة مصرف المزارع التجاري - فرع القضارف -

المصادر والمراجع :

- (1) طارق طه، ادارة البنوك في بيئة العوامة والانتترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007م، ص68.
- (2) ستيف ويلان وموظفي المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء وشركة Echange, LLC، سلسلة ابتكارات تكنولوجيا المعلومات التي تصدرها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، CGAP.
- (3) عز الدين كامل أمين مصطفى، الصيرفة الإلكترونية، مجلة المصرفي، العدد السادس والعشرون، تصدر عن بنك السودان، الخرطوم، ديسمبر 2002م ص36.
- (4) زكي خليل المساعد، تسويق الخدمات وتطبيقاته، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن الطبعة الأولى 2003م ص 326.
- (5) وسام اليحيري، الصراف الآلي، مجلة أصداء العدد السابع عشر تصدر عن البنك التجاري اليمني فبراير 2008م ص 3.
- (6) زاهر محمد عثمان فقيري و إبراهيم حسن علي الإمام، المواصفات الخاصة بالصرافات الآلية منشور لبنك السودان المركزي بتاريخ 2014/4/21م .
- (7) أحمد سفر، العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس الطبعة الأولى 2006م ص 285.
- (8) ثناء علي القباني، النقود البلاستيكية، الدار الجامعية الإسكندرية 2006م الطبعة الأولى ص 96.
- (9) محمود جاسم الصميدعي و ردينة عثمان يوسف التسويق المصرفي مدخل استراتيجي كمي تحليلي دار المناهج للنشر والتوزيع عمان الأردن الطبعة الأولى 2001م، ص 322.
- (10) المرجع سابق ص 322.
- (11) وسام البحيري المرجع السابق ص 3.
- (12) طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العوامة والانتترنت، مرجع سابق، ص68
- (13) طارق طه، ادارة البنوك في بيئة العوامة والانتترنت، مرجع سابق، ص69
- (14) طارق طه، ادارة البنوك في بيئة العوامة والانتترنت، مرجع سابق، ص70
- (15) ناجي معلا، أصول التسويق المصرفي، معهد الدراسات المصرفية، عمان الأردن، 1995م ص 202.
- (16) ناجي معلا، المرجع السابق ص 202.
- (17) المرجع السابق ص 202.
- (18) المرجع السابق ص 202.
- (19) المرجع السابق ص 203.
- (20) المرجع السابق ص 203.
- (21) المرجع السابق ص 204.
- (22) طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العوامة والانتترنت، مرجع سابق، ص266
- (23) المرجع السابق، ص 267.
- (24) فريد بشير وعبد الوهاب الأمين، اقتصاديات النقود والبنوك، مركز المعرفة للاستثمارات والخدمات التعليمية، المنامة، البحرين، 2008م، ص 283.

- (25) ناجي معلا مرجع سابق ص205.
- (26) ناجي معلا مرجع سابق ص205.
- (27) أحمد سفر العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية مرجع سابق ص 161.
- (28) المرجع السابق ص 162.
- (29) المرجع السابق ص 162.
- (30) السيد عبده ناجي تسويق الخدمات المصرفية الأسس والتطبيق العملي في البنوك، إتحاد المصارف العربية بيروت لبنان 2003م ص 241.
- (31) محمود جاسم الصميدعي و ردينة عثمان يوسف المرجع السابق ص311.
- (32) محمود جاسم الصميدعي و ردينة عثمان يوسف المرجع السابق ص311.
- (33) المرجع السابق ص 311.
- (34) تيسير العجارمة التسويق المصرفي عمان دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع الأردن عمان الطبعة الأولى 2005م ص 196.
- (35) المرجع السابق ص 196.
- (36) المرجع السابق ص 196.
- (37) السيد عبده ناجي المرجع السابق ص 241.
- (38) أحمد محمود أحمد، تسويق الخدمات المصرفية مدخل نظري تطبيقي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان 2001م، الطبعة الأولى ص 279.
- (39) المرجع السابق ص 279.
- (40) ثامر البكري وأحمد الرحومي تسويق الخدمات المالية، إثراء للنشر والتوزيع 2008م عمان الأردن الطبعة الأولى 2008م ص 261.
- (41) المرجع السابق ص 261.
- (42) ناجي معلا أصول التسويق المصرفي المرجع السابق ص 197-198.
- (43) محمود جاسم الصميدعي و ردين عثمان يوسف التسويق المصرفي المرجع السابق ص 313.
- (44) طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت مرجع سابق ص 266.
- (45) محمود جاسم الصميدعي و ردين عثمان يوسف التسويق المصرفي المرجع السابق ص 320.
- (46) السيد عبده ناجي المرجع السابق ص 241.
- (47) أحمد محمود أحمد تسويق الخدمات المصرفية المرجع السابق ص 281.
- (48) أحمد محمود أحمد تسويق الخدمات المصرفية المرجع السابق ص 283.
- (49) يوسف حسن يوسف، البنوك الإلكترونية -المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى القاهرة 2012م ص 29.
- (50) يوسف حسن يوسف .المرجع السابق ص30
- (51) عوض الحداد المرجع السابق ص 309

- دور الصراف الذاتي (الآلي) في التوزيع المصرفي دراسة حالة مصرف المزارع التجاري - فرع القضارف -
- (52) سليمان الجيوسي و محمد الطائي تسويق الخدمات المالية الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات
وجامعة القدس المفتوحة القاهرة مصر 2009م، ص- ص 350-351.
- (53) ثامر البكري وأحمد الرحومي المرجع السابق ص 278-279.
- (54) السيد عبده ناجي المرجع السابق ص 247.
- (55) ثامر البكري وأحمد الرحومي المرجع السابق ص 278-281
- (56) <https://www.fcbsudan.com/aboutus.php42->

التنبؤ بأعداد المصابين بمرض الكورونا بالسودان باستخدام نماذج السلاسل الزمنية في الفترة من مارس 2020م – مايو 2021م

أستاذ مساعد - قسم الإحصاء التطبيقي
كلية العلوم والتقانة - جامعة شندي

د. إبراهيم محمد إبراهيم سيد أحمد

أستاذ مساعد - قسم الإحصاء التطبيقي
كلية العلوم والتقانة - جامعة شندي

د. مجدي عبد الإله محمد عباس

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى استخدام نماذج السلاسل الزمنية في التنبؤ بأعداد المصابين بمرض الكورونا بالسودان، وتتمثل مشكلة البحث في ندرة النماذج الإحصائية التي تستخدم في التنبؤ بهذا المرض الخطير بالسودان، وفروض هذا البحث هي أن النموذج المقدر لبيانات الدراسة نموذج ملائم ومناسب ودقيق ويصلح للتنبؤ بأعداد المرضى في المستقبل، وتم استخدام المنهج التحليلي عن طريق برنامج SPSS21، وأهم الاستنتاجات التي توصل لها البحث هي أن استخدام تحليل السلاسل الزمنية مناسب ومفيد في دراسة أعداد المصابين بمرض الكورونا بالسودان، والنموذج الإحصائي للسلسلة الزمنية لبيانات المصابين بمرض الكورونا بالسودان هو $ARMA(0,1,2)$ ، والسلسلة الزمنية للمصابين تتزايد بصورة شهرية ويتوقع تزايدها بصورة كبيرة خاصة إذا لم تطبق الدولة الاحترازات الصحية لمجابهة المرض، يوصي البحث باستخدام النموذج الذي توصلت إليه الدراسة من قبل الجهات الصحية لمعرفة الاتجاهات المستقبلية للظاهرة ووضع الخطط اللازمة لمجابهة وتقليل أعداد المصابين بالمرض ونوصي مستقبلاً باستخدام تحليل السلاسل الزمنية المتعدد المتغيرات وذلك من خلال أخذ السلسلة لعدة متغيرات حيث يمكن دراسة أعداد الوفيات مع أعداد المصابين وأعداد المتعافين من المرض لتساهم تلك الدراسات في وضع الخطط اللازمة للجهات الصحية لمجابهة المرض.

الكلمات المفتاحية: السلسلة الزمنية، تقدير النموذج، تشخيص النموذج، التنبؤ، فيروس الكورونا

Abstract:

This research aims to use time series models in predicting the number of people with corona virus in Sudan, the research problem is the scarcity of statistical models that serve to predict such a serious disease in Sudan, and this research is assumed to be that the estimated model of study data is appropriate and accurate and suitable for predicting the number of patients in the future, and the analytical approach used through spss21, and the

most important conclusions of the research are that the use of time series analysis is appropriate and useful in studying the numbers of people affected by corona virus In Sudan, the statistical model of the time series data for affected people in Sudan is (ARMA(0,1.2), and the time series of patients is increasing monthly and is expected to increase significantly especially if the state does not apply health precautions to cope with the virus, the researchers recommend using the model reached by the study by health authorities to see the future trends of the phenomenon and develop plans to confront and reduce the number of people affected by the virus. In the future, we recommend using multi-variable time series analysis by taking the series to several variables where the number of deaths can be studied with the number of infected people and the preparation of those recovering from the virus to contribute to the development of plans for the crisis for health authorities to cope with the virus.

KEYS :

time series- Model Identification- Diagnostics Checking- Forecasting- COV-19

المقدمة :

يعتبر موضوع تحليل السلاسل الزمنية من المواضيع الإحصائية المهمة في تحليل الكثير من الظواهر، والسلسلة الزمنية عبارة عن مجموعة من المشاهدات أو القياسات التي تؤخذ على إحدى الظواهر علي فترات زمنية متتابعة نتيجة لتعقب هذه الظاهرة لفترة زمنية طويلة نسبياً وفي أغلب الأحيان تكون هذه الفترة الزمنية منتظمة أو متساوية. وتتلخص أهم أهداف تحليل السلسلة الزمنية في الحصول على وصف دقيق للظاهرة، وبناء نموذج مناسب لتفسير هذه الظاهرة واستخدام النتائج للتنبؤ بسلوك الظاهرة في المستقبل⁽¹⁾. وظهر في الفترة الأخيرة مرض خطير انتشر بصورة سريعة حول العالم بما فيها السودان وهو مرض الكورونا، لذا لا بد من وجود نماذج إحصائية تمكننا من التنبؤ بعدد المرضى في السودان حتى تستطيع الجهات الصحية مجابهة هذا المرض عندما يكون لديها معلومات بأرقام متوقعة لحدوث الإصابات خير من أن تتفاجأ تلك الجهات بأعداد لم تكن في الحسبان، لذلك تناولت هذه الدراسة استخدام نماذج السلاسل الزمنية في التنبؤ بأعداد المصابين بمرض الكورونا في الفترة القادمة.

الجانب النظري:

1-تعريف السلسلة الزمنية:

السلسلة الزمنية هي عبارة عن مجموعة من القياسات المأخوذة عن متغير مرتبة وفقاً لزمن حدوثها وتستخدم نماذج السلاسل الزمنية في تحليل الكثير من الظواهر في مجالات الحياة المختلفة منها المجالات

الطبية والاقتصادية والصناعية وغيرها⁽²⁾، ويمكن أن تعرف أن السلسلة الزمنية بأنها عبارة عن قيم متغير معين خلال فترات زمنية متساوية كالأيام أو الشهور أو السنين⁽³⁾.

2-أنواع السلاسل الزمنية:

وتكون السلسلة الزمنية على نوعين متصله Continues ومنفصلة Discrete بحسب الزمن. ويمكن أن تكون مستقرة Stationary إذا كانت الخصائص الاحتمالية لا تتأثر بالزمن أو غير مستقرة Non stationary إذا كانت الخصائص الاحتمالية تتأثر بالزمن، وغودج السلسلة الزمنية هو الدالة التي تربط قيم السلسلة الزمنية بالقيم السابقة لها وأخطائها⁽⁴⁾.

3-أهداف دراسة السلاسل الزمنية:

تنشأ السلاسل الزمنية في العديد من المجالات ذات المساس بحياة الأفراد والمجتمعات ومن أبرز الأمثلة على هذه المجالات:

1. الاقتصاد: هناك العديد من السلاسل الزمنية التي تصف ظواهر اقتصادية مثل: سلسلة الصادرات، وسلسلة الواردات، وسلسلة ميزان المدفوعات وسلسلة أجور العمال، وسلسلة أسعار السلع، وسلسلة أرباح الشركات وسلسلة الدخل الفردي وأسعار العملات النقدية وغيرها كثير.
2. الإحصاء الجوية: هناك العديد من السلاسل الزمنية التي تصف درجات الحرارة وكميات الأمطار وكمية الرطوبة وكمية الضغط الجوي وارتفاع الثلوج المتساقطة وما شابه ذلك.
3. الطب: هناك العديد من السلاسل الزمنية التي تصف درجة حرارة المريض وضغط الدم عنده، والمدة الزمنية التي يقضيها المرضى في المستشفيات وأعداد الوفيات بسبب مرض معين، وعدد حالات الولادة في أحد المستشفيات وما شابه ذلك.
4. الصناعة: هناك العديد من السلاسل الزمنية التي تصف كميات الإنتاج ومواصفات سلعة منتجة، وأطوال أعمال أدوات حساسة أنتجها مصنع معين وغيرها كثير.
5. العلوم العسكرية: هناك العديد من السلاسل الزمنية التي تصف تطور فصائل القوات المسلحة من مشاة ومدفعية وطيران وغيرها من حيث الأعداد البشرية والتجهيزات العسكرية.
6. العلوم الإنسانية: هناك العديد من السلاسل الزمنية التي تصف أعداد السكان وأعداد حالات الزواج والطلاق والوفيات، وأعداد المؤلفات المنشورة في حقل معروف معين، وتطور الخدمات الاجتماعية وتطور أعداد الطلبة في المراحل التعليمية المختلفة وما شابه⁽⁵⁾.

4- مكونات السلاسل الزمنية:

السلاسل الزمنية لها أربعة مكونات رئيسية (تغيرات) هي الاتجاه العام والتغيرات الدورية والتغيرات الموسمية والتغيرات العرضية، ويمكن القول بأن التغيرات التي تطرأ على ظاهرة معينة هي محصلة عدة عوامل⁽⁶⁾.

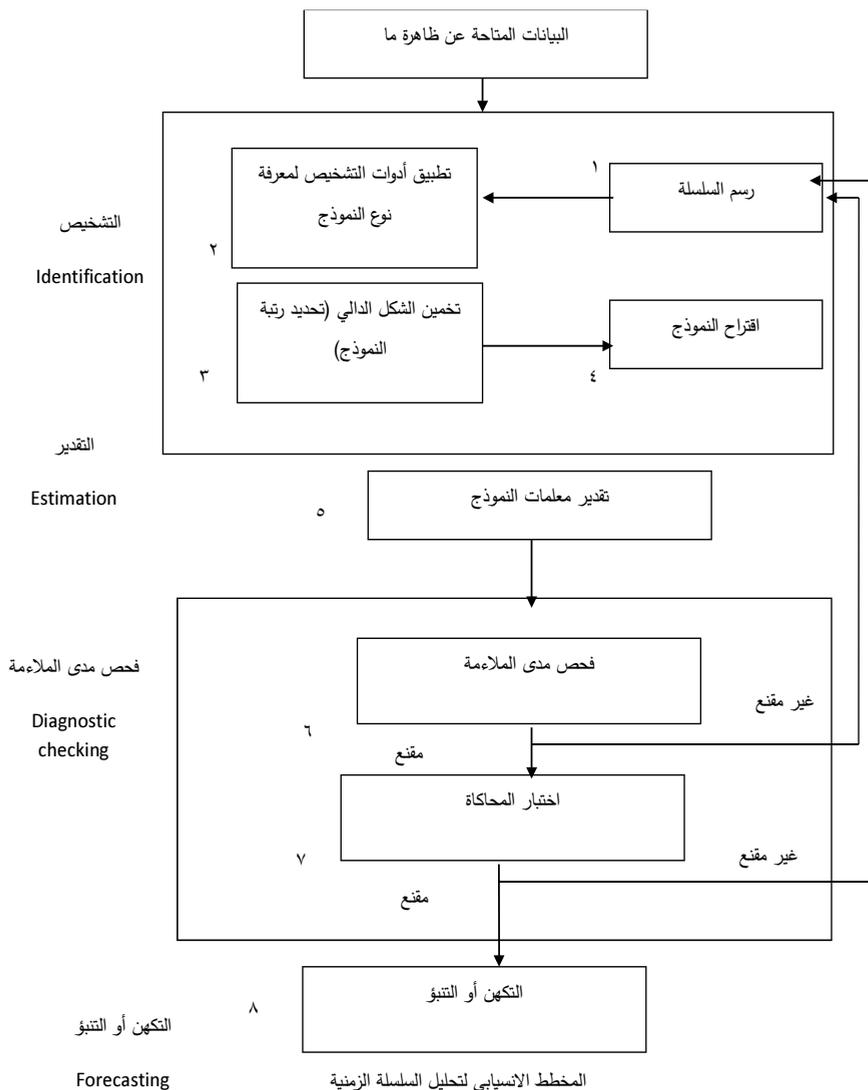
5- تحليل السلاسل الزمنية (7): seireS emiT sisylana

يتكون تحليل السلاسل الزمنية من مراحل متسلسلة تبدأ بمرحلة التشخيص Identification للنموذج والتي تعد المرحلة الأهم. وتليها مرحلة تقدير Estimation معلمات النموذج، ومن ثم مرحلة فحص مدى

الملاءمة Diagnostics Checking للنموذج. وتأتي المرحلة الأخيرة وهي مرحلة التنبؤ Forecasting. ومن الجدير بالذكر أن هناك اتجاهين لتحليل السلاسل الزمنية الأول هو اتجاه الزمن DomainTime والذي يعتمد على دوال الارتباط الذاتي ودوال الارتباط الذاتي الجزئي الثاني هو اتجاه التكرار Frequency Domain والذي يعتمد على التحليل الطيفي Spectrum Analysis وهنا سيكون تطبيقنا في هذا البحث على الاتجاه الأول.

والشكل رقم (1) هو المخطط الانسيابي لتحليل السلاسل الزمنية

شكل (1): يوضح مراحل تحليل السلسلة الزمنية: [1]



جدول يوضح خواص النماذج حسب الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي:

الرقم	النموذج	ACF	PACF
1	AR(p)	يقترّب من الصفر تدريجياً	p يساوي الصفر بعد الإزاحة
2	MA(q)	يساوي الصفر بعد الإزاحة	يقترّب من الصفر تدريجياً
3	ARMA(p,q)	يقترّب من الصفر تدريجياً	يقترّب من الصفر تدريجياً
4	AR(1)	يقترّب من الصفر تدريجياً	يساوي الصفر بعد الإزاحة 1
5	MA(1)	يساوي الصفر بعد الإزاحة 1	يقترّب من الصفر تدريجياً
6	AR(2)	يقترّب من الصفر تدريجياً	يساوي الصفر بعد الإزاحة 2
7	MA(2)	يساوي صفرًا بعد الإزاحة 2	يقترّب من الصفر تدريجياً

6- نماذج تحليل السلاسل الزمنية Autoregressive Moving Average (ARMA):

تضم نماذج تحليل السلاسل الزمنية بصورة عامة ثلاثة نماذج أساسية تسمى نماذج بوكس جنكز تعتبر نماذج بوكس - جنكيز من أهم النماذج المستخدمة في تحليل السلاسل الزمنية لأنها توفر استراتيجيات التحليل للسلاسل الزمنية عبر مراحلها المختلفة⁽⁸⁾، ونستعرض النماذج مع بعض خصائصها:

1- نماذج الانحدار الذاتي⁽⁹⁾ AR(p):

والتي تعرف بصورة عامة كالآتي:

$$\phi_p(B)z_t = \delta + a_t$$

$$z_t = \delta + \phi_1 z_{t-1} + \phi_2 z_{t-2} + \dots + \phi_p z_{t-p} + a_t, a_t \sim N(0, \sigma^2).$$

نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى (1) AR (1)⁽¹⁰⁾

وهو على الشكل:

$$\phi_1(B)z_t = \delta + \theta_0(B)a_t$$

$$(1 - \phi_1)z_t = \delta + a_t$$

$$z_t = \delta + \phi_1 z_{t-1} + a_t, a_t \sim N(0, \sigma^2)$$

نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الثانية (2) AR (2)⁽¹¹⁾:

وهو على الشكل:

$$\phi_2(B)z_t = \delta + \theta_0(B)a_t$$

$$(1 - \phi_1 B - \phi_2 B^2) z_t = \delta + a_t$$

$$z_t = \delta + \phi_1 z_{t-1} + \phi_2 z_{t-2} + a_t, \quad a_t \sim N(0, \sigma^2)$$

2- نماذج المتوسط المتحرك $(MA(q))^{(12)}$ وهي تأخذ الشكل الآتي:

$$z_t = \delta + (1 - \theta_1 B) a_t$$

$$z_t = \delta - \theta_1 a_{t-1} - \theta_2 a_{t-2} - \dots - \theta_q a_{t-q} + a_t, \quad a_t \sim N(0, \sigma^2)$$

نموذج المتوسط المتحرك من الدرجة الأولى $MA(1)^{(13)}$ وهو على الشكل:

$$\phi_0(B) z_t = \delta + \theta_1(B) a_t$$

$$z_t = \delta + (1 - \theta_1 B) a_t$$

$$z_t = \delta - \theta_1 a_{t-1} + a_t, \quad a_t \sim N(0, \sigma^2)$$

خصائص نموذج المتوسط المتحرك من الدرجة الأولى $(MA(1))$: ويكتب على الشكل:

$$\phi_0(B) z_t = \delta + \theta_1(B) a_t$$

$$z_t = \delta + (1 - \theta_1 B) a_t$$

$$z_t = \delta - \theta_1 a_{t-1} + a_t, \quad a_t \sim N(0, \sigma^2)$$

نموذج المتوسط المتحرك من الدرجة الثانية $(MA(2))^{(14)}$ ويأخذ الشكل الآتي:

$$z_t = \delta - \theta_1 a_{t-1} - \theta_2 a_{t-2} + a_t, \quad a_t \sim N(0, \sigma^2)$$

خصائص نموذج المتوسط المتحرك من الدرجة الثانية $(MA(2))$: ويكتب على الشكل:

$$\phi_0(B) z_t = \delta + \theta_2(B) a_t$$

$$z_t = \delta + (1 - \theta_1 B - \theta_2 B^2) a_t$$

$$z_t = \delta + a_t - \theta_1 a_{t-1} - \theta_2 a_{t-2}, \quad a_t \sim N(0, \sigma^2)$$

3- نماذج الانحدار الذاتي المتوسط المتحرك (ARMA(p,q))⁽¹⁵⁾

وهذه النماذج تعتبر الحالة العامة حيث نماذج الانحدار الذاتي ونماذج المتوسط المتحرك تعتبر حالات خاصة من نماذج الانحدار الذاتي- المتوسط المتحرك من الناحية النظرية، أما من الناحية العملية فلكل نموذج صيغته وخصائصه.
و يكتب على الشكل:

$$z_t - \phi_1 z_{t-1} - \phi_2 z_{t-2} - \dots - \phi_p z_{t-p} = \delta + a_t - \theta_1 a_{t-1} - \theta_2 a_{t-2} - \dots - \theta_q a_{t-q}$$

$$z_t - \phi_1 B z_t - \phi_2 B^2 z_t - \dots - \phi_p B^p z_t = \delta + a_t - \theta_1 B a_t - \theta_2 B^2 a_t - \dots - \theta_q B^q a_t$$

$$(1 - \phi_1 B - \phi_2 B^2 - \dots - \phi_p B^p) z_t = \delta + (1 - \theta_1 B - \theta_2 B^2 - \dots - \theta_q B^q) a_t$$

أو

$$\phi_p(B) z_t = \delta + \theta_q(B) a_t$$

حيث $\phi_p(B) = 1 - \phi_1 B - \phi_2 B^2 - \dots - \phi_p B^p$ هو عامل الإنحدار الذاتي
و Autoregressive Operator $\theta_q(B) = 1 - \theta_1 B - \theta_2 B^2 - \dots - \theta_q B^q$ هو عامل المتوسط المتحرك Moving Average Operator.

نموذج الانحدار الذاتي المتوسط المتحرك من الدرجة (1,1) $ARMA(1,1)$ ويكتب على الشكل:

$$\phi_1(B) z_t = \delta + \theta_1(B) a_t$$

$$(1 - \phi_1 B) z_t = \delta + (1 - \theta_1 B) a_t$$

$$z_t = \delta + \phi_1 z_{t-1} + a_t - \theta_1 a_{t-1}, a_t \sim N(0, \delta^2)$$

7- مراحل تحليل السلاسل الزمنية⁽¹⁶⁾:

هنالك عدة مراحل لتحليل بيانات السلاسل الزمنية هي:

1- تشخيص النموذج: noitacfiitnedI ledom:

تعد مرحلة التشخيص المرحلة الأولى لتحليل السلاسل الزمنية. وتشمل معرفة نوع النموذج وتحديد الرتبة للنموذج المحدد من خلال المعايير التي تستخدم للمقارنة بين النماذج لتحديد النموذج الأفضل.

مرحلة التشخيص تتضمن الخطوات الآتية:

رسم بيانات السلسلة: ويعد رسم البيانات الخطوة الأولى في تحليل أية سلسلة زمنية ومن خلال الرسم تكون لدينا فكرة جيدة عن احتواء السلسلة على موسمية أو اتجاه عام أو قيم شاذة أو عدم

الاستقرارية الذي يقود إلى التحويلات الممكنة على البيانات، لذلك فإن رسم السلسلة يبين حاجتها إلى التحويل المناسب لتستقر في متوسطها أو تبايناتها إذا لم تكن مستقرة قبل أي تحليل.

حساب وفحص PACF,ACF للعينة المسحوبة من السلسلة الأصلية لتحديد درجة الفروق (في حالة عدم الاستقرارية)، فإذا كانت ACF للعينة تنحدر ببطء شديد، PACF للعينة تقطع بعد الإزاحة الأولى (أو بالعكس) فإن هذا يستوجب أخذ الفرق الأول $Z_t(1-B)$. وللتخلص من عدم الاستقرارية نحتاج إلى أخذ أعلى رتبة من الفروق $Z_t(1-B)^d$ حيث $d > 0$ (وغالباً ما تكون $d=0,1,2$). وإن النتائج المترتبة على استخدام الفروق غير الضرورية تكون أقل خطورة من النتائج المترتبة على التقليل من أهمية الفروق.

نحسب ونفحص PACF, ACF للعينة لتشخيص النموذج، وتوجد ثنائية ما بين نماذج (1,0) ARMA أو AR(1) ونماذج ARMA(0,1) أو MA(1) وفقاً للدالتين. وتزداد المشكلة تعقيداً في حالة النماذج المختلطة (ARMA(p,q))، لأن الاعتماد على ACF, PACF لتشخيص النموذج وتحديد رتبته لا يكون فاعلاً، كون الدوال أعلاه في هذه الحالة تسلك سلوكاً متشابهاً هو سلوك التناقص التدريجي.

معايير اختبار الرتبة:

وهناك معايير تستخدم للمقارنة بين النماذج لتحديد رتبة النموذج من هذه المعايير:

1- معيار أكايكي للمعلومات **Akaike's Information Criterion**:

ويرمز له اختصاراً بـ AIC ويحسب من الصيغة الآتية:

$$AIC = n \ln SSR + 2k$$

حيث:

SSR : مجموع مربعات البواقي

n : حجم العينة

$$k = p + d + q$$

والنموذج الأفضل بين النماذج المقارنة هو الذي له أقل قيمة لـ AIC .

2- معيار شوارتز **Schwartz Bayesian Criterion** :

و يرمز له اختصاراً بـ SBC ويحسب من الصيغة الآتية:

$$SBC = n \ln(SSR) + k \ln(n)$$

حيث:

SSR : مجموع مربعات البواقي

n : حجم العينة

$$k = p + d + q$$

و النموذج الأفضل بين النماذج المقارنة هو الذي له أقل قيمة لـ SBC

2 تقدير النموذج: ⁽¹⁷⁾ **The Model Estimation**

بعد تحديد شكل النموذج لا بد من تقدير معاملات النموذج و σ^2 ، وذلك باستخدام البيانات

التاريخية المتوفرة لدينا. هنالك طرق كثيرة لتقدير المعلمات سنذكر منها طريقة العزوم.

3- فحص واختبار دقة النموذج $gnikcehc\ scitsongaiD\ ledom$:

بعد التعرف على نموذج مبدئي وتقدير معلمات هذا النموذج تجري بعض التشخيصات على البواقي أو الأخطاء المقدرة لنرى مدى مطابقة النموذج للسلسلة المشاهدة، ويفترض أن البواقي هي مقدرات التشويش الأبيض a_t والتي نفترض أنها موزعة طبيعياً بمتوسط صفري وتباين σ^2 . البواقي تعطى بالعلاقة

$$e_t = z_t - \hat{z}_t = \hat{a}_t, \quad t = 1, 2, \dots, n$$

يقوم الفحص والاختبارات على فحص البواقي هل هي تشويش أبيض أم لا، فإذا كانت تشويش أبيض نعتبر النموذج المطبق مقبولاً أما إذا لم تكن كذلك فيجب علينا إعادة النظر واقتراح نموذج آخر. ويمكن إجراء الاستخدامات الآتية لمعرفة ما إذا كان النموذج المقدر ملائماً للبيانات أم لا، و الإحصائية هي:

$$Q = \frac{(n-d)(n-d+2) \sum_{t=1}^n e_t^2 (\alpha_t^2)}{(n-d-k)}$$

وتسمى الإحصائية Q بإحصائية Ljung-box و هي تتوزع توزيع مربع كاي بدرجة حرية

حيث $(m - p - q)$

$$m = \frac{n}{4}$$

فإذا كانت قيمة Q أقل من قيمة $\chi_{m, \alpha}^2$ حيث α هي مستوى المعنوية فإن هذا يعني كفاءة و ملاءمة النموذج المقدر للبيانات.

اختبار المتوسط للبواقي:

$$H_0: E(a_t) = 0$$

$$H_1: E(a_t) \neq 0$$

وهو اختبار من طرفين ونستخدم الإحصائية U والتي لها توزيع طبيعي قياسي فعند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ نعتبر أن $E(a_t) = 0$ إذا كانت $I_u > I_{69.1}$ (هذا علي اعتبار أن حجم العينة أكبر من 30 وحدة وهذا دائماً متحقق للمتسلسلات الزمنية التي ندرسها).

اختبار عشوائية البواقي:

نختبر عشوائية البواقي بواسطة اختبار الجري Runs test حول المتوسط

وحول الصفر وهو أحد الإختبارات اللامعلمية.

إختبار طبيعة البواقي:

نختبر في ما إذا كانت البواقي موزعة طبيعياً وذلك بعدة طرق مثل:

الاختبار اللامعلمي كولموجوروف- سميرونوف Kolmogorov- Smirnov Test

مخطط الطبيعي Normal probability Plot .

4 التنبؤ: (18) Forecasting

تعتبر مرحلة التنبؤ من أهم مراحل تحليل نماذج السلاسل الزمنية، وهي الهدف الأساسي لعملية تقدير النموذج، إذ بعد أن يتم التعرف على النموذج في المرحلة الأولى وهي مرحلة التشخيص ومن ثم تقدير معلمات النموذج في المرحلة الثانية والتحقق وفحص النموذج في المرحلة الثالثة، تأتي المرحلة الرابعة وهي المرحلة الأهم وهي مرحلة التنبؤ حيث يتم معرفة سلوك الظاهرة المدروسة في المستقبل، و يتم عرض التنبؤ باستخدام طريقة مربع الخطأ الأدنى.

وعند التنبؤ بنماذج السلاسل الزمنية فإن قيمة الخطأ l_1 عند الزمن الذي يتم التنبؤ بقيمة الظاهرة عنده تعطى لها القيمة صفر.

ويعتبر التنبؤ من أهم أدوات اتخاذ القرار وأهم عنصر في عملية التخطيط للمستقبل ، فمن أجل القرار السليم لا بد من دراسة كل البدائل المتاحة وتحليل متغيرات الماضي والحاضر لتحديد ماهو الأفضل وماهي الآثار التي سوف تنتج من هذا القرار، لذلك نجد أن التنبؤ يعتمد على بيانات الماضي والحاضر من أجل معرفة المستقبل (19).

نستخلص من ذلك أن التنبؤ يتم بعد إكمال مرحلة اختبار دقة النموذج، وإذا كان النموذج غير ملائم يتم تجاهله وتعاد عملية تقدير النموذج من جديد. (20) والتنبؤ يعتبر المرحلة النهائية في طريقة وخوارزمية بوكس-جنكيز إذ يتم إيجاد القيم المستقبلية للسلسلة الزمنية من خلال استخدام النموذج الملائم الذي تم الحصول عليه بعد مراحل تحليل السلسلة الزمنية (21).

إن قيم التنبؤ تقترب من القيم الأساسية عند استخدام نماذج السلاسل الزمنية المستقرة والعكس في حالة كون النماذج غير مستقرة (22).

مرض الكورونا:

فيروسات كورونا فصيلة واسعة الانتشار معروفة بأنها تسبب أمراضاً تتراوح من نزلات البرد الشائعة إلى الاعتلالات الأشد وطأة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS) ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (السارس).

كوفيد-19- هو المرض الناجم عن فيروس كورونا المُستجد المُسمى فيروس كورونا-سارس- 2. وقد اكتشفت المنظمة هذا الفيروس المُستجد لأول مرة في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019، بعد الإبلاغ عن مجموعة من حالات الالتهاب الرئوي الفيروسي في يوهان بجمهورية الصين الشعبية. توقف الأعراض على نوع الفيروس، لكن أكثرها شيوعاً ما يلي: الأعراض التنفسية، والحمى، والسعال، وضيق النفس وصعوبة التنفس. وفي الحالات الأشد وطأة، قد تسبب العدوى الالتهاب الرئوي والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة والفشل الكلوي وحتى الوفاة.

بلغ عدد المصابين حول العالم بفيروس كورونا حتى 20/مايو/2021م 169 مليون مصاب بالعالم وفي السودان 34 الف مصاب.

الجانب التطبيقي:

بيانات الدراسة:

تم أعيانة الدراسة من موقع منظمة التعاون الإسلامي والبيانات هي عبارة عن أعداد المصابين بمرض الكورونا بالسودان منذ شهر مارس 2020م حتى 20/مايو 2021م وأخذت كبيانات شهرية.

1-وصف بيانات الدراسة:

سوف نقوم بوصف بيانات الدراسة وذلك بحساب المؤشرات الإحصائية المهمة ورسم بيانات السلسلة الزمنية للمصابين لمرض الكورونا بالسودان

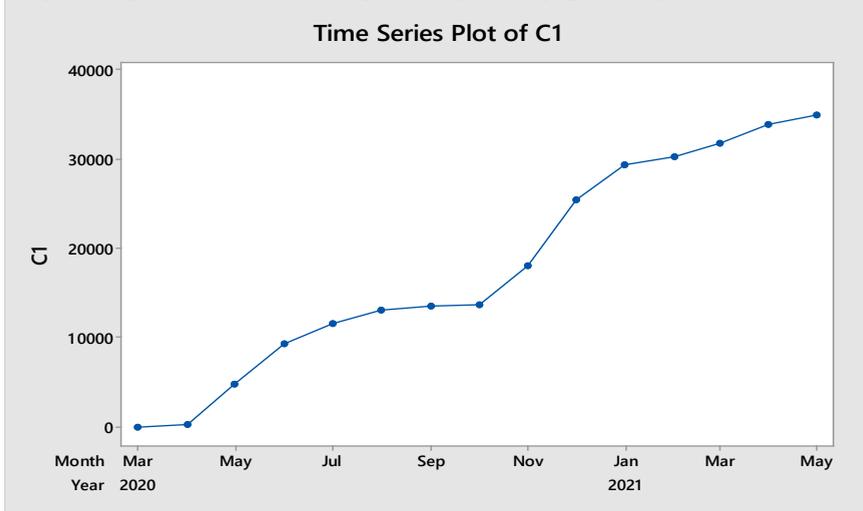
جدول (1) المقاييس الوصفية للسلسلة الزمنية للمصابين بمرض الكورونا بالسودان

المؤشر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أقل قيمة
القيمة	18048	12110.55	34899	7

المصدر : من بيانات الدراسة باستخدام برنامج spss21

من الجدول (1) نلاحظ أن متوسط المرضى بالسودان منذ بداية الجائحة بالسودان في مارس 2020م وحتى 20 مايو 2021م هو 18048 مريضاً حيث كانت الإصابات في شهور مارس -إبريل - مايو 2020م قليلة ولكن ارتفعت بصورة كبيرة خاصة في العام 2021م حيث نلاحظ أن أعلى قيمة كانت 34899 مريضاً وكان ذلك بتاريخ 20 مايو 2021م وأقل قيمة كانت بشهر مارس 2020 حيث كانت 7 إصابات فقط سجلت بمرض الكورونا، ونلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري للسلسلة الزمنية لبيانات هذه الدراسة كبير جداً حيث بلغ 12110.55 ويعزى ذلك نتيجة للاختلاف الكبير بين عدد الإصابات لكل شهر عما يسبقه.

رسم (2) السلسلة الزمنية للمصابين بمرض الكورونا بالسودان منذ مارس 2020 حتى 20/مايو/2021م



المصدر : من بيانات الدراسة باستخدام برنامج mintab

التنبؤ بأعداد المصابين بمرض الكورونا بالسودان باستخدام نماذج السلاسل الزمنية في الفترة

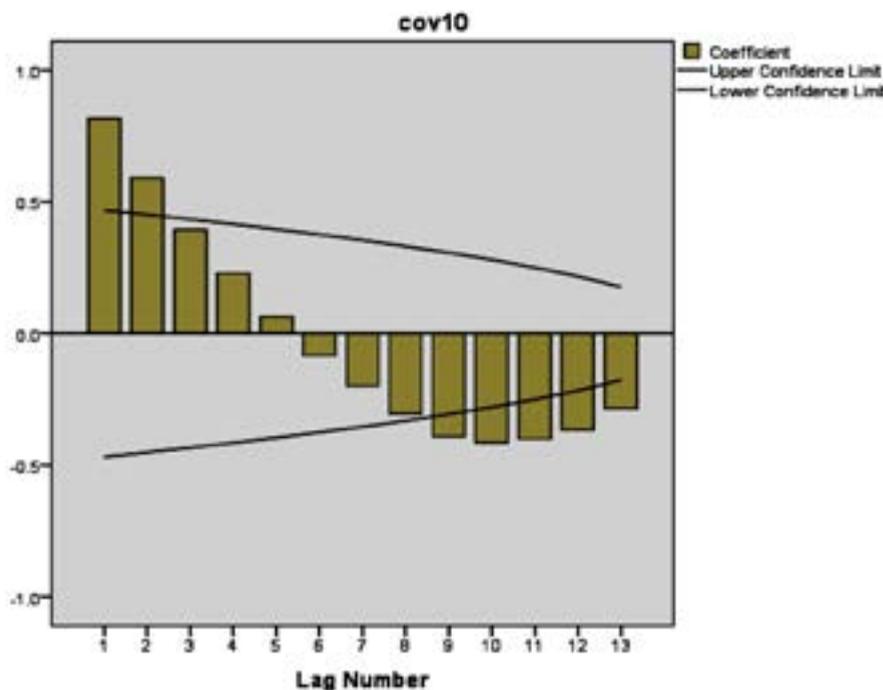
من الرسم (2) نلاحظ أن السلسلة الزمنية للمصابين بمرض الكورونا في السودان متزايدة بصورة شهرية حيث نلاحظ أنه في شهر مارس 2020م كانت الإصابات بالمرض أقل من عشر إصابات ثم تواصل الارتفاع لتبلغ مايقارب الـ 35 ألف إصابة في -20مايو 2021-م ويعزى ذلك لعدم تطبيق الاحترازات الصحية بالسودان خصوصا في فترة الأعياد، ويتوقع من خلال هذا الرسم التزايد المستمر في الإصابات بهذا المرض خاصة إذا لم تطبق الاحترازات الصحية بالبلاد.

2-تحليل بيانات الدراسة باستخدام نماذج بوكس - جنكيز :

1-اختبار السكون للسلسلة الزمنية:

سوف نقوم باختبار السكون باستخدام رسم ACF(الارتباطات الذاتية) وذلك كالآتي :

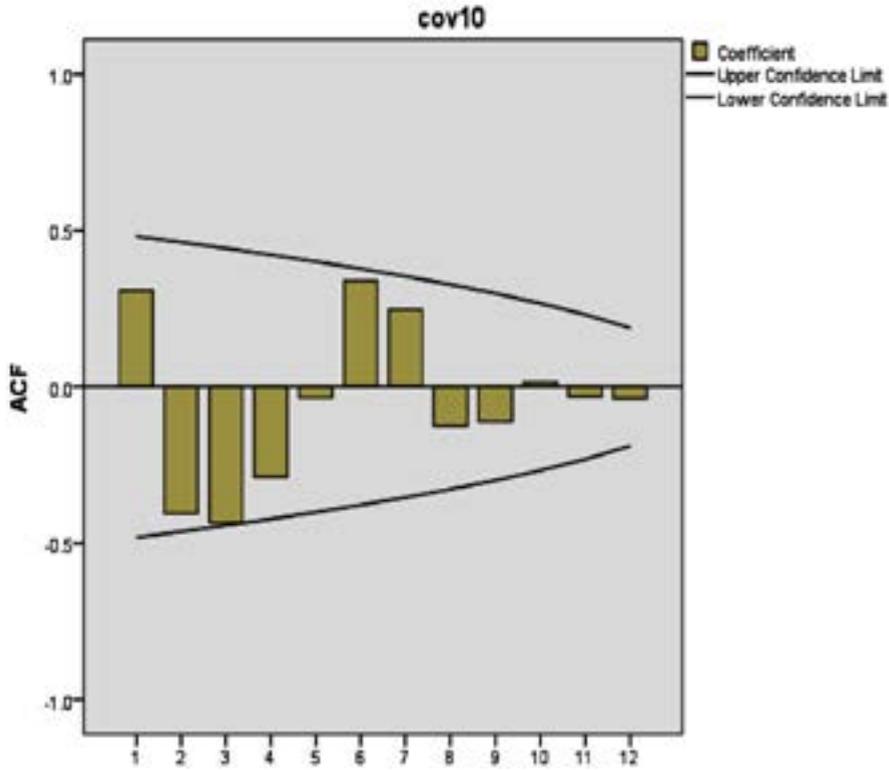
رسم (3) الارتباطات الذاتية للسلسلة الزمنية للمصابين بالمرض



المصدر : من بيانات الدراسة باستخدام برنامج spss21

نلاحظ من الرسم (3) وقوع أكثر من ارتباطين ذاتيين خارج فترة الثقة مما يدل على عدم سكون السلسلة الزمنية قيد الدراسة، لذلك نقوم بأجراء الفرق الأول للسلسلة الزمنية ومن ثم رسم السلسلة الزمنية حتى يتحقق الاستقرار.

رسم (4) الارتباطات الذاتية بعد أخذ الفرق الأول للسلسلة الزمنية.



المصدر : من بيانات الدراسة باستخدام برنامج spss21

نلاحظ من الرسم (4) وقوع الارتباطات الذاتية داخل فترة الثقة مما يدل على سكون السلسلة الزمنية قيد الدراسة،

2-اختيار النموذج المناسب للسلسلة الزمنية:

جدول (2) معايير اختيار أفضل نموذج

النموذج	AIC	SBC
ARMA(1,1,0)	251	252
ARMA(2,1,0)	250	252
ARMA(0,1,1)	250	251
ARMA(0,1,2)	249	250
ARMA(1,1,1)	250	252
ARMA(2,1,2)	252	254

المصدر : من بيانات الدراسة باستخدام برنامج spss21

من الجدول (2) نلاحظ أن النموذج المناسب لبيانات الدراسة هو $ARMA(0,1,2)$ وذلك لأنه يتضمن أقل المعايير اختيار النموذج AIC و SBC

3-معلومات النموذج المقدر المناسب

جدول (3) معلومات نموذج المقدر لبيانات الدراسة:

Model	B	SE.Coef
MA(1)	1.4295	4.1171
MA (2)	-0.6748	2.1393
CONSTANT	2785.7	48

المصدر : من بيانات الدراسة باستخدام برنامج spss21

من الجدول (3) تكتب معادلة النموذج المقدر لبيانات السلسلة الزمنية كالآتي :
اختبار فحص توفيق النموذج:

جدول (4) نتيجة اختبار Ljung-Box لتوفيق النموذج المقدر

	Chi-Square	P- value
Ljung-Box	2.3	0.1

المصدر : من بيانات الدراسة باستخدام برنامج spss21

من الجدول (4) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للاختبار تساوي 0.1 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني أن النموذج المقدر ملائم لبيانات الدراسة.
2/اختبار عشوائية البواقي:

جدول (5) نتيجة اختبار عشوائية البواقي

Runs Test: RESI1

	P- value
Runs Test: RESI1	0.164

المصدر : من بيانات الدراسة باستخدام برنامج spss21

من الجدول (5) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للاختبار تساوي 0.164 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني أن البواقي للنموذج المقدر عشوائية.

اختبار طبيعة البواقي :

جدول (6) نتيجة اختبار طبيعة البواقي

normal Test: RESI1

	P- value
normal Test: RESI1	0.980

المصدر : من بيانات الدراسة باستخدام برنامج spss21
من الجدول (6) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للاختبار تساوي 0.980 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني أن البواقي للنموذج المقدر تتوزع طبيعياً.

التنبؤ بأعداد المصابين بمرض الكورونا في السودان :

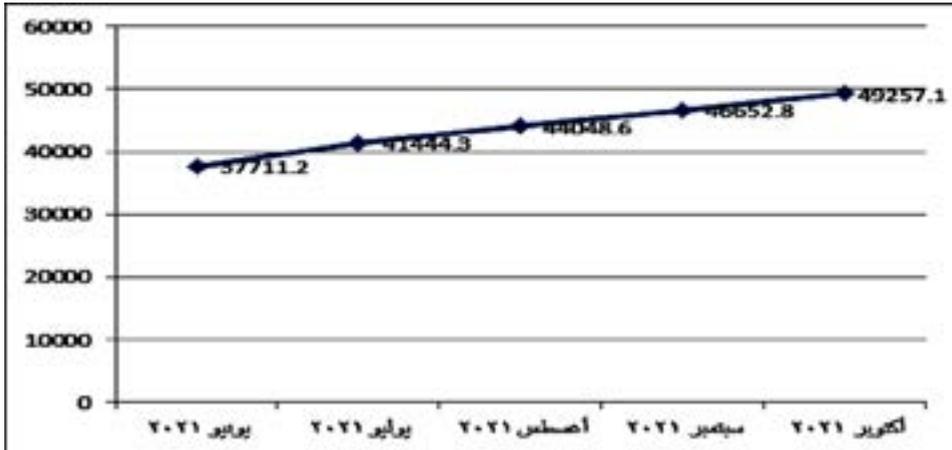
جدول (7) القيم المتنبأ بها للمصابين بمرض الكورونا في السودان في الشهور القادمة (يونيو 2021م-أكتوبر 2021م)

Period	Forecast (عدد المصابين المتوقع)
يونيو 2021	37711.2
يوليو 2021	41444.3
أغسطس 2021	44048.6
سبتمبر 2021	46652.8
أكتوبر 2021	49257.1

المصدر : من بيانات الدراسة باستخدام برنامج spss21

التنبؤ بأعداد المصابين بمرض الكورونا بالسودان باستخدام نماذج السلاسل الزمنية في الفترة

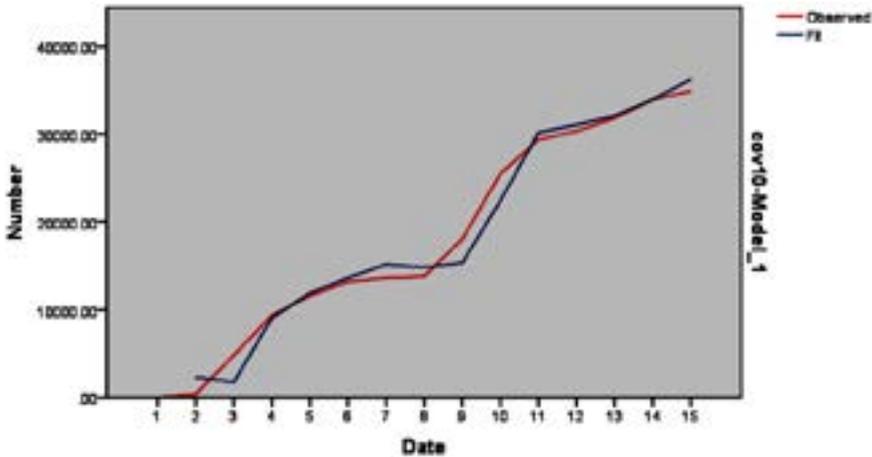
رسم (4) : القيم المتنبأ بها خلال خمسة شهور قادمة (يونيو 2021م-أكتوبر 2021م)



المصدر : من بيانات الدراسة باستخدام برنامج excel

من الجدول (7) والرسم (4) نلاحظ أن أعداد المصابين بمرض الكورونا في السودان في الشهور القادمة من يونيو 2021م - أكتوبر 2021م) سوف تتزايد بصورة شهرية حيث توقع نموذج الدراسة المقدر بأن هذه الأعداد سوف تصل لما يقارب 37700 مصاب بشهر يونيو 2021م و41444 بشهر يوليو 2021م وستقارب الـ50000 بحلول شهر أكتوبر 2021م ويمكن أن تتزايد هذه الأرقام المتوقعة عن هذه خاصة إذا لم تطبق الدولة الاحترازية الصحية بالبلاد .

رسم (5) القيم التنبؤية للنموذج مع القيم الحقيقية للسلسلة الزمنية :



من الرسم (5) نلاحظ انه يوجد تقارب بين خط القيم الحقيقية للسلسلة مع خط القيم التنبؤية للنموذج المقدر للسلسلة الزمنية مايدل على جودة النموذج المقدر.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة تبين أن استخدام نماذج السلاسل الزمنية في التنبؤ بأعداد المصابين بمرض الكورونا مهم جداً من ناحية إحصائية ومن ناحية صحية، فمن الناحية الصحية فإن تطبيق نماذج بوكس-جنكيز أحد نماذج السلاسل الزمنية واختيار نموذجها المقدر بدقة عالية يعد إضافة حقيقية لعلم الإحصاء التطبيقي، أما من الناحية الصحية فإنه وبعد التنبؤ بأعداد المصابين بمرض الكورونا بالسودان باستخدام نموذج السلسلة الزمنية الذي تم تقديره اتضح أنه سوف تتزايد أعداد المرضى بصورة شهرية وقد تصل لما يقارب الـ 50 ألف مصاب بحلول شهر أكتوبر /2021م ويمكن أن يتزايد هذا الرقم المتوقع خاصة إذا أهملت الدولة ومواطنوها في عدم تطبيق الاحترازمات الصحية ، الأمر الذي يستدعي أن تهتم الجهات الصحية بالدولة بمثل هذه الدراسات وتعطى مؤشرات رقمية بما هو حاصل وما سوف يحدث في المستقبل، وأن تستعد لمجابهة هذه الأعداد المتوقع إصابتها في الفترة القادمة من تجهيزات صحية وغيرها لتقلل من خطر حدوث وفيات في تلك الأعداد المتوقع إصابتها .

النتائج:

أهم النتائج التي توصل إليها البحث ما يلي :-

1. ان استخدام تحليل السلاسل الزمنية مناسب ومفيد في دراسة أعداد المصابين بمرض الكورونا بالسودان.
2. السلسلة الزمنية لبيانات المصابين بمرض الكورونا بالسودان هي سلسلة غير مستقرة وبأخذ الفرق الأول أصبحت مستقرة.
3. النموذج الإحصائي لسلسلة الزمنية لبيانات المصابين بمرض الكورونا بالسودان هو $(ARMA(0,1,2)$
4. النموذج الذي تم التوصل إليه نموذج كفو ويمكن الاعتماد عليه.
5. يمكن استخدام النموذج الذي توصل إليه البحث لمعرفة اتجاهات السلسلة لاستخدامها من قبل الجهات الصحية والتنفيذية لتحليل ودراسة الظاهرة.
6. السلسلة الزمنية للمصابين تتزايد بصورة شهرية ويتوقع تزايدها بصورة كبيرة خاصة إذا لم تطبق الدولة الاحترازمات الصحية لمجابهة المرض.

التوصيات:

1. نوصي باستخدام النموذج الذي توصلت إليه الدراسة من قبل الجهات الصحية لمعرفة للاتجاهات المستقبلية للظاهرة ووضع الخطط اللازمة لمجابهة وتقليل أعداد المصابين بالمرض..
2. نوصي مستقبلاً باستخدام تحليل السلاسل الزمنية لمتعدد المتغيرات وذلك من خلال أخذ السلسلة لعدة متغيرات حيث يمكن دراسة أعداد الوفيات مع أعداد المصابين وأعداد المتعافين من المرض لتساهم تلك الدراسات في وضع الخطط اللازمة للجهات الصحية لمجابهة المرض.

المصادر والمراجع :

- (1) شمس الدين احمد علي(2014م)، استخدام تحليل السلاسل الزمنية لبناء نموذج للتنبؤ بأعداد الموالييد ، بحث تكميلي مقدم لجامعة الجزيرة لنيل درجة الماجستير في الاحصاء ، ص 1.
- (2) مجدي عبد الاله محمد عباس(2011م)، تطبيق تحليل السلاسل الزمنية لبناء نموذج لتوليد الطاقة الكهروحرارية ، بحث تكميلي مقدم لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لدرجة الماجستير في الاحصاء، ص 13.
- (3) سعد زغلول بشير ، 2003، دليلك إلى البرنامج الاحصائي spss ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية ، العراق .
- (4) مجدي عبد الاله محمد عباس(2011م)، تطبيق تحليل السلاسل الزمنية لبناء نموذج لتوليد الطاقة الكهروحرارية ، بحث تكميلي مقدم لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لدرجة الماجستير في الاحصاء، ص 13.
- (5) بسام يونس ابراهيم ، عادل موسى يونس ، (2005) ، مبادئ الاحصاء لطلاب السنة الأولى، مذكرة مقدمة لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ص 193.
- (6) خالد زهدي خواجه ،السلاسل الزمنية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية ، العراق.
- (7) ابراهيم محمد ابراهيم ، عادل موسى يونس ،(2015م) ، مقارنة للتنبؤ بالكمية المولدة من الكهرباء وكمية المياه محطة خزان سنار باستخدام نماذج دالة التحويل ونماذج الشبكات العصبية الاصطناعية ، ورقة علمية مقبولة للنشر بمعهد العلوم الطبيعية ، السودان .
- (8) مجدي عبد الاله محمد عباس(2011م)، تطبيق تحليل السلاسل الزمنية لبناء نموذج لتوليد الطاقة الكهروحرارية ، بحث تكميلي مقدم لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لدرجة الماجستير في الاحصاء، ص 13. ص 19.

- (9) المصدر السابق ، ص 19.
- (10) شمس الدين احمد علي(2014م)، استخدام تحليل السلاسل الزمنية لبناء نموذج للتنبؤ بأعداد المواليد ، بحث تكميلي مقدم لجامعة الجزيرة لنيل درجة الماجستير في الاحصاء ، ص 3.
- (11) المصدر السابق ، ص 4.
- (12) المصدر السابق ، ص 5.
- (13) مجدي عبد الاله محمد عباس(2011م)، تطبيق تحليل السلاسل الزمنية لبناء نموذج لتوليد الطاقة الكهروحرارية ، بحث تكميلي مقدم لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لدرجة الماجستير في الاحصاء، ص 35.
- (14) المصدر السابق ، ص 35.
- (15) المصدر السابق ، ص 36.
- (16) المصدر السابق ، ص 36.
- (17) عدنان عبد الرحمن ماجد (2002)، طرق التنبؤ الإحصائي، الجزء الأول، جامعة الملك سعود_ كلية العلوم _ قسم الإحصاء وبحوث العمليات ، ص 82
- (18) المرجع السابق ، ص 73.
- (19) ابراهيم محمد ابراهيم ، عادل موسى يونس ،(2015م) ، مقارنة دقة التنبؤ بالسلاسل الزمنية متعددة المتغيرات باستخدام نماذج الشبكات العصبية الاصطناعية ونماذج دالة التحويل بالتطبيق علي بيانات مولدة ، ورقة علمية مقبولة للنشر بمعهد العلوم الطبيعية ، السودان .
- (20) وهاب سالم محمد ، احمد رزاق عبد رمضان ،(2020م) ، التنبؤ باستعمال طريقتي بوكس- جنكيز والانحدار الخطي لمبيعات شركة دياالي للصناعات الكهربائية ، ورقة علمية منشورة ، مجلة كلية الكوت الجامعية .

التنبؤ بأعداد المصابين بمرض الكورونا بالسودان باستخدام نماذج السلاسل الزمنية في الفترة

(21) ملى كريم حمزة ، اقبال محمود علوان ، (2020م) ، استعمال السلاسل الزمنية في التنبؤ بكمية

النفايات الصلبة لمحافظة بغداد للمدة من 2008م -2018م ، ورقة علمية منشورة ، مجلة كلية

الرافدين الجامعية للعلوم .

(22) نورسل احمد زين العابدين ، (2012) ، مقارنة نموذج الدخل مع نموذج ARIMA في السلاسل

الزمنية ، ورقة علمية منشورة ، مجلة تكريت للعلوم المصرفية.

المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجية وأثرها على جودة التقارير المالية من حيث الملاءمة والموثوقية (دراسة حالة بعض مكاتب المراجعة الخارجية بولاية الخرطوم)

باحثة

أ. فاطمة مبارك علي محمد أحمد

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على معرفة أثر تطبيق المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجية على جودة التقارير المالية بالتركيز على الملاءمة والموثوقية وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية: هل تطبيق معايير المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجية يؤثر على ملاءمة التقارير المالية؟ هل تطبيق معايير المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجية يؤثر على موثوقية التقارير المالية.. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في تحليل واختبار الفرضيات. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: تقوم الشركة بالإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في وقت واحد لكافة المستخدمين، تنشر الشركة قوائمها المالية السنوية للمراجعة وتقرير مجلس الإدارة بصورة دورية، أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها ضرورة العمل بالإجراءات التي تمكن الشركات من عدم تسرب المعلومات، ضرورة إفصاح الشركات عن المخاطر التي تتعرض لها.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية المهنية، المراجعة الخارجية، جودة التقارير المالية

Abstract :

Does the application of professional responsibility standards for external audit affect the reliability of financial reports? The study problem is represented in the following questions: Does the application of professional responsibility standards for external audit affect the appropriateness of financial reports? The study aimed to identify the effect of applying the professional responsibility of external auditing to the quality of financial reports by focusing on relevance and reliability. The study reached a number of results, the most important of which are: the company discloses financial and non-financial information simultaneously

— المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجية وأثرها على جودة التقارير المالية من حيث الملاءمة والموثوقية —
to all users, the company publishes its annual audited financial statements and the report of the board of directors periodically, the study recommended a number of recommendations, including the necessity to implement procedures that enable companies not to leak information, The need for companies to disclose the risks they are exposed to.

مقدمة:

تواجه مهنة مراجعة الحسابات منذ منتصف القرن العشرين مشاكل عديدة ناجمة عن عدة عوامل منها الشك في استقلال المراجعين ونقص الكفاءة المهنية عندهم، انخفاض جودة الأداء في عملية المراجعة، قصور التقارير المحاسبية عن مسابرة التغيرات في المجتمع، عدم قيام الجهات المهنية بإشرافها وهيمنتها على مهنة المراجعة وعلى وجه الخصوص رقابة الجودة على أعمال مكاتب المراجعة. ونظراً للتوسع الذي شهدته مهنة المراجعة والتوسع الاقتصادي السريع والنمو الكبير في عالم الأعمال اكتسبت هذه المهنة أهمية كبيرة وازدادت شركات المراجعة، وبالتالي أصبحت ثقة المجتمع بهم لا تعزز إلا بوجود معايير وأسس تحكم هذه المهنة، وتتمثل هذه المعايير والأسس في قواعد سلوك المهنة وآدابها، وقد أبدت المؤسسات المهنية الدولية والإقليمية اهتماماً كبيراً بذلك. هنالك بعض المحددات التي تواجه المراجع الخارجي عند مراجعته للقوائم المالية وإعداد التقارير وتعتبر في نفس الوقت تحد كبير له خاصة عند إصداره تقريراً نظيفاً بدون تحفظ.

ثانياً: الدراسات السابقة

1/ دراسة (نعيمات، 2015م):

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على مدى التزام المراجع الخارجي بتطبيق معايير العمل الميداني في تطبيق جودة التقارير والقوائم المالية المعتمدة بواسطة المراجع الخارجي، هدفت الدراسة إلى تحقيق جانب من الأهداف حسب نوعية المنشأة وتحديد أشكال التكافل الاجتماعي ومحو الآثار السالبة للمجتمع، اختبرت الدراسة الفرضيات الآتية هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمعايير التخطيط والإشراف على عملية المراجعة وجودة التقارير والقوائم المالية، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمعايير الرقابة على عملية المراجعة وجودة التقارير والقوائم المالية، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمعايير أدلة الإثبات على عملية المراجعة وجودة التقارير والقوائم المالية، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: التزام المراجع بمعايير المراجعة يؤدي إلى معالجة مهتدات المراجعة، تأهيل المراجع يؤدي إلى قدرته لأداء مهامه بعناية وكفاءة مهنية والتزام المراجع بمعايير العمل الميداني يؤدي إلى فحص أوجه قصور نظام الرقابة الداخلية.

2/ دراسة (خالد، 2007م):

تمثلت مشكلة الدراسة الأساسية في ظهور العديد من حالات الأخطاء والغش في الأنظمة المحاسبية. تم بناء فرضيات الدراسة على النحو الآتي: التقرير المتحفظ للمراجع لا يؤثر على قرارات مستخدمي التقارير والقوائم المالية، تقرير المراجع المتحفظ يدل على أن القوائم المالية لا تعبر بصدق عن حقيقة الوضع المالي للمنشأة، تقرير المراجع المتحفظ يؤثر على مستخدمي التقارير والقوائم المالية. توصلت الدراسة لعدد من

النتائج أهمها: اتباع المعايير المهنية للمراجعة الصادرة عن الجمعيات المهنية، يساعد على تضييق فجوة التوقعات بالنسبة لمستخدمي التقارير والقوائم المالية كما يؤدي إلى جودة تقرير المراجع. جاءت أهم توصيات الدراسة على النحو التالي: فصل عملية إعداد حسابات المنشأة محل المراجعة عن مكتب المراجعة المنوط به مراجعة تلك الحسابات، توفر البيانات المالية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب، وتكون مصحوبة بتحليلات مهنية من محللين معتمدين

3/ دراسة (ديالا، 2015م، 2015):

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية: هل يؤدي التدقيق المستمر إلى تعزيز القيمة التنبؤية للتقارير المالية إلكترونيًا؟ هل يؤدي التدقيق المستمر إلى تعزيز الوقتية في التقارير المالية إلكترونيًا؟. اختبرت الدراسة الفرضيات الآتية: يؤثر تطبيق التدقيق المستمر في تعزيز قدرة المعلومات المنشورة بواسطة لغة XBRL على التنبؤ، يؤثر تطبيق التدقيق المستمر في تعزيز وقتية المعلومات المنشورة بواسطة لغة XBRL يهدف البحث إلى معرفة أثر استخدام مدخل التدقيق المستمر في ملاءمة التقارير المالية المنشورة إلكترونيًا بواسطة لغة التقرير المالي الإلكتروني الموسع، ولتحقيق ذلك تم وضع فرضين لاختبار أثر التدقيق المستمر في كل من القدرة التنبؤية للتقارير المالية الإلكترونية والتوقيت المناسب لها. وخلص البحث إلى النتائج الآتية: إن استخدام مدخل التدقيق المستمر بتقنياته المتعددة يؤثر في كل من القدرة التنبؤية للتقارير المالية المنشورة بلغة النشر الإلكتروني المالي الموسع، كما يؤثر في إيصال تلك التقارير في توقيت مناسب لمستخدميها المختلفين ومن ثم استخدام مدخل التدقيق المستمر لدور أكثر فاعلية في تعزيز ملاءمة التقارير المالية المنشورة إلكترونيًا بلغة XBRL، لا يوجد تباين في مجمل الآراء حول أثر استخدام مدخل التدقيق المستمر على كل من القدرة التنبؤية والتوقيت المناسب للتقارير المالية المنشورة إلكترونيًا بواسطة لغة XBRL. وأوصت الدراسة إلى أهمية قيام الجهات المعنية، مثل الجمعية السورية للمحاسبين القانونيين وسوق دمشق للأوراق المالية، بضرورة قيام القائمين على المدينة والجهات الحكومية المختصة بإنشاء دورات تدريبية لمواكبة أهم التطورات التكنولوجية، ووضع ضوابط ملزمة لمدققين لحضورها، وذلك نتيجة للمتطلبات التي يحتاجها هذا المدخل في عملية التدقيق، وبما يتماشى مع وضع بيئة العمال في سورية.

الإطار النظري:

أولاً : المراجعة الخارجية:

مفهوم المراجعة الخارجية:

عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية المراجعة بأنها عملية منظمة للحصول على الأدلة والقرائن الموضوعية المتعلقة بالتأكد من الأحداث والأنشطة الاقتصادية، وتحديد الاتساق بين هذه التأكيدات والمعايير الموضوعية، وتوصيل نتائجها للأطراف المستخدمة لهذه المعلومات.⁽¹⁾ عرفت منظمة العمل الفرنسي أنها مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بدقة إصدار حكم معلل ومستقل استناداً إلى معايير التقييم وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم⁽²⁾

— المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجية وأثرها على جودة التقارير المالية من حيث الملاءمة والموثوقية —

تعريف المراجع الخارجي:

المراجع الخارجي هو الشخص الذي يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة الحسابات للشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به. (3) كما عرف بأنه شخص محترف ومؤهل ذو كفاءة واستقلالية تامة للقيام باختبار وفحص القوائم النهائية لترجمة الوضعية المالية الحقيقية للحسابات، عن طريق إعطاء رأي فني محايد ومستقل حول مصداقية وشرعية المعلومات، وذلك في تقرير مكتوب إلى المصالح المعنية. (4)

ثانياً : المسؤولية المهنية للمراجع الخارجي:

أخلاقيات المهنة:

عرفت أخلاقيات المهنة بأنها مقاييس ومعايير للقيم والسلوكيات الأخلاقية التي تحكم العمل المحاسبي الذي يتم تنفيذه في بيئة العمل. (5) كما عرفت أخلاقيات المهنة بأنها مجموعة من الأسس التي يجب أن يعمل المهنيين بمقتضاها مما يسهم في تعزيز الثقة مع الذين يتعاملون معهم من ذوى العلاقة. (6)

مصادر أخلاقيات العمل المهني:

تتمثل مصادر أخلاقيات العمل المهني في:

- القوانين والتشريعات والأنظمة والتعليمات
- العمليات التربوية والاجتماعية والمعتقدات الدينية
- الاعتقادات الشخصية للفرد (7)

قواعد السلوك المهني للمراجع الخارجي:

هي الإرشادات التفصيلية التي يجب أن يسير عليها المراجع الخارجي عمله ومن أهمها:

- مراعاة زملاء المهنة.
- ألا يسلك في تحديد أتعابه أساليب تؤثر على استقلاله مثل الأتعاب المشروطة.
- مراعاة كرامة المهنة. (8)

صفات المراجع الخارجي:

تتمثل الصفات الشخصية للمراجع في ضوء مواثيق المراجعة العالمية في:

- الأمانة: ويقصد بها أن يكون أميناً على أسرار المنشأة التي يراجع حساباتها، وأن يؤدي عمله بأمانة وعفة وألا يتستر على غش أو تدليس أو تضليل.
- الحيادة التامة والاستقلال: ويقصد بها أن يقوم بعمله ويبيد رأيه مستقلاً متجرداً من أي ضغوط أو الانحياز إلى طرف على حساب طرف آخر، ألا يتأثر بالعواطف والمصالح الشخصية أو بأهواء النفس، وأن يعتمد في عمله بقدر الإمكان على أدلة أو قرائن الإثبات التي يركن إليها.
- الكفاءة الفنية: ويقصد بذلك أن يتمتع بمستوى عالٍ من الخبرات الفنية التي تساعد على أداء عمله وكذلك الإشراف على متبوعيه بجودة عالية وهناك مواصفات فنية للمراجع وضعها المنظمات المهنية للمراجعة، تختلف من دولة إلى دولة.

الكرامة:

ويقصد بذلك أن يكون عزيزاً نزيهاً يحافظ على كرامته وكرامة المهنة التي ينتمي إليها، وان لا يقوم بعمل أو يضع نفسه في موقف يسيئ إلى نفسه وإلى المهنة.

السرية: ويقصد بها أن يكون المراجع حافطاً للأسرار وأميناً عليها حيث إن طبيعة عمله تمكنه من الاطلاع على أسرار المنشأة التي يقوم بمراجعتها.⁽⁹⁾

المسؤولية المهنية في اكتشاف الأخطاء:

- من الأخطاء الواجبة على مدقق الحسابات اكتشافها والتي تدخل في نطاق المسؤولية المهنية ما يلي:
- أخطاء دفترية أو حسابية وهي ترتكب عند تسجيل العمليات المالية في السجلات والدفاتر مثل الأخطاء في كتابة أرقام العمليات أو في التوجيه المحاسبي لها.
- أخطاء فنية: وهي التي تتعلق بعدم الالتزام بتطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها بطريقة سليمة أو عدم تفهم بعض العمليات المالية عند تسجيلها دفترياً أو الجهل بالقواعد أو التفسير الخاطئ لطبيعة هذه العمليات.
- أخطاء إجرائية: وهي التي تتعلق بعدم الالتزام بالخطوات اللازمة لتنفيذ عمليات معينة أو إنهاء إجراءات خاصة أو عدم توافر أدلة إثبات مستندية لبعض هذه العمليات أو الإجراءات.⁽¹⁰⁾

المسؤولية المدنية:

المسؤولية المدنية للمراجع تقوم على أساس أن هناك ضرراً أصاب الفرد نتيجة خطأ أو إهمال المراجع ويكون جزاؤها تعويض المتضرر عما أصابه من خسارة مالية وتنقسم المسؤولية بدورها إلى مسؤولية عقدية وأساسها إخلال المراجع بالتزام من التزاماته التي تعهد بها في عقد المراجعة والذي يبرمه مع عملائه، ومسؤولية تقصيرية وهي التي تترتب على إخلال المراجع بالالتزام القانوني العام الذي يفرض لوقوع بعض الأضرار بالغير. وتنشأ المسؤولية المدنية عندما يكون هناك إهمال أو تقصير من جانب المراجع أو مساعديه ويؤدي هذا الإهمال أو التقصير إلى إلحاق الضرر بفرد أو أفراد معينين وبالتالي يكون المراجع مسؤولاً عن تعويض من لحق بهم الضرر وقسمت المسؤولية المدنية إلى قسمين هما مسؤولية المراجع تجاه العمل ومسؤوليته تجاه الطرف الثالث.⁽¹¹⁾

المسؤولية الجنائية:

المسؤولية الجنائية للمراجع هي تلك التي تثور حينما يرتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها بالقانون وأساسها الإضرار بالمجتمع وجزاؤها توقيع العقوبة المقررة للجريمة التي اقترفها المراجع والتي تطالب بها النيابة العامة باعتبارها ممثلة للمجتمع. وتنشأ المسؤولية الجنائية عندما يلحق الضرر بالمجتمع ككل وليس مجرد فرد أو أفراد وبالتالي فإن مراجع الحسابات يتعرض للمسؤولية الجنائية، إذا ارتكب جريمة من الجرائم التي نص عليها قانون معين ومن هذه القوانين القانون الجنائي، قانون الشركات وقانون الضرائب.⁽¹²⁾

المسؤولية التأديبية:

المسؤولية التأديبية للمراجع فهي تقوم عند إخلاله بقواعد السلوك وآداب المهنة أو الواجبات المهنية، وتحدد مسؤولية المراجع تبعاً للظروف المحيطة بالمنشأة التي يتم مراجعتها وكذلك تبعاً لطبيعة

— المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجية وأثرها على جودة التقارير المالية من حيث الملاءمة والموثوقية —
البيئة المهنية التي يزاول المراجع من خلالها أعماله. ويرى البعض أن فكرة تأديب المحاسب أو المراجع مرتبطة بالوظيفة العامة أو عضوية نقابة التجاريين، ذلك لأن الجريمة التأديبية أو الدين التأديبي هو إخلال الموظف بواجب وظيفي، أو الممتحن بواجب مهني، ويلزم أن يكون الإخلال أو الخطأ صادر من موظف أو عضو في المنظمة المهنية.

- المسؤولية الفنية:

تتعلق هذه المسؤولية بأهم واجبات المراجع الخارجي التي تتلخص في الآتي:
— مسؤوليته في التحقق من أن المؤسسة قد طبقت وبشكل سليم القواعد والمبادئ المحاسبية الأساسية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً.
— مسؤوليته في التحقق من أن نصوص القوانين واللوائح والأنظمة والعقود وغيرها من الوثائق التي تنظم أعمال وأنشطة المؤسسة قد روعيت وتم تطبيقها بشكل سليم.⁽¹³⁾

ثالثاً: طبيعة ونطاق مسؤولية وصلاحيات المراجع الخارجي:

يعتبر المراجع الخارجي وكيلاً للمساهمين أو ملاك المنشأة وبالتالي فإنه يبدي رأياً فنياً محايداً عن القوائم المالية في تاريخ إعداد تقريره. هذا التقرير يخدم طوائف عديدة إلى جانب ملاك المنشأة مثل المقرضين والمودعين والأجهزة الرقابية، وبالتالي فإن المراجع الخارجي يعتبر مسؤولاً مسؤولية قانونية ومهنية وسواء كانت مسؤولية مدنية أو جنائية أمام هذه الأطراف العديدة من مساهمين ومودعين ومستثمرين هذا بالإضافة إلى المسؤولية التعاقدية في حالة المشروعات الفردية.⁽¹⁴⁾ ولكي يتمكن المراجع الخارجي من القيام بمهامه وإنجاز عملية المراجعة الموكلة إليه بكفاءة وفاعلية فإنه يجب أن يكون متمتعاً بالعديد من الصلاحيات هي:

1. حق طلب أي مستند أو دفاتر أو سجلات والاطلاع عليها للحصول بيانات معينه أو معلومة معينة أو تغيير نتيجة معينة وحق الاطلاع على القوانين واللوائح التي تحكم طبيعة عمل نشاط المؤسسة.
2. حق طلب أي تقارير أو استفسار أو إيضاح معين من المسؤول في المؤسسة ليتمكن من القيام بعمله.
3. حق المراجع في فحص ومراجعة الحسابات المختلفة والدفاتر والسجلات وفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة، وكذلك وفقاً للقواعد والمبادئ والأعراف المحاسبية المتعارف عليها⁽¹⁵⁾
4. صلاحيته في جرد الخزائن المختلفة في المؤسسة عند الحاجة إلى ذلك .
5. حق المراجع في مراجعة وفحص باقي أصول المؤسسة على اختلاف أنواعها وكذلك التحقق من التزاماتها، وحق الاتصال بدائني المؤسسة للتأكد من صحة أرصدة تلك الالتزامات.
6. حق دعوة الجمعية العمومية للمساهمين للانعقاد في حالة الضرورة القصوى.
7. حق حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين بصفته الشخصية أو من ينوب من مساعديه وذلك لتقديم تقرير المراجعة وعرضه وحضور مناقشته والرد على أي استفسار حول ما تضمنه التقرير.

رابعاً: العوامل التي تحدد مدى مسؤولية مراجع الحسابات:

- تتكون العوامل من الآتي :
- حقوق وواجبات مراجع الحسابات بالمنشأة التي يقوم بمراجعة حساباتها وإعداد تقرير عنها.

- مستوى الأداء المهني ومعايير ذلك الأداء بما يؤدي إلى القول بأن مراجع الحسابات قد بذل العناية المعقولة.
- التأهيل العلمي والعملية الذي يتيح للمراجع إبداء الرأي في ضوء محصلته العلمية وخبرته العملية.
- نطاق عملية المراجعة
- التجارب القضائية السابقة التي تناولت تحديد مدى مسؤولية مراجع الحسابات عن بعض الوقائع التي تضمنتها دعاوى عملاء المراجع والأطراف الأخرى.⁽¹⁶⁾

خامساً: جودة التقارير المالية:

مفهوم جودة التقارير المالية : عرفت أيضاً على أنها التعبير الصادق عن الأرباح الحقيقية والفعلية وأن تكون الأرباح المنشورة ذات وجود نقدي ملموس وأن هذه الأرقام غير مبالغ فيها وخالية من الغش.⁽⁷¹⁾

أنواع جودة التقارير المالية:

يتطلب تحقيق جودة التقارير المالية عن أعمال المنشأة ثلاثة أنواع من الجودة في التقارير المالية هي كما يلي:⁽¹⁸⁾

جودة صياغة التقرير:

توصيف بيانات التقرير بشكل جيد بحيث تكون الكلمات المختارة لوصف البيانات واضحة ومفهومة ومعبرة بدقة عن البيانات ويتطلب هذا توفر خاصية الوضوح.

جودة محتوى التقرير:

وجود القيم الصحيحة للبيانات وخلو التقرير من الأخطاء الجوهرية.. يتطلب هذا توافر ثلاث خصائص هي الشمول، الاكتمال، الدقة.

جودة عرض التقرير:

سهولة الحصول على التقرير في الوقت المناسب أو عرض المعلومات تحت عناوين متجانسة ويتطلب هذا توافر أربع خصائص هي الاتساق، الثبات، الحياد، التوقيت، الشفافية.

-الأطراف التي تتأثر بوظيفة إعداد التقارير المالية

الأطراف التي تتأثر بإعداد التقارير هي:

- إدارة المنشأة وما يتبعها من محاسبين ومراجعين داخليين بصفتها المسؤولة عن إعداد التقارير المالية.
- مهنة المحاسبة والمراجعة بصفتها المسؤولة عن فحص وتدقيق (مراجع) هذه التقارير.
- مستخدمو التقارير المالية خارج المنشأة.⁽¹⁹⁾
- أهمية جودة التقارير المالية.

تتمثل جودة التقارير المالية في الآتي:

- تؤدي إلى كفاءة تخصيص رأس المال.
- تساعد جودة التقارير والقوائم المالية على تخفيض تكلفة رأس المال من خلال الآتي:
- تخفيض عدم تماثل التقارير والقوائم المالية بين كبار وصغار.

— المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجية وأثرها على جودة التقارير المالية من حيث الملاءمة والموثوقية —

- تخفيض عدم تماثل التقارير والقوائم المالية بين المديرين والمستثمرين
- يساعد توفير التقارير والقوائم المالية عالية الجودة على توقع حدوث الأزمات المالية من خلال حصر الأخطار واستقرارها وأيضاً على توفير الجهد والوقت وسرعة الأداء أثناء الأزمة المالية في حالة حدوثها.⁽²⁰⁾

- أنواع التقارير المالية:

تتمثل في الآتي :

- قائمة المركز المالي

- قائمة الدخل

- قائمة الأرباح المحتجزة.

- قائمة التدفقات النقدية.

- قائمة الإيضاحات المتممة للقوائم المالية⁽²¹⁾

- خصائص التقارير المالية

الخصائص النوعية للتقارير المالية هي الصفات التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة لمستخدمي هذه القوائم، والتي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ قرارات الاختيار بين البدائل والسياسات المحاسبية، ولقد بين إطار العمل لإعداد القوائم المالية الخصائص النوعية باعتبارها الخصائص التي تجعل المعلومات المقدمة في القوائم المالية مفيدة.⁽²²⁾ وهي:

القابلية للفهم:

هناك اختلاف كبير بين متخذي القرار وهذا الاختلاف يمكن في أنواع القرارات التي يتخذونها وأساليب اتخاذ القرارات المستخدمة، وفي المعلومات المتاحة لديهم أو التي يمكنهم الحصول عليها وفي قدرتهم على تشغيلها، ولكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون هناك علاقة ربط بين المستخدمين والقرارات التي يتخذونها وهذه العلاقة تتمثل في قابلية الفهم، حيث يجب تقديم معلومات مفيدة لكي يستطيع الأفراد ذو المعرفة المعقولة بالأنشطة الاقتصادية والمحاسبية فهمها والقدرة على استخدامها، كما لا بد للمعلومات الأخذ في اعتبارها اتجاهات متخذي القرارات ومستوياتهم الثقافية لتكون المعلومات المحاسبية مفهومة وهذا ما يبرر إصدار تقارير مختلفة لأغراض متنوعة.⁽²³⁾

الملاءمة:

تكون المعلومات المحاسبية ذات علاقة بالقرار ولها دور في اتخاذه سواء كان يتعلق باتخاذ قرارات تنبؤية عن نتائج الأحداث السابقة والحالية والمستقبلية (القيمة التنبؤية للمعلومات) أو أنها تمثل تأكيداً أو تصحيحاً للنتائج عن طريق مقارنة النتائج الفعلية مع ما كان متوقفاً (القيمة الإسترجاعية للمعلومات) ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن تكون مؤثرة في القرار، أما إذا كانت غير مؤثرة فتعتبر هذه المعلومات غير ملائمة لهذا القرار، وتتأثر ملاءمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية، ففي بعض الحالات تعتبر طبيعة المعلومات لوحدها كافية لتحديد ملاءمتها، وفي حالات أخرى يكون لطبيعة ومادية المعلومات أهمية لتحديد ملاءمتها، فالأهمية النسبية هي إعطاء أهمية وتركيز كبير للعناصر التي يكون تأثيرها كبيراً عند اتخاذ القرار ودرجة أقل من الأهمية والتركيز للعناصر الأخرى من قبل المحاسب أثناء قيامه بأعماله

اليومية أو الدورية لإعداد القوائم المالية، لكن هذا لا يعني أهمال العمليات الصغيرة على حساب العمليات الكبيرة، لأنه لا بد من إعطاء كافة العمليات المالية والإفصاح عنها مهما كان حجمها ونوعها وأهمية ودقة كبيرة في عمليات التسجيل والقياس كي تكون نتيجة النشاط معبرة عن الحقيقة، وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية.

الموثوقية:

- حتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصة الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء والتحيز، واعتماد المستخدمين عليها كمعلومات تعبر بصدق عما تقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه. وحتى تتسم المعلومات المالية بصفة الموثوقية يجب أن تتصف بالآتي:
- التمثيل الصادق: حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثل أو من المتوقع أن تعبر عنها.
 - الجوهر فوق الشكل: لكي تمثل المعلومات تمثيلاً صادقاً العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت جوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني، فجوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائماً متطابقاً مع التي تظهر في شكلها القانوني.
 - الحياد: حتى تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية موثوقة يجب أن تكون محايدة خالية من التحيز، ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إلا إذا كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفاً.
 - الحيطة والحذر: إن معد القوائم المالية يواجه أحياناً حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل، تقدير العمر الاقتصادي للمعدات، ويتعرف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها عند ممارسة الحذر في إعداد القوائم المالية، فالحيطة والحذر يعني تبني درجة من الحذر والاحتباس في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات.
 - الاكتمال: حتى تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية موثوقاً بها يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، أي أن حذف بعض المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وبالتالي تصبح غير موثوقة وغير ملائمة.

الدراسة الميدانية:

أولاً : الاجراءات المنهجية للدراسة:

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من بعض المحاسبين والإداريين والأكاديميين.
عينة الدراسة : تم اختيار (60) فرداً من أفراد مجتمع الدراسة توزيع الاستبانة وتم جمع جميع الاستبيانات، أي بنسبة استجابة (100%) حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بالمعلومات المطلوبة.

— المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجية وأثرها على جودة التقارير المالية من حيث الملاءمة والموثوقية —

القسم الأول: تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على بيانات حول: العمر، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، التخصص العلمي، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة.

القسم الثاني: يحتوي هذا القسم على عدد (36) عبارة، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمسة مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وقد تم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الثلاث كما يلي:

— المحور الأول: تتضمن (13) عبارة.

— المحور الثاني: تتضمن (8) عبارات.

— المحور الثالث: تتضمن (5) عبارات.

ثانياً: ثبات وصدق أداة الدراسة:

الثبات والصدق الظاهري:

للتأكد من الصدق الظاهري لاستبيان الدراسة وصلاحيته عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحث بعرض الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة والبالغ عددهم (4) محكمين ومن مختلف المواقع الوظيفية والتخصصات العلمية. وبعد استعادة الاستبيان من المحكمين تم إجراء التعديلات التي اقترحت عليه.

الثبات والصدق الإحصائي:

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة. ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً.

جدول (1) الثبات والصدق الإحصائي

المتغير	معامل الارتباط	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
محور المسؤولية المهنية			
محور الملاءمة	0.80	0.91	0.95
محور الموثوقية			
معامل الصدق والثبات الكلي	0.85	0.92	0.96

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2019م

يتضح من نتائج الجدول رقم (1) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة، وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (50%) مما يدل على أن استبيان الدراسة تتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- الانحراف المعياري لقياس التجانس في إجابات أفراد عينة الدراسة .
- الوسيط لمعرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص عبارات الدراسة.
- الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع.

ثانياً : الإحصاءات الوصفية لمحاور الدراسة.

جدول رقم (2) الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول (المسؤولية المهنية لمراجعة الحسابات)

ت	العبارة	الوسيط	الانحراف المعياري	التفسير
1	تقوم الشركة بالإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في وقت واحد لكافة المستخدمين.	4	1.169	موافق
2	تقوم الشركة بالإفصاح والنشر الإلكتروني للمعلومات عبر موقعها على الشبكة الدولية للمعلومات.	4	1.064	موافق
3	تقوم الشركة باتخاذ الإجراءات التي تمكنها من عدم تسريب المعلومات قبل النشر.	4	0.785	موافق
4	تفصح الشركة عن المعلومات المتعلقة بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية.	4	0.908	موافق
5	تفصح الشركة عن هيكل مسؤولية الأسهم لكافة المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة.	4	1.023	موافق
6	تفصح الشركة عن المخاطر المالية التي تتعرض لها.	4	1.066	موافق
7	تلتزم الشركة بالإفصاح عن نتائج تقويم الأداء وتنبؤات الأرباح	4	0.863	موافق
8	تنشر الشركة قوائمها المالية السنوية المراجعة .	4	0.616	موافق
9	تفصح الشركة عن أسس تحديد مكافأة المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة.	4	1.091	موافق
10	يعمل أصحاب المصالح بوضع أنظمة الرقابة الداخلية لتنظيم المعاملات المالية والمحاسبية والإدارية بالشركة.	4	1.008	موافق
11	يتم بناء الثقة داخل الشركة من خلال السلوك السليم والشفافية والمساءلة التي تتم من قبل أصحاب المصالح.	4	0.947	موافق
12	تتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم.	4	1.070	موافق
13	يقوم أصحاب المصالح برفع المقترحات المتعلقة ببيئة رأس المال وسياسة اقتسام الأرباح.	4	0.956	موافق

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2019

— المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجية وأثرها على جودة التقارير المالية من حيث الملاءمة والموثوقية —

من الجدول (2) يتضح للباحث الآتي :

- أن الوسيط لغالبية إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى (4) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجية .

- كما تراوحت قيم الانحراف المعياري على عبارات الفرضية بين (0.61 - 1.16) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات أفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها .

جدول رقم (3) الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني

(الملائمة)

ت	العبارة	الوسيط	الانحراف المعياري	التفسير
1	تقدم المعلومات المالية إلى مستخدميها في الوقت المناسب.	4	0.791	موافق
2	يكون للمعلومات المالية قدرة تنبؤية.	4	0.732	موافق
3	يكون للمعلومات المالية قدرة على التغذية المرتدة.	4	0.821	موافق
4	أن تكون المعلومات المالية قابلة للاثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها.	4	0.732	موافق
5	إعداد المعلومات المالية بحيث تعبر بصدق عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها.	4	0.747	موافق
6	تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.	4	0.873	موافق
7	تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية.	4	0.930	موافق
8	يمكن تقديم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات.	4	0.911	موافق

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2019م

من الجدول (3) يتضح للباحث الآتي :

- أن الوسيط لغالبية إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى (4) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات ملاءمة التقارير والقوائم المالية.

- كما تراوحت قيم الانحراف المعياري على عبارات الفرضية بين (0.73 - 0.93) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات أفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها .

جدول رقم (4) الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث (الموثوقية)

ت	العبارة	الوسيط	الانحراف المعياري	التفسير
1	تعبر التقارير والقوائم المالية بصدق وعدالة عن العمليات والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها.	4	0.865	موافق
2	المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية محايدة وخالية من التحيز.	4	0.850	موافق
3	معلومات التقارير والقوائم المالية مبنية على درجة من الحيطة والحذر.	4	0.829	موافق
4	المعلومات الواردة بالتقارير والقوائم المالية يراعى فيها الأهمية النسبية والتكلفة.	4	0.910	موافق
5	تمثل المعلومات تمثيلاً صادقاً للعمليات المالية والأحداث الأخرى التي تمت المحاسبة عنها وقدمت جوهرها وحقيقته الاقتصادية.	4	0.930	موافق

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2019

من الجدول (4) يتضح للباحث الآتي :

- أن الوسيط لغالبية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات موثوقية التقارير والقوائم المالية.
- كما تراوحت قيم الانحراف المعياري على عبارات الفرضية بين (0.82 - 0.93) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات أفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها .

ثالثاً: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

التحقق من فرضياته بخصوص المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجية في تحقيق جودة التقارير المالية من حيث الملاءمة والموثوقية.
الفرضية الأولى: «المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجية تؤثر على ملاءمة التقارير المالية».

— المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجية وأثرها على جودة التقارير المالية من حيث الملاءمة والموثوقية —
جدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجية وملاءمة التقارير والقوائم المالية

التفسير	القيمة الاحتمالية ((Sig	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	6.205	1.949	$\hat{\beta}_0$
معنوية	0.000	9.106	0.543	$\hat{\beta}_1$
			0.75	معامل الارتباط (R)
			0.56	معامل التحديد (R ²)
النموذج معنوي			56.160	أختبار (F)
$\hat{y}_2 = 1.949 + 0543x$				

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2019

يتضح جدول رقم (5)

- أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجية كمتغير مستقل وملاءمة التقارير والقوائم المالية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.75).
 - بلغت قيمة معامل التحديد (R²) (0.56)، هذه القيمة تدل على ان المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجية كمتغير مستقلة تساهم بـ (56%) في ملاءمة التقارير والقوائم المالية (المتغير التابع).
 - نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F (56.160) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
 - 1.949: متوسط ملاءمة التقارير والقوائم المالية عندما المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجي يساوي صفراً.
 - 0.543: وتعني زيادة المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجية وحدة واحدة ملاءمة التقارير والقوائم المالية بـ61%.
- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الاولى والتي نصت على أن: « المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجية تؤثر على ملاءمة التقارير المالية» قد تحققت.

الفرضية الثانية: « المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجية تؤثر على موثوقية التقارير المالية».

جدول رقم (6) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجية وموثوقية التقارير المالية.

التفسير	القيمة الاحتمالية ((Sig	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	4.710	0.914	\hat{B}_0
معنوية	0.000	9.498	0.809	\hat{B}_1
			0.78	معامل الارتباط (R)
			0.61	معامل التحديد (R^2)
		النموذج معنوي	90.207	اختبار (F)
$\hat{y}_3 = 0.914 + 0.809x$				

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2019م

يتضح جدول رقم (6)

- أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجية كمتغير مستقلة وموثوقية التقارير المالية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.77).
- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.61)، هذه القيمة تدل على ان المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجية كمتغير مستقلة تساهم بـ (61%) في موثوقية التقارير المالية (المتغير التابع).
- نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F (56.160) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
- 0.914: متوسط موثوقية التقارير المالية عندما المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجية يساوي صفرًا.
- 0.809: وتعني زيادة المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجية وحدة واحدة موثوقية التقارير المالية بـ 81%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: « المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجية تؤثر على موثوقية التقارير المالية» قد تحققت.

الخاتمة:

تناول البحث المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجية وأثرها على جودة التقارير المالية ومدى تطبيق معايير وأسس تحكم هذه المهنة وتمثلت مشكلة الدراسة في تطبيق معايير المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجية وهدف إلى التزام المراجع بقواعد السلوك المهني وتوصل إلى ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في وقت واحد لكافة المستخدمين وأصي بأهمية العمل بالإجراءات التي تمكن من عدم تسرب المعلومات.

النتائج:

- من خلال الدراسة الميدانية توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية
- 1- تقوم الشركة بالإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في وقت واحد لكافة المستخدمين.
 - 2- تنشر الشركة قوائمها المالية السنوية المراجعة وتقرير مجلس الإدارة بصورة دورية
 - 3- تقدم المعلومات المالية إلى مستخدميها في الوقت المناسب
 - 4- تعبر المعلومات المالية التي تقوم بإعداد الشركة بصدق عن الواقع المالي للشركة
 - 5- تمثل المعلومات الواردة بالتقارير والقوائم المالية تمثيلاً صادقاً عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي تمت المحاسبة عنها داخل الشركة

التوصيات:

توصي الباحثة بالآتي :

1. ضرورة العمل بالإجراءات التي تمكن الشركات من عدم تسرب المعلومات.
2. ضرورة إفصاح الشركات عن المخاطر التي تتعرض لها.
3. ضرورة وضع أنظمة الرقابة الداخلية لتنظيم المعاملات المالية والمحاسبية والإدارية بالشركة.
4. ضرورة إفصاح الشركة عن المعلومات المالية في وقت واحد لكافة المستخدمين.
5. ضرورة رفع المقترحات المتعلقة ببيئة رأس المال وسياسة اقتسام الأرباح.

المصادر والمراجع:

- (1) طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة (القاهرة: مصر، الدار الجامعية، 2004م)، ص 27
- (2) طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، المراجعة وتدقيق الحسابات - الإطار النظري والممارسة التطبيقية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 10
- (3) أحمد معاذ، محمد اديب، دور المدقق الخارجي في التكليف الضريبي في سوريا، رسالة ماجستير محاسبة، غير منشورة، جامعة دمشق، 2014م، ص 47
- (4) عبدالرحمن مخلد المطيري، قواعد سلوك وآداب مهنة التدقيق وأثرها على جودة عملية التدقيق في الشركات الصناعية الكويتية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م، ص 48
- (5) المصري محمد الغني، أخلاقيات المهنة عمان: مكتبة الرسالة الحديثة، 2005م، ص 46
- (6) أحمد فرغلي محمد حسن، مراجعة الحسابات المشاكل المحاسبية للمراجعين، القاهرة: دار الثقافة العربية، 1989م، ص 46
- (7) المرجع السابق ص 46
- (8) شيرين مصطفى الحلو، المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية (غزة: الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، رسالة ماجستير منشورة، 2012م). ص 52
- (9) المرجع السابق ص 52
- (10) محمد شوقي عطا الله، بحوث في مراجعة الحسابات (القاهرة: مكتبة الشباب، 1983م) ص 56
- (11) قانون ضريبة الدخل لسنة 1986، جمهورية السودان، مادة 74، 2/د ص 69
- (12) المرجع السابق ص 69
- (13) محمد أبو طبل وعصام الدين محمد متولي، بحوث في مراجعة الحسابات (القاهرة: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1990م) ص 77
- (14) بوقابة زينب، التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الاداء في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة (الجزائر، كلية العلم الاقتصادية والتجارية، 2011م). ص 66
- (15) المرجع السابق ص 67
- (16) سامح محمد رضا، التحفظ المحاسبي وجودة قياس الارباح - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة البحرينية (المجلة العربية للإدارة 31(2)، 2011م) ص 58
- (17) محمد زين العابدين محمد احمد، اثر الالتزام بقواعد السلوك المهني في جودة تقارير المراجعة (جامعة الزعيم الازهرى، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير، 2015م). ص 65
- (18) المرجع السابق ص 74
- (19) الهام محمد أحمد على سحلول، تقييم تأثير الإختلافات في هياكل ملكية الشركات على جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية، (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة، رسالة ماجستير منشورة، 2011م) ص 75
- (20) المرجع السابق ص 75

- المسؤولية المهنية للمراجعة الخارجية وأثرها على جودة التقارير المالية من حيث الملاءمة والموثوقية —
- (21) على عبد الغني اللايد، يونس عليان الشوبكي، يوسف نيسان الحمدان، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، مجلة التقني، المجلد السادس والعشرون، العدد الرابع، 2013م) ص93
- (22) وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، سمير كامل محمد، المحاسبة المالية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000م) ص93
- (23) هيني فان جربوننج، معايير التقارير المالية الدولية، ترجمة: طارق عبد العال حماد، (مصر: الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، 2006م) ص94

بيئة السجن وأثرها على تكيف النزلاء (دراسة إجتماعية)

باحثة

أ. نسيبة محمد بركات الأمين

المستخلص:

هدفت الورقة لمعرفة مدى تكيف النزلاء مع زملائهم وبيئتهم الجديدة وما تحتويه من برامج وأنشطة يومية وأسبوعية داخل السجن، ودراسة بيئة السجن ومدى تناسبها صحياً مع حياة النزلاء بالسجن ، ثم إلقاء الضوء على العمل التأهيلي والإنتاجي للنزلاء بالسجون وما يقدم لهم . تأتي أهمية الورقة من أن بيئة السجن وما تنطوي عليه من تقييد للحرية والحق في الاختيار ومحدودية الفرص لإقامة علاقات آمنه وطيدة، من المحتمل أن تؤدي إلى تغيير شخصية النزلاء على نحو يصعب معه اندماجه في المجتمع مرة أخرى. اتبعت الورقة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي. من أهم نتائج الورقة بيئة السجن صحية وملائمة للنزلاء وتتوفر فيها سبل الحياة من غذاء وماء ولبس كحد أدنى، وجود التدريب المهني بالصورة العلمية المطلوبة للمسجونين ليتحقق التأهيل ويعتبر ضرورة من الضروريات لإعدادهم للحياة المستقبلية وتمكينهم من تحقيق التوافق النفسي للتكيف الإجتماعي، هنالك عدم توزيع للنزلاء بصورة عادلة وملائمة على حسب العمر ونوع الجريمة وكذلك لا يوجد تصنيف للنزلاء وفصلهم في عنابر خاصة بكل فئة. أوصت الورقة بعدد من التوصيات منها :-الاهتمام ببرامج السجون ومراجعتها بما يحقق تأهيل النزلاء- مهنيًا وثقافياً وروحياً، العمل على دعم السجون لتطوير مشروعاتها الإنتاجية وتخصيص جزء من العائد للسجين وأسرته ودعم البرامج التأهيلية والمهنية والإصلاحية، ضرورة إصلاح السجون وتأهيلها بالمستوى الذي يوفر المناخ الملائم والذي يمكن من عملية التصنيف والتوزيع الجيد للنزلاء ما يمكن بدوره من التمتع بالحقوق والقيام بالواجبات.

الكلمات المفتاحية: بيئة السجن، تكيف النزلاء

Abstract:

The paper aimed to find out the extent of inmates' adaptation to their colleagues and their new environment and the daily and weekly programs and activities contained within the prison, and to study the prison environment and its health suitability.

ity with the lives of inmates in the prison, then shed light on the rehabilitation and productive work of inmates in prisons and what is provided to them. The importance of the paper comes from the fact that the prison environment, the restriction of freedom and the right to choose, and the limited opportunities for establishing safe and solid relationships are likely to lead to a change in the inmate's personality in a way that makes it difficult for him to integrate into society again. The paper followed the descriptive, analytical and historical method. One of the most important findings of the paper is a healthy and suitable prison environment for inmates, and there are ways of life, including food, water and clothing as a minimum. The existence of vocational training in the scientific image required for prisoners is achieved rehabilitation and is considered a necessity to prepare them for future life and enable them to achieve psychological compatibility for social adaptation. They are appropriate according to age and type of crime, as well as there is no classification of inmates and their separation in wards specific to each category. The paper recommended a number of recommendations, including paying attention to prison programs and reviewing them in order to achieve the inmate's professional, cultural and spiritual rehabilitation, working on supporting prisons to develop their productive projects, allocating part of the return to the prisoner and his family and supporting rehabilitation, professional and correctional programs, the need to reform prisons and rehabilitate them at the level that provides an appropriate climate that enables the process Good classification and distribution of inmates, which in turn enables them to enjoy rights and use duties..

Key words: prison environment, inmate adaptation.

المقدمة:

السجون من المؤسسات العريقة التي تهدف إلى الإصلاح والتأهيل وصياغة النزلاء صياغة جديدة تتلائم مع قيم وعادات وتقاليد المجتمع السوداني، لذلك تعتبر السجون أحد أضلاع العدالة الجنائية التي تهتم بوضع السياسات الجنائية والإصلاحية لحفظ وتأهيل النزلاء، وللسجون السودانية معنى ضارب في الجذور والتميز بالمعاملة الإصلاحية والجنائية وتعمل على المساعدة في تقديم البرامج الإصلاحية والتأهيلية

بصورة علمية . وتظهر عادة ثقافة السجن لأسباب أهمها اشتراك نزلاء السجن بقيم خاصة تناهض المعايير الرسمية فإن هذا التفاعل والاتصال بين النزلاء ينتج عنه إحساس التجانس والتوافق كاستجابة لمقتضيات التكيف مع الحياة الخاصة داخل السجن بما يحتويه من عزلة مجتمعية وظروف اجتماعية قاسية، الأمر يجد معه النزلاء الحاجة للتكيف معها، بالتالي الاستسلام لتداعياتها وآثارها السالبة التي من أهمها اعتناق النزلاء لقيم وأفكار خاصة بهم وشعورهم بأن المجتمع غير مستعد لقبولهم أو منحهم فرصة أخرى لإعادة الاختيار لأنفسهم اجتماعياً وأخلاقياً.

مصطلحات الورقة:

مفهوم السجن: هو ذلك المكان الذي يقضى فيه شخص ما مدة معينة من الزمن محكومة بها من قبل محكمة مختصة نتيجة ارتكاب عملاً يعاقب عليه القانون، أو هو مكان رسمي للحفاظ على الأفراد الذين يرتكبون جرائم يعاقب عليها القانون وتختلف مدة السجن باختلاف الجريمة⁽¹⁾.

مفهوم النزلاء:

النزيل (النزلاء) هم أولئك الأشخاص البالغون الذين ارتكبوا مخالفات ضد الحق الخاص أو العام أو أخلوا بالنظم والقوانين المتبعة المتعارف عليه وأودعوا بالسجن لفترات زمنية، أو هو الذي سلك سلوكاً خارجاً عن القانون في المجتمع مما استخدم توقيع إحدى عقوبات سلباً للحرية فيه وتنفيذ تلك العقوبة من خلال إيداعه أحد السجنون طبقاً لنظام المطبق في المجتمع⁽²⁾.

التكيف:

هو ما يتم بين الكائن الحي وظروف بيئته بما يؤدي إلى السماح للكائنات بأداء وظائفهم كاملة⁽³⁾.

الدراسات السابقة:

دراسة: مريم فضل أبكر: (الأسباب الاقتصادية والإجتماعية للجريمة أواسط النساء (دراسة حالة النساء بسجن أمدرمان 2007)⁽⁴⁾.

هدفت الدراسة لمعرفة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كان لها دور من دخول المرأة الى السجن وجعل العبء الأكبر يعود عليها وذلك بحكم الدور الذي يقوم به المجتمع وهذا العبء جعلها مضطرة الى الجنوح والجريمة والدعارة مما يسبب دخولها السجن وتشريد أسرة بكاملها. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستنباطي. من أهم

نتائج الدراسة عدم وجود من يقوم بإعالة أسرهم، تبين من الدراسة أن نسبة (23,3%) جرائم خمور نسبة لعدم التعليم والظروف الاقتصادية والبيئية، تبين الدراسة أن أسر السجينات لم تتلق أى مساعدات .
دراسة: فهد بن سليمان عبد البازعي (دراسة العوامل النفسية المرتبطة بالعودة الى السجن بمدينة الرياض (دراسة ميدانية بسجن الملذ، 2013م)⁽⁵⁾.

هدفت الدراسة لمعرفة العوامل النفسية المرتبطة بالعودة إلى السجن. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد فعلاً بالواقع والتعريف على العلاقات بين المتغيرات التي تؤكد من الظاهرة والتنبؤ لحدوثها ونتائجها .

من أهم النتائج أن أعلى نسبة للأفراد مرتادي دخول السجن أغلبهم من الفئة العمرية من (31-40) ويليهم الفئة العمرية من (25-30) ثم الفئة العمرية الأكثر من (40) سنة وأخيراً من هم أقل من (25) سنة، وجود

علاقة ارتباطية موجبة بين العصابية وعدم نضج الشخصية تتمثل من الشعور بالتعاسة والخجل، و وتوتر الأعصاب والإحساس بالغضب كما أن عدم نضج الشخصية يعتبر منها بالغضب وعدم تحمل النقد وعدم الارتياح والقسوة وهذا يؤكد تحمل السجناء العائدين للسجن لديهم درجة عالية من العصابية وعدم نضج الشخصية .

دراسة: بدر الدينقلي وآخرون(النزيلات المحكوم عليهن في سجون الأقاليم المصري الجنوبي، 2013م) (6).
هدفت الدراسة لوصف وتحليل البيانات المتعلقة بنزيلات السجن المصرية وعرض واختيار إحصائي وتحليلي للعلاقة بين سن النزيلات عند إيداعهن في السجن في الواقعة التي إرتكبتها وبين بعض العوامل الخاصة بأوضاعهن الإجتماعية عرض واختيار إحصائي وتحليلي للعلاقة بين نوع الواقعة الأخيرة التي ارتكبتها النزيلات وبين العوامل الخاصة بأوضاعهن الجنائية والإجتماعية.

من أهم نتائج الدراسة أن أكثر المنحرفات هن من سن (23-32) سنة وأقل نسبة الأعمار الأقل من (32) سنة، إن القابلية من السجنات هن من المصريات ثم السجنات الأجانب، إن أغلبية السجنات متزوجات وإرتفاع نسبة الأمية بين نزيلات السجناء .

دراسة: سعيد سالم مهدي (مجتمع السجن بين الإصلاح والعقاب دراسة ميدانية على نزلاء سجن الخير، 2015م) (7):

هدفت الدراسة لتحديد ماهية السجن من حيث أنها مؤسسة عقابية أم مؤسسة إصلاحية وتحديد أهمية السجن الإصلاح الإجتماعي من مجال الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية ومجال الرعاية المصاحبة اللاحقة بالسجون . من أهم النتائج إن السجن تعتبر مؤسسة اجتماعية رغم أن دورها الأساسي من الغالب العقابي لأدائها تلعب دوراً إيجابياً في تقديم العديد من البرامج الإصلاحية التي ساعدت على تطوير بيئة السجن وإعادة اندماج السجين في مجتمعه بعد خروجه من السجن فضلاً عن تقديم الخدمات الاجتماعية والرعاية لأسر السجناء مع التركيز على برامج تأهيلية لإعادة التوافق الاجتماعي للسجين وأسرته.

دراسة: علوش المرشدي (رعاية نزلاء السجن وأسرهم دراسة تطبيقية في سجن أمدرمان وكوبر، 2016م) (8):

هدفت الدراسة للكشف عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية لأسر نزلاء السجن، وبيان الأسر المباشر نتيجة لغياب رب الأسرة، كذلك التوصل الى بعض النتائج والحلو المناسبة التي تساعد على المجتمع بحاجة ماسة إلى الرعاية الإجتماعية الشاملة سواء مايقوم من قبل الدولة والمجتمع.اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي.

من أهم نتائج الدراسة تقوية الوازع الديني لدى السجين لتهديب أخلاقه عن أخلاقه الوعظ والإرشاد ويتعلم القرآن وحفظه وكذلك الأحاديث النبوية الشريفة، المحافظة على استمرار السجناء من الإنحراف والتفكك، أن يتم إعداد السجين وتأهيله ودينياً وثقافياً وإجتماعياً بعد انتهاء فترة حبسه.

تاريخ عقوبة السجن وتطورها :

عقوبة السجن كغيرها من العقوبات التي كان معمول بها عند قبائل وشعوب الأمم في العصور القديمة الى فترة ما قبل الميلاد وذلك للحاجة لعقوبة الحبس عن من يخرج عن عرف الأسرة حيث وجدت

النصوص القالبية في المدونات التي كانت ستمثل القواعد القانونية مثل مدرسة حموراس (1750) وقانون حورمحب (1330) ومدنة الهندي (1280) وقانون دار ومرونة الألواح الإثني عشر الرماني (451)⁽⁹⁾.

السجون في عهد الفراعنة :

اتسمت بالتطور النسبي عن غيرها ولكنها عرفت أيضاً بالتعذيب والأعمال الشاقة لدرجة أنهم كانوا يفضلون الموت عبر الحياة من أمثلة السجون التي عرفت في تلك الفترة سجن سيدنا يوسف عليه السلام يقع شمال مدينة (متق) في مصر القديمة وكانت مباني السجن بصورة تمكن الإختلاط مع بقية السجناء في قوله تعالي ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانٍ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ (سورة يوسف الآية 36). كما يبدو أنه كان غير مسموحاً بزيارة السجناء ولا يسمح لهم بدفع تظلمات بدليل أن سيدنا يوسف عليه السلام مكث بالسجن اثني عشر عاماً علماً بأنه دخل السجن بعد أن ظهرت برأته وسجن فرعون موسي. حيث كان يهوى بالسجين في مكان في الأرض حتى لا يسمع ولا يبصر.

سجن الأشوريين:

اتخذ الأشوريون القدماء سجوناً للتعذيب وكانوا يجمعون آلاف الأسر في ساحات كبيرة لتنهشهم السباع الهائلة أو يسلخوا جلودهم أو يحرقوهم في الأقدان وهم أحياء ⁽⁹⁾.

سجون الهند القديمة:

اتخذ الهنود قبل الميلاد بثلاثة قرون سجن يسمى أشوكا على اسم أحد الحكماء وكان يمارسون فيه أنواع التعذيب وكان عبارة عن حبس من يدخل لا يخرج منه وكان السجناء يوضعون في الماء الساخن .

عقوبة السجن في العصور الوسطى :

بدأت هذه الحقبة من 476م وتشمل عصر النهضة الأوروبية في منتصف القرن الخامس عشر الميلادي وكانت العقوبة في هذه الفترة للإنتقام أكثر من الإصلاح وكانت السجون في القلاع والأبراج وأحيطت بخنادق عريضة مليئة بالماء. وأقيمت زنانات تحت الأرض يقاد إليها المتهم دون أن يعرف جرمته حيث كانت السجون عبارة عن مقابر جماعية خاصة ، سجون أسبانيا وإيطاليا وكانت بعض الحكومات تتخذ السجون القديمة الدراسة في المدارس سجون لها مثل سجن مدرسية طولون الفرنسية 1684م.

عقوبة السجن في العصور الحديثة :

ترجع بداية إصلاح السجون في الغرب إلى مابعد الثورة الغربية حيث أخذت عقوبة السجن مكانها بين أنواع العقوبات الأخرى واعتبر الحبس عقوبة سياسية بعد إزاحة العقوبات الجسدية، واتجهت الأفكار بتطوير السجون، حيث قام (جولاهوارد) شريف ولاية بدفورد البريطانية في العقد الثامن من القرن العشرين بتطوير بينات السجون وإقامة الزنانات مفصلة لحبس المحكومين وفرض عليهم نظاماً صارماً عرف هذا النظام الإنفرادي⁽¹⁰⁾.

أيضاً صمم (بتهام) الإنجليزي سحناً مستديراً وزعت على جوانب الزنانات وسقف بالزجاج وجعل وسط هذه الدائرة غرف مركزية مستديرة للحراسة والإشراف على السجناء وإدارة تصرفاتهم وقد وجهت عده إنتقادات لهذا النظام منها أنه يحتاج الى تكلفة عالية وأنه لا يتيح خدمة للتأهيل المهني إتجه بعض الدول بالأخذ بالنظام التدريجي الذي يعمل على إصلاح النزول في مراحل عدة بدأً بالنظام الفردي ثم المختلط ثم

الإفراج الشرطي وأخذت بهذا النظام السجون بسويسرا وألمانيا لإختلاف الدولة بالأخذ بالنظم الثلاثة ولهذا أقر مبدأ التصنيف وأوجبت العلاج والتعليم والتدريب ورعاية السجناء وعملت بالتوصيات الدولية 2001م.

مشروعية الحبس في القرآن الكريم :

استدل الفقهاء والعلماء على مشروعية الحبس بقوله تعالى: { وَالَّتِي يَأْتِيَنَّ الْفُجْحَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِّنْكُمْ ^ط فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ... إلخ } . كما استدل الفقهاء على مشروعية الحبس بقوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهِادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ أَحْرَانٍ مِّنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْسِبُوهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَئِيسِمَانٍ بِاللَّهِ.. إلخ} (المائدة، الآية 106)، وهذه الآية تفسر حبس من وجب عليه الحق حتى يؤديه وقد عمل بها أبو موسى الأشعري فترة توليه لإمارة الكوفة (11).

مشروعية الحبس في السنة النبوية :

عرف الحبس في السنة النبوية تطبيقاً لشرع الله والأمثلة كثيرة منها جاء عن النبي (ﷺ) أنه قال { إذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر فيقتل الذي قتل ويحبس الذي أمسك } (رواه الشافعي). وأيضاً عن علي رضي الله عنه أمر بقتل القاتل وحبس الممسك في السجن حتى يموت ويعرف هذا النوع من القتل بالقتل صبراً والعسر وهو الحبس حتى الموت ، وروى أن رجلاً قتل عبده فجلده النبي (صلى الله عليه وسلم) وحبسه وأمره بعق رقبة ولم يقتله، كما روى أن النبي (ﷺ) حبس بعض من بني قريظة حتى دار بني الحارث الأنصاري وحبس بعضهم الآخر في دار أسامة بن زيد خرج الى سوق المدينة ف ضرب أعناقهم لغدرهم وخيانتهم (12).

مشروعية الحبس في الإجماع والقبول :

كما هو معلوم قد أجمع الصحابة على مشروعية الحبس وقد حبس الخلفاء والراشدون أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم وحبس ابن الزبير والقضاة من بعدهم. وروى أن سيدنا عمر رضي الله عنه كان قد حبس رجلاً وقال أحبسه حتى أعلم منه التوبة.

تكيف النزلاء:

مفهوم التكيف:

للتكيف مظهران أساسيان البيولوجي والتكيف الاجتماعي ، الأول هو الذي يتم بين الكائن الحي وظروف بيئته فكثيراً ما نقول أن السمك متكيف مع البيئة البحرية والأسود متكيف مع حياة الغاب ، معنى ذلك أن الظروف البيئية في حالة التكيف تسمح للكائنات الحية بأن تؤدي وظائف كاملة ويؤمن على بقائه ودعام تكاثره، وفي حالة عدم التكيف لا يستطيع الكائن الحي تحقيق بذلك. وهذا التكيف يتطلب من الإنسان إذا أراد أن يحيا كما يريد أن يختار بين أمرين أما البحث عن البيئة التي تلائمه أو خلق مثل هذه البيئة ولذلك نرى أن الإنسان يعدل باستمرار في بيئته ويتم هذا التعديل على نطاق واسع في البلاد المتحضرة. ومن ثم يعتبر التكيف عملية اجتماعية على جانب كبير من الأهمية إذ بفضلها يستطيع الإنسان بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها ويصبح قطعة منه وعنصر منسجماً مع عناصرها فلا يشعر بوطأة نظمها ولا يضيف ذرعاً بأوضاعها ، بل ترسب النظم والأوضاع حتى تكوينه وتصبح من أهم مقومات شخصيته

ومن أعز ما يحرص عليه . وتبدو وظيفة التكيف بوضوح عندما ينتقل الإنسان من بيئة اجتماعية الى أخرى تختلف عنها في أماطها الثقافية وأثرها التقاضي هذه الحالة يشعر بوطأة النظم الجديد ، ولابد له من المدان والترويض على الحياة الجديدة لأنه يشعر في بادئ الأمر بمقاومة داخلية وصراع عنيف بين تراثه الدراسي حتى تكوينه وحتى شعوره وبين أوضاع البيئة الجديدة ونظمها فيأخذ الفرد نفسه بالصبر والجلد والاندماج في هذه البيئة حتى تقف حدة الصراع ويتم التكيف الذي يحتاج إلى وقت طويل ومدان بخير يسير ومغالبة النفس فيمكا تعوده عليه في نظم سابقة وقد يحد شأن تصاب بعض المجتمعات بتطور مفاجئ في نظامها وأوضاعها الطبقية ، فيحتاج الأفراد إلى التكيف الجديد مع النظام⁽¹³⁾ .

النزلاء:

لا بد أن تكون في بيئة السجن بيئة صالحة للنزلاء وتتوفر لديهم فرصة مديدة :

1. التعليم: يحتل التعليم مكاناً مهماً في النظام العقابي الحديث ولا تقل أهمية في المؤسسات العقابية من أهمية في المجتمع، والتعليم مهم في تأهيل المجرمين العائدين لارتكاب الجرائم ولا سيما وأنه له فوائد مثل التخلص من الجهل والأمية ورفع المستوى الفكري وتضحيات الملكات الذهنية وفتح أبواب وفرص للعمل لديهم وتنمية المبادئ الأخلاقية والإيمان بالقيم وبعث الثقة في النفس والقدرة على التصرف السليم تجاه المواقف الضاغطة والقدرة على حل المشاكل دون اللجوء إلى طرق الإجرام حيث لا يزال التعليم لدية مكانة خاصة في المجتمع ، فالتعليم داخل المؤسسات العقابية يهدف إلى:

- أ. إزالة الأمية من النزلاء .
- ب. إن البرامج التعليمية والفنية لا تتجرأ من حقوق الإنسان كما نصت على ذلك المادة 26 من إعلان الأمم المتحدة بحقوق الإنسان .
- ج. مساعد النزيل من التخلص من مشاعر الاكتئاب .
- د. مساعدة النزيل في تحقيق ذاته والشعور بكيانه والثقة في النفس والتكيف الإيجابي داخل السجن .
- هـ. تحمل المسؤولية الوطنية .
- و. إن البرامج التعليمية الفاعلة تساعد في عملية الضبط والأمن والتحكم في السجن تستنتج الباحثة أن التعليم يعمل على تعديل سلوك النزلاء وتغيير إتجاهاته ومعتقداته وتفسير الأُمط السلوكية والعدوانية المنحرفة للمجرم الى الأُمط الإيجابية التي تتسم بالطاعة والإنضباط والالتزام واحترام القانون والنظام وحقوق الآخرين⁽¹⁴⁾ .

2. وسائل الترفية والثقافة :

تهدف إلى الاهتمام بالبرامج الترفيهية والندوات الثقافية والنفسية لتحسين روح الجماعة والمواهب الذاتية لدى النزلاء ، ويتم ذلك عن طريق إلقاء المحاضرات وإنشاء مكاتب أو إنشاء جمعيات ثقافية داخل السجون مثل :المسرح وفرقة الفنون الشعبية وغيرها، وهذه محاولة لربط النزيل ببيئته وأن تلقي الضوء على هذه الألعاب تخلق لدى النزيل الإعزاز والفخر بمنطقته وترفعه بأنه سيحافظ على تقاليده وموروثاته مما يؤدي لإزالة كثير من الضغط النفسي والعقلي والإحباط والاكتئاب الداخلي . وتتمثل أهمية الترفيه والرياضة، في أن الترفية كوسيلة تأهيلية وإبداع التنوع في النشاطات الحياتية وتوزيع المسؤوليات والبرمجة والتنسيق والإشراف وتنمية روح الجماعة والمواهب الذاتية وفنون القيادة وضبط النفس وإحترام الآخرين

والإستفادة الذاتية بالرغم من أهمية الترفية إلا أنه يعد وسيلة فاعلة لتلقين فن الإجرام خاصة في السجنون النزلاء التي لا توفر لنزلائها فرص للترفية قاتهم من تنشئة وتعليم وتدريب مسارات تنشئتهم الإجتماعية وأن تعطي نزلائها فرص للترفية، كذلك فإن للترفية والبرامج الثقافية دوراً بارزاً في العملية الإصلاحية لأنها تعبر عنصراً فعال في استكشاف السجنون من النواحي الفنية الكامنة في داخله، لذلك اهتمت السجنون بالترفية والنشاطات الثقافية وقد أوردت القواعد الدولية لمعاملة النزلاء⁽¹⁵⁾.

تستنتج الباحثة أن النشاط الترويحي والثقافي في جميع المؤسسات العقابية يساهم في المحافظة على صحة المسجونين العقلية والنفسية وتوجد في السودان السودانية كثير من الجمعيات العقابية للنزلاء، مما يؤدي إلى خلق روح الثقة بالنفس يمكن أن يساهم في العملية الإصلاحية وخاصة وأن السجنون السودانية معروفة بتنوعها الثقافي والاجتماعية .

بيئة السجنون في السودان وأثرها على تكيف النزلاء:

نشأة السجنون في السودان:

نشأت السجنون النظامية مع مجيء الإدارة البريطانية للسودان وإعلان الحكم الثنائي عام 1898م وفي عام 1903م أنشئت ادارة مركزية موحدة لبوليس في السجنون تشرف على السجنون السبعة التي أقيمت في كل من الخرطوم - حلفا - دنقلا - سنار - الأبيض - كسلا - سواكن ، وتم تعيين مساعد مدير البوليس للإشراف على السجنون ينوب عن السكرتير الإداري كان الهيكل الإداري للسجون يتكون من مدير السجنون وهو بريطاني كان يعمل في سلك الإدارة بدرجة مدير مديرية يعاونه ثلاثة من البريطانيين أحدهم كان مسؤولاً عن الصناعات والمشاريع الزراعية وهو ماعرف اليوم بقسم التأهيل المهني والإنتاج أما الثاني فأنيط به مسؤولية قسم الأحداث والمصححات والثالث كان مسؤولاً عن سجون المديريات الجنوبية جوبا - ملكال - واو حسب التقسيم الإداري للجنوب في ذلك الوقت⁽¹⁶⁾.

صدرت أول لائحة للسجون عام 1929م بموجبها تم تكوين لجنة للسجون لتقديم المشروعات للسكرتير الإداري في شؤون السجنون ، وفي عام 1942م أعيد النظر في تكوين هذه اللجنة وفي عام 1944 عينت الحكومة مساعداً لمدير الإشراف على السجنون تحت رئاسة مدير البوليس لينوب عن السكرتير الإداري في الإشراف على جميع السجنون وفي العام 1947 تم فصل السجنون عن البوليس مرة أخرى وأنشاء مكتب السجنون تابع لمكتب سكرتير الإداري ليقوم بأعباء السجنون والإشراف على السجنين العموميين بالخرطوم بحري وبورتسودان وأصبح مساعد المدير للسجون مساعداً للسكرتير الإداري وثانياً عينه في ادارة شؤون السجنون والذي أصبح قائماً بذاته. ومن خلال هذا التطور أصدر الحاكم العام لوائح لتسير على هداها إدارة السجنون بموجب المادة 65 من قانون العقوبات السوداني وقامت هذه اللوائح على النظام المتبع في الهند وأدخلت التعديلات الجذرية على لائحة السجنون لعام 1929م لتكتمل في النهاية لائحة السجنون لعام 1948م. ونشرت في جمهورية السودان 15 يونيو 1948م تشريع رقم (4) مصلحة السجنون تتكون من قوة تحت سلطة الحاكم العام مع مراعاة هذه السلطة فإن السكرتير الإداري هو الذي يشرف على مصلحة السجنون بمساعدة لجنة مكونة من السكرتير الإداري والقاضي . وفي عام 1962م أدخلت تعديلات جوهرية على لائحة السجنون لعام 1948م مثلاً استبدال كلمة المدير بلفظ مدير السجنون /وكلمة مراقب السجنون بكلمة مدير وقد تم

إدخال الصناعات في السجون كأعمال كمائن الطوب والمشاريع الزراعية وغيرها. وقد أدخل تعديل على المادة (166) بموجب منشور مدير السجون رقم (55) أ/ع بتاريخ 2 إبريل 1964م الخاص بتحديد مسؤولية مازال لتعديل لهذه اللائحة يتغير من حين لآخر وآخر تعديل أدخل عليها بموجب منشورات السيد مدير السجون بالنمر 55/أع بتاريخ 5 يناير 1970 على المواد 88-89 وإلغاء المادة 91 في ذات المنشور⁽¹⁷⁾. وهذه التعديلات الهدف منها وضع برامج التأهيل والإصلاح داخل المؤسسات العقابية للتدريب وإعداد المسجونين لمقابلة الحياة بعد الإفراج عنهم وكانت معارض السجون التي تقام سنوياً هدفاً أساسياً لعكس النشاط المهني داخل السجون للرأى العام بجانب المساهمة لدعم الخزينة العامة في مجال الإيرادات والإستفادة المزدوجة من طاقات السجناء وتعليمهم حرف تساعد في الحياة خارج السجن، ومن ضمن التطورات في السجون صدر أول قانون للسجون في العام 1975م ليحل محل لائحة السجون لعام 1948م والمعدلة في العام 62 و 64م والتي استمر بها العمل زهاء سبعة وثلاثين عاماً (لائحة تنظيم السجون ومعاملة النزلاء 1997م).

معاملة المسجونين في سجون السودان:

إن معاملة المسجونين كانت تخلو من أي نظرة إنسانية لحفظ كرامة المسجون فكانت ملابسهم تصنع من نوع ردي من الدمور لا يصلح لاستعمال الإنسان من الناحية الصحية والإنسانية كما كانوا يؤدون الأعمال الشاقة لكسر الحجارة وتعبيد الطرق وغيرها من أعمال السخرة التي قصد منها إساءة وإهدار كرامة المسجونين. وفي عام 1976م لائحة السجون الجديدة مفصلة لواجبات واختصاصات السجون ومنسقة ومواكبة لتشريعات المتصلة لفلسفة المعاملة العقابية بما يحقق برامج وأهداف ورسالة السجون من المجالات كافة من الغذاءات والتدريب والتأهيل والرعاية اللاحقة. ومازالت التطورات تتلاحق في المجال القانون وقد صور قانون السجون لعام 1984م بموجبه بتبعية السجون لوزارة الدفاع. وفي عام 1992م صدر قانون للشرطة الموحد الذي بموجبه تم ضم السجون والمطاحن وجرس العيد والجمارك للشرطة في قيادة واحدة تحت إمرة السيد مدير عام قوات الشرطة وتحت إشراف السيد وزير الداخلية. وتم تغيير المسميات لتصبح السجون باسم الإدارة العامة للسجون والإصلاح وكذلك الإدارات الأخرى⁽¹⁸⁾.

النزلاء داخل السجون في ولاية الخرطوم:

اتجه السودان لتأسيس مكاتب ثقافية في السجون القومية للنزلاء ودعمًا للمناشط الرياضية والثقافية التي تضمن مهاراتهم الأدبية والفنية. حيث أعلن عن توفير الفرق الشعبية بالسجون والعمل على إيفاد مورين لهم في كل المجالات وطباعة مؤلفاتهم ومذكراتهم وأشعارهم وأشار الى فترة السجن تعتبر فترة الأصل أن يكون النزير خارج السجن ولذلك لا بد أن يتلقى برامج إصلاحية تساعد على الاندماج في المجتمع كما ثمن الدور الذي تقوم به منظم النزير في خدمة نزلاء السجون ودعمهم مادياً ومعنوياً ونفسياً. أما عن معاملة السجناء داخل السجن بولاية الخرطوم ، فقد جاء في المادة 25/ من قانون تنظيم السجون ومعاملة النزلاء لعام 1962م في المبادئ العامة أن السجون بصفة عامة كمؤسسات إصلاحية أنيط بها تنفيذ السياسات الجنائية كما ورد في القوانين ويؤكد على تصنيف المؤسسات أساساً لمعاملة اللجنة . حيث أن المبادئ العامة في معاملة النزلاء هي أن السجن تأهيل وإصلاح وتهذيب وفقاً لقانون قواعد الحد الأدنى لمعاملة النزلاء في جنيف عام 1955م .

ومن مقتضيات هذه المبادئ الآتي :

1. المحافظة على الضبط والربط والنظام دون التجاوز في القدر الضروري لمقتنيات الأمن داخل المنشأة .
 2. توظيف كل الطاقات والوسائل الصحية والتربوية والاجتماعية والدينية والتعليمية لتأهيل وإصلاح وتقديم النزلاء⁽¹⁹⁾.
- كما ورد في قانون تنظيم السجون ومعاملة النزلاء لعام 1992م أنه يمكن رفع توصيات لوزير الداخلية عن طريق المدير العام للإفراج عن أي نزيل يحفظ القرآن أثناء فترة العقوبة المحكوم بها عليه وذلك عن طريق لجنة دينية تكونها ادارة السجن بالتشاور مع وزارة الإرشاد والتوجيه ، كما تضمن هذا القانون التأديب عند الإخلال بالأمن والهروب بالإضافة الى إطلاق السراح والسلوك والإفراج للشيوخوخة والإفراج الشرطي بغرض العلاج بالخارج ومعاملة محكومي الإعدام وتنفيذ العقوبات الحدية جميعها وطريقة إطلاق النار عند الهروب والشغب المصحوب بالشدة ومعاملة المعتقلين السياسيين والمحكومين السياسيين والمحكومين من العسكريين والمتنظرين للمحاكمة والرعاية اللاحقة وبرامج الإصلاح والتأهيل والتعيين والترفيه والرياضة⁽²⁰⁾.

أما عن تشغيل النزلاء المادة 1/23 من قانون تنظيم السجون ومعاملة النزلاء لسنة 1992م تقرأ كالآتي :

- أ. كل مسجون محكوم عليه يجب أن يشتغل في عمل مفتوح مقابل أجر مناسب إلا في حالة العجز أو المرض وتحدد اللوائح الأجر والمكافأة والحوافز مقابل العمل
 - ب. يجوز تشغيل المسجونين غير المحكوم عليهم في نظافة السجن إذا اقتضى الحال إلى ذلك .
 - ج. في حالة إصابة أي من المحكومين أثناء العمل يطبق قانون علاقات العمل الفردية لعام 1981م وقانون التعويض عن الإصابات لعام 1981م .
- أما عن التدريب والتأهيل للنزلاء داخل المؤسسات العقابية يتلخص في الآتي :
1. الاستفادة من الطاقات المتوفرة لدى النزلاء .
 2. تنمية المهارات التي يمتلكها النزلاء وإكتساب الخبرة العملية .
 3. الرعاية من الانحراف والعودة الى الجريمة .
- هناك سمات أساسية لبرنامج التأهيل لا بد التطرق لها وهي :
- أ. التأهيل النفسي والطبي : وهو يهدف الى فحص وعلاج المشكلات النفسية الصحية الناتجة عن الحبس وتقف حائلاً دون مشاركة النزيل في البرامج التأهيلية .
 - ب. التأهيل الاجتماعي : أتفق علماء الاجتماع على أن البيئة الاجتماعية التي ينشأ فيها النزيل تلعب دوراً مهماً وأساسياً في تشكيل أمطاط سلوكه على الرغم من اختلاف ودوافع الانحراف من فرد لآخر .
 - ج. التأهيل التربوي وينقسم إلى التالي:
 - الوظيفي : يهدف إلى تعليم النزيل وفق مستواه التعليمي المختلف ، محو أمية أو تعليم وظيفي أو تعليم نظامي وفق برامج محدودة تتناسب مع قدرات النزيل .

- الروحي : أثبتت الدراسات أن ضعف الوازع الديني يعتبر مبدءاً هاماً وعاملاً أساسياً من عوامل الانحراف ولذا أصبح من الضروري بمكان الإهتمام والتذكير على وضع برامج تربوية وروحية تساعد النزلاء .
- المهني : يهدف الى تعليم النزيل مهنة تعينه وتساعده من الاعتماد على نفسه بعد انقضاء فترة الحبس وتناسب مع مقدراته المعنوية والبيئية⁽²¹⁾.

الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى الحصول على معام ومؤشرات حول بيئة السجن وأثرها على تكيف النزلاء، من خلال استطلاع آراء الأطراف ذات العلاقة بدار التائبات بأم درمان.

أولاً: مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في عدد من نزليات دار التائبات بأم درمان.

ثانياً: عينة الدراسة: قامت الباحثة باختيار عينة الدراسة بطريقة عمدية بحيث تشمل الأطراف المعنية والمهتمة بموضوع الدراسة، عليه تم توزيع عدد (150) استمارة استبيان على الفئات المستهدفة المطلوبة.

ثالثاً: أداة الدراسة: أداة الدراسة التي استخدمتها الباحثة في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة تمثلت في الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة الدراسة وأحتوى الاستبيان على قسمين رئيسين:

1. القسم الأول: تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.
2. القسم الثاني: يتضمن عبارات الاستبيان الرئيسية ذات الصلة بفرضيات وأهداف الورقة

جدول (1): عدد مرات دخول السجن

النسبة %	التكرار	
62.7	94	أول مرة
23.3	35	عائد
14	21	متردد
100	150	المجموع

النزليات اللاتي دخلن السجن لأول مرة هن بنسبة (62,7%) وذلك نسبة للأسباب الإقتصادية وعلى حسب سبب الدخول الى السجن أما نسبة العائدين فهن بنسبة (23,3%) وذلك لعدم قيام المرشدين الاجتماعيين بكامل واجباتهم إتجاه النزليات وذلك لعدم تأهيلهن وأيضاً نظرة المجتمع للنزليات بعد خروجهم من السجن بإعتبارهن مجرمات إذا تم تأهيلهم أو لم يتم ، أما نسبة المتكررين هي بنسبة (14%) وذلك لعدم توفر البيئة الملائمة وعدم تأهيلهن داخل السجن وذلك التأقلم على الجو الإجرامي ولا يمكن من العيش في غيره .

جدول (2): مدة العقوبة

النسبة %	التكرار	
72.7	109	من أسبوع الى 4 سنوات
7.3	11	4 الى 6 سنوات
2	3	7 الى 9 سنوات
18	27	10 سنوات فأكثر
100	150	المجموع

النزليات اللاتي مدة عقوبتهم أكثر من إسبوع إلى 4 سنوات هن نسبة (72,2%) وهن الأكثر شيوعاً عن النزليات من الأحكام القصيرة وتكون عقوبتهن غرامة ، أما النزليات من الأحكام المتوسطة فهن بنسبة (7,3%) ومعظم هذه الفئة القتل الخطأ مع دفع الدية أما النزليات ذوى الأحكام الطويلة فهن بنسبة (18%) معظم جرائم هذه الفئات اختطاف الأطفال والقتل العمد.

جدول (3): مدى صحة ونظافة بيئة السجن

% النسبة	التكرار	
58	87	نعم
42	63	لا
100	150	المجموع

تبين من الدراسة الإحصائية أن معظم اللاتي كانت إجابتهن بنعم هن من العنابر الخاصة والتي كانت إجابتهن بلا هن من العنابر العامة .

جدول (4): مساعدة بيئة السجن في تنفيذ وتوفير حقوق الانسان

% النسبة	التكرار	
40	60	نعم
60	90	لا
100	150	المجموع

تبين من هذا الجدول أن معظم النزليات كانت إجابتهن بلا هن النسبة الأكثر وذلك بسبب التعامل السيئ من قبل السجناء مع النزلاء .

جدول (5): توفير بيئة السجن لسبل الحياة والغذاء وماء ولبس كحد أدني

% النسبة	التكرار	
87.3	131	نعم
12.7	19	لا
100	150	المجموع

يتبين من الجدول أن معظم النزليات كانت إجابتهن بنعم هي النسبة الأكثر وذلك لإهتمام ادارة السجن بغذاء النزليات كحد أدني .

جدول (6): مدى توفر عناصر جيدة بمباني السجن الحالية

النسبة %	التكرار	
72	108	نعم
28	42	لا
100	150	المجموع

يتضح من هذا الجدول أن المباني بالسجن الحالية تتوفر فيها العناصر الجيدة ولكن يقل الأساسات بداخلها لتأكيد ذلك الآتي كانت إجاباتهم بنعم هن من العناصر الخاصة (قسم الشيكات) والتي كانت إجابتهم بلا من العناصر العامة.

جدول (7): أماكن العلاج ودور العبادة وفصول للدراسة

النسبة %	التكرار	
96	144	نعم
4	6	لا
100	150	المجموع

يوضح هذا الجدول إذا ما كانت داخل السجن توجد عيادة وبها كوادر طبية وبها صيدلية وعلى الرغم من ذلك لا توجد بها الدواء الكافي يوجد مسجد صغير وتقام به الندوات الدينية أما بالنسبة الى فصول الدراسة فتوجد وبالرغم من وجودها لا توجد معلمات تقوم بواجبها.

جدول (8): العلاقة الشخصية مع الزملاء والأسرة والمجتمع الخارجي

النسبة %	التكرار	
72	108	نعم
28	42	لا
100	150	المجموع

يوضح الجدول أن البيئة صحية وملائمة داخل السجن .

جدول (9) وجود برامج ثقافية وترفيهية

النسبة %	التكرار	
27.3	41	لا توجد
17.3	26	جرائد حائطية
1.3	2	مسرح ودراما
8	12	ندوات ومهارات ثقافية
11.3	17	أسابيع ثقافية
34.7	52	كل ما ذكر
100	150	المجموع

عدم توفر البرامج الترفيهية والثقافية بصورة منتظمة يؤثر سلباً على النزليات لأنه يعتبر من المؤهلات النفسية والروحية لدى النزليات

جدول (10): البرامج التأهيلية المهنية بالسجن

النسبة %	التكرار	
29.3	44	لا توجد
24	36	خياطة
8.7	13	تطريز
38	57	خياطة وتطريز
100	150	المجموع

يتبين من هذا الجدول أن هذه البرامج التأهيلية المهنية تتم في أقسام العنابر الخاصة فقط ولا تتوفر في أقسام العنابر العامة .

اختبارات الفرضيات:

الفرضية الأولى : السجن مؤسسة إصلاحية تأهيلية تعمل على إصلاح النزلاء تدريجياً

جدول (11): اختبار كاي للفرضية الأولى

مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة الاختبار	
0.000	1	19.185	Pearson Chi-Square
		150	N of Valid Cases

يبين اختبار كاي تربيع أنالسجن مؤسسة إصلاحية تأهيليةتعمل على إصلاح النزلاءتدريجياً من خلال تنفيذ وتوفير حقوق الانسان خاصة في حالة توفر عنابر جيدة، ولقد قدرت قيمة الاختبار (19.185) ، وبلغت قيمة مستوى دلالة الاختبار هي $\text{Sig} = (0.000)$ وهي أقل من درجة دلالة الفرضية الصفرية $(\geq 0.05\alpha)$ وبالتالي تقبل الفرضية.

الفرضية الثانية: بيئة السجن صحية بما يناسب حياة النزلاء بالسجن

جدول (12): اختبار كاي للفرضية الثانية

مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة الاختبار	
0.005	1	7.875	Pearson Chi-Square
		150	N of Valid Cases

يبين اختبار كاي تربيع للفرضية الثانية إن بيئة السجن صحية بما يناسب حياة النزلاء بالسجن ممايساعد توفير حقوق الانسان من خلال الإهتمام الصحي والطبي بصحة النزلاء وغذائهم، ولقد قدرت قيمة الاختبار (7.875) ، وبلغت قيمة مستوى دلالة الاختبار هي $\text{Sig} = (0.005)$ وهي أقل من درجة دلالة الفرضية الصفرية $(\geq 0.05\alpha)$ وبالتالي تقبل الفرضية.

الفرضية الثالثة: تنفيذ البرامج التأهيلية المهنية بالسجن وتفاعل النزلاء معها يجمع لمناسجمن مؤسسة إصلاحية
جدول (13): اختبار كايللفرضية الثالثة

مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة الاختبار
0.000	1	17.040
Pearson Chi-Square		
N of Valid Cases		
		150

يبين اختبار كاي تربيع للفرضية إن تنفيذ البرامج التأهيلية المهنية بالسجن وتفاعل النزلاء معها يجعل من السجن مؤسسة إصلاحية ، من خلال حصول النزلاء على المهنة المفضلة والتي تتناسب مع مؤهلاته حتى يصبح شخصا مفيدا للمجتمع، ولقد قدرت قيمة الاختبار (17.040) ، وبلغت قيمة مستوى دلالة الاختبار هي $Sig = (0.000)$ وهي أقل من درجة دلالة الفرضية الصفرية $(\geq 0.05\alpha)$ وبالتالي تقبل الفرضية.

النتائج والتوصيات

النتائج :

1. إتحاح من الدراسة أن أعلى نسبة السجينات لأول مرة يدخلن السجن وارتفاع نسبة الأمية بين النزليات .
2. بيئة السجن صحية وملائمة للنزلاء وتتوفر فيها سبل الحياة من غذاء وماء ولبس كحد أدني.
3. بيئة العمل في المؤسسات الإصلاحية سليمة، لكن في بعض الأحيان لا تتوفر فيه الأدوية الكافية واللازمة للعلاج للمصابين من النزلاء.
4. وجود التدريب المهني بالصورة العلمية المطلوبة للمسجونين يتحقق التأهيل ويعتبر ضرورة من الضروريات لإعدادهم للحياة المستقبلية وتمكنهم من تحقيق التوافق النفسي للتكيف الاجتماعي .
5. على الرغم من وجود الغذاء الكافي للنزلاء داخل السجن إلا أنه لا يوجد فيه التنوع ولا التغيير في الوجبات الغذائية الأساسية .
6. هنالك عدم توزيع للنزلاء بصورة عادلة وملائمة على حسب العمر ونوع الجريمة وكذلك لا يوجد تصنيف للنزلاء وفصلهم في عنابر خاصة بكل فئة.
7. هنالك بعض الأشياء تحدث داخل السجن تؤثر سلباً في حياة النزلاء بالسجن تتمثل في المضايقات بين النزلاء سواء في استخدام الحمامات أو الخدمات الأخرى.
8. البرامج الترفيهية والثقافية داخل السجن لا تقدم للنزلاء إلا في المناسبات مثل الأعياد وهذه البرامج تتم داخل السجن.

التوصيات :

1. الإهتمام ببرامج السجون ومراجعتها بما يحقق تأهيل النزيل مهنيًا وثقافيًا وروحيًا .
2. العمل على دعم السجون لتطوير مشروعاتها الإنتاجية وتخصيص جزء من العائد للسجين وأسرته ودعم البرامج التأهيلية والمهنية والإصلاحية .
3. ضرورة أن تخرج ادارة السجون من دائرة التدريب للأعمال اليدوية الى دائرة الأعمال المتطورة التبتكز على الآليات وتدريب النزيلات على استخدامها للاستفادة منها بعد الخروج من السجن .
4. ضرورة إصلاح السجون وتأهيلها بالمستوى الذي يوفر المناخ الملائم والذي يمكن من عملية التصنيف والتوزيع الجيد للنزلاء الذي يمكن بدوره من التمتع بالحقوق.
5. متابعة السجناء بعد خروجهم من السجن وإيجاد الوسائل المناسبة لإدماجهم في المجتمع.
6. إقامة مشاريع مدرة للدخل لضمان عدم عودة النساء إلى السجن مرة أخرى والعمل على محو الأمية وسط النساء .
7. تهيئة السجن بما تشمله من مبنى واتساع المكان، وتوفير خدمات التعليم والتغذية الصحية وغيرها بما ينعكس على سلوك النزلاء واتجاهاته من مختلف الجوانب الحياتية.

المصادر والمراجع الكتب:

- (1) أحمد عبد الله محمد سعيد، نحو نموذج إصلاحي للمجرمين العائدين للسجون، مجلة العلوم القانونية، العدد (1)، 2011م ص 97_ 99
- (2) أبو رعدة حسن، أحكام السجن، معاملة السجناء في الإسلام، الكويت، مطابع المغار، 1987م ص 12.
- (3) محمد إبراهيم محمد، العقوبة و الحرية، الخرطوم، دار الإصاله للنشر والطباعة، 1996م ص 145.
- (4) مريم فضل أبكر، الأسباب الاقتصادية والإجتماعية للجريمة في أوساط النساء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، 2007
- (5) فهد بن سلمان عبدالبازي، دراسة العوامل النفسية المرتبطة بالعودة الى السجن بمدينة الرياض، دراسة ميدانية بسجن الملز، جامعة الطائف، 2013م.
- (6) بدر الدين الدين قلي وآخرون، النزليات المحكوم عليهم في سجون الإقليم المصري الجنوبي، ورقة علمية منشورة، جامعة جنوب الوادي، 1959م.
- (7) سعيد سالم مهدي، مجتمع السجون بين الإصلاح والعقاب ، دراسة ميدانية على نزلاء سجن الخير، الكويت، 2015م.
- (8) علوش المرشدي، رعاية نزلاء السجون وأسرههم، دراسة تطبيقية فيسجن أمدرمان وكوبر، الخرطوم، 2016م.
- (9) شرف الدين إبراهيم ، موسوعة غرائب العالم ، ط 2 ، بيروت، المكتبة الحديثة ، 1983 ص 126
- (10) أدوين سنديرلاند، مبادئ علم الإجرام ، القاهرة ، دار وفاء للنشر ، 1923م ص 118
- (11) أحمد بن جرير أبو جعفر الطبري ، جامع ايمان على تأويل القرآن ، بيروت ، تحقيق و طباعة دار صادر للنشر ، 1938 ص 38
- (12) أحمد بن عبد الحليم تقي الدين أبو العباس ابن تيم ، مجموعة فتاوي ابن تيمية ، تحقيق عبيد بن خالف ، الرياض ، المكتبة الاسلامية ، 1398هـ ، ص 139
- (13) مصطفى الخشاب علم الاجتماع الحضري استاذ ورئيس قسم الاجتماع بجامعة القاهرة ، الطبعة الثانية سنة 1983 مكتبة الانجلوا المصرية ص 180
- (14) السرحان عبد الله ، قضاء وقت الفراغ بين الأحداث والأسوياء والأحداث المنحرفين ، مجلة الأمن العدد(9) ، الرياض ، 1415هـ ص 142 ص 143
- (15) عبد الفتاح خضر ، تطور مفهوم السجون ووظائفها ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، العدد الثاني ، الرياض ، 1986 ص 98.
- (16) بدر الدين ميرغني إدارة تنظيم السجون في السودان ، ورقة عمل طبقة على سجن أمدرمان للنساء 2001
- (17) محمد يحيي نواي ، السجون في السودان النشأة والتطور ، الخرطوم ، الإدارة العامة للسجون ، 2009 ، ص 2_ 3
- (18) المرجع نفسه ، ص 4.

- (19) سامي عبد الله ، الآثار السالبة لعقوبة السجن ، رسالة ماجستير غير منشورة ،
(20) جامعة الزعيم الأزهرى ، 2006 م .
(21) المرجع نفسه ، ص 4-20
(22) المرجع نفسه ، ص 181

دور معايير المراجعة في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المحاسبة والمراجعة السودانية في الفترة من (2013 - 2017م)

أ.مساعد - كلية العلوم الإدارية - جامعة
إفريقيا العالمية
أ. مساعد - كلية غرب النيل الجامعية

باحث

د. عبد الواحد محمود حسن محمد

د. محمد دفع الله أحمد إبراهيم

أ. نادر محمد أحمد يوسف أحمد

المستخلص:

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على الصعوبات والمشاكل التي تواجه المراجع بتطبيق معايير المراجعة التي تؤدي إلى تضيق فجوة التوقعات في المراجعة، لذا تتمثل مشكلة الدراسة في إثارة التساؤلات التالية: هل توجد علاقة بين انخفاض مستوى الأداء المهني للمراجع الخارجي وظهور فجوة التوقعات في المراجعة؟ هل التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة يساعد في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة؟ إهتمت الدراسة بالالتزام الفعلي للمراجع الخارجي بمعايير المراجعة للاستفادة منها في تطوير الممارسة العلمية للمراجعة، لمعايير المراجعة دور فعال في ضمان جودة الممارسة المهنية لعملية المراجعة، هدفت الدراسة إلى تحليل ودراسة معايير المراجعة وتوضيح دورها في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة، معرفة مدى التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة عند تغيير العمل لعملية المراجعة، توضيح العلاقة بين انخفاض مستوى الأداء الفعلي للمراجع الخارجي وفجوة التوقعات في المراجعة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بشقيه الاستنباطي والاستقرائي والتاريخي، تغطي عينة الدراسة عدد من مكاتب المحاسبة والمراجعة بالخرطوم للفترة من 2013-2017م، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها وجود علاقة بين انخفاض مستوى أداء المراجع الخارجي وظهور فجوة التوقعات في المراجعة، يؤدي التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة إلى الحد من فجوة التوقعات في المراجعة، اوصت الدراسة بعدة توصيات منها: ضرورة التزام المراجع الخارجي بزيادة جودة أدائه المهني لغاية الحد من فجوة التوقعات في المراجعة، التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة لغايات تحقيق كفاءة وفاعلية أداء عملية المراجعة.

Abstract:

The problem of the study was to identify the difficulties and problems facing the auditor by applying the audit standards that lead to narrowing the expectations gap in the audit, so the problem of the study raises the following questions: Is there a relationship between the decline in the professional performance

of the external auditor and the emergence of the expectations gap in the audit? Does the commitment of the external auditor to the audit standards help in reducing the expectations gap in the audit? The study was concerned with the actual commitment of the external auditor to the auditing standards to benefit from them in developing the scientific practice of the audit. The auditing standards have an effective role in ensuring the quality of the professional practice of the audit process. With audit standards when changing work for the audit process, clarifying the relationship between the decline in the actual performance of the external auditor and the expectations gap in the audit The study relied on the descriptive and analytical approach, both deductive, inductive and historical, the study sample covers a number of accounting and auditing offices in Khartoum for the period from 2013-2017 AD. The study recommended several recommendations, including: the need for the external auditor's commitment to increase the quality of his professional performance in order to reduce the expectations gap in the audit, the external auditor's commitment to the audit standards for the purpose of achieving the efficiency and effectiveness of the performance of the audit process.

المقدمة:

تُشير معايير المراجعة للنموذج الذي يستخدم في الحكم على نوعية العمل الذي يقوم به مراجع الحسابات ، وتحدد المسؤولية التي يتحملها المراجع نتيجة قيامه بالفحص، علاوة على ذلك يعد نمط من أنماط السلوك المهني التي يجب على المراجع القيام بها عند تنفيذه لمهنته ، وتعبّر عن المستوى المعقول من الناحية المهنية المتعارف عليها بين أعضاء المهنة. ومن ثم تعتبر فجوة التوقعات من الصعوبات التي تواجه كل من مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات الخارجيين، حيث إن مراجع الحسابات يقدم تقريره لمستخدمي القوائم المالية، فإذا كان هناك عدم دراية أو فهم من قبل مستخدمي القوائم المالية لما ورد في التقرير، فهنا تظهر فجوة التوقعات في المراجعة، وفي هذا الدراسة يقوم الباحثون بمحاولة معرفة دور معايير المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة .

فرضيات الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة ، فقد اعتمد الباحثون على اختبار الفرضيات التالية :
هناك علاقة بين انخفاض مستوى أداء المراجع الخارجي وظهور فجوة التوقعات في المراجعة .
يؤدي التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة إلى الحد من فجوة التوقعات في المراجعة .

الدراسات السابقة:

يقوم الباحثون بعرض الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة من أجل التعرف على الفجوة البحثية التي يجب ان تغطيها الدراسة الحالية:

هدفت دراسة (1) الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق المعايير المهنية للمراجعة على جودة تقارير المراجع الخارجي ، وحل المشاكل المتعلقة بتقرير المراجع ، وهي ما تعرف بفجوة التوقعات والعمل على تقييمها ، ومعرفة علاقتها بالالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة .توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها : إتباع المعايير المهنية في المراجعة يؤدي إلى جودة تقرير المراجع الخارجي ،الالتزام بتطبيق معايير المراجعة يساعد على تضييق فجوة التوقعات في المراجعة .

هدفت دراسة (2) إلى رصد العوامل المؤثرة على فجوة التوقعات في المراجعة بالسودان ، ودراسة إمكانية تطوير تقارير المراجعة لتلبي احتياجات مستخدميها ،توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها :هنالك قصور من قبل المنظمات المهنية نحو توعية مستخدمي التقارير المالية ،هنالك قصور في فهم واجبات ومسئوليات المراجع ، مما دعى البعض إلى تحميلهم مسؤوليات ليست من اختصاصهم حسب الأعراف المحاسبية .

هدفت دراسة (3): إلى تحليل مفهوم فجوة التوقعات في المراجعة ، وذلك من خلال الربط بين محتوى تقرير المراجع الخارجي وفجوة التوقعات بين المراجعين والمستثمرين ، ومدى تلبية المراجعة لتوقعات المستثمرين ،توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها :فجوة التوقعات في المراجعة ناتجة عن قصور تقارير المراجعة في تلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية ،ن التحفظات التي ترد في تقرير المراجع الخارجي يؤثر سلباً على سلوك المستخدمين تجاه المنشأة .

هدفت دراسة (4): هدفت الدراسة إلى توضيح الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات المهنية الواضحة للأطر الفنية لمهنة المراجعة والمراجعين الخارجيين في تضييق فجوة التوقعات في تقرير المراجعة . توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها : تظهر فجوة توقعات المراجعة عندما يكون المهتمين ومستخدمي تقرير المراجعة مختلفين فيما يجب أن يتضمنه تقرير المراجع الخارجي ، ترجع فجوة توقعات تقرير المراجع للاختلاف في توقعات الأطراف المعنية بتقرير المراجع الخارجي، باعتباره وسيلة لتوصيل رأي المراجع الخارجي لمستخدمي التقرير،الغموض في أسلوب صياغة تقرير المراجعة من الأسباب الرئيسية في فجوة توقعات تقرير المراجعة .

هدفت دراسة (5): إلى دراسة فجوة التوقعات في المراجعة ، ومعرفة أسبابها وإمكانية تضييقها أو الحد منها ، وبيان أهمية دور مهنة المراجعة في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية ، وتوفير الثقة لهم عن تقارير المراجعة ، ومعرفة حدود مسؤوليات كل من الإدارة ومراجعي الحسابات عن إعداد القوائم المالية ، وإيجاد دليل موضوعي عن أثر دور معايير المراجعة في الحد ، أو تضييق فجوة التوقعات في المراجعة والتوصل إلى النتائج وتعميمها .توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان أهمها : عدم إلمام مستخدمي القوائم المالية بحدود ومسؤوليات كل من الإدارة ومراجعي الحسابات من أسباب فجوة التوقعات في المراجعة ، الشك في حياد واستقلال مراجع الحسابات من أسباب فجوة التوقعات في المراجعة ، قيام المنظمات

المهنية بالإشراف والمتابعة على رقابة الجودة على أعمال مكاتب المراجعة يسهم في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة . .

أولاً: مفهوم معايير المراجعة :

المعيار في الإصطلاح المحاسبي :

المعيار هو «نموذج لأداء عملية محددة تم تحديده من قبل السلطات المهنية المختصة ، أو نشأ كنتيجة للعرف المهني في نفس مجال المهنة ، أي أنه نموذج متوقع لما ينبغي أن تكون عليه الممارسة الفعلية»⁽⁶⁾، كما عرفت بأنها «الأسلوب أو المنهج الذي تتم به ممارسة مهنة المراجعة ، حيث أنه الأداة التي من خلالها يتم الحكم على مدى كفاءة العمل الذي قام به مراجع الحسابات ، وبالتالي تتحدد مسؤولية المراجع في ضوء مهام المراجعة التي كلف به»⁽⁷⁾.

عرفت أيضاً بأنها «مستويات أداء معينة ومتعارف عليها بين الممارسين لهذه المهنة يعملون في ضوءها ويسيرونها على هديها في كافة مراحل العمل»⁽⁸⁾. من جانب آخر عرفت المعايير على أنها «النموذج الذي يستخدم في الحكم على نوعية العمل الذي يقوم به مراجع الحسابات ، وتحدد المسؤولية التي يتحملها المراجع نتيجة قيامه بالفحص»⁽⁹⁾.

مما تقدم يرى الباحثون أن المعيار في الفكر المحاسبي هو عبارة عن قاعدة أو مرشد لتنظيم الممارسة المحاسبية، ويسترشد به المحاسبون والمراجعون عند إنجاز عملهم، ويعتبر وسيلة لتقييم نوعية وكفاءة العمل وتحديد المسؤولية وكذلك درجة الاختلاف في المعلومات التي تحتويها القوائم والتقارير المالية.

ثانياً: أهمية معايير المراجعة :

تظهر أهمية وجود معايير في مجال المراجعة من خلال دورها في الآتي⁽¹⁰⁾ تساعد على تقليل التفاوت في الأداء بين الممارسين في معظم دول العالم إن لم يكن جميعهم إلى الاقتراب من الموضوعية قدر الإمكان .

تسد إحتياجات وتوقعات مجتمع الأعمال، وتحظى في نفس الوقت بالقبول العام الذي يمكنها من التمتع بقوة مهنية ملزمة لكل ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة .

تنبع أهميتها في تحسين الأداء المهني لعملية المراجعة ، وإضفاء الثقة في التقارير والقوائم المالية المنشورة ، مما يمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات .

تظهر أهميتها في الكيفية التي يتم بها الفحص الذي يقوم به مراجع الحسابات والمسؤولية التي يتحملها في تحديد درجة الاعتماد على القوائم المالية .

تتمتع بقوة مهنية ملزمة لكل ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة ، الأمر الذي يجعلها تمثل أنماط مما يجب أن يكون عليه الأداء الفعلي لممارسي المهنة .

ثالثاً: مفهوم فجوة التوقعات في المراجعة :

عرفت فجوة التوقعات في المراجعة بأنها «الفرق بين ما يقوم به أو ما يمكن أن يقوم به المراجعون على أساس توقعات المجتمع المطلوبة منهم ، وعلى أساس معايير المراجعة والتوقعات المتضمنة لمهام المراجعة»

— د. عبد الواحد محمود حسن محمد - د. محمد دفع الله أحمد إبراهيم - أ. نادر محمد أحمد يوسف أحمد —

(11). وعرفت أيضاً بأنها «مقدار التباين بين التوقعات الكلية لمستخدمي القوائم المالية من مراجعي الحسابات وما يستطيع المراجع إنجازه بصورة معقولة على أساس معايير المراجعة عن ضبط الجودة ومعايير الأداء» (12).
مما تقدم من تناول لمفهوم فجوة التوقعات في المراجعة يخلص الباحثون إلى أن فجوة التوقعات تعني الاختلاف بين ما يقوم به أو ما يمكن أن يقوم به مراقبي الحسابات ، أو ما يتوقع أن يقوم به مراقبي الحسابات على أساس توقعات المجتمع المطلوبة منهم.

رابعاً: أسباب وجود فجوة التوقعات في المراجعة :

تتمثل أسباب وجود فجوة التوقعات في المراجعة من خلال المستويات الآتية: (13)

1/ المستوى الأول : فجوة التوقعات ، وتتمثل في الآتي :

الاختلاف بين توقعات الأطراف المعنية بتقدير المراجع .

الإفصاح عن كل توقعات مستخدمي التقارير المالية .

2/ المستوى الثاني : فجوة الأداء ، وتتمثل في الآتي :

نقص الكفاءة المهنية للمراجع .

انخفاض جودة الأداء المهني .

مخاطر المراجعة .

3/ المستوى الثالث : فجوة المسؤولية ، وتتمثل في الآتي :

نقص المعرفة لدى القائم بواجبات ومصداقية المراجع .

اختلاف الأحكام القضائية .

الشك في حياد واستقلال المراجع . كما يرى آخر أن أسباب فجوة التوقعات تتضمن ثلاثة أسباب هي: (14)

1/ أسباب ذاتية :

الكفاءة والتأهيل المهني للمراجع .

جودة الأداء المهني في المراجعة .

حياد استقلال المراجع .

2/ أسباب متعلقة بالعوامل البيئية :

مسئولية المراجع .

معايير المراجعة .

الدراسة الميدانية:

1- مجتمع وعينة الدراسة :

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثون أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة ، يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من المحاسبين والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين في جميع البنوك ، ومكاتب المراجعة في الوزارات والقطاعات الخاصة ، أما عينة الدراسة ، فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة ، حيث قام الباحثون بتوزيع عدد (80) استمارة ، استبيان على المستهدفين من بعض المحاسبين ، والمراجعين ، وبعض الأكاديميين في مكاتب المراجعة ، وبعض

الوزارات والبنوك، وبعض الجامعات ، واستجاب (70) فرداً أي ما نسبته (88%) تقريباً من المستهدفين ، حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة .

2-الثبات والصدق الإحصائي :

يقصد بثبات الاختبار ، أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة ، ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم ، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها ، وتم الحصول على الدرجات نفسها ، يكون الاختبار ثابتاً تماماً ، كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار ، ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي :

- أ. طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان- براون .
- ب. معادلة ألفا-كرونباخ .
- ج. طريقة إعادة تطبيق الاختبار .
- د. طريقة الصور المتكافئة .
- هـ. معادلة جوهان .

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة ، أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات ، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح ، ومقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له. قام الباحثون بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

$$\text{الصدق} = \text{الثبات}$$

وقام الباحثون بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية ، حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية ، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية ، وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان- براون بالصيغة الآتية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{r \times 2}{r + 1}$$

حيث : (ر) : يمثل معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات على العبارات ذات الأرقام الفردية والإجابات على العبارات ذات الأرقام الزوجية .

ولحساب صدق وثبات الاستبيان كما في أعلاه ، قام الباحثون بأخذ عينة استطلاعية بحجم (10) فرداً من مجتمع الدراسة ، وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية ، وكانت النتائج كما في الجدول الآتي :

جدول رقم (8/1/3)

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان

الفرضيات	معامل الارتباط	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الأولى	0.70	0.82	0.91
الثانية	0.86	0.93	0.96
الاستبيان كاملاً	0.68	0.81	0.90

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2013-2017م

يتضح من نتائج الجدول رقم (8/1/3) ، أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة ، وعلى الاستبيان كاملاً ، كانت أكبر من (50%) ، والبعض منها قريبة جداً إلى (100%) ، مما يدل على أن استبيان الدراسة تتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث ، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً .

3- الأساليب الإحصائية المستخدمة :

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها ، تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS ومعاونة الأساليب الإحصائية الآتية :

- أ- الأشكال البيانية .
- ب- التوزيع التكراري للإجابات .
- ج- النسب المئوية .
- د- معامل ارتباط بيرسون .
- هـ- معادلة سييرمان- براون لحساب معامل الثبات .
- و- الوسيط .
- ز- اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات .

4- تطبيق أداة الدراسة :

لجأ الباحثون بعد التأكد من ثبات وصدق الاستبيان إلى توزيعه على عينة الدراسة المقررة (70) فرداً ، وقد تم تفرغ البيانات والمعلومات في الجداول التي أعدها الباحثون لهذا الغرض ، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة، أوافق ، محايد، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب ، وتم تفرغ البيانات في الجداول الآتية .

أ/ عبارات الفرضية الأولى :

العبرة الأولى : (تزايد الفئات المستخدمة التقارير المراجعة الخارجية يزيد من مستوى فجوة التوقعات في المراجعة) .

يوضح الجدول رقم (9/1/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى .

جدول (9/1/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
69.6%	44	أوافق بشدة
27.5%	14	أوافق
1.4%	8	محايد
1.4%	4	لا أوافق
%		
100%	70	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2013-2017م

يتبين من الجدول رقم (9/1/3) ، أن (44) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (69.6%) ، وافقوا بشدة على أن تزايد الفئات المستخدمة التقارير المراجعة الخارجية يزيد من مستوى فجوة التوقعات في المراجعة ، كما وافق (41) فرداً وبنسبة (5.72%) على ذلك ، في حين كان (8) أفراد وبنسبة (4.1%) محايدين بخصوص ذلك ، ولم يوافق (4) أفراد ، وبنسبة (4.1%) على ذلك .

العبارة الثانية : (عدم وضوح المسؤولية القانونية للمراجع الخارجي لدى مستخدمي التقارير المالية يؤدي إلى تزايد فجوة التوقعات في المراجعة) .

يوضح الجدول رقم (10/1/3) ، التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية .

جدول رقم (10/1/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
47.1%	33	أوافق بشدة
40.0%	28	أوافق
10.0%	7	محايد
2.9%	2	لاأوافق
100%	70	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2013-2017م

يتبين من الجدول رقم (10/1/3) ، أن (33) فرداً في عينة الدراسة ، وبنسبة (47.1%) ، وافقوا بشدة على أن عدم وضوح المسؤولية القانونية للمراجع الخارجي لدى مستخدمي التقارير المالية يؤدي إلى تزايد فجوة التوقعات في المراجعة ، كما وافق (28) فرداً وبنسبة (40.0%) على ذلك ، في حين كان (7) أفراد وبنسبة (10.0%) محايدين بخصوص ذلك ، ولم يوافق فردين وبنسبة (2.9%) على ذلك .

العبارة الثالثة : (يوجد ارتباط جوهري بين تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية

د. عبد الواحد محمود حسن محمد - د. محمد دفع الله أحمد إبراهيم - أ. نادر محمد أحمد يوسف أحمد -

والحد من فجوة التوقعات في المراجعة) .

يوضح الجدول رقم (11/1/3) ، التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة .

جدول رقم (11/1/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
50.0%	35	أوافق بشدة
32.9%	23	أوافق
10.0%	7	محايد
7.1%	5	لا أوافق
100%	70	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2013-2017م

يتبين من الجدول رقم (11/1/3) أن (53) فرداً في عينة الدراسة ، وبنسبة (0.05%) ، وافقوا بشدة على أن يوجد ارتباط جوهري بين تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية والحد من فجوة التوقعات في المراجعة ، كما وافق (32) فرداً ، وبنسبة (9.23%) على ذلك ، في حين كان (7) أفراد ، وبنسبة (0.01%) محايدين بخصوص ذلك ، ولم يوافق (5) أفراد وبنسبة (1.7%) على ذلك .

العبارة الرابعة : (زيادة تحفظ المراجع الخارجي في تقارير المراجعة يساعد في

حدوث فجوة توقعات في المراجعة) .

يوضح الجدول رقم (12/1/3) ، التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة .

جدول رقم (12/1/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
55.7%	39	أوافق بشدة
37.1%	26	أوافق
1.4%	1	محايد
5.7%	4	لا أوافق
100%	70	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2013-2017م

يتبين من الجدول رقم (12/1/3) ، أن (93) فرداً في عينة الدراسة ، وبنسبة (7.55%) ، وافقوا بشدة على أن زيادة تحفظ المراجع الخارجي في تقارير المراجعة يساعد في حدوث فجوة توقعات في المراجعة ، كما وافق (62) فرداً وبنسبة (1.73%) على ذلك ، في حين كان فرداً واحداً ، وبنسبة (4.1%) محايدين بخصوص ذلك ، ولم يوافق (4) أفراد ، وبنسبة (7.5%) على ذلك .

العبارة الخامسة : (عدم ملاءمة صياغة تقارير المراجعة مع مستوى فهم وإدراك المستخدمين يساعد في ظهور فجوة التوقعات في المراجعة).

يوضح الجدول رقم (13/1/3) ، التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة .

جدول رقم (13/1/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	38	54.3 %
أوافق	25	35.7 %
محايد	3	4.3 %
لا أوافق	2	2.9 %
لا أوافق بشدة	2	2.9 %
المجموع	70	100%

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2013-2017م

يتبين من الجدول رقم (31/1/3) ، أن (83) فرداً في عينة الدراسة ، وبنسبة (3.45%) ، وافقوا بشدة على أن عدم ملاءمة صياغة تقارير المراجعة مع مستوى فهم وإدراك المستخدمين يساعد في ظهور فجوة التوقعات في المراجعة ، كما وافق (52) فرداً وبنسبة (7.53%) على ذلك ، وكان هناك (3) أفراد وبنسبة (3.4%) ، محايدين بخصوص ذلك ، ولم يوافق فردين ، وبنسبة (9.2%) على ذلك ، وكذلك لم يوافق بشدة فردين ، وبنسبة (9.2%) على ذلك .

العبارة السادسة : (انخفاض مستوى جودة الأداء المهني للمراجع الخاجي يترتب عليه فجوة التوقعات في المراجعة) .

يوضح الجدول رقم (14/1/3) ، التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة .

جدول رقم (14/1/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	33	47.1 %
أوافق	23	32.9 %
محايد	9	12.9 %
لا أوافق	5	7.1 %
المجموع	70	100 %

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2013-2017م

د. عبد الواحد محمود حسن محمد - د. محمد دفع الله أحمد إبراهيم - أ. نادر محمد أحمد يوسف أحمد -

يتبين من الجدول رقم (41/1/3) ، أن (33) فرداً في عينة الدراسة ، وبنسبة (1.74%) وافقوا بشدة على أن انخفاض مستوى جودة الأداء المهني للمراجع الخاجي يترتب عليه فجوة التوقعات في المراجعة ، كما وافق (32) فرداً ، وبنسبة (9.23%) على ذلك ، في حين كان (9) أفراد ، وبنسبة (9.21%) محايدين بخصوص ذلك ، ولم يوافق (5) أفراد ، وبنسبة (1.7%) على ذلك .

العبارة السابعة : (عدم قدرة تقارير المراجعة في تقييم استمرارية الشركات يزيد من مستوى فجوة التوقعات في المراجعة) .

يوضح الجدول رقم (15/1/3) ، التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة .

جدول رقم (15/1/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	30	42.9%
أوافق	24	34.3%
محايد	11	15.7%
لاأوافق	5	7.1%
المجموع	70	100%

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2013-2017م

يتبين من الجدول رقم (51/1/3) ، أن (03) فرداً في عينة الدراسة ، وبنسبة (9.24%) ، وافقوا بشدة على أن عدم قدرة تقارير المراجعة في تقييم استمرارية الشركات يزيد من مستوى فجوة التوقعات في المراجعة ، كما وافق (42) فرداً ، وبنسبة (3.43%) على ذلك ، في حين كان (11) فرداً ، وبنسبة (7.51%) محايدين بخصوص ذلك ، ولم يوافق (5) أفراد وبنسبة (1.7%) على ذلك .

العبارة الثامنة : (يرتبط تضيق فجوة التوقعات في المراجعة بمدى فعالية الأداء المهني للمراجعة) .

يوضح الجدول رقم (16/1/3) ، التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة .

جدول رقم (16/1/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	37	52.9%
أوافق	25	35.7%
محايد	5	7.1%
لاأوافق	2	2.9%
لاأوافق بشدة	1	1.4%
المجموع	70	100%

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2013-2017م

يتبين من الجدول رقم (16/1/3) ، أن (37) فرداً في عينة الدراسة ، وبنسبة (52.9%) ، وافقوا بشدة على أن يرتبط تضيق فجوة التوقعات في المراجعة بمدى فعالية الأداء المهني للمراجعة ، كما وافق (25) فرداً ، وبنسبة (35.7%) على ذلك ، وكان هناك (5) أفراد ، وبنسبة (7.1%) محايدين بخصوص ذلك ، ولم يوافق فردين ، وبنسبة (2.9%) على ذلك ، وكذلك لم يوافق بشدة فرداً واحداً ، وبنسبة (1.4%) على ذلك .

ب/ عبارات الفرضية الثانية :

العبارة الأولى : (التزام المراجع الخارجي بالحياد والاستقلال يساعد في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة) .

يوضح الجدول رقم (17/1/3) ، التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى .

جدول رقم (17/1/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
%65.7	46	أوافق بشدة
%27.1	19	أوافق
%4.3	3	محايد
%2.9	2	لاأوافق
%100	70	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2013-2017م

يتبين من الجدول رقم (71/1/3) ، أن (64) فرداً في عينة الدراسة ، وبنسبة (7.56%) ، وافقوا بشدة على أن التزام المراجع الخارجي بالحياد والاستقلال يساعد في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة ، كما وافق (91) فرداً وبنسبة (1.72%) على ذلك ، في حين كان (3) أفراد وبنسبة (3.4%) محايدين بخصوص ذلك ، ولم يوافق فردين ، وبنسبة (9.2%) على ذلك .

العبارة الثانية : (يوجد ارتباط جوهري بين مستوى التأهيل المهني للمراجع الخارجي وتضيق فجوة التوقعات في المراجعة) .

يوضح الجدول رقم (18/1/3) ، التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية .

جدول رقم (18/1/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
%41.4	29	أوافق بشدة
%54.3	38	قفأوا
%4.3	3	محايد
%100	70	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2013-2017م

د. عبد الواحد محمود حسن محمد - د. محمد دفع الله أحمد إبراهيم - أ. نادر محمد أحمد يوسف أحمد -

يتبين من الجدول رقم (81/1/3) ، أن (92) فرداً في عينة الدراسة ، وبنسبة (4.14%) ، وافقوا بشدة على أنه يوجد ارتباط جوهري بين مستوى التأهيل المهني للمراجع الخارجي وتضييق فجوة التوقعات في المراجعة ، كما وافق (83) فرداً ، وبنسبة (3.45%) على ذلك ، وكان هناك (3) أفراد، وبنسبة (3.4%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الثالثة : (يعتمد تقليل الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكاتب المراجعة على التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة) .

يوضح الجدول رقم (19/1/3) ، التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (19/1/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
55.7%	39	أوافق بشدة
40.0%	28	أوافق
4.3%	3	محايد
100%	70	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2013-2017م

يتبين من الجدول رقم (19/1/3) ، أن (39) فرداً في عينة الدراسة ، وبنسبة (55.7%) وافقوا بشدة على أن يعتمد تقليل الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكاتب المراجعة على التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة ، كما وافق (28) فرداً ، وبنسبة (40.0%) على ذلك ، وكان هناك (3) أفراد ، وبنسبة (4.3%) محايدين بخصوص ذلك

العبارة الرابعة : (قدرة المراجع الخارجي في التخطيط السليم لعملية المراجعة يساعد في تحسين جودة الأداء المهني)

يوضح الجدول رقم (20/1/3) ، التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة .

جدول رقم (20/1/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
68.6%	48	أوافق بشدة
21.4%	15	أوافق
10.0%	7	محايد
100%	70	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2013-2017م

يتبين من الجدول رقم (02/1/3) ، أن (84) فرداً في عينة الدراسة ، وبنسبة (6.86%) وافقوا بشدة على أن قدرة المراجع الخارجي في التخطيط السليم لعملية المراجعة يساعد في تحسين جودة الأداء المهني، كما وافق (51) فرداً ، وبنسبة (4.12%) على ذلك ، وكان هناك (7) أفراد ، وبنسبة (0.01%) محايدين بخصوص ذلك .

العبارة الخامسة : (قيام المراجع الخارجي ببذل العناية المهنية المناسبة في المراجعة يسهم في اكتشاف التحريفات الجوهرية المعتمدة بالقوائم المالية) .

يوضح الجدول رقم (21/1/3) ، التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة .

جدول رقم (21/1/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
51.4%	36	أوافق بشدة
37.1%	26	أوافق
11.4%	8	محايد
100%	70	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2013-2017م

يتبين من الجدول رقم (12/1/3) ، أن (63) فرداً في عينة الدراسة ، وبنسبة (4.15%) وافقوا بشدة على أن قيام المراجع الخارجي ببذل العناية المهنية المناسبة في المراجعة يسهم في اكتشاف التحريفات الجوهرية المعتمدة بالقوائم المالية ، كما وافق (62) فرداً ، وبنسبة (1.73%) على ذلك ، وكان هناك (8) أفراد ، وبنسبة (4.11%) محايدين بخصوص ذلك .

العبارة السادسة : (زيادة قدرة المراجع الخارجي في اكتشاف التحريفات الجوهرية المعتمدة في التقارير المالية يساعد في تقليل فجوة التوقعات في المراجعة) .

يوضح الجدول رقم (22/1/3) ، التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة .

جدول رقم (22/1/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
44.3%	31	أوافق بشدة
45.7%	32	أوافق
8.6%	6	محايد
1.4%	1	لا أوافق
100%	70	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية ، 2013-2017م

د. عبد الواحد محمود حسن محمد - د. محمد دفع الله أحمد إبراهيم - أ. نادر محمد أحمد يوسف أحمد -

يتبين من الجدول رقم (22/1/3) ، أن (31) فرداً في عينة الدراسة ، وبنسبة (44.3%) وافقوا بشدة على أن زيادة قدرة المراجع الخارجي في اكتشاف التحريفات الجوهرية المعتمدة في التقارير المالية يساعد في تقليل فجوة التوقعات في المراجعة ، كما وافق (32) فرداً ، وبنسبة (45.7%) على ذلك ، في حين كان (6) أفراد ، وبنسبة (8.6%) محايدين بخصوص ذلك ، ولم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (1.4%) على ذلك .
العبارة السابعة : (قدرة المراجع الخارجي في الحصول على أدلة كافية عن الأحداث المالية قيد المراجعة يساعد في تضييق فجوة التوقعات مستخدمى التقارير المالية) .
يوضح الجدول رقم (23/1/3) ، التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة .
جدول رقم (23/1/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
51.4%	36	أوافق بشدة
34.4%	24	أوافق
10.0%	7	محايد
4.3%	3	لا أوافق
100%	70	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية ، 2013-2017م

يتبين من الجدول رقم (32/1/3) ، أن (63) فرداً في عينة الدراسة ، وبنسبة (4.15%) وافقوا بشدة على أن قدرة المراجع الخارجي في الحصول على أدلة كافية عن الأحداث المالية قيد المراجعة يساعد في تضييق فجوة التوقعات مستخدمى التقارير المالية ، كما وافق (42) فرداً ، وبنسبة (3.43%) على ذلك ، في حين كان (7) أفراد ، وبنسبة (0.01%) محايدين بخصوص ذلك ، ولم يوافق (3) أفراد ، وبنسبة (3.4%) على ذلك .
العبارة الثامنة : (يتوقف تضييق فجوة التوقعات في المراجعة على زيادة خبرة المراجع بنشاط العميل) .
يوضح الجدول رقم (24/1/3) ، التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة .
جدول رقم (24/1/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
45.7%	32	أوافق بشدة
42.9%	30	أوافق
8.6%	6	محايد
3.9%	2	لا أوافق
100%	70	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2013-2017م

يتبين من الجدول رقم (24/1/3)، أن (32) فرداً في عينة الدراسة، وبنسبة (45.7%) وافقوا بشدة على أن يتوقف تضيق فجوة التوقعات في المراجعة على زيادة خبرة المراجع بنشاط العميل، كما وافق (30) فرداً، وبنسبة (42.9%) على ذلك، في حين كان (6) أفراد، وبنسبة (8.6%) محايدين بخصوص ذلك، ولم يوافق فردين وبنسبة (3.9%) على ذلك.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها، سيتم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان، والتي تبين آراء عينة الدراسة بخصوص دور معايير المراجعة في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة، حيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة (أوافق بشدة)، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة (أوافق)، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة (محايد)، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة (لا أوافق)، والدرجة (1) كوزن لكل إجابة (لا أوافق بشدة).

إن كل ما سبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الإحصائي هو تحويل المتغيرات الإسمية إلى متغيرات كمية، وبعد ذلك سيتم استخدام اختبار مربع كاي لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

أولاً: عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:

(توجد علاقة بين أداء المراجع الخارجي وفجوة التوقعات في المراجعة).

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أن توجد علاقة بين أداء المراجع الخارجي وفجوة التوقعات في المراجعة، وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الأولى، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة، ومن ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة، والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً، وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (33/2/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	تزايد الفئات المستخدمة لتقارير المراجعة الخارجية يزيد من مستوى فجوة التوقعات في المراجعة.	5	أوافق بشدة
2	عدم وضوح المسؤولية القانونية للمراجع الخارجي لدى مستخدمي التقارير المالية يؤدي إلى تزايد فجوة التوقعات في المراجعة.	5	أوافق بشدة

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
3	يوجد ارتباط جوهري بين تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية والحد من فجوة التوقعات في المراجعة .	5	أوافق بشدة
4	زيادة تحفظ المراجع الخارجي في تقارير المراجعة يساعد في حدوث فجوة التوقعات في المراجعة .	5	أوافق بشدة
5	عدم ملاءمة صياغة تقارير المراجعة مع مستوى فهم وإدراك المستخدمين يساعد في ظهور فجوة التوقعات في المراجعة .	5	أوافق بشدة
6	انخفاض مستوى جودة الاداء المهني للمراجع الخارجي يترتب عليه فجوة التوقعات في المراجعة .	5	أوافق بشدة
7	عدم قدرة تقارير المراجعة في تقييم استمرارية الشركات يزيد من مستوى فجوة التوقعات في المراجعة .	5	أوافق بشدة
8	يرتبط تضيق فجوة التوقعات في المراجعة بمدى فعالية الأداء المهني للمراجعة .	5	أوافق بشدة
	جميع العبارات	5	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2013-2017م

يتبين من الجدول رقم (33/2/3) ما يلي :

1. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (5) ، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن تزايد الفئات المستخدمة لتقارير المراجعة الخارجية يزيد من مستوى فجوة التوقعات في المراجعة
2. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (5) ، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن عدم وضوح المسؤولية القانونية للمراجع الخارجي لدى مستخدمي التقارير المالية يؤدي إلى تزايد فجوة التوقعات في المراجعة .

3. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (5) ، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أنه يوجد ارتباط جوهري بين تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية والحد من فجوة التوقعات في المراجعة.
4. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (5) ، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن زيادة تحفظ المراجع الخارجي في تقارير المراجعة يساعد في حدوث فجوة التوقعات في المراجعة
5. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (5) ، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن عدم ملاءمة صياغة تقارير المراجعة مع مستوى فهم وإدراك المستخدمين يساعد في ظهور فجوة التوقعات في المراجعة .
6. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (5) ، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن انخفاض مستوى جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي يترتب عليه فجوة التوقعات في المراجعة
7. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (5) ، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن عدم قدرة تقارير المراجعة في تقييم استمرارية الشركات يزيد من مستوى فجوة التوقعات في المراجعة .
8. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة (5) ، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن يرتبط تضيق فجوة التوقعات في المراجعة بمدى فعالية الأداء المهني للمراجعة .
9. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى (5) ، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى .
إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك ، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (9/1/3) إلى رقم (61/1/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك ، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير المتأكدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى ، الجدول رقم (43/2/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات :

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	تزايد الفئات المستخدمة لتقارير المراجعة الخارجية يزيد من مستوى فجوة التوقعات في المراجعة .	3	46.40
2	عدم وضوح المسؤولية القانونية للمراجع الخارجي لدى مستخدمي التقارير المالية يؤدي إلى تزايد فجوة التوقعات في المراجعة .	3	40.06
3	يوجد ارتباط جوهري بين تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية والحد من فجوة التوقعات في المراجعة .	3	34.46
4	زيادة تحفظ المراجع الخارجي في تقارير المراجعة يساعد في حدوث فجوة التوقعات في المراجعة	3	56.51
5	عدم ملاءمة صياغة تقارير المراجعة مع مستوى فهم وإدراك المستخدمين يساعد في ظهور فجوة التوقعات في المراجعة .	4	79.00
6	انخفاض مستوى جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي يترتب عليه فجوة التوقعات في المراجعة	3	28.51
7	عدم قدرة تقارير المراجعة في تقييم استمرارية الشركات يزيد من مستوى فجوة التوقعات في المراجعة .	3	22.69
8	يرتبط تضيق فجوة التوقعات في المراجعة بمدى فعالية الأداء المهني للمراجعة .	4	74.58

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2013-2017م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي :

1. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبرة الأولى (56.40) ، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ، ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (9/1/3)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تزايد الفئات المستخدمة لتقارير المراجعة الخارجية يزيد من مستوى فجوة التوقعات في المراجعة .
2. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين على ما جاء بالعبرة الثانية (40.06) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية

- (3) ، ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34)- واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (10/1/3)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن عدم وضوح المسؤولية القانونية للمراجع الخارجي لدى مستخدمي التقارير المالية يؤدي إلى تزايد فجوة التوقعات في المراجعة .
3. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين وغير المتأكدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (34.46) ، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ، ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (11/1/3)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أنه يوجد ارتباط جوهري بين تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية والحد من فجوة التوقعات في المراجعة .
4. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (56.51) ، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ، ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (12/1/3) - فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن زيادة تحفظ المراجع الخارجي في تقارير المراجعة يساعد في حدوث فجوة التوقعات في المراجعة .
5. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (79.00) ، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (13/1/3) - فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن عدم ملاءمة صياغة تقارير المراجعة مع مستوى فهم وإدراك المستخدمين يساعد في ظهور فجوة التوقعات في المراجعة .
6. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة السادسة (28.51) ، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3)، ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (14/1/3)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن انخفاض مستوى جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي يترتب عليه فجوة التوقعات في المراجعة .
7. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة السابعة (22.69) ، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ، ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (15/1/3)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة

د. عبد الواحد محمود حسن محمد - د. محمد دفع الله أحمد إبراهيم - أ. نادر محمد أحمد يوسف أحمد -

(1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن عدم قدرة تقارير المراجعة في تقييم استمرارية الشركات يزيد من مستوى فجوة التوقعات في المراجعة .

8. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين وغير متأكدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة السابعة (74.58) ، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) وبالبالغة (13.28) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (16/1/3)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن يرتبط تضيق فجوة التوقعات في المراجعة بمدى فعالية الأداء المهني للمراجعة .

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الأولى لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (8) عبارات وعلى كل منها هناك (70) إجابةً ، هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى ستكون (560) إجابةً ، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الأولى بالجدول رقم (35/2/3) أدناه:

جدول رقم (35/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	289	51.6%
أوافق	188	33.6%
محايد	51	9.1%
لا أوافق	29	5.2%
لا أوافق بشدة	3	0.5%
المجموع	560	100%

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2013-2017م

يتبين من الجدول رقم (53/2/3) ، أن عينة الدراسة تضمنت على (982) إجابةً وبنسبة (6.15%) موافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى ، و(881) إجابةً وبنسبة (6.33%) موافقة ، و(15) إجابةً ، وبنسبة (1.9%) محايدة ، و(92) إجابةً وبنسبة (2.5%) غير موافقة على ذلك ، و(3) إجابات وبنسبة (3.0%) غير موافقة بشدة على ذلك ، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة وغير متأكدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى (11.235) ، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) وبالبالغة (82.31) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (53/2/3)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة

(1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى .
 مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن : (بأنها «تشير إلى الاختلاف بين ما يعتقد مستخدمو القوائم المالية والجمهور عامة ، وبين المراجعين بشأن مسؤوليات المراجعين وتفسير تقارير المراجعة») قد تحققت .

ثانياً: عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية : تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي :
 (توجد علاقة بين التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة والحد من فجوة التوقعات) .

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أن توجد علاقة بين التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة والحد من فجوة التوقعات .وللتحقق من صحة هذه الفرضية ، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثانية ، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ، ومن ثم على العبارات مجتمعةً ، وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (36/2/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	التزام المراجع الخارجي بالحياد والاستقلال يساعد في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة .	5	أوافق بشدة
2	يوجد ارتباط جوهري بين مستوى التأهيل المهني للمراجع الخارجي وتضييق فجوة التوقعات في المراجعة .	4	أوافق
3	يعتمد تقليل الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكاتب المراجعة على التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة .	5	أوافق
4	قدرة المراجع الخارجي في التخطيط السليم لعملية المراجعة يساعد في تحسين جودة الأداء المهني .	5	أوافق بشدة
5	قيام المراجع الخارجي ببذل العناية المهنية المناسبة في المراجعة يسهم في اكتشاف التحريفات الجوهرية المعتمدة بالقوائم المالية .	5	أوافق بشدة
6	زيادة قدرة المراجع الخارجي في اكتشاف التحريفات الجوهرية المعتمدة في التقارير المالية يساعد في تقليل فجوة التوقعات في المراجعة .	5	أوافق بشدة
7	قدرة المراجع الخارجي في الحصول على أدلة كافية عن الأحداث المالية قيد المراجعة يساعد في تضييق فجوة التوقعات مستخدمين التقارير المالية	5	أوافق بشدة
8	يتوقف تضييق مستوى فجوة التوقعات في المراجعة على زيادة خبرة المراجع بنشاط العمل	5	أوافق بشدة
	جميع العبارات	5	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2013-2017م

يتبين من الجدول رقم (36/2/3) ما يلي :

1. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (5) ، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن التزام المراجع الخارجي بالحياد والاستقلال يساعد في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة .
 2. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4) ، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على إن يوجد ارتباط جوهري بين مستوى التأهيل المهني للمراجع الخارجي وتضييق فجوة التوقعات في المراجعة.
 3. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن يعتمد تقليل الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكاتب المراجعة على التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة .
 4. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (5) ، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن قدرة المراجع الخارجي في التخطيط السليم لعملية المراجعة يساعد في تحسين جودة الأداء المهني
 5. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن قيام المراجع الخارجي ببذل العناية المهنية المناسبة في المراجعة يسهم في اكتشاف التحريفات الجوهرية المعتمدة بالقوائم المالية .
 6. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن زيادة قدرة المراجع الخارجي في اكتشاف التحريفات الجوهرية المعتمدة في التقارير المالية يساعد في تقليل فجوة التوقعات في المراجعة .
 7. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن قدرة المراجع الخارجي في الحصول على أدلة كافية عن الأحداث المالية قيد المراجعة يساعد في تضييق فجوة توقعات مستخدمي التقارير المالية .
 8. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن يتوقف تضييق مستوى فجوة التوقعات في المراجعة على زيادة خبرة المراجع بنشاط العمل .
 9. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية .
- إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك ، حيث أنه ، وكما ورد في الجداول من رقم (71/1/3) إلى رقم (42/1/3) ، أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك ، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير المتأكدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية ، الجدول رقم (73/2/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات :

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	إلتزام المراجع الخارجي بالحياد والاستقلال يساعد في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة .	3	72.29
2	يوجد ارتباط جوهري بين مستوى التأهيل المهني للمراجع الخارجي وتضيق فجوة التوقعات في المراجعة .	2	28.31
3	يعتمد تقليل الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكاتب المراجعة على إلتزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة .	2	29.17
4	قدرة المراجع الخارجي في التخطيط السليم لعملية المراجعة يساعد في تحسين جودة الأداء المهني .	2	40.47
5	قيام المراجع الخارجي ببذل العناية المهنية المناسبة في المراجعة يسهم في اكتشاف التحريفات الجوهرية المعتمدة بالقوائم المالية .	2	17.26
6	زيادة قدرة المراجع الخارجي في اكتشاف التحريفات الجوهرية المعتمدة في التقارير المالية يساعد في تقليل فجوة التوقعات في المراجعة.	3	45.54
7	قدرة المراجع الخارجي في الحصول على أدلة كافية عن الأحداث المالية قيد المراجعة يساعد في تضيق فجوة توقعات مستخدمي التقارير المالية .	3	40.29
8	يتوقف تضيق مستوى فجوة التوقعات في المراجعة على زيادة خبرة المراجع بنشاط العميل	3	42.23

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2013-2017م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي :

1. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (72.29) ، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (37/2/3) - فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن التزام المراجع الخارجي بالحياد والاستقلال يساعد في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة .
2. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين على ما جاء بالعبارة الثانية (28.31) ، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة

د. عبد الواحد محمود حسن محمد - د. محمد دفع الله أحمد إبراهيم - أ. نادر محمد أحمد يوسف أحمد -

حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (18/1/3)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن يوجد ارتباط جوهري بين مستوى التأهيل المهني للمراجع الخارجي وتضييق فجوة التوقعات في المراجعة .

3. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (29.17) ، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (19/1/3)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن يعتمد تقليل الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكاتب المراجعة على التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة .

4. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (40.47) ، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (20/1/3)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن قدرة المراجع الخارجي في التخطيط السليم لعملية المراجعة يساعد في تحسين جودة الأداء المهني .

5. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (17.26) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (21/1/3)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن قيام المراجع الخارجي ببذل العناية المهنية المناسبة في المراجعة يساهم في اكتشاف التحريفات الجوهرية المعتمدة بالقوائم المالية .

6. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين وغير متأكدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة السادسة (45.54) ، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (22/1/3)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن زيادة قدرة المراجع الخارجي في اكتشاف التحريفات الجوهرية المعتمدة في التقارير المالية يساعد في تقليل فجوة التوقعات في المراجعة .

7. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة السابعة (40.29) ، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.34) - واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (23/1/3)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%)

بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن قدرة المراجع الخارجي في الحصول على أدله كافيته عن الأحداث الماليه قيد المراجعة يساعد في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة .

8. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة السابعة (42.23) ، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) وباللغة (11.34) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (24/1/3)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن يتوقف تضييق فجوة التوقعات في المراجعة على زيادة خبرة المراجع بنشاط العمل .

مما تقدم لاحظ الباحثون تحقق فرضية الدراسة الثانية لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها ، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات ، وحيث أن عبارات الفرضية الثانية عددها (8) عبارات ، وعلى كل منها هناك (07) إجابةً ، هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية ستكون (065) إجابةً ، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثانية بالجدول رقم (83/2/3) أدناه:

جدول رقم (38/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
53.0%	297	أوافق بشدة
37.9%	212	أوافق
7.7%	43	محايد
1.4%	8	لا أوافق
100%	560	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2013-2017م

يتبين من الجدول رقم (83/2/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (792) إجابةً ، وبنسبة (0.35%) موافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية، و(212) إجابةً ، وبنسبة (9.73%) موافقة ، و(34) إجابةً ، وبنسبة (7.7%) محايدة ، و(8) إجابات ، وبنسبة (4.1%) غير موافقة على ذلك ، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية (67.404) ، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) وباللغة (43.11) -واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (83/2/3)- فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية .

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن : (توجد علاقة بين إتزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة والحد من فجوة التوقعات) قد تحققت .

ويمكن تلخيص نتائج تحقق فرضيات الدراسة الثلاث بالجدول رقم (42/2/3) أدناه:

جدول رقم (42/2/3)

ملخص نتائج اختبار مربع كاي لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع فرضيات الدراسة

ت	الفرضيات	قيمة مربع كاي
1	توجد علاقة بين أداء المراجع الخارجي وفجوة التوقعات في المراجعة .	11.235
2	توجد علاقة بين إتزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة والحد من فجوة التوقعات .	67.404

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2017-2013م

يتبين من الجدول رقم (24/2/3) ، وبحسب قيم اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بجميع فرضيات الدراسة ، أن فرضية الدراسة الأولى تحققت بالمرتبة الأولى اعتماداً على أكبر قيمة لمربع كاي البالغة (11.235) تليهاً تحقق الفرضية الثانية اعتماداً على أقل قيمة لاختبار مربع كاي البالغة (67.404) .

النتائج :

توصل الباحثون إلى العديد من النتائج تؤكد صحة الفرضيات منها ما يلي :

1. المعيار في الفكر المحاسبي هو عبارة عن قاعدة أو مرشد لتنظيم الممارسة المحاسبية، ويسترشده المحاسبون والمراجعون عند إنجاز عملهم.
2. تُشير فجوة التوقعات إلى الاختلاف بين ما يعتقد مستخدمو القوائم المالية والجمهور عامة ، وبين المراجعين بشأن مسؤوليات المراجعين وتفسير تقارير المراجعة.
3. أسفرت نتائج الدراسة الميدانية الي وجود علاقة بين أداء المراجع الخارجي وفجوة التوقعات في المراجعة.
4. أثبتت نتائج الدراسة الميدانية الي وجود علاقة بين إتزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة والحد من فجوة التوقعات.
5. أوضحت نتائج الدراسة الميدانية الي انخفاض مستوى جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي يزيد من ظهور فجوة التوقعات في المراجعة .
6. أسفرت نتائج الدراسة الميدانية إلى عدم ملاءمة صياغة تقارير المراجعة مع مستوى فهم وإدراك المستخدمين يساعد في ظهور فجوة التوقعات في المراجعة.

التوصيات :

اختتمت الدراسة بعدة توصيات منها ما يلي :

1. ضرورة إلتزام المراجع الخارجي بزيادة جودة أدائه المهني لغاية الحد من فجوة التوقعات في المراجعة .
2. العمل على صياغة تقارير المراجعة بصورة تتلائم مع حاجات مستخدميها .
3. التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة لغايات تحقيق كفاءة وفاعلية أداء عملية المراجعة .
4. ضرورة التأهيل العلمي والعملي للمراجعين والالتزام بمعايير المراجعة .

المصادر والمراجع:

- (1) معزز ميرغني سيد أحمد ، أثر تطبيق المعايير المهنية للمراجعة على جودة تقارير المراجع الخارجي، رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2005م .
- (2) محمود صالح حبيب فضل ، العوامل المؤثرة على فجوة التوقعات في المراجعة في السودان ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا ، 2006م .
- (3) الوثائق همت خيرى ، دور تقرير المراجعة وفجوة التوقعات بين المراجعين والمستثمرين ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة ، غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا، 2009م ، ص 7 .
- (4) د. محمد إبراهيم الجاك ، دور المراجع الخارجي والمنظمات المهنية في الحد من فجوة توقعات تقرير المراجع لدعم مصداقية التقارير والقوائم المالية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، العدد (3) ، 2011م ، ص 141 .
- (5) على محمد أحمد حسن ، تطبيق معايير المراجعة الدولية وأثرها على تضيق فجوة التوقعات في المراجعة في السودان ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، 2011م .
- (6) د. عيد حامد معيق الشمري ، معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية استخدامها في تنظيم الممارسة المهنية بالمملكة العربية السعودية ، (الرياض : معهد الإدارة العامة ، إدارة البحوث ، 1994م) ، ص 15.
- (7) إبراهيم طه عبد الوهاب ، المراجعة النظرية والعلمية والممارسة المهنية ، (القاهرة: ب.ن، 2004م)، ص 55.
- (8) د. خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية ، ط3 ، (عمان : دار وائل للنشر، 2004م) ، ص 55 .
- (9) د. يوسف محمد جربوع ، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق ، (عمان : مؤسسة الوراق للطباعة والنشر، 2000م) ، ص 37 .
- (10) د. أحمد محمد نور، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعلمية ، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1982م) ، ص 22
- (11) د. عبد الوهاب خضر، ود. شحاتة حسين شحاتة ، الرقابة والمراجعة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة تسويق المال الواقع والمستقل، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م) ، ص 11.

- (12) محمد محسن عوض مقلد ، دور مراجع الحسابات وفجوة التوقعات في المراجعة ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، 2010م ، ص 06
- (13) د. عصام الدين محمد متولي ، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة ، (الخرطوم : د.ن ، 2003م) ، ص ص 196-214.
- (14) سليمان محمد مصطفى الدلاهمة ، النظرية البيئية ودورها في التنبؤ بفجوة التوقعات في المراجعة ، دراسة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2002م ، ص 45